شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	شرح برکافیه	
	درجه نفاست	عالی	خطی ✓ / چاپ سنگی
	تعداد اوراق	۲۷۴	اندازه: ۳۰×۱۸
	قطع	رحلی	شماره اموالی: ۳۸۱۴
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ / ۲۰ / ۵۰ / ۸۰	از هم پاشیدگی عطف: دارد / ندارد ✓
	نیاز به جعبه	دارد / ندارد ✓	نوع آفت: شیمیایی / زیستی / فیزیکی
	نیاز به جلد سازی	دارد / ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد: دارد / ندارد ✓
	نیاز به مرمت اوراق	دارد / ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف: دارد / ندارد ✓
	نیاز به لکه گیری	دارد / ندارد ✓	نیاز به گردگیری: دارد / ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد / ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی: دارد / ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. [illegible] ۲. [illegible] ۳.

تاریخ بررسی: ۸۹/۸/۳

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

نحو و صرف

عربی

باز بینی شد
۱۳۵۳ خ

میکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح برکافیه — عربی

مؤلف شارح رضی الدین محمد استرابادی

خطی نسخ ۲۸ سطری

سال تحریر ۱۰۹۶ عدد اوراق ۲۷۳

جزء کتب نحو صرف شماره ۳۰۸

شماره عمومی ۳۸۱۴ شماره قبض

واقف آقا زین العابدین تاریخ وقف ۱۱۶۶

طول ۳۰ عرض ۱۸ سانتیمتر قفسه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

الجزو الاول من شرح الرضي على الكافية

بسم الله خير الاسماء
قد دخل هذا الكتاب المستطاب
المشتمل على جل قوانين علم
الاعراب الهادي الى الصواب
في ملك العبد المفتاق الى رحمة ربه
[illegible]
عشرين [illegible]
محمد شافع [illegible]
والصلوات الكريمة [illegible]

[illegible]

بتاريخ ٢٢ شهر رمضان المبارك
سنة [illegible] عرض شد

١٢٦٦

١٢٩٩

١٠٨٩

هو الواقف على الضمائر

وقف صحیح شرعی نمود [illegible] آقا زین العابدین [illegible] این کتاب شرح رضی را [illegible]
بر کتابخانه سرکار [illegible]
[illegible] ١١٦٦

بازبین شد ۱۳۵۳ خ

از طرف کمیسیون اصلاحات [illegible] مشهد
بتاریخ [illegible] شهر جمادی الثانی ۱۳۴۲
نمره مسلسل کتاب ۱۷۵۶

۳۸

کتابخانه آستان قدس
دیز مخطی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثقتي

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في لجج عزته سابحة الاوهام كل ما خطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضماير اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الي بعض من اعتني بصلاح حاله واسعفه بما يسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءته اياها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك بمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فانجاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاق تحريره فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينحيه والله تعالى الموصل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل ثمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة كلمة شاعر قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدنيا ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا

شرح رضی نحو

کتابخانه آستانه قدس

اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو وبكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في استعمال النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك وضعته اذ ليس جعلا اولا بلى لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطي قيل انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني بالمعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفتي اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارات فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد

بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على
معنى كجيق المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه
من الهذيانات وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى المركب نحو
ضرب زيد وعبد الله غير علمين فان قيل ان التاء في لفظة الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما
كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب
ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجي في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس
على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه
لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فينا قض الوحدة والثاني
ماهية الجنس من غيره لا لدلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن
اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل
السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة
والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية
الشي لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا
يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ فمعناه ههنا
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة
صوم ورجال صوم ورجلان صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول
لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلما قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان
مثل قولك قالا وقالوا كالرطي وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان
كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات لا المركبات فهي راجعة الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى
الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركبات ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا
معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به
الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما
بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا
حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف
واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه

والفعل

والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى
التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان
قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة
وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة
والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا
المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة به في الكلم
المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء
الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشوي ونحو ذلك فتغيرت
بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة
بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية
كما يجي في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف
مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي
مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع
مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة
من جزءين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو
رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل
والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى
ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما
يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير
اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزءين متعقب للاخر وفي هذه
الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا قوله **وهي اسم وفعل وحرف** انما قدم الاسم على الفعل
والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم والمقصود من معرفة الكلم الكلام و
الاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم ياتلف من الفعلين
كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى
منه ومن كلمة اخرى كلاما فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع
فيكون نحو ذهب زيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت

لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته
نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون
الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه
يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما
محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول
مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال
الكلمة اسم وفعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة دون الباقيين بلى اذا اريد الحصر مع او
قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما
هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما
ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين
قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها
فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد
وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على
معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل
كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع كما في
ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت
لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل
لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل
اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند
اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول
مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور
به معنى اذ هو ما لا يعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما المحكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك
والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض
لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف

والاول

والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة
او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله
قولك زيدا اما ان تبيا فراو يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل
وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال
على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد
الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه
قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما تبينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا
في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو
معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب
على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركيبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء
من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد او مقدرين
كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل
كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل
والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه
اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية
وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل
ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم و
ليتك او لعلك قائم ونحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب باتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف
الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة
الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب
ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه
قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في
الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه من مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر
عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا

كلمة

کتابخانه آستان قدس
موزه خطی

امامك يوم الجمعة ضربته وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربته فانا المرفوع في الموضعين اخص
بالفعل واهتم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد
الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان
فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به
لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه
اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد
جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فالجزاء الشرط وجواب القسم كلامان
بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل
فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما
قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي
والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف
اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة
الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل
او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة
ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا
ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي
الثنائي بين الثلثة الاشيا اعني الاسم والفعل والحرف لا يعد وستة اقسام الاسمان والاسم
مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما
مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه
والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا
اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف
لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا
معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والبا في قوله بالاسناد
للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط الاسم ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم نقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك

حد كل

حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن
حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت
والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة و
غيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف
فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة
لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله يدل على معنى في
نفسها للكلمة وقال البعض ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى
وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها كذا في نفسها اي باعتبار
نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف ما دل على
معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يتاتى في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا
قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه
صفة لمعنى والضمير لما ان الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على
معنى ثابت في لفظ غيرها فغيره صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف
باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة
اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف
مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي لحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي
الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا
عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل
متضمن لمعنى التعريف الذي لحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد
متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام
وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان الغير لازم
الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضماره فيهما وقد يكون
الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في
الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاشياء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون
دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب والنون في نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها
تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ
الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله

معناه الذى فى نفسه مطابقةً ومعنى من مضمون لفظ اخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك
اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتها ولم يجز الاخبار
عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل
فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقةً فالحرف وحده لا معنى
له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فايدة ما فاذا افرد عن ذلك
الشئ بقى غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف
فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى
رجل طويل موجود لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى
طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذو فمعناه الطول
وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذى
دل عليه طويل وقام به الطول لا ليتقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه
فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك
ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل
اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد
ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب
موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا
يدل الا على معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن
ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء فى غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة
لقوله معنى وتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله فى حد الفعل هو ما دل على معنى فى نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك
الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف و
الاصل المظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب
وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر
ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه
ليس احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام
الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن
لا بد لا له اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند عملهما لانهما وان
كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول

علمهما

وكذلك بر

العارضى بر علمهما العارض لا مدلولهما وضعا ولذلك يخرج اسما الافعال لان ذلك ليس فيهما بالوضع
الاول بل بالوضع الثانى كما يجى فى بابهما ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة
الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه
فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة (او بالعكس بر) فيهما موضوع لكل واحد
منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا فى الاستعمال والتباس ذلك المعين
على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون
الفعل لاحدهما معينا فى الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما فى عسى او غير لازم كما
فى بعت واشتريت ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل
الذى مضى والفعل الاتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكاين فيما
مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال
والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل
هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع والا بتركيبه
ان قلنا انه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته
على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم لا تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن
كالغابر وغبر يغبر والحاير بمعنى المضى والبقاء فى المكان كان او فى الزمان قال تعالى
كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لاشتهارها فى الماضى والمستقبل والحال
والحق ان مثل هذا الاهمال لا يجوز فى الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا
من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها ان قيل
ان ضمير الغايب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط و
اسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله فى نفسه فالجواب ان الضمير المذكور
والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيد معناها الذى هو الشئ
المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ (وصلة) فان لفظة الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم
فى نفسها لا فى صلتها وانما احتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات
ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان (اى الضمير الغايب والاسم الموصول) لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه
لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدتا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى
بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف حرفيته فان
والمعنى كم فيكرة لا الكم بر معناها التشبيه الحاصل فى لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها
بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها واما وجه القول

بهذا فی رب وکم والکافین الاسمیة والحرفیة صونا للحدی الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا
ذلک لکان الفرق بین الکافین وبین رب وکم بما ذکرنا تحکما لکن لما ثبت اسمیة کم بدخول
علامات الاسما علیها ولم یثبت مثله فی رب وکذا فی الکافین اضطررنا الی الفرق بینهما
من حیث المعنی لیسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فکل واحد منهما یدل علی معنی
فی نفسه وعلی معنی فی غیره نحو قولهم ایهم ضربت وایهم تضرب اضرب فان الاستفهام
متعلق بمضمون الکلام اذ تعیین مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنی الشرط موجود فی
الشرط والجزاء وای فی الموضعین دال علی ذات ایضا وهی لیست بمعنی فسلم حد الاسم فیما بعدها
ویجوز الجواب عنه بما قال سیبویه ان حرفی الاستفهام والشرط اعنی الهمزة وان حذفتا
وجوبا قبل مثل هذا الاسم لکثرة الاستعمال فکان الاصل اایهم ضربت وان ایهم تضرب
ثم تضمن ای معنی الاستفهام والشرط فالمعنیان عارضان فیها وان کانا لازمین وکذا ما
سوی ای من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب ای امن تضرب ومن بمعنی ای فی التعیین — من ل
فی الاستفهام وکذا من تضرب اضرب ای ان من تضرب وجمیع اسماء الاستفهام والشرط بمعنی — ای ان ای تضرب
ای الشرطیة والاستفهامیة هذا ولو قلنا الحرف ما لا یدل الا علی معنی فی غیره لم یرد علیه
الاعتراض بمثلها وبالکاف ورب وکم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر و
التنوین والاسناد الیه والاضافة الفرق بین الحد والخاصة ان الحد مطرد منعکس والخاصة مطردة
غیر منعکسة والمراد بالاطراد ان تضیف لفظ کل الی الحد فتجعله وتجعل المحدود خبره — مبتداء
کقولک فی قولنا الاسم ما دل علی معنی فی نفسه غیر مقترن کل ما دل علی معنی فی نفسه غیر
مقترن فهو اسم وکذا تقول فی الخاصة کل ما دخله لام التعریف فهو اسم والمراد بالعکس
ان تجعل مکان هذین نقیضیهما فتقول کل ما لم یدل علی معنی فی نفسه غیر مقترن فلیس باسم
ولا یصح ان تقول فی الخاصة کل ما لم یدخله لام التعریف فلیس باسم وقد یقال العکس بجعل — ان
المبتداء خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفی والایجاب بحاله وهذه عبارة المنطقیین فتطرد
قضیة الحد والمحدود کلیة مع جعل المحدود موضوعا نحو کل اسم دال علی معنی فی نفسه غیر
مقترن وتنعکس کلیة نحو کل دال علی معنی فی نفسه غیر مقترن اسم وقضیة الخاصة تنعکس
کلیة ولا تطرد کذا نحو کل ما دخله اللام اسم ولا یقال کل اسم یدخله اللام قوله دخول اللام
ای لام التعریف حرفیة بخلاف لام الموصول فی نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا علی
فعل فی صورة الاسم کما یجیء فی الموصولات وبخلاف سایر اللامات کلام الابتداء ولام جواب
لو وغیر ذلک وانما اختصت لام التعریف بالاسم لکونها موضوعة لتعیین الذات المدلول
علیها مطابقة فی نفس الدال والفعل لا یدل علی الذات الا ضمنا والحرف مدلوله فی غیره لا فی نفسه

واما قول الشاعر یقول الخنا وابغض العجم ناطقا الی ربنا صوت الحمار الیجدع فلیست
اللام فیه للتعریف بل هی اسم موصول دخل علی صریح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع
ذلک شاذ قبیح لا یجیء الا فی ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان یوفوا
الاسم لاصالته فی الاعراب حرکاته الثلث ولینقصوا من المضارع الذی هو فرع فیه واحدا
منها فنقصوه ما لا یکون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما یکون معمولا له وهو الرفع والنصب
واما التنوین فالمختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما لیس للترنم فهی اذا اربعة اقسام احدها
للتنکیر نحو صه ومه ودج وسیبویه قیل ویختص بالصوت واسم الفعل واما التنوین فی
نحو رب احمد وابرهیم فلیس بمحض للتنکیر بل هو للتمکن ایضا لان الاسم منصرف وانا لا اری — فلم یر
منعا من ان یکون تنوین واحد للتمکن والتنکیر معا فرب حرف یفید فائدتین کالالف
والواو فی مسلمان ومسلمون فنقول التنوین فی رجل یفید التنکیر ایضا فاذا سمیت به الاسم
تمحضت للتمکن ولما اختصت تنوین التنکیر بالاسماء لمثل ما ذکرنا فی لام التعریف وثانیها
للتمکن ومعناه کون الاسم معربا فلا یمکن الا فی الاسم وانما لم یجعل لاعراب المضارع علامة — ومعناه کون الاسم باقیا علی اصله
لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غیر المنصرف مع کونه معربا لمشابهته للفعل الذی اصله
البناء وثالثها للتعویض عن المضاف الیه حینئذ ومررت بکل قائما وسیجیء ان المضاف لا
یکون الا اسما ورابعها للمقابلة بنون جمع المذکر السالم فی جمع المؤنث السالم نحو مسلمات علی الاعرف
من اقوالهم ولا معنی له الا فی الاسم وانما قالوا انه تنوین مقابلة اذ لو کانت للتمکن لم یثبت فی
نحو قوله تعالی من عرفات ولو کان للتنکیر لم یثبت فی الاعلام ولیست عوضا من المضاف الیه ولا
للترنم فلم یبق الا ان یقال هی فی جمع المؤنث فی مقابلة النون فی جمع المذکر لان هذا معنی مناسب
الا تری انهم جعلوا نصب هذا الجمع تابعا للجر کما فی جمع المذکر السالم فالنون فی جمع المذکر قائم مقام
التنوین التی فی الواحد فی المعنی الجامع لاقسام التنوین فقط وهو کونه علامة تمام الاسم
ولیس فی النون شیء من معانی اقسام الخمسة المذکورة فکذلک التنوین التی فی جمع المؤنث
السالم علامة لتمام الاسم فقط ولیس فیها ایضا شیء من تلک المعانی لکنهم حطوها عن النون
بسقوطها مع اللام وفی الوقف دون النون لان النون اقوی واجلد بسبب حرکتها وقال
الربعی وجار الله ان التنوین فی نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم تسقط فی عرفات
لان التانیث فیها ضعیف لان التاء التی فیها کانت لمحض التانیث سقطت والتاء فیه — والباقیة علامة
علامة لجمع المؤنث وفیما قال نظر لان عرفات مؤنث واذ قلنا انه لا علامة تانیث فیها
لا متمحضة للتانیث ولا مشترکة لانه لا یعود الضمیر الیها الا مونثا تقول هذه عرفات مبارکا
فیها ولا یجوز مبارکا فیه الا بتاویل بعید کما فی قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانیثها لا یقصر

عن تانيث مصر الذى هو بنا ويل البتعد والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف و
التمكن وانما لم يسقط فى نحو من عرفاتٍ لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو
خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف
للضرورة لم يحذفا لمانع هذا مع انه جوزه المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين و
ابقاء الكسر ويروى بيت امرء القيس تنوّرتها من اذرعاتٍ واهلها بيثرب ادنى دارها
نظرٌ عالى بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين ويروى
من اذرعاتٍ كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف و
الاشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلمية ايضا وتك بعضهم التنوين فيه عوض من منع الصرف
واما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند
بنى تميم فى روىٍ مطلقٍ وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بما فيها من المد
فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد
فهذا التنوين يلحق الفعل ايض والمعرف باللام قال اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى
ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعم فى القافيه
وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين
ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دالا على ترك الترنم فاذا دخل القافيه المقيدة فقد جاوز
حده ويخرج به الشعر ايض عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا كقوله وقاتم الاعماق خاوى
المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او تكسر للساكنين كما فى حينئذ على ما يجى
فى اخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشى مسندا
اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال
على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى فى نفسه
ولهذه العله اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو
ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنيه والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو
قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هوليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول
المتعجب منه اى هن مليحات والتصغير للشفقه نحو يا بنى فهو شى موضوع غير موضعه كما ان
التانيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى
بتثنيه اذ التثنيه ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر
فى اللفظ غيره فى المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا

لكنهم

لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظى
ايضا ضم شى الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقولهم اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعنى كون
الشى مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل او متعرف كما فى غلام زيد والتخصص
والتعرف من خصايص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه
ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف فى
مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى
يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايض واعتذروا
عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله
قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو
اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا آمن صحة هذا المثال ومجى مثله فى كلامهم
والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
فى قولك اتيتك ومن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان فى الجملتين قوله وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
هذا حد المعرب من الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم
المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى نذكرها فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين
على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا
مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب
من ضرب ومن زيد وهذا كما نقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ونقول لهما معا زوج
ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد
من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة
عشر ونحوه وهذا دأب المصنف يورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى
المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى
المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر منه وان
نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه مبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب
الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان
المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما

بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسما الحروف الموجودة فى اوايل السور نحو حم ويس قوله
مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح بجرّد منه مراد به الحرف والفعل الماضى والامر
على ما فسره فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور
دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البنا على ما ذهب اليه البصرية
فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب
الكوفيين فى كون المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجى فى بابه لم يرد
ما ذكرنا ولا يرد على تفسير المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد
عمرو امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع انه اى ان ضرب والا
لم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا لمشابهته
للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر فى حد المعرب التركيب
وكونه غير مشابه للمبنى الاصل احترازا من قسمى المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم
موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجى نحو
الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعانى الموجبة للاعراب انما
تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا
قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب وسيجى
فى التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الاسماء المعدودة تعديدا انشاء الله
تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف
او الفعل على ما يجى فى باب المبنى وذلك فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات
وبعض الظروف على ما ياتى فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح
الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف
العامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما
له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المصنف
وهو لحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح
لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب ولا فان حددنا المعرب بالاختلاف
كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا وهذا
ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشى للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته
حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح الا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف

فى كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته
اذا على معرفة المعرب فان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف
تقديرا وذلك فى احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءنى هؤلاء فهو مثل جاء قاض
فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر
اما للتعذر كما فى المقصور او للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر
على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته وهو مناسبته للمبنى لا فى اخره نحو هؤلاء وامس
وقد يكون فى اخره ايضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى هؤلاء انه فى محل الرفع اى فى موضع
الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاءنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره قوله
لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما
نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب
ما اختلف اخره به هذا اتمام الحد على ما يؤذن به كلامه فى الشرح قوله ليدل على المعانى
المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب فى الاسماء والضمير فى قوله اخره للمعرب وفى قوله به لما
قوله المعتورة اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه
ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعنى بها الحركات والحروف ويدخل فى عموم لفظة ما العامل
ايضا لانه الشئ الذى يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالة التى هى
الاعراب فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم
بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه
عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة
بان يقال با الاستعانة دخولها فى الالة اكثر منه فى الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخر
لاجل يا الاضافة ويا النسبة وفتحه لاجل تا التانيث بان يقال الاعراب الذى كان
على الاخر انتفى لاجل يا الاضافة من غير انتقال الى شئ اخر وانتفى لاجل يا النسبة وتا التانيث
وانتقل الى اليا والتا بتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى ويائه وواو
الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب
مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى اليا والمنسوب والمؤنث بالتا والمثنى والمجموع الا
بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر
عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقى فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم
يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون
ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج

ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النون ان **قال** المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار
عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين **الاعراب** اختلاف الاخر لان
الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف
من حيث لا ندري بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف
اذ الفعل متضمن للمصدر **وقال** ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ من مجموع
الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف
فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم
ان يقولوا هذا مسلك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر
والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والجواب ان معنى قولنا يختلف الاخر اي انه يتصف بصفة
لم يكن عليها قبل فان زيد مثلا في حال الانفراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال
بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة
فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقال الدال الى الضمة
وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير
الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذا ثلثة كالاعراب
والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف
فالاختلاف الاخر اذن على نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما
اذا اردت مثلا اعراب ابٍ بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا
في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين والحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا اي
او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو
مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال
فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعدما كانا الشيء واحد وينبغي ان
تقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلثة فيهما كضمتي
فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا ان احمد وباحمد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين
وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لا نفس علامتي التثنية والجمع لا يجوز
حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا
الاختلاف تحول الحركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات
تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة
فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا

وقال

وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلافات لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو
جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول
حركة الى حركة بعد **والجواب** ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى
حركة ما ففيها اذا اختلاف **ثم نقول** ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة
لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف اخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم
يكن ما اختلف اخره به **فان قال** اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة
الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف وقوله ليدل على المعاني
تعليل لوضع الاعراب في الاسماء **اعلم** ان ما يحتاج الى التمييز من المعاني الكلم على ضربين
احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة
نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة
عند من قال باشتراكها ومن للابتداء او التبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة
المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا
لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما **والثاني** ان يكون في الكلمة
معنيان او اكثر يطرا احدهما على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ اذا لم يلزم من علامة مميزة له
من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة **وهذا** الطارئ غير
اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في
التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجلب له حرف
دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف
نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طرأن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا غير ككون الفعل
عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان
الطارئ لازم احد الشيئين او الاشياء فالاليق بالحكمة ان تطلب له اخف علامة ممكن
لازمة لاحد الشيئين ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرا ذلك المعنى كما اقتصر
في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه
فالحاصل ان في هذا النوع انتم احتياطا حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة
للكلمة دالة على معناها الطارئ **ومثل** هذا المعنى في الكلام انما يكون في الاسم لانه بعد
وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة او كونه فضلة فجعل علامته بعض حروف

المد التي هي اخف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى
والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية
لما قصد ذلك بل جعل في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا
التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد
وهي ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها اجزاء الكلام بلا واسطة
كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه
والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر **وانما** جعل للفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها
ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر
فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة
بحرف يعني الجر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في
هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على
النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب فان سقط
الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجي **ثم اعلم** ان محدث هذه المعاني
في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي
بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم
فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا
والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر **واختلف**
في ناصب الفضلات **فقال** الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ
باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
الفضلة **وقال** هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو
الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات **وقول** الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور
وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه
حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل
الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافة فيزول
النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف
الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فلما حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه

اوتعريفه

اوتعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته
على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو متبين
بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم الفضلة
التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه نحو مررت
بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان القياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه
الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد
القبيلين وكان الا تدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالها فبقي ما بعدهما
منصوبا في اللفظ هذا **واما الحروف** فلا يطرا على معانيها شي بل معانيها طارية على
معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم **واما الافعال** فلا يلزمها الا معنى واحد طاري
كما مر بلى قد يطرا عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجته
فيطلبك على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا
بمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجي في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء
دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا **فان قيل** كيف حكم بذلك اوصل
الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المفردة
قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كان اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها
مفردة عارضا لها غير وضعي **وقد خرج** من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان
منها **احدهما** اسماء الاصوات كنخ وجه ودح لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة
لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجي في بابها **والثاني** اسماء حروف التهجي لانها كا
لحكاية حروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة
لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة
فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف **واما قوله** تكتبان في الطريق لام الف
فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين كانا
معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة
احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا
وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير
وكانه فعلم انه يبني لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء

ماء الزما في ترافع المبتدا والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتداء والخبر على الاخر فيلزم تقدم
العامل على المعمول فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك
الشئ وانما لم يلزم ههنا ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل
هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر **قلنا** ان كل واحد من المبتداء
والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور **اما تقدم**
المبتداء فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له **واما تقدم** الخبر فلانه
محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه **والغرض**
وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه
اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتداء والخبر اذن
كعمل كلمة الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط
متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتداء
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى
الى سيبويه من كون المبتداء اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى
الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة **ولما كان**
مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتداء والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر
واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فتسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما مؤثرا فيهما
معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرية على ما يجي في ابوابها فصارت العمدة
في صورة الفضلة منتصبة **وهي** اسم ان ولا التبرية وخبر كان وكاد ومفعولا ظن
ووجه مشابهتهما يجي في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر
لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه
لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية **ولم يلزم على هذا**
جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتداء في
الخبر **ولم** يعتنوا ايضا بالفاعيل فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها
فضلات **فظهر** لك ان الاصل في الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب البناية
علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض الظروف **واما**
اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي فلا يحتاج الى التعليل واعرابهما في نحو قوله
تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال العلل

بكونهما

بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب **قوله** وانواعه رفع ونصب
وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات
في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو
وكسره الاتيان بعده بجزء الياء وفتحه الاتيان بعده ببعض من الالف والا فالحركة والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف
المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ويضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض
المد صارت حرف مد تاما **وانما قيل** لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج
هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء
ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك
نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء
فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى الاسفل وخفضه فهو كسر الشئ اذ المكسور
يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح و
اظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون
بمعنى واحد **والحرف** الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي
وقفا وسكونا **وانما** سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله
عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني لبقائه على حالة واحدة كالبناء
المرصوص **قوله** فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم
كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في
العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى **قول** المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما **واما الجر** فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا
اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في
نحو جاء مسلم ومسلما ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما
ومسلما واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في بزيد وباحمد وبمسلمين
وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرع عليها كما يجي وبين الضم
والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص
فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب
والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية

كانت كضمة حيث اولا الضمة فاف فعل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا **كقول**
المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا **قوله**
وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من
قال الاعراب الاختلاف **قال** الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة
الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة **والظاهر** في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات **وانما**
جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
بعد الموصوف **قوله** العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله
قبل ويختلف اخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان
معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض
القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني
هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة
جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل **والباء** في
قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس
الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان الظاهر
في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير **فاذا** ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته
في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة
او الفضلة **فاعلم** ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من
او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدلالة
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف
فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا
الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى
قال ان حرف الجر شريعة منسوخة فالمضاف يفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه **وقال**
بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا
هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف

اليه

اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال
خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة
اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء
المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها
بالواو والياء **هذا** تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع
ثلثة اشياء والنصب اربعة ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي
معرب يكون فبدا بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثه
اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح
في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا
المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز به عنه لوجب ان
لا يستوفي شي من المضاف لحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن
المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر
منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد
وابينا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة
مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا البعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا
لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون **قوله** بالضمة رفعا
الجار والمجرور خبر المبتدا **وقوله** رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي
مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير
المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام
هاتان مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة
نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان
في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجي **والثاني** من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا
والكسرة جرا ونصبا وهو شي واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا
عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي
للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى
اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجي بعد **والثالث** ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا

وجر او هو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص
الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه **ثم ثنى** بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام
احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير
مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت وجمعت فاعرابها اعراب ساير الاسما المثناه
والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة
المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم كما سيجي ان المقطوع
منها عن الاضافة تحرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي
ويصرحه بهذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه
الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام
للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال
الرفع الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام
الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن **س** ان هذه الاسماء
ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في
هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة
منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة وايضا الغرض من ردها اذا لم
يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب مثلها في كونها اعلاما على المعاني
وقال المصنف ظاهر مذهب **س** ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال
لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين ه
وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف
لمثل ما ضعف له ما تاول له المصنف كلام سيبويه **وقال** الاخفش انها مزيدة للاعراب
كالحركات ويتعذر بها قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا
نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه **وقال** المازني انها معربة بالحركات
والحروف ناشية منها للاشباع كما في **قوله** ادنو فانظور و**قوله** ينباع من
ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال

الا في الوزن

الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي
فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر
على الفاعلية كالضمة **وقال** ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد
انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان
اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام
سيبويه عليه **وقال** المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم
يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها
ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه **ويقال** عليه
اي محذور يلزم من حروف جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح
للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة
التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع **ثم نقول** انما جعل اعرابها بالحروف لانهم
علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات **والحروف** وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث تولدها منها
فاستبد بها المفرد الاول لان الحركات اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان
يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى **فاختاروا** من جملة
المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع ه
باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان
كل حرف فيهما في موضعه **وانما** اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى
باستلزام اللازم فيقوى المشابهة **وخصوا** هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة ه
المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت
مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو جر فليس لامه حرف علة
واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو بني وبنوي
فكان لانها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم

اذ لا مد بآ، **ثم نقول** جعلوا الواو والياء في الجر والنصب لتكون الالف اعرابا مثل
الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف
التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف
المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على
انما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في القياسين فطردا للباب **ومعنى** حموك ابو
زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة **والهن** الشي المنكر الذي
يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك **والثاني** من الثلثة الاقسام
التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى
كل اسم كان له مفرد ثم لحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في
باب المثنى فلم يكن على هذا كلا وكلتا اذ لم يثبت كل في المفرد **واما قوله** في كلت
رجليها سلامى زايدة فالالف محذوف للضرورة كما يجي **وكذا** اثنان اذ لم يثبت
للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه
من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ
كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك انه معنى ثناء
لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الشي فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في
مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه **وكان** عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان
ونحوها لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد
وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذتان واللذيان فنحو
ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان
ثبت في الظاهر ما يوهم ان مفردها **وانما** اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان
الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمة
اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات **وانما** اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف
كان تجلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع للجمع لمناسبة الالف
بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى
والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم وانهم ارادوا اعرابهما فان
المثنى والمجموع ستقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب
الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق

مخروف

من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى المجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون
الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة
الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل
الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل
ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل
في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال
في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية
للاعراب كما ذكرنا **وقال** سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض
اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان
بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول **وقال ابو علي**
الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين **قال**
وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد
الاعراب اللفظي ونقول باي شي عرف ان هذه الحروف كانت من الاصل حروف الاعراب ولم لا
يجوز كما اخترنا ان نجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب
ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما **ثم نقول** الدال
على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية **فان قيل** كيف يكون معربا بلا حرف
اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد
الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به **وقال** الاخفش والمازني
والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب **وقال** الكوفيون هي الاعراب ومعنى
القولين سواء فان اراد وانما زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ
المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب
فذاك ما اخترناه **وقال** الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى
مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على
مذهبه في الاسماء الستة **وقال** بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في مطلق الالف
والواو والياء والحروف دلايل الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة والاسم الخبر مرني
وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك **فان قيل**

علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى
والمجموع حصولها قبل تمام حروفها **فالجواب** انه حق اعراب الكلمة ان يكون بعد
صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات
الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة **واما** اذا كان بالحروف التي هي من
سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع
حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة **اما** نون المثنى و
المجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة
اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء **وانما** سقط التنوين مع
لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير
ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا
رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن
كالتنوين **وكذا** يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة و
اسكان المتحرك يكفي في الوقف **وان كان** الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك
بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانه حرف
معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخفيف
بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان
حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفيفة نحو الفتى وحبلى ويخشى
وان كان واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في
باب الوقف **وقال** سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف الاعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
اللذين كان المفرد يستحقهما **والحركة** وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض
اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها
بعدما كان عوضا منهما فثبت معها اثباتا للحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف
معها حذف التنوين **فهي** في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل **وفي**
الرجلان عوض من الحركة فقط **وفي** رجلا زيد من التنوين فقط **وفي** رجلان

ووقفا

ووقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما **وفي** نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء
فقط **وفيما** قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن
التعويض من الحركة **وقال** بعض الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقويت
بالحركة وهي ما اخترنا ان ارادوا انها كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني
الخمسة **وقيل** هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة **وقال**
الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته
مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر
في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما
ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا
ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا
فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا يكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه
بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثه
اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على
المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجينا كلانا وجيتما كلاكما وان جاز ايضا ان
تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا
واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون
معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيها اذا لم يتبع المثنى
المعرب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني **واما** اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال الجائي اخواك كلا اخويك وكنانة
يعربون مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في
كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته **والف**
كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل
التاء من الياء الا في ثنتين **وقال** السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه **واما**
الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب
الامالة وكلتى فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا في كلا **وانما** يجيء بالالف للتانيث بعد
التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز
توسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا
لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت

لمحض التأنيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صار كانها ليست
للتانيث فجاز الجمع بينهما **وعند الجرمي** وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية فلزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة **وقالوا** اصلهما
كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود
الاحاطة في المثنى لا في الجمع **قالوا** ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى
زايدة كلتاهما مقرونة بواحدة **وقال** كلت كفيه توالي دايما بجيوش من عقاب ونعم
والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال
شيا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها **ولو وجب** قلب الفيهما نصبا وجرا
اضيفا الى المضمر او الى المظهر كساير المثنى **واما** البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة
بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في **قوله** كلت وضمه في قوله كلت
كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى **واعلم** ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف
لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه **والمضاف اليه**
يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى
الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلا المراتين
ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا
خلالهما والقسم الثالث ما فيه الواو والياء **قال** انما افردت اولو وعشرون و
اخواتها بالذكر واخواتها لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم لحق بذلك المفرد واو
ونون دالا على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع
وضع جمع السلامة وليس له مفرد لم يات ولو في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث
واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات
مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها
واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس
هذا قوله **ولما** ان حد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف وياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا وكلتا فما تحتاج الى افراد
هذه المثنيات بالذكر وحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او يا
ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد جمع المذكور
على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكنا اريد به الذونا **قوله** التقدير فيما تعذر

كعصى

كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه
هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا
حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب **قوله**
فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل **اعلم** ان تقدير الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر
النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمقدر في بابين يستحيل في كل واحد منهما
على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا **والاول** باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر
اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر
اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا **والثاني** باب غلامي يعني كل مفرد احترازا
عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان
اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله
كما تقرر **ففي** قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا
اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بتبوته اولا
في نفسه والمسند اليه الجي اذ هو المقتضى في مثالها ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة
الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاولى الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم
الاعراب **فنقول** انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل الياء
كسرة ليتوافقها فلما ارادوا الاعراب وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف
لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة **واما** المستثقل اعرابه فشيان ان يستثقل
في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا **فالاول** الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها
كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك مخصوص لضعف الياء وثقل
الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وذلك ما قبل الواو لم يستثقل الحركتان
عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها
نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصى مقصورا
لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى
نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصود من الالقاب المعرب **والثاني**
كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاء مسلمي
والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام

فقلب ثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت
الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني
كما يجي في التصريف انشاء الله تعالى **وادغم** بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل اليا
لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم
يكسر الضم في نحو سيل ومثل جمع سايل ومايل اسمي فاعل سال ومال من السيل والسيل وانما قلنا
ذلك لانه لا يكون نظر ما نحن فيه الا بما قررناه لانه لم يستبعد تخفيف اخر حتى يتم به ولو لم يكن
الضم قريبا من الطرف **وليست** اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا
الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها وكذا قيل في جمع ابيض وفي فعلى من الطيب طوبى
واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتهما مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام
وان كان الاسم الذي قلب واوها للادغام في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط
جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي معا فثبت ان الواو الذي هو علامة
ثابت **ولعله** انما لم يعد نحو جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ورايت صالحي القوم و
مررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجز المضاف اليه **واما** لفظة في في الاحوال
الثلث فقد دخلت في باب غلامي فكذا لم تفرد بالذكر **وكان** عليه ان يعد في قسم المقدر
اعرابه مطلقا المحكي في من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية **واعلم** ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم
المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك
وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لهما شرط كما يجي في الظروف
المبنية **فاذا** عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض
فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله في اللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع الى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين **قوله** ما فيه علتان **اعلم** اولا ان قول النحاة ان
الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شي اذا حصل ذلك الشي ينبغي
ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم **والحكم** في اصطلاح الاصوليين
ما توجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط التنوين والكسر في
غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا كل واحد من التسع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز
لان كل واحد منها جز العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع
علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما وستعرف الشرط ان شاء الله تعالى **وكل**

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايد من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد

في الحد الذي

في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب كذا المجموع
بالالف والتا علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها
الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي **قوله** بعد ويجوز صرفه للضرورة او
التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم
مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول
حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم
المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخالف عن علة الاعراب
وعلى حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين **يجوز**
ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه
علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا
ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل
مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم
غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف
لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولا نحو الاحمر واحمركم منصرف
لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر و
التنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا و لا
احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف **والاول** اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين و
ذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة **وانما** تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف
لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على
انه لم يسقط للمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي
لا تدخل الفعل ولهذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني **وانما** لم يظهر اثر منع
الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان
النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى تحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر
فلم يتبع الجر النصب بل الاسم بقيا على اعرابهما اي جعل النون معقب الاعراب وجمع
صرفهما للعلتين لان اذ فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر **ثم** قوله اصل الاسم الاعراب

كما ذكرنا **ثم** قد تتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير
معنى الاسم معنى الفعل سوا كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء و
يعطى عمله **وثانيها** وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه
في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي في
معناها ولا يبنى لضعف اصل الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سوا كاسم الفعل **وثالثها**
وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا الاصل كما
ان الافعال فرع الاسما افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنا
الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف
الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو
خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه
الكسر على قوله او تنزع التنوين والكسر معا كما تقدم **وانما** احتيج في هذا الحكم الى كون
الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهته
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى
تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم تكف واحدة
منها الا اذا قامت مقام اثنتين **فان قلت** اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه
الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس **فالجواب** ان الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير الاسم
الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتطفل
الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي
حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن
معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم الحرف باحتياجه الى غيره
كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك
كما يجي في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وهيهنا يكفي ادنى مشابهة لاجل
بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البنا دون الفعل
واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم
التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد
يشابه الفعل والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط **قوله** والنون زايدة انتصب زايدة

علىٰ انها

على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى اخره اى تكون علل
منع الصرف عدلا او وصفا وكذا والنون زايدة **وقد لحق** بالاسباب المذكوره وما
شابه الف التانيث المقصوره وهو كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما
في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث **فاذا عد**
الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث الامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة
من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء **واما** الف الالحاق الممدودة فلم تلحق
مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة
لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة في نحو حرباء باب
التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا **والثاني** كون همزة
الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران بمشابهة الف التانيث
الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي **والف** الالحاق المقصورة وان كانت
في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن
علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة **واما** فرعية هذه العلل فان العدل فرع
ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير
اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذا في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجي بعد او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل
في الاسم فرع وزن الاسم اذ كان خاصا بالفعل او اولى زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهيهنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او
منسوبا وشاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة **قوله**
وان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع حركة
فتح فالفتح الذى في باحمد عندهم عمل الجار وهو بعمل الانحاز **وقال** الاخفش والمبرد والزجاج
غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة
فحذف علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة
الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل
سلاسلا واغلالا وقواريرا **قال** الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى في الشعر
وغيره لغة الشعرا وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف
فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا

وقواديرا وقال هو والكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك و
انكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد فى الاختيار نحو جاءنى احمد وابراهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة
ومنع الكوفيون صرف افعل فى الضرورة لانه منع جره كالمضاف اليه فلا ينون
ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة وفرق بين المضاف وما هو
كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا
بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام فى تفصيل
الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا فاستشهدوا بقوله فما كان
حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة
تجوز رد الاشياء الى اصولها كما فى صرف غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشياء عن اصولها
وقريب من هذا جواز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم
بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية بليه اى اغلاله لا تمنع
لو ثبتت عن ثقة لم يجرحها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف
لتناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا لانه كقولهم هنانى التى ومرانى والاصل امرانى قوله
قواريرا يعنى اذا قرى منونا لا انا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان
تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا
فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب اواخر الاى فى
هذه السورة لان اواخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى
الى قوله عليه السلم خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اى مؤمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعـ
والنجم ثم قال الشعرى وبمال سجا الموافقة قلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والالف التانيث
اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى
الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى الذى رباعية ورجل شناح اى طويل
وحماد خباب اى غليظ قصير فشاذ واما نحو التراقى والتغازى فالاصل فيه ضم ما قبل
الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجى حكمه واما يمان
وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك
لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب حذف يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى
وياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن نحو جمالى وكمالى فى المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام
بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقنى الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشمه لا يلم

قال سيبويه

قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشامى بتشديد الياء وهو قليل ويجى وجهه فى
التعريف ان شاء الله تعـ ولما لم يعتد بياء النسب عارضة فى تمارى وكراسى وعوارى
ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات فى
الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول
فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء
للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة
الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزءها وتقدير النسب
فى الرباعى انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقول فى الثمانى انه منسوب الى
الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود
كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجى تحقيقه فى باب
العدد فالالف فيهما اذا غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياء النسب وكذلك
الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير مصروف شاذا قال الشاعر
يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه
جمعا اما سراويل فاعجمى فى الاشهر وقد قيدنا الاحاد بالعربية وعزنى مزد شاذ او جمع
تقديرا كما يجى واما نحو اكلب واجال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد الا ان
كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وكذا قال تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز
وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا
الوزن من الجموع ولا يصح الاعتداد بمجى افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا
عن الجمع كمداين ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بايلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة
ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت
لشدته فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير
اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب
ونعم وانعام واناعم واما قوله عليه السلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين
بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل
لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة
وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم
النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان لا اسباب

عند الاكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالالب او كونه
على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير **واما** قيام الفي
التانيث اعني الممدودة والمقصوده مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما
بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة
وتحدوة ومجارة وخانة وغيرها كما يجي في باب التانيث **قوله** فالعدل خروجه عن
صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وقطام في تميم
العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا للمعنى فقولنا
بغير القلب يخرج نحو ايس في يائس وقولنا لا للتخفيف احترازا عن نحو مقام ومقول ونخذ
وعنق وقولنا ولا للالحاق يخرج نحو كوثر وقولنا ولا للمعنى يخرج نحو رجيل ورجال **قوله**
خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال الاسم معدول
اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج **قوله** عن صيغته الاصلية يخرج عنه
احزان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما
معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليهما الا انه يقول كانهما
من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجهما بها **قوله** تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج
المخروج تحقيق اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء او خروج تقديرا اي خروج مقدر
ومعنى العدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث
لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه
الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد **واما** ثلاث ومثلث فقد قام
دليل على انهما معدولان عن ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة وثلاثة بمعنى واحد وفايدتهما
تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد
في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى
ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة
اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال
خصالا عشارا **والمبرد والكوفيون** يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس
وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فاعل من الواحد الى عشرة مع ياء النسب

خمسة

نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل
والوصف **فان قيل** الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع
فكيف اثر فيه وهو لم يوثر في اربع **قلت** هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراخيح
صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر
يوثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف **وقال** ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه
مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى
اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي **وقيل** ان فيه عدلا مكررا من
حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى
وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام
واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه
معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى **واما**
اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخر
ان اخرون واواخر واخرى اخريات اخريان واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون
والافاضل والفضلى الفضليان والفضل **فمعنى** اخر في الاصل اشد تاخرا وكان
في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى **ويستعمل** اخريات في المعنى الاول
ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقهما نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي
في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت
من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة
ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر
قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر
على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له
بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف
كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتينا او مع
دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو **قوله** الا علالة او بداهة سابح نهد
من استقرا كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه مما

ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه
فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا
اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا
بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة
للنكرات كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي
عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين لنا انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا
وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم
لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام والجيا له بل لكونه علما
وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه
في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون
اخران واخرون واواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن اخر الا ان اخرى واواخر منعتان
عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يبين
فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كاحمر واخريات فاستعمالها باللام والاضافة
كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون الفاظ
المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة من لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى
كون اخر وتصريفه وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقول
هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل
عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل
وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسره المصنف اعني خروجه
عن صيغته الاصلية بل يقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرة
معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون
باللام والاضافة وتدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي
كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى العدل سبب اخر امتنع صرفه
فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما
جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء
وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على
فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع قوله

وحلايل

وحلايل اسودين واحمرين اشاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح
لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع
فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول
عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون
شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه
وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم
اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة معتبر في منع الصرف
ولذا يقولون انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لانه حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما
يجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كما للاعلام اي
وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون
من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرة وضحى وعتمة وضحوة معينات فانها
معارف بلا علامة تخصصت بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيه العدل
عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل
الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما هنا كاسود وادهم ونحوهما وهذا
قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من
باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله
فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال ثاني وعيد الحوض
من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا وافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها
وايضا افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في
الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع الاصل انه
اتم جمعا في قراتي من كل شيء يتفضل لتوهم جمع نحو احمد واشهر في المجرد والمشهور ثم جعل
بمعنى جميعه والغي عنه معنى التفضيل فعدله في اللفظ من لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام
والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل
والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل انه مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب
عنه انه لما الغي عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى
الصفة مع انه وزنه افعل صار كاحمر الذي هو اصل افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك

ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكرها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هنا **وكان** على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو **قوله** فعصى فرعون الرسول اخذنا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علمها فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية **قوله** او تقديرا قد مضى المقدر **اعلم** ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجج فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام **احدها** مبالغة فاعل غير مختص بالنداء كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب **وثانيها** مبالغة فاعل مختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء معدولين
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما المبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على انه الناقص معدول عن الشائع وسيجي لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال **ولما كان** من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال ونجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم تثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسماء الافعال **وثالث** الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واخواته كما ذكرناهما **واما** علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كثعل وجحى لانه ثبت ثاعل وجاح وعدم ثعل وجحى لا علم قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول واما حكمنا على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل على ما تقدم لئلا ينخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه

الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب **اما** اُدَد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك ان لا يجي له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل **اما** عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا بى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه **فان قيل** هلا حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية **قلت** لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه **اما** في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل **واما** موهب في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف او وهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس ابن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في الوزن ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان ما من العدل الظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط **واما** حيوة قلنا ان تركيب كونها معدولة فان الصيغة لم يتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزنه حيوة وحيوة جمعا فعله **قوله** وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز فيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجام وكهام وكلاهما معرب فقالوا لما كان نزال

معدول عن انزل ونساق ونجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة **والقسم** الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بنى بناء كله لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الرا من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الرا مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الرا كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف هاهنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدره فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرا كان او لا وسيجى الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضر الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر **تقدير** الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر الغلبة فلذلك قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف **وليس** قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشىء وان دقق فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعدما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حال يخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى سواء كانت تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل **قوله** فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشىء الى قرينة بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة

اما الموصوف

اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجى وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو **قوله** ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا سند لانه في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز ايضا مع العلمية بقاء معنى الوصف كما يجى فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء الوصف في مثله عندهم **قول ابى على** في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرفيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذا لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة تعتبر **وقال بعضهم** ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف فيها **وقوله** وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ابا افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة في الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلا فكانها مؤنث اجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نعزل صرف هذه الكلمات ونحوها لانه تستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة

واجدل الطاير اذا قوى واخيل طاير اذ اخيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه
هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما يقول رايت عقابا لا يقصد فيها معنى
الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المصنف فامتنع صرفه مثله فغلط ووهم **قوله** التانيث بالتاء شرطه العلمية
والمعنوى كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند
يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر اشترط الزيادة فقدم منصرف
وعقرب ممتنع **اعلم** ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف
متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر وكذا قام مقام السببين ونريد بتاء التانيث
تاء زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا بالتاء
بل التاء بدل من اللام لكنا اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى
هذا لو سميت ببنت او اخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون
التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة كان حكمه
حكم المونث المعنوى او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قايمة وفي
قايمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجى الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه
وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعلم الثبات
بقولك في قايمة قايم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا
يجى لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة
واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجى في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت
الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر وصاد
لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا
سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الموضع واما ان كانت
العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في
جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطا
ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسبة
مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شيت واما الزيادة في الاعلام
فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث
في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم تجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا

كفاطمة صح

فان حكمه حكم المونث المعنوى صح

فيما يزاد على العلم

فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد
العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع
لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة
لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم
يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان
خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما
يجى في باب الاعلام **فان قيل** فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة قايم
مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا **قلت**
لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها
على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سوا كان حقيقيا
كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف
حتى تقدر ولا نونث التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوى
ايضا مشروطا بالعلمية لانصراف نحو حايض وامراة جريحة كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمونث
المعنوى ما كان التاء فيه مقدرة كما مر المونث الحقيقى وفي نحو حايض لا تاء مقدرا اذ لو كان
كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره نصغره
الترخيم حييضة كما تقول في سماء سمية وليس كذلك لانه يقول فيه حييض الا ترى الى نحو حايض
منصرفا مع التاء والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجى وانما شرط فيه العلمية ايضا لان
المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة
متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة
واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف
كما يجى وما يسد مسده الحرف الاخير الزايد على الثلثة لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا
تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب
من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد
على الثلثة وسميته لم ينصرف سوا سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك
وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسده فهو مثل حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك
الاوسط او لا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع
النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء
والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزى وجملوى ولا تقول في جمزى

الاجزى كما لا تقول فى جمادى الاجمادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين
نظرا الى ضعف السادّ مسدّ التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم
فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته سقر وكتاب سميته بقدم
وانما لم يقدر لطريان التذكير فى الوضع الثانى على ما ضعف تانيثه فى الاول فعلى هذا يقول فى الوضع ٣
تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين سمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد
التاء ولا يسد الساد مسده شئ وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه
عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم
سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد
جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى فظهر فيه امر التانيث وغيرهم
خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات السادّ مسدّ حرف التانيث وما يسد مسدّ الساد وكذا الخلاف
فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار وفى الثنائى كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه
وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجى لكن مع سقوطهما
على السببية لا نقص عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى وغير حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر
تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المصنف احدها
ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان
الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف
لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه فى الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد فى الصفات
ان يكون المجرد من التاء منها صفة المذكر والتاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث لغير التاء
فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث **وثانيها** ان لا يكون تانيث المؤنث الذى
سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة
التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل
بل لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير
الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهو تاويل غير لازم كما ذكرنا
وثالثها ان لا يغلب استعماله قبل تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية
كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها
مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا
يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها

مذكر جاز الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف
او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل
الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعنى سميت المؤنث
باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا
على الثلثة كجعفر فلا كلام فى منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطول مع ساد مسد التاء
او ساد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمى بمثلهما امراة فالخليل
وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد
وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى
اصله **قوله** وشرط تحتم تاثيره اى تاثير المعنوى والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة
سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب **قوله** زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
والعجمة اى اذا سمى بها المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزايد على الثلثة يقوم مقام
التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الزايد الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد
مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجى لكنها
مقوية للتانيث لضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل
العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال شرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث
المعنوى به **قوله** فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع
للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة **قوله** فان سمى به مذكر اى بالمؤنث
المقدر تاؤه **قوله** فشرط الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا
العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزول بالتذكير الطارى فى الوضع
العلمى ذلك الامر الضعيف اذ الساد مسد علامته حرف ولا تقاوم الحركة القايمة مقام الساد
ويكون ماه وجور اذا كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجى ان
العجمة لا تاثير لها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالشرطية بعد ثبوت
سببين دونها فقدم وجور منصرف لعدم **الحرف** الزايد وعقرب ممتنع لان الباء
قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشرطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل
فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى اكثرهما او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم
كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سلوس وخندف ومجوس وعمان فالصرف
فى القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفى الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوها

وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل
البقعة والبلدة ونحوهما وان جوّزوا صرفها وتركه فيها كما في ثمود و واسط وقريش فجوزها
ايضا على التاويل المذكور وان جعلت كثيرا استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا
الاب ماولا بالقبيلة فيمنعونه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في
العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تيم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يولون اسم الام بالحي
فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر و باهلة امراة وقد يونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف فمونث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال تعالى كذبت ثمود المرسلين
بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند
لتاويله بالقبيلة فهو ما ولا بالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع
فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف
وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو
ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه
بتاويل الكلمة واللفظ ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها
باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان
المعارف حصر المضمرات والمبهمات وبهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب
واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه
التنوين والكسر تبعا التنوين للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف يتبعه الكسر وكذا
عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه
قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان
لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع و
اخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعوض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع
الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على
الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما
في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب الا
تستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم و
اسماعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راوية عيسى بجودة قراءته وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب

ووقوعه

ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي مانعة
فيه للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمنع ما بقي فيهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة
حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات
كلامهم على ما تقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب
وياء النسبة وياء التصغير وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو
جرجان واذربيجان في كركان وادربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب
اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع ساير التصرفات
كاللجام والفرند والبرق والبذج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه
جعل الكلمة العربية علما فتنظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس
ويقم فيهما الوزن وكذا اجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففيه العجمة على ما قال
المصنف مجموع الشرطين واجب العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط
وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمية فنحو لمك عندهم منصرف حتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة
على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السادس مسد
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شي بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن
وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول
ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان
جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير
العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في
شي من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا
العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشي على ضربين
اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل في ثلث
والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط السم نحو لوط
غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز
منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي
وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير
بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب
ولا علامة لها مقدرة فالتانيث هو اقوى منهما قوله وشتر هو حصن باران ويجوز ان يقال

انا امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا
يرجع اليه الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح النبي عليه السلام
قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد واذا مصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف
وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر
فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو
جوار رفعا وجرا كقاض **قوله** صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع
الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على
اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع
التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع
نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم انكن صواحبات يوسف **وقوله** جذب الصراريين بالكرور
وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكره ابو علي في
الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الف وبعدها حرفان ادغم احدهما
في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية
كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون
بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية
فتنكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما
لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة
منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط **وقوله** وحضاجر
علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه
علما للضبع فالضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذا فيه معنى الجمع اذ يقع
على كل واحدة منها وهي علم الجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام
فقيد اذا الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان
ورباع **والجواب** عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر
في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا
اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام السببين فان
قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية **فالجواب**
ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام
مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين

بمتضادتين

جيلان

جيلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من
معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية
والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية **واما قول** المصنف
بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتتنافيا فنقول لا نسلم ان
ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون
الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعيض لما يختص ذلك الصاحب كما يجي
في باب الوصف فاذا ثبت في اسم انه دال على ما ذكرنا وصحت تبعيضه لذلك المختص و
ضعيفان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيضه له الا ترى
ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف
وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان له في اعتبار كونه دالا له الاسم على
المعنى وصاحبه وضعه في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في ادبع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم
معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في
نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما
الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة
والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا لان الغلبة لا تنفك عن مراعاة
معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم المراعاة والدليل على امكان لمح الوصف
مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ **وقول** حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش
محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي
يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام
على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية
فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح **فان قلت** فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم
يمتنع هانئ ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي **قلت**
لما كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح
فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي يلمح
لمحا خفيا فيها ويؤتى اليه ايما تخلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كا
لمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم يعتبر وان لم تنافها العلمية
وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم علم غير معنى الجمعية فاذا ثبت
ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد

اسم رجل الذي لم يلح فيه معنى الجمع ونحو حاتم اذا لم يلح معنى الوصف فالاولى اذاً في منع صرف مساجد
علماً كما قال ابو علي وهو انه فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كان الاعجمي
لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني
احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي تعد عدم النظير في
الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره
وكان سعيد بن مسعدة الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف
المستعمل عندهم **قوله** وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال الفتى فارسي في سراويل
راع واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر
لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر
محققا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى **قوله** ليس
فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطه العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا
لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير
عنده سبب كامل لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره
لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سرواله والسروالة خرقة
قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد
لم يجيء في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة **وجوابه**
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف
الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا له مفرده فقدرناه لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء
على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول
ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو **قوله** جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم
يضحك منه التواق وشراذم جمع بلا خلاف لفظ مفرد لفظا بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى
سيبويه ان افعالا مفرد و **قال** ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب
بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه
سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله جدا الا انه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف **قوله** واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد
الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص
هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظرا الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا

يجوز

يجوز في نحو حمار وحزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابي
وحزابيا **فيقول** هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بتخفيف
قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر على انه جوار في اللفظ كقاض رفعا
وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري **قال** الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا وقال اخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي
وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون
جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف **فقال** الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما
منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهته غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا
فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه
ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءتني جوار وكسر الراء حكم لفظي لمنع الصرف
فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والا
كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك مقصوري جنادل وذلاذل **وقال**
المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصل جوار بالتنوين
ثم جواري بحذفهما ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لتخفيف الثقيل
بحذف الياء للساكنين **وقال** سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء وفسر بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري ويحذفها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها
في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع
الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت **والاعتراض** عليه وعلى مذهب
المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في لغة القليلة
الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته
فتحا ايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف
بالالف واللام ونقل الفرعية باقيهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا
كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو حوي واشتي فان قدم الاعلال

في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصله لان افعل الحوى المنون ثابت تقديرا
فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكنه لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف بالياء
وللخفة اللفظية المقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه
متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء
الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي فيه الخلاف المذكور نحو
قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله
في العلمية كحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع و
مفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي
ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب
قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو **قوله** يفوقان مرداس
في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحاله نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم
انك اذا صغرت نحو احوى **قلت** احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء
مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في
التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على
وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء
كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى
انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف
الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل
وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني يحي في الاعلال فاحي عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم **يقول** احي
في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف
المذكور **قوله** التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان
شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العلمية
كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال **قوله**
وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية
كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا مزجا بجزءه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو انه زيدا
علما وكذلك نحو يا زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة

عشر علما

عشر علما فان الاصح اذا من لغاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات **قوله** ما فيه
الف ونون ان كان اسما فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان **اعلم** ان الالف والنون انما تؤثران
لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات
هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو
تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران بهما المختصين
بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى
مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصله
في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يفيد انهن دون الامتناع
من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين
الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث
وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني
وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان
النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا
الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من
حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف
والنون لاجل مشابهة الالف التانيث اختلفوا **وقال** الاكثرون تحتاج الى سبب اخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران
واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده
في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو
سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين **قوله** ان كان اسما غير
صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء **قوله**
او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان **وقوله**
فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز
المصنف مثله كما يجي في باب العطف **وقوله** وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في
لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة

وسكرانه فيصرفون ايضا اذا فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون
انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يضعوا منه مونثا
لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف **فان قلت**
لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه
كما ان مذكر ذلك على غير لفظه **قلت** هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه
ليس وجه المشابهة ضرورة بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه بل الوجه كما ذكرنا فى التانيث
الضرورى انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء من دون وجود فعلى
ثم نقول منع الصرف فى رحمن اولى لان الممنوع من الصرف ما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب
اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم
ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم
فى فعلان صفة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل
وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران **قال** كمردون بيشة مخرق ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد
جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفا اذا سميت ويحتمل الزيادة فلا ينصرف نحو
حسان وقبان فانهما امان من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحس والقب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان
ورمان **قال** الاخفش اذا سميت ماء صيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما صرف اذا
سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة **قوله** ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل
الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فى قولك الله رحمن رحيم لحصول
الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران
لحصول الشرط على المذهبين ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين **قوله**
وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل
للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل **قوله** يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يات
فى الاسماء الا اعجميا نحو بقم وعثر اسم لبيت المقدس وكلاهما فى كلام العرب او منقولا عن الفعل
نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد
ويشكر ونرجس خارج لعدم هذه الاوزان فى اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر فى الاسماء
منقولان ونرجس اعجمى ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرا وانما من الغالب فى الفعل

واما فعل

واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل فى الاسماء الاجناس الا دئل لدويبة **وقيل** ان العرب
قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى
نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير تبشر ولآخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز فى دئل بمعنى دويبة
ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل
علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل اليه
اى اسرع من ذاك والتغيير لازم النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دئل علما الوزن
والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذ
قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اوله وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة
الفعل من حروف أتين وغيرها فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة
اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام
كاشد واحب واما اليب علما ممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يات
فى الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والخفاء قالوا فى موضع قول
المصنف او يكون اوله زيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسماء
حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن فى الاسماء او تساوى فيه الاسم
والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل فى
الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم
وساسم والثانى انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن فى الاسم اكثر منه فى الفعل
قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومنهما يجئ افعل
فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ افعل من كلامهم منه فلم يجئ الا ماضيا
للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وابصر وكذا
رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى **قال** ويجئ
افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثى قليلا كاشمم والجم وانثر ويجئ بالله فى
الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا فى القلة نحو ابدع وافكل واذنب وللقايل ان يقول على
قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب وارتب ٣
البصريين وهو ان افعل التعجب فعل فيكونان فى غير الالوان والعيوب فكما يجئ افعل فعلان هو اسم
يجئ افعل يفعل ايضا وهو فعل الا ان افعل الخلاء من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها
فى المضارع لم يجئ الا قليلا نحو اشيب فمع كل ما ذكرنا تساوى الاسمى والفعلى ويزيد الفعلى بحكاية
عن النفس فى باب حمدت واحمد فى غير الالوان والعيوب ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجئ منه

افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل
فعلاء اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى
لكن الانصاف ان الغلبة للفعل في افعل ليست بظاهرة وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد
القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن بجميع القبيلين وهو اما متعذر او
متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن
معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل
مثلا قياس في الامر من يفعل لكثير الغالب كاذهب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع
وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به القايل في نحو شمر وضرب لا يمكن الا
بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل بتقدير
بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء لان افعل
متصرف لاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى
فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
بجهة الوزن وان كان مشتركا كافعل في جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان
هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد
لا يكون كاربع وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الاصل في الزيادات
ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضه
له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فلما تجر الزيادة
المصدرة الوزن الى جانب الفعل يجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في
اجراء الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي للسليم من الخلل والوزن المشروط
يعمل والزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا
يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه
سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستبرق
اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج وافتعل وانفعل وافتعل وكذا انفعل وافعل وغير ذلك
وانما سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة
المذكورة وشرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين
اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على نقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان
بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل عما

وان كان آخرها لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال
اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة
فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف
العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش
ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل
اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لو لم
يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارع فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او
الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون
في الاسماء تقول في المسمى بتقل واخش جاءني **تقول** واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني
قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع
ورد او قيل وبيع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلي **تقول** جاءني قيل وبيع وفي قل وبع
وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم وعلم فهو عند سيبويه
يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع **وقال** المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه
لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن
معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزواله الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في
الاولى فهو في العلمية لانه اذا لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا **واعلم** ان الوزن المشترك
فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه
اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف
وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل
بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني **والجواب** انه ان كان علما
فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كتزيد في **قوله** نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي
انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره في باب
الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم فيه اضافة غير الظرف والجملة **قوله**
وما فيه علمية مؤثرة الى قوله بقي ولا سببا او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون
منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا
وسببا معا **فالاول** في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما
كعمر وقطام في تميم **والثاني** ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل

اذ ذكر صرف لما سبب بين انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
العدل ووزن الفعل وبما انتفيا مان فلا يكون معها الا الاحد عشر فاذا انكر معهم

العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف **الاول** باب
مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب **الثاني** عند ابي علي
شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المصنف لاعتبار الجمع الاصلي
فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما
فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما
في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير
وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفا بالعجمة الجنسية عنده وعدم
النظير لكن عادته ان لا يلغي شيا فيقول في حمراء علما سببان **الثاني** من الموضعين كل عدل
كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي
بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كتع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك
الفضل فانهما تصرفا اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع وكتع اعلاما
اذ العلمية وضع اخر **وقول** سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ و
عكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكانا ورجل
او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر وكتع عندهم
بخلاف فعل **والثاني** اعني كون العلمية شرطا لا غير ففي موضع واحد على الخلاف
وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط
انتفاء التاء وهو معلل باحد ثلثة اشياء العلمية كما في عمران ووجود فعلى كما في سكران واختصاص
اللفظ كما في سبب رحمان وعند الباقين الالف والنون والعلمية سبب اخر كما مر فان العلمية
شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع بهما من التاء فتشابه الف التانيث
فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر **والثالث**
اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او
تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزايدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على
ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه
لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد
ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث

نحو صحرا

نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف
رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية
المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب
والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة
مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث و
العجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربايجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط
لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه سبب ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة
او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة
لوجهين **الاول** ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او
فعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا
وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني
انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما
اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية
فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر
ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المصنف و
يمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان
القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن والعدل
حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك
فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه
لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله
ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه
السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية **قلنا** في ثلث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرف
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان
قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب
مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه حمرة
والذي يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره
وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس **قول** سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد
التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير

واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع اذ
لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع
باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر وقول الجزولي اولى ولا نص للاخفش في ترك صرفه اذ مثل
هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك
الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه
علم النظير والجمع الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفها ايضا بعدها
واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه
الاخفش خلافا لسيبويه **وقال** الاخفش لو سميت باسم مركب اخر جزيه ذو الف التانيث
او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية
ما دجز الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف
بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادها **وقول** الاخفش ان
مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة
ليس الجمع الاقصى فنسلم **قوله** موثرة حال ومعمول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث
وبالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما **قوله** الا العدل مستثنى
مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه بعد استثنائهما اي لا يجامع سببا غير
السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا
زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة اشياء وهي
شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد
مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان
كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن **قال** ولا يمكن ان يكون معهما
معا لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال
وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير
اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير
مع ان العلمية موثرة لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فانه قد تقدم
واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق
اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن
الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعاد علمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة

بحيث لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين
فيكون للعلمية تاثير ما بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع
طرا ان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم
لم تكن العلمية موثرة معهما اذا كانت العلمية اذا طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير **والجواب**
عن الاعتراض وجوب طرءان العلمية على الوزن والعدل اذا كما ذكرنا في اصمت والاعتراض لحق
ان منع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا **قوله** وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم
من اعتبار متضادين في حكم واحد **قوله** اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف
سيبويه معتبرا او مصدر **لقوله** خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش
قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها
وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم منصرفا للعلمية الحالية والوصف
الاصلي **فاجاب** المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية
اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم تناف **قوله** في حكم واحد يعني
بالحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين
في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة
واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى حامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه
اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس
معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى
رب احمر رب شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي
بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ
بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا **والحق**
ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شي خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد
كونه موجودا فالاولى ان يقال انا نعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما سمي مثلا
باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية
ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في
وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما نسمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير

ايضا **وقال** الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس
واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل
نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه
سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش
كما كان في احمر **اما الاول** فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف وكذا لا يعمل في الظاهر
كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع
فلا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه
بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز
عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف **واما الثاني** فانما وافق
الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه كما ذكرنا ولكون من مع مجرورة كالمضاف
اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي ولو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين
يشعر بالانفصال لسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة على
الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي تؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف
اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وامحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا
حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم **اعلم** ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف
بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في
العدل اذ العدل ما مر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في
رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ونحو
المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي يكون
فيه فيكون كعناق اذا نكر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة
كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادة فان التصغير
لا يزيله كما **يقول** في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب
لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر سطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول
في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان
التصغير وضع مستانف **قال** بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور
للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون في
رجيلون في جمع مصغر غلام ورجل **قال** فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حمزة تصغير

حمزه لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن
بظاهره لم يستدل بها في ادير والاولى ان يقال لا ينافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا لان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعيض لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها
كما ذكرنا قبل وذلك لان الوضعية انما يتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما
التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف
في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان فان انقلب ياء كما
تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب لفظهما لا يقلب يتبين في التصغير
في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن
من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله** وجميع
الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة اي ان كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر
اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف
قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر
بل حذف لانهما لا يجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا
واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقبت
اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية
الكسر للتنوين **قال** لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب
الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه ليس فيه علتان تمنعان فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما
منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من غير الانصراف لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون
الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول
اولى **قوله** المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات
والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا او الخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب
فضلة لكن شبه به بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل
منصوب المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث
اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له
كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه
اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذا دل كل واحد

منها ملكون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على
ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتداء والخبر وغيرها
من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله**
فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل اليه او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد
قايم ابوه **قوله** فمنه الفاعل اي ومما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتداء والخبر
حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي
الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه **قوله** ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد
ولم يقل ما اخبر بالفعل ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعث وهل ضرب زيد ونحو **قوله**
او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل ومعناه فيدخل
فيه الظرف والجار المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه
لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجي
في باب المبتدا **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه
من المبتداء لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام جزء عنه والمسند اليه هو الخبر
عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتداء
وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتداء فهو مع
مرفوعه مسند الى المبتداء وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد
ان قيل فالمبتداء في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه **قلت** هو مؤخر تقديرا
وتقديمه كلا تقديم **قوله** على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على
طريقة قيامه به وشكله سواء كان قايما او لا **يقال** عملت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته
اي على طرزه وطريقته والجار في **قوله** على جهة متعلق باسند او صفة لمصدر اي اسنادا على طريقة
اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان
طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل
اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قايما به على الحقيقة كالامور النسبية
نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب
لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر **وبقوله** على جهة
قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا
يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه
هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قام ابوه لرفع شبهة

الفعل

الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان
نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا للخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب
علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل **قوله والاصل** ان يلي فلذلك جاز ضرب غلامه زيد
وامتنع ضرب غلامه زيدا **قوله** يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء
اي قرب منك **قوله** فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل
ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر
عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا ولذلك عدم
جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه
فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا
يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون
اوقع في النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجي بمفسره
فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجي به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا
يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فانك تجيبه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جيت
بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جيت بعده بشيء الغرض
الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي
منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه
الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني
نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء
الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد **بقوله** جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل **وبقوله** لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
صاعا بصاع ويجوز التاويل برب الجل واصحاب المصعب **وبقوله** الا ليت شعري هل
يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس
للبصرية منع مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول اعطيت درهمه زيدا لان رتبة
المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في مفعول ما لم يسم فاعله
وبقي نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى
اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باخيه زيدا
او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين
قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد

الا او معناها وجب تقديمه **هذا** بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد
ان كان جايز التاخير عنه **قوله** لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره
قوله فيهما اى في الفاعل والمفعول به الذي يدل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب
اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم
الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقراين اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع والدالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فليلزم كل واحد
مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب
فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وآله
وسلم ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا
يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل
منفصلا عن عامله **قلت** لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل
صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجوزون
توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار
ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما
كان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث
كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة **قوله** او وقع مفعوله بعد
الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت
قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية
او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا
على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد
محصورة في عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون
مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو محصورة على زيد
اى لم يضربه الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا
وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا
الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضاربية زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا محصورة على عمرو
ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو
ما ضرب عمرا الا زيد وفيه الانعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية

على الاحتمال

على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول
ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد اختل ايضا
لان مضروبية عمرو في اصل المسألة اعني في ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير
المذكور لان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية
هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند
الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه
البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سخا احد بشيء الا عمرو الدينار منها ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان
المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين مما قبل الا جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا
قبل الا فيه عمل وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل
ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب
احد بشيء الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف
عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فانا استدل من اجاز مطلقا **بقوله** وما نراك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك
احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر
اى اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت
في اصل المسألة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد متقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد
الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لكن اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما رايت
احدا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى
لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك
الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى
له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي من عامله

اذ قولك لم يبق الا الموت معموله رايتك وضحكا معموله الاخر فان اثبت هذا فان وقع معمول اخر
لما قبل الا بعد المستثنى غير المثلثة المذكورة امام مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر **كقوله**
كان لم يبت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح **وكقوله** لا اشتهى يا قوم الا كارها
باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر والد عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب
الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا
صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير
لناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما
قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب
زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد وانما قلت في اوله بان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال انه ضرب زيد بالقيد على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ
يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا **قوله**
او معناها يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب
زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرا
وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال
بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس
الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **قوله** واذا
اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره
بيان لما تعرض فيه موجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول **قوله** اتصل به ضمير
اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى المفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن
جنى كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه
واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف
والموصوف بالاجنبى غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين
الاخرين **قوله** او وقع بعد الا اى وقع الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب
عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل هٰهنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد
الا عمرا فان المقصود به ما قبل الا محصور فيما بعدها والضارب به محتمله فلو قدمت الفاعل بلا الا
لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز المحذور المذكور **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من

المشركين

المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد **قوله** لقيام قرينة
جوازا لا عمل يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جايزا او واجبا **قوله**
زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا
في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زايدا
فان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القايم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى في قولهم الاحظية فلا الية برفع حظية من
باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصرة فيما
يحظى به السؤال عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير الا اكن حظية
فلا اكون الية **قوله** وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة
فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هٰهنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس
الفاعل اذ اعلى السامع فيسال عنه وكانه لما قال ليبك يزيد سئل ما نال من يبكيه فقيل ضارع اى
يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك وعجزه ومختبط مما تطيح الطوايح
يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدى و
غير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة **قوله** لخصومة متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برايحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة
فان يزيدا كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح
اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اى ذهبت
به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو وارس
واعشب وهو عاشب او على النسب مثل لابن وتامر اى ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول
وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل **قوله** مما تطيح متعلق
بمختبط اى يسئل من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكى لاجل اهلاك
المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوايح ونطيح على كل
تقدير حكاية حال ماضية بورود الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب
نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله **قوله** ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود
المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج
الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من
الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم

الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين بينهما شيء مفسرا او توكيدا ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم
بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه
نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذا ليس
من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك لما اولوه الا باضمار حرف رافع لمنفس اي ان هلك منفس
وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو
ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح
كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذا دالة على ثبت وتحقق
والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون اشعر بمعنى الفعل المقدر وخبرها
في صورة ذلك اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر
قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت
الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا
يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في
مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد
نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فيقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق
جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله** واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد
يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية
والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت
زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان **قوله**
ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا
يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا
ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من
المتنازعين او خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان
المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزء ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيدا فلا يجوز

ان يكون

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع
بالفاعلية او والمفعولية فلا بد ان يكون في ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان
الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا
ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام الا هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المقدر
المقدر فيما اكرم الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن
المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى واذا كان
الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع
الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل
في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمته هند عند الكسائي
او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني كالضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون
الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى
وكون ما اكرم كما ظهرت في الف معملا اذ كل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب
ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام
وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من
الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل
مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجيء مثله
في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني
او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب
المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المفعول المنفصل والمجرور ولا سيما اذا
تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف بعدهما لا حاجة
اليه اذ قد بينا ان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت و
قعدت واياك ضربت واكرمت **قوله** فقد يكون اي يكون التنازع **اعلم** ان العاملين
في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما
اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو

ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد **قوله** مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول بالاجنبي بلا ضرورة لعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم **قوله** الاول اي اعمال الاول **قوله** فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الى قوله والا اظهرت **هذا** بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجي لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا والزيدين والزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين

في التنازع

في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلوله على فساده في الاصول يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية **قال** وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وجئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الفعل الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو يتعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله** وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الواجب للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر **قوله** ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة **قوله** والا اظهرت يعني ان لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لانه كالفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما **قوله** لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فالحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فتقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هنا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا

والخبر بالاجنبى قبيح ولاسيما اذا صار انى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما معمولا حقيقيا
لعلمت وبابه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار
الا ان يمنع مانع فتظهر **هذا** بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو المختار عند الكوفيين
فكيف يكون حال الثانى فقال لا يخلوا اما ان يطلبه للفاعلية او المفعولية فيقول فى الاول
ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدين وضربت وضربتنى
هندا وضربت وضربتانى الهندين وضربت وضربتنى الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق
الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا **قوله** والمفعول على المختار اى
واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه
نحو ضربنى وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب
الطالبين فالاولى اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان تشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه
حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذى حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب
عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون
فى مثل هذه المسئلة اعنى عند اعمال الاول وطلب الثانى للمفعول على ان المختار اضمار المفعول
فى الثانى كان خلو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه **وقوله** اتونى افرغ
عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افصح الكلام اى القران على غير
المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول **قوله** الا ان يمنع مانع فتظهر
وذلك اذا كان المفعول احد مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفته
بينه وبين المفعول الاول فى الافراد او التثنية والجمع او التذكير والتانيث نحو حسبنى وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فان المصنف لم يحذف منطلقين لكونه ثانى مفعولى حسبت ولا
اضمار لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر فى الاصل وتطابقهما
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته
مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره
هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم لم لم يسلم وجوب
المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله
فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود فيجوز حسبنى وحسبتهما
اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا يقول حسبت و
حسبنى اياه الزيدين قايمين وحسبت وحسبنى اياه هندا قايمة وحسبنى وحسبتهما اياها هند

قايما وفى كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدا و
الخبر فى الاصل **قوله** وقول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد
المعنى **هذا** جواب عن استدلال الكوفيه بهذا البيت فى كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى لم ينكسر عليه
الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثانى لم يلزم محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا فى كفانى
فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثانى
كما مر وفيه دليل على ان الاعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع
لزوم مشقة ومكروه له فى ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الشئ فى الحسن على الاخر
اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد
المعنى وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان لو تنفى شرطها وجزاها سواء كانا مثبتين او منفيين فان
كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لى مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا
منفيين وجب ثبوتهما لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان
وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفى وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمنى اكرمتك
ولو شتمتنى لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع **فيقول**
وذلك ان اوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة و**قوله** انما اسعى لادنى معيشة شرط
لو اى لو ثبت ان سعيى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيى لادنى معيشة اى ان طلبى
لقليل من المال و**قوله** كفانى جزاؤه و**قوله** لم اطلب قليل من المال عطف عليه
فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اى ثبت ان طلبى لقليل
من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان
قال الكوفى ان التناقض انما جاء لجعلك الواو فى ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو
للحال **فالجواب** انك تكون اذا مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح
اذ الواو للعطف اكثر من الواو للحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص فى المقصود
لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان
قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف
المدلول عليه **بقوله** بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى
والمعنى لو كان سعيى لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكان يكتفى وجدان قليل من المال من
الطلب والجد والسعى منه لكنت اكتفى بذلك لانه قد حصل ذلك ولم اكن اطلب المجد
والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا

ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته من غير السعي ولم يكن مني طلب مع
ذلك الوجدان بل كنت استغني والمهين ولكني اسعى لتحصيل مجد موثل اي موصل متاخر لنفسي
ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر **واعلم** انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى
ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قايما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
والاولى ان يقال فاعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ هو مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو
مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع
فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب بقولك ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال
الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله** مفعول
ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له بقولك ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره فيتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من
الثاني وقولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم
فاعله اي الى فعل ويفعل المفعول الذي لم يسم فاعليه اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له
قوله الى فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو
افعل وانفعل واستفعل وفعّل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع و
يفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه
اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت **اعلم** ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجي في بابه
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا
يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت
يثبت للثالث مفاعيل اعلمت فيقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا
او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ
معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا
يسوى مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كانت
محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك
اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله و

مفعول ما لم يسم

في الحقيقة

في الحقيقة مؤول بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم **وقوله**
اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف
فعلنا واما اجازة الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو كان
يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما
حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي به ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب
على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني
ان الجملة لا يقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون
منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول
فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما
قالوا نظر لان كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا
اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شي
اسندا اي ذلك الشي الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يقال بكون الشي مضافا ومضافا اليه
بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن
الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يرشد
الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته على الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس
مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا
فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع لبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب
موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع
بالفعل ارتفاع الفاعل فيقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا اليس كما لغته نحو اعطيت زيدا
اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول **كقوله** تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا المعنى
قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد
الفاعل بلا فصل والجار احق بعقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **كقوله**
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا
منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان
قيام اول مفعولي علمت اولى فيقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزومه كل مركزه **قوله**
والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب مناب ينبغي ان يكون

مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لابد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولابد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان
مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا
يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم
المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها
العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز
والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب
زيد نفسا طيب نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في
الكلام منعتها عن النيابة بتعين الفاعل الذي لابد لكل فعل منه **قوله** واذا وجد المفعول به
تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه
لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا
الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبب بذلك الجرو الكلابا وامثاله
ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار
كما في امرتك الخير والرجل الجاذ لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر
مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام
الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود
قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول
عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اي استحسن قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا الا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب
لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني
ولذلك **قال** المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا
فايدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم
في غير المتصرف نحو جلس عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت
في دار ضرب اي فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤولا عنه مرفوع المحل بمسؤولا المقدر المفسر ضرب ٣

بمسؤولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في
استجارك المفسر وذلك لان اصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل
والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا
ورجح بعضهم الجار والمجرور من الظروف لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين و
المصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى
ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى في النيابة
وذلك باختياره **قوله** من باب اعطيت اي مما له مفعولان ثانيهما ليس بمبتدا وانما
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم
معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكساة وكذا في غيره **قوله** ومنها المبتدأ
والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا
جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة **اعلم** ان المبتدأ اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في
الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري
والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا و
الاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل وتجنب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو
وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان
لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها الا التاكيد
لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ
ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب
المحل ووجه الاشكال هو ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذا اسم ليس بمجرد
عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا هذه ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس
هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد
على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار

مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزء وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان
مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا
يقال جى للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا ومن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم
المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها
العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز
والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب
زيد نفسا طيب نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى
الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه **قوله** واذا وجد المفعول به
تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه
لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا
الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلاب واشاله
ومنع الجر ولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار
كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر
مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام
الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد
قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول
عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى
ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب
لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى
ولذلك **قال** المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا
فايدة متجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم
فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت
فى دار ضرب اى فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر الفسر ضرب٣

بسولا

بمسئولا الظاهر كما فى قوله وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر ضمير كما كان فى
استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل
والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا
ورجح بعضهم الجار والمجرور ومنهم ابن ... لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين و
المصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول ... انما عليه اكثر والاولى
ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمام
وذلك اذا اختياره **قوله** من باب اعطيت
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ف
معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكس والجبة ما
والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل ا
النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما ق
جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به الم
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان
الماهيتين لم يجتمعا فى حد فافرد المص
والمصنف العوامل اللفظية فى حد الم
الاولى ان نطلق ولا نخص عاملا ..
زيد وما فى الدار من احد بزيا
وان عمرو معطوف على محل ا
لفظه ان لعدم تغييرها
لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار ...
ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عامله وخبرها ...
المحل ووجه الاشكال هو ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذا اسم ليس بمجرد
عن العامل اللفظى وهو مبتدا ولا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا هذه ليست عامله والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس
هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد
على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار

رزبت مدرسه

قوانين جدد — صحح عدد

مثله ... ما كان الفاعل من ضرورياته
الفع ... من زمان ومكان يقع فيهما
ولا ... بواسطة حرف الجر ولهذا كان
مجرو ... التعليل نحو جئتك للسمن فلا
يثا ... مقام الفاعل وانما لم يقم
المع ... لان معنى الواو التي اصلها
العا ... في كونه مفعولا معه وكذا التمييز
والم ... الاصل فاعلا فقال في طاب زيد
زيد ... الفعل لكن قلة مجيئها في
الكا ... واذا وجد المفعول به
نعم ... به بعد الفاعل اشد منه
لئـ ... نعم بعض المتاخرين فذهبوا
الى ... بالقراءة الشاذة لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبب بذلك الجرو الكلاب وامثاله
ومنع الجرولي نيابة المصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار
كما في امرتك الخير والوجه الجواز لا تحاقه بالمفـ ... اجاز نيابة الظرف والمصدر
مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفـ ... قيام مقام
الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز ... المفعول قد
نعدا او لخروج قد خرج بناء على قرينة المتو ... المدلول
عليه بغير لفظ العامل اذا كان المع ... نحو قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا ... ان يكون مثله
في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج العس ... فلو قلت ضرب ضرب
لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ... ضربة او الضرب المفلاني
ولذلك **قال** المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المجردة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا
فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم
في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت
في دار ضرب اي فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤلا عنه مرفوع المحل بمسؤلا المقدر المفسر ضرب

بسولا

بسولا الظاهر كما في قوله وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤلا المقدر ضمير كما كان في
استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل
والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا
ورجح بعضهم الجار والمجرور ومنهم ابن ... لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين و
المصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى
ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى في النيابة
وذلك الى اختياره **قوله** من باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدأ واثنا
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم
معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكس والجبة مكساه وكذا في غيره **قوله** ومنها المبتدأ
والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا
جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة **اعلم** ان المبتدأ اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد يبين الماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في
الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري
والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا و
لا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو
وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان
لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد
لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار رجال لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ
ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها لم يرفع بها واسمها منصوب
المحل ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذا اسم ليس بمجرد
عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا هذه ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس
هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد
على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرية اذا كان نعتا فاتحا لاغلام رجل ظريف في الدار

لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد **قوله** الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع
بالمعيدى لان تراه **وقوله** تعالى سواء عليهم أانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلها
بالاسم اى سماعك المعيدى وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه
لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التى تركبت
مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدا الثانى فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثه
قوله والصفة الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا
ايضا فى حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشى بل لم يكن
لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو فى
المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى البراغيث
ونعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **قوله** رافعة لظاهر احتراز عن
نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر وبريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايمهما فان قولك هما
فاعل مع كونه مضمرا **قوله** بعد حرف النفى والالف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهاميه
نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان واقايم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش و
الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفى
نحو قايم الزيدان كما يجيزون فى نحو فى الدار زيدان عمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير
قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه **قال** غير ماسوف على الزمن ينقضى بالهم والحزن
ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجى ذلك فى باب الاستثناء وكذا
قولهم خطيبه يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ويخطى يوم لا اصيد فيه اى نقل وسده
فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ المبتدا عليها
لما فيها من معنى النفى فيلزم الصدر ورب عند ابى عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه
من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى كما يجى فى باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء
ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان و
كلاهما يعبد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى
يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام
الموصول واما ان وظن فليسا من ذلك فى شى بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا
بعدهما واما العامل فى المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل

للاسناد

للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدا **الثانى** تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شى
واعترض بان التجريد امر عدمى فلا يوثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات
فى الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشى المعين يصح ان يكون علامة لشى مخصوص
وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده
حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يوثر **ثم** قال المتاخرون كالزمخشرى والجزولى
هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا الطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان
العامل فى الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح **وقال** الكسائى والفراء يترافعان
وقد قوينا هذا فى حد العامل قال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف
فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم
الضمير فى الخبر الجامد كما يجى **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة
المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها
خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون مفردة
او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين
كما ذكرنا الان والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة
فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما
بعدهما ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل فى
المبتدا الثانى تجريده عن العوامل لاسناده الى شى اخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يترافع
هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر
قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثانى والاسماء المعدودة **قوله**
المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة **قوله** المغايرة للصفة المذكورة اخرج
منه المبتدا الثانى **قوله** واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع
صاحبها فى الدار وانما كان اصل المبتدا التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم
فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه
عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل دون المعنى
الامر المعنوى اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون
المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر
على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل
محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ووصله

ايضا الابتدا من اول الامر انها مفعليه فلو قدم الفاعل فلم يتعين المفعليه من اول الامر اذا الكن
صيرورته كلاما باسم اخر **قوله** ومن ثم اى من جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه
المسئله يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير
زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا **قوله** وامتنع صاحبها في الدار
اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار
المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا
ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب
الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التى يجب
فيها تاخره ثم يذكر المواضع التى تصح فيها تنكير المبتدا **قوله** وقد يكون المبتدا نكرة اذا
تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير
منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك **اعلم** ان جمهور النحاة على انه
يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشى
لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه
بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشى قبل معرفته وقد قالت
الحكم على الشى لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان ونعم ما قال اذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم
سواء تخصص المحكوم عليه بشى او لا فاذا بطل تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا
معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصين بشى واحد وهو عدم علم المخاطب
بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ولو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد
قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم
في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ
ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب لقيام زيد ان يقول قام زيد ويجوز ان تقول
مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان يقول قام في الدار رجل ولا انكار ان وقوع المبتدا
معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتياقه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله
لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجى في بابه والثانى المبتدا الذى هو فاعل في المعنى
نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشرها الحاك الى مخة عرقوب **الثالث** المبتدا الذى

خبره ظرف او جار ومجرور **الرابع** كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع
بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة **الخامس**
ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك **والسادس** بعد اما نحو اما غلام
فليس عندك واما جارية فلا املكها **السابع** الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى
جاءنى رجل لان السؤال بالاسمية فالجواب مثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك **وقوله** تعالى وجوه يومئذ
ناظرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا تخصص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم
عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المخصص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدا
معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغى ان يكون على المخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء
باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم
لانه يعلم كون احدهما في الدار فيقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا
باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب
على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة لعلم لفظه ام الداله على حصول
الخبر عند المتكلم وعدم شى اخر يختص به المبتدا **قوله** فيما احد خير منك ان وجه
التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفى تفيد العموم فقولك احد اعم جنس الانس حيث لم يبق
احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شى ليس لساير امثاله وانت
اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم
يخصص بعض الافراد لاجل العموم بشى وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال
انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد
غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة لعدم تعيين المحكوم عليه اما اذا بينت انه حكم على الواحد
حكم على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت
انما يحصل الفايدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشى وقد اضطرب
اقوالهم فيها فالمختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لخلوه من الضمير اذا ارتفعت
كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو
من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتى ورجائى وقيل الخبر هو الشرط
والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل جملة الشرط مبتدأ لا خبر له لهذا انما
قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط

وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة
لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله
تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل
الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا في ما نحو ما
كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل متعلق
للفعل المقدر وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا في كلمات الاستفهام **وقوله** في سلام
عليك انه تخصص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا
رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وبلى
لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك كان خلفا من القول بل المراد فطلق الهلاك
لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا فلا تخصيص فيه اذ تخصيصه
بالنظر الى المخاطب لما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا
ومجرورا التقديم الاهم والمتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان
يقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخترك ابو تمام
ترك الانشاد على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص
كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات الدموع السواكب
هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك
وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان
الله فمعنى سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغى ان يكون سلام
عليك قولى اللفظ سلام عليك وليس وكذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله
اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا
وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره
ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه
بعد حذف الفعل نفيا لغبار معنى الحدوث **قوله** والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه فلا بد من عائد يحذف **اعلم** ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية او فعلية
كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتداء وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل
الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا

مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة
المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية **قوله** تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على
جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه **وقال** ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما
زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع **قوله** فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا
من ان يكون هى المبتداء معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو
هو زيد قايم وكما في قولك مقولى زيد قايم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان كانت لم تكن
اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير
لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها
بالجزء الاخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الجمل
كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وهو الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس
في مواضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتداء
الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
معا فان كان المبتداء الثانى نكرة فالجار والمجرور صفته نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان
كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده كما في **قوله**
ولقد امر على اللئيم يسبنى ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه
اى البر الكر كاين بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا
مفعولا به والمبتداء كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث
كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم رايت بمعنى الجحد وما منهم احد
الا ضربت **وقال** السيرافى ليس هذا الحجة اذ كل موجب بتهيأ رده الى الجحد كما تقول
في زيد ضربت ما زيد الا مضروب بضربى فقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه
والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو **قوله** تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم
الامور اى ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست
وثوب اجر او بصفة بحلاف نحو انا زيد ضارب ولا يجوز مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين
واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد
ارتباطا بالموصول من المبتداء كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا معنى للموصول عنها وهما بتقدير
مفرد نحو **قوله** تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن
منه في خبر المبتداء نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه
مع المبتداء جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى ولما كان الحذف في الصفة

نقص حسنا منه فی الصلة اذ لیس الصلة من ضرورات الموصوف کما کانت الصلة من لوازم
الموصول فالحذف فی الجملة اذا کانت خبرا للمبتدأ علی ما قال سیبویه یجوز فی الشعر بلا وصف
ضعف وهو فی غیره ضعیف واما وضع الظاهر مقام الضمیر فان کان فی معرض التفخیم جاز قیاسا
کقوله الحاقة ما الحاقة ای ما هی وان لم یکن فعند سیبویه یجوز فی الشعر بشرط ان یکون بلفظ الاول
کما قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسی معن ولا متیسر یجز منسی اذا رفعته فهو خبر
مقدم علی المبتدأ **وقال** لا اری الموت یسبق الموت شیء وان لم یکن بلفظ الاول ولم یجز
عنه **قال** الاخفش یجوز وان لم یکن بلفظ الاول فی الشعر کان او فی غیره قال اذا المرء
لم یغش الکریهة اوشکت حبال الهوینا بالفتی ان تقطعا ولیس هذا فی خبر المبتدأ قال
ویجوز زید قام ابو طاهر اذا کان زید یکنی بابی طاهر قال تعالی ان الذین امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضیع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم فی غیر التفخیم مطلقا ولا وجاله مع
وروده **قوله** لما وقع ظرفا فالاکثر انه مقدر بالجملة ای ظرفا وجارا ولم یذکره بجریه
مجراه فی جمیع احکامه حتی سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ
عند الکوفیین علی الخلاف یعنون الخبر لما کان هو المبتدأ فی زید اخوك وکانه هو فی نحو
ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما کان مخالفا له بحیث لا یطلق اسم الخبر علی المبتدأ
فلا یقال فی نحو زید عندك ان زیدا عنده خالفه فی الاعراب فیکون العامل عندهم معنویا
وهو معنی المخالفة التی اتصف بها الخبر ولا یحتاج عندهم الی التقدیر شیء یتعلق به الخبر
واما البصریون فقالوا لابد للظرف من محذوف یتعلق به لفظی اذ مخالفة الشیء للشیء
لا توجب نصبه **وقال** بعض النحاة العامل فیه المبتدأ وقال البصریون الظرف منصوب
علی انه مفعول فیه کما انه کذلك اتفاقا فی نحو جلست امامك وخرجت یوم الجمعة والجار
والمجرور منصوب المحل علی انه مفعول به کما انه کذلك اتفاقا فی نحو مررت بزید الا ان
العامل ههنا مقدر وینبغی ان یکون ذلك العامل من الافعال العامة ای مما لا یخلو منه
فعل نحو کاین وحاصل لیکون الظرف دالا علیه ولو کان خاصا کاکل وشارب وضارب
وضارب وناصر لم یجز لعدم الدلیل علیه یحذف وقد یحذف خاصا لقیام الدلیل نحو من لك
بالمهذب ای من یضمن ولا یجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقیام القرینة علی
تعیینه وسد الظرف مسده کما یجیء فی لولا زید لکان کذا فلا یقال زید کاین فی الدار
وقال ابن جنی بجوازه ولا شاهد له **اما قوله** تعالی فلما راه مستقرا عنده فمعناه
ساکنا غیر متحرك ولیس بمعنی کاینا وکذا حال الظرف فی ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة
والحال وفیما عدا المواضع الاربعة لا یتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود و
اکثرهم علی ان المحذوف المتعلق به فعل لانه تختلج الی ذلك المحذوف للتعلق وانما یتعلق

الظرف

الظرف باسم الفاعل فی نحو انا مار بزید لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الی المتعلق به فالاصل
اولی وایضا للقیاس علی الذی فی الدار زید وکل رجل فی الدار فله درهم والمتعلق فی
الموضعین فعل لا غیر کما یاتی وذهب ابن السراج وابو الفتح الی انه اسم لکونه مفردا والاصل
فی خبر المبتدأ ان یکون مفردا والمانع ان یمنع قالوا انما کان الاصل الافراد لان القول المقتضی
نسبة امر الی اخر فینبغی ان یکون المنسوب شیئا واحدا کالمنسوب الیه والا لکانت هناك
نسبتان او اکثر فیکون خبران او اکثر لا خبر واحد فالتقدیر فی زید ضرب غلامه زید
مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب یکون شیئا واحدا کما قلتم لکنه ذو نسبة فی نفسه
فلا یقدر بالمفرد فالمنسوب الی زید فی الصورة المذکورة ضرب غلامها الذی تضمنته الجملة
قالوا انه یفصل بالظرف بین اما وجوابها ولا یفصل بینهما الا بالمفرد کما یجیء **والجواب**
ان الظرف فی مثله لیس بمستقر ای متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء
نحو اما قدامك فزید قایم فهو کالمفعول به فی نحو اما زیدا فانا ضارب کما یجیء فی حروف
الشرط **واعلم** ان صیرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم یکن لا یدل علی کونها
بتقدیر المفرد بل یکفی فی صیرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان کان بعد الظرف
معمول نحو زید خلفك واقفا فعند الجمهور هو معمول الظرفیة لقیامه مقام العامل وثم
وجب حذفه وقال غیره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا یلاقی الفعل فی ترکیبه
ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وکذا الخلاف فی ان الخبر ایهما
هو ثم ذهب السیرافی الی ان الضمیر حذف مع المتعلق وذهب ابو علی ومن تابعه الی انه انتقل
الی الظرف لانه یؤکد **کقوله** فانه فوادی عندك الدهر اجمع ویعطف علیه کقوله الا
یا نخلة من ذات عرق علیك ورحمة الله السلام وینتصب عنه الحال کقوله تعالی ففی الجنة
خالدین فیها قال الله علی وادعی بعضهم انه مجمع علیه ان الظرف اذا اعتمد علی موصول او
موصوف او ذی حال او حرف استفهام او حرف نفی فانه یجوز ارتفاع الظاهر به تقویة بالاعتماد
کاسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وکذا اذا قال اذا وقعت بعده ان المصدریة
کقوله تعالی ومن ایاته انك تری الارض خاشعة لانه یرتفع المصدر **اما قوله** احقا
بنی ابنا سلمی بن جندل تهددکم ایای وسط المجالس فلا اعتماد للظرف قبل انما عمل فی ان
بلا اعتماد لشبهها بالمضمر فی انها لا توصف مثله ویجوز ان یقال فی جمیع ذلك ان الظرف
خبر قد تقدم علی مبتدیه اما فی غیر المواضع المذکورة نحو فی الدار رجل فالمرفوع مبتدأ
مقدم الخبر وعند الکوفیین والاخفش فی احد قولیه هو فاعل للظرف لتضمنه معنی الفعل
کما قالوا انی قایم زید وانما قال الکوفیون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا یتقدم علی المبتدأ

مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد **واما** الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وفي جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك ان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد تصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاء عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض عن المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت **واعلم** ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال **الثاني** ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر **وقوله** اكل عام نعم تحوونه اي حيازته ونحو لو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول الشي بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولاستتمام التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون او النصب كما اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة **واما قوله** تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا

وهو نكرة

وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا اجبيل امامها خلافا للجرمي والكوفيين لان اصل الخبر واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب هو قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد **قال** ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقرب من المظروف يحقق له الاحتواء وبعد عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف المضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سوى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اذا امددت اليد بيدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم يبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان سمعدان لهما كما ان المال في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنو انملة فاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف

للجارى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما جيران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين
او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك حسبك ومن قبلك و
قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضله وبدخول
من خرج الكلام عن التمام وليس ينبغى ان يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا
انت منى فرسخين بالنصب على انه خبر المبتدا اى من اشياعى وفرسخين حال اى من دوى سير
فرسخين او على الظرف اى في فرسخين اى انت من اشياعى ما سرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وآله
وسلم سلمان منا **واعلم** ان نحو خلف وقدام من الظروف ظرف عند البصرية اضيفت
او لم تضف وترك الاضافة قليل وهو عند الكوفية لا يكون ظرفا الا مع الاضافة لا عند الافراد
فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اى متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا
اى معتبطا فاذا رفعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر
ومتقدم والبصرية يجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف
كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشىء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب
ما امكن حمله على عدم خروجه عنه **قوله** فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات اى قبل ذلك بقوى مذهب البصرية **واعلم** ان اليوم اذا وقع خبرا
عن لفظى الجمعة والسبت يجاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم
الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى
اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا
يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلها اليوم بالان كما يقال انا اليوم
افعل كذا اى الان فمعنى اليوم الاحد اى الان الاحد ولان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه
هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد
وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول اما ان يتحد معنى نحو زيد اخوك زيد
قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما المساواة في معنى **كقوله** تعالى
وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد
دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر
معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء ترتع ما
رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار **وقوله** تعالى ولكن البر من امن
وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا اى لكن ذا البر من امن وحالها اقبال والخبر نحو بر من
امن وذات اقبال وجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلق

من معنى المبالغة والثانى اى الذى لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او
عدم التغير **كقوله** انا ابو النجم وشعرى شعرى اى هو المشهور المعروف بنفسه
لا بشىء اخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال وقوفى
وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بمشتق نحو
قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير فكله هنهنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا
مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يحمله خلافا للكسائى وكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك
متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه
معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد
كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم
يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا
كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له وان جرى على غير من هو له اكد المستكن به
بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربنا او حالا نحو
لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل
في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه
يجى في باب الاضمار ان شاء الله تعالى **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من
ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب
تقديمه **قوله** من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه
ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام
وما جاءك وايهم قام ومن قام ثمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما
يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزنا ان
يجى بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما
سيجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام
يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من تقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم
يجز تقدمه على ما له الصدر **قوله** او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز
تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة
فما يكون فيه التشبيه الذى يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة

ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي
القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي بنوا بنانا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي
قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه
المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا
قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول
منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم **وقوله** تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدا ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن
بالفاء نحو الذي ياتيني وله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء
وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى
نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل
وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجي في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن
المبتدا بلام الابتدا نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما **قوله** اذا تضمن
الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصحا مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا
مثل على التمرة مثلها زبدا او عن انه مثل عندي انك قايم وجب تقديمه **هذا** بيان الموجبات
تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب
تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من
الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها
كان واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان زيد ياتيني اتكرمه
واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال
العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام و
النفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلام تقدم اذ معنى ظننت زيدا قايما زيد
قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترا ما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب
والذي تضربه ليضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يوثر في صلته
معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى
من المعاني والخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته **فان قيل** كيف الجمع
بين قوله ههنا اين مفرد **وقوله** قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد
مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا مستعلقا

بالخبر

بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه
نحو غلام زيد راكب **قوله** وان تضمن الخبر المفرد **اعلم** انه لا يقع من جملة مقتضيات
الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله**
او كان مصححا اي كان الخبر اي تقدمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر قيل في جواز تنكير
المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما
فيه كفاية فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما
لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قيل
وقوع الظرف خبرا عن المنكر اعتبر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة و
وجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية
اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه
اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على
مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا
في الاغلب احترازا عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعا احترازا عن نحو
سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اي لمتعلق
الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد
بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع
الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان
مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد
مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ
الفصل بين الصفة والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير
وتاخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها نايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا
للباقين وكان المانع نظرا الى ان المفسر رتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم
اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي
البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب
الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز
في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي **قوله** او عن انه يعني او كان الخبر عن ان
مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم

انما مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقدم الخبر لئلا تلتبس بان
المكسور لان المكسورة لا تصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدا لكونها جملة والمبتدا مفرد فاذا
تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذى يجى بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح
له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قايم عندى فرعا التبست المفتوحة بالمكسورة لا نك لو جيت
بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق
لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفتحة لخفيتها اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها
صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجى فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجى خبر المبتدا بعد
خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر
ان واذا تقدم الخبر علم انه عرف انه خبر المبتدا وانه ليس فى خبر ان المفتوحة اذ هى حرف موصوله
ويجى فى باب الموصولات ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا فى حيز خبر المكسوره
لان لها الصدر فافا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا
لانها جملة والمبتدا مفرد نعين ان ما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير اذا كان ان المفتوحه
مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما يذكر فى حروف
الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفايها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسوره ويجب ايضا
تاخير المبتدا الذى بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيدا ومعنى نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته
من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم فى الاستثناء
المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجى فى باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم
بتاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يقدم
له الخبر **قوله** وقد يتعدد الخبر فى مثل زيد عالم عاقل اى تعدد الخبر اما ان يكون
بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا
مما تعدد فيه الخبر عن شى واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثانى
على ضربين لان الاخبار المتعدده اما ان تكون متضاده او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى
من هذا فى الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثانى على ضربين فى الحقيقة تاكيد
للاول فان لم تكن متضاده كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى
كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهى على
ضربين اما ان يصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع
بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود ليس هو فى الحقيقة مما تعدد فيه
الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير فى كل واحد من ابيض واسود فانه

يرجع

يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض وسود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول
احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين خلاف الجزء بالاول فان كل واحد منهما منفرد
عن الاخر واذا جاز اسناد الشى الى الشى مع ان المسند اليه فى الحقيقة متعلقه لحارج منه مع قيام
الزينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشى الى الشى مع ان المسند اليه
فى الحقيقة جزء والمسند اليه فى الظاهر اولى وهذا كما يقول التاريخ احمر اى ظاهر قشره ومنه
قولهم زيد حسن الوجه معا وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثانى اعنى ما اتصف فيه
المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من
الجزئين الى مجموع المبتدا اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان
فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما **واعلم** انه
يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين
يقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو **قوله**
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وكذا هو بمنزلته فى رجوع الضميرين
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود هذا حلو وحامض واما اذا
لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك
تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل **قوله** وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى ياتينى
او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق وألحق
بعضهم ان بهما **اعلم** ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد
فقايم فلا تحذف الا لضرورة **كقوله** فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول
كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ويجى علة الاتيان
بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدا فى حروف الشرط وتدخل جوازا فى خبر مبتدا مذكور ههنا
وهو شيان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة
ايضا نحو الزانية والزانى فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فى صورة اسم الفاعل والمفعول كما يجى
فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما و
صلته مستقبلة كما فى اسماء الموصولة نحو الاغلب الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب
وقد يكون خاصا وصلته ماضيا كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية مسوقة
للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا **قوله** تعالى وما افاء الله

على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة **كقوله تعالى** قل ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه ملاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص
فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى
تفرون منه ملاقيكم وجاء دخول الفاء فى خبر المبتدء هنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله
درهم والموصول اما بظرف نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم وانما وصل المبتدء الذى يدخل خبره
الفاء اذ وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله
الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط
نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل فى معنى
الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا فى
الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما تقدر بعد الفعل كالظرف والجار والمجرور
وان لا يكون مستقبل المعنى **كقوله تعالى** ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء
لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى يأتينى
له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما للمضمون
ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى **قوله تعالى** قل ان الموت الذى تفرون الاية الملاقاة لازمة
للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعم منه تعالى لازم
لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجى تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله
تعالى **والثانى** النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى
او امامك او فى الدار فله درهم وقد يجى صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل يأتى غدا فله درهم
كما ذكرنا فى الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم
لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل
عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدءات والاخفش يجيز زيادتها
فى جميع خبر المبتدء نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كماهيا
وسيبويه يأول امثاله بنحو هذه خولان فانكح **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق
جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء فى خبر المبتدء المذكور الا ما يذكره وذلك لانه انما دخله الفاء
لمشابهة المبتدء الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر
معنى فى الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا
المبتدء لكونه غير راسخ القدم فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان

نحو **قوله تعالى** ان الذين فتنوا الاية ولحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما
راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجى فى الحروف المشبهة بالفعل
وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجى فى الموضع
المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط لجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها
شئ من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط فى
التقدير عن التصدر فى جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
قوله ولحق بعضهم ان بهما اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا
لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول
الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق له وجه لتخصيصهما
بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من امتناع دخول الفاء فى خبر ليت و
لعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا اخبارا محتملا للصدق والكذب
وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاء زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم
بعذاب اليم **قوله** وقد يحذف المبتدء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر
جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا على لهلك عمر وضربى
زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ
لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع
كما يجى فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجى فلو ظهر المبتدء لم يبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند
من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجى فى بابه قوله جوازا او وجوبا نصب
على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا فى قولهم اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد
انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدء الذى بعدها اى فبالمكان السبع فيقول على
هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز
على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل
الا حيث على ما يجى فى الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى
لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان
اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون فى قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير
مضاف اى ففى اذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر

ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية عامله محذوف على ما قال المص اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلمة فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدا فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى ففاجأة السبع لازمة للخروج وقال المازنى انها زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب **قوله** التزم فى موضعه غيره يقال التزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى فخبر التزم العرب ذكر غير الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وهو ما فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو اربعة ابواب على ما ذكر المصنف وقولها المبتدا الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائى بعدها فاعل الفعل مقدر كما فى قوله ولو ذات سوار لطمتنى وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان يبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمه كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك لو لم يأتنى شتمتك كما مر فى بيانها **قوله** ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على انه قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا تدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا وقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر فى اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهى لفظ لولا اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قال

قالت امامة لما جنت ابنتها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى بجدود اى لولا الحدود هو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمى بزيد كان ذا مال وقوله سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وآله وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع موقع غيره ينكر وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربى زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فى ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله وضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفى خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربى زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما اى ما ضربى اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يتم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من الاستقراء كلامهم ومعنى التراب يابس والماء بارد اى كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال مخصصة بل الحال عندهم قيد فى الخبر

يبتني الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق
للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال
المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر
فليس في تقديرهم اذن اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من
جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها
لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا القول
في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا اي معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت ولو قدرنا
على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ويجوز ان يقول
هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت العشرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا
تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة
قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا وملابستك
زيدا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا
بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل
شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال
ههنا بل هو للاستمرار كما في **قوله تعالى** واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد والركض
في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرف اذ معنى جاء زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر **فان قيل** لم لا يكون كان المقدرة ناقصة و
قائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ويسمع ذلك مع طول الاستقراء
هذا ما قيل وفيه تكلفات من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع
غيرهم فيما الزمهم التزامهم انحاء العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم

اليه والحق

اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فيقول تقديره ضربي زيدا حاصل
قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو المبتدأ او زيد فيقول حذفنا كاين
او حاصل وقائما العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك
او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام
العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه
والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون الخطيب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل
ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا يقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا
شك في ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا قائما وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف
نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون
الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير
انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا اكثر وقوع ما المصدرية زمانا
وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من
قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى
ما المصدرية **قوله** وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن
الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج
الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف
خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع لكونه في اللفظ للعطف فاذا كان وضيعته عطفا
على المبتدا لم يكن خبرا **فان قيل** يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو
لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجي **فالجواب**
انه مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا
على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون
الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد
الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر ههنا محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم
يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا حاصل بانه ليس هناك

ثم ايسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايض تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا ه
التقدير كل رجل مقرون وصيغته اى هو مقرون بصيغته وصيغته مقرونة كما يقول زيد قائم وعمرو
ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقى البحث في حذف غير العطف وجوبا من غير ساد مسده
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا
والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب في نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون
اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدا وقيل لاحدهما واقع
على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو
زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب
منه قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك ليضمن ذلك الخبر ضميرهما و
البصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل حالا لا غير زيد والريح مثل كل رجل وصيغته وبيانهما
حال واعلم انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتدأ من المعطوف لمطابقتهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان
وقولك مقابل زيد قيمان ولعمرك لافعلن كذا وكذا ضابط كل مبتدأ في الجملة القسمية تعيين
القسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف
والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم ساد مسد الخبر موضع التخفيف لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايض نحو لعمرك ليفعلن وقد ترك المص قسما اخر مما يجب
فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على
ما ذكرنا قبل ويجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق وليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين
الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد
الخبر وقع المحل لكونه خبرا دون سائر ما تقدم ساد مسد الخبر **ثم اعلم** ان الاغلب في الاستعمال
تعريف المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل
خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم بينهما عما يجرى مجرى الفعل او يحتاج
الى العلامة وهو التعريف وبفساده على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والعطف مختص لكونه مسند الاخير فصار الاسناد
لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المبتدأ ينبغي ان يكون مجهولا فليس
بشيء اذ المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا وهو انتساب
ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده
اليه لا الاخوة واذا تعددت المبتدأ نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها
صديقه مادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل صديقه مادم خبر عن سيدها وهكذا

لا المبتدأ

الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جملة خبرا عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدأ الى ضمير ما قبله الى المبتدأ وان لم يضف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك
تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد الاول المبتدأ وما قبل الاخر لما بعد
اول المبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره ومعناه
بكر مع خالد ثم هذه الجملة اى بكر مع خالد خبر عن عمرو مع رابط في داره فكانك قلت عمرو بكر
مع خالد في داره اى عمروه وداره مشتمل على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد اى زيد عمرو مع
بكر وخالد ثم يجعل هذه مع رابط معها فكانك قلت هند زيد لم عمرو وبكر وخالد معها وعلى
هذا القياس ان كانت المبتدأ اكثر **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخولها
هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا **اعلم**
انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي بعضها المفعول لم له بد من ان يدعى ان كل
مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقول ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا
اليه والخبر يشبهه لكونهما في اجزاء الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواتها
مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوب على مرفوع بينهما بفرعية الفعل على فرعية العامل
وخبر لا التبرئة مشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل
وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول فكذا نقول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابه للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق
ان الرفع علامة العمد فاعله كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت او لا فلا يحتاج
الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمدة وهي اسم ان واخواتها واسم
التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها فيقول ان واخواتها لما شابهت الفعل
المتعدى كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم تقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية
لان المعنى ما معنى الفعل الذي يعمل عملا اعنى ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي
ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان قلت بمعنى الفعل المتعدى
على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فلعطيت
عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان
واخواتها وخبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحرف لضعفها عن عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهته
قوته بالفعل المتعدى **قوله** بعد دخول هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان حسنا
في قولك ان رجلا حسنا علامة مسند اليه علامة بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد حال اسم فاوله

المشبهتين بليس نحو زيد الظريف غلامه في الدار بان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد
على حده بخبر المبتدا لقوله المجرد المسند به صفة المبتدا في **قوله** تعالى ولعبد مؤمن خير ولو
قال هناك المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في
الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا السلم من الاعتراض **قوله**
وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متعددا
او متحدا او مثبتا او محذوفا وغير ذلك وفي شرايط المبتدا مرة انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير
ولا يخالف الا اذا علم قوله الا في تقديمه على اسم ان وقد جاء تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك
لان هذه الحروف فروع عن الفعل فلا يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معمول
الفعل وقد تخالف خبرها خبر المبتدا وفي غيرها ذكرا ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر
الكلام على ما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثنا من قوله الا في تقديمه الذي كان منفيا
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اذ ليس امره كامر خبر المبتدا
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع في الظرف ما لا
يتسع في غيره لان كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او في مكان فصار مع كل شي كقرينة
ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل له الاجنبي واجري الجار
مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم
لا يثبتونه وجه مشابهة لا التبرية لان ان للمبالغة لنفي بكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة وارتفاع
خبر لا لانها ان لم يكن اسمها منفيا عند جميع النحاة وان كان اسمها منفيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه
ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معها
بسببها مبنيا جاز دخولها عليه بسبب بنائه مع قوتها منها استبعد ان يكون الجز البعيد منها يستحق
بسببها اعرابا فبقي على اصله ومن الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب
بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة اسم و
التمثيل ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل ويستغني اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السوا
واقبح منه اذا كان غيرها مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا لا يحذف كثيرا وظريف في لا رجل
ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالها لا يحتمل ظريف الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف المنصوب
والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه
وجوزوا رفعه حملا على المحل فكذا قوله في توابع الاسم لا امر با كان او منفيا وللاولين ان يفرقوا بين ان ولا

في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز
حمله على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم
بعده كالمبتدا بركما قيل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك
اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد
الذي اعتبر ولكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي للابتدا ههنا كالباقي اما اذا كان
مبنيا وجه بعيد كرفعه لان النصب فيطارد بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه
المشابهة لينصب لعروضه بلا وزوال بزوالها سوا وبالرفع ما بعد حملا على رفعه الذي كان له
في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايرادها بظريف بعد الخبر ولا معنى له
اي علقناه بالخبر او يكون المعنى ليس بغلام رجل ظاهر في الدار وهذا المعنى سمج ومثالها ظاهر
لسبب هذا الظريف في كونه ظريف نعتا لغلام رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل
ظريف ولو قال لا غلام رجل قايم فيها وكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو
تميم لا يثبتونه قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله فاسد قال والحق ان بني تميم يحذفونه
وجوبا اذا كان جوابا اذ قامت قرينة غير السوال داله عليه وان لم يتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا
دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات بل نقل هذا القول يجب اثباته مع عدم
القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها اكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند تميم **قوله**
اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو
في لاشا ذا اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قايما وما زيد هو الظريف بخلاف
اسم لا وخبرها بل يجي اسم لا معرفة مع تكرر لا ووجه مشابهة اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهة لا اسم ليس
ووجه مشابهة ما ليس بالنفي ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال كليس واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزوها
نكرتين في الاسناد فالرد يجي في الشعر فقط نحو لمن صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ولا مستصرخ
هي التي في لا كدا اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان يحتمل مكرره نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك نحو لا
براح وذلك هي الفصل بين اسمها وبينها وبين المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك
لضعفها كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر
بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا وليس او غيرهما من
حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان
واما اذا انتصب اسمها وانفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ما جاني رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاني

من رجل بل رجلان **قوله المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية الفتحة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة و
الالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات ومسلمين واياك وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في الاصل
يعنون المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتميز وغير ذلك والذي جعلوه
غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في خبر المفاعيل يعني الحال هو المفعول مع قيد مضمون اذا لمجي
في جاءني زيد راكبا فعل من قيد الركوب هو مضمون راكبا ويعني المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم آثروا التخفيف في القسمة والمفعول بلا قيد شيء هو وهو المفعول المطلق كما يجي ففي جعل
المفعول معه او المفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع
انهما ايضا مفعولين لكن مع قيد كالاولين نظر وان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات
معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا صاحب للفاعل
ولا فعل الا هو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل
فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واما سائر الفضلات فقد شبهت بالفضلات
كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله** منه المفعول المطلق وهو
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل
الفعل المذكور وفعله ولاجل تمام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربيه زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضرب زيدا والمفعول فيه نحو ضربت
قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله فاعل واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان
معقولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لتمام هذا المفعول به الا ترى ان المتكلم زايدا في
قولك قعدتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع بل به لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق احق بالفاعل
من المفعول له فله الحق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف
المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل
له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله مصوغه على صورة اسم الفاعل منه يقع على المفعول
به مصوغه على صورة اسم مفعول معه بلا قيد اخر من قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما
لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكرامك
مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره
فيجوز جره نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ سير
ويوم تصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ربنا قال سيبويه في قولهم
جئتك خفوق النجم اي حين خفوق النجم فاتسع في الكلام فالحمر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد قولهم صيد

عليه يومان

عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول
اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه عليهما على المفعول له والمفعول
معه لان احتياج الفعل هيهنا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه الى العلة والصاحب و
قدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف العلة والصاحب
فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة
التسمية لكان تقديم الحال على المفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي
ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه و
المفعول له والمفعول معه **قوله** وهو اسم ما فعله قال انما قلت هيهنا اسم بخلاف سائر
حدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
وقلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان
كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على مقابل القول فيتوهم هذا فيعول وهذا
مقول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله قال حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه
مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول ولا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما
وبنا ويله ويدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا يوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل
بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه
الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ومعنى اسم ما فعله
اسم الحدث الذي فعله يخرج عن هذا الحد نحو ضربا فيما ضربت ضربا لانه لم يفعله فاعل الفعل
المذكور منها فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات يجري مجراه ويلحق به وكذا نحو مات موتا وفني
فناء جاء مجرى ما فعلا لفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان
الضرب فعله فاعل ولكن لم يفعله فاعل اعجب لان فاعله المضروب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت
الضرب **قوله** مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى الاسم او الى ما
قوله بمعناه احترز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطله هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت وابغضت
بعض على ان المنصوبات معمول بها **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا
وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا
فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر
انه تاكيد للمصدر المضمون وحده للاخبار والزمان الذين يتضمنها الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف

وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء كالجلسة والركبة
لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح والشدة والضعف او غير ذلك فالجلسة
بيت عطلق الجلوس وربما يذكر بعدها تعين ذلك الوصف نحو جلست خشية وربما يترك نحو جلست جلسته
واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عملا
وا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل
صفة نفسه ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا منفيا كونه
بمعنى المصدر واما في افعل التفضيل نحو ضربت اشد ضرب وقد مرت خبره مقدم لان اما افعل بعض
ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوف اى ضربا اى ضربا
اشد ضرب واما بعضا وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير معين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين اى مختلفين
قال الله تعالى ويظنون بالله الظنونا او معرفا باللام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف
او غير ذلك فيقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر
بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجع
القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل كانه قيل القهقرى
وبرقص القرفصاء ونحوه وعدم وقوع هذه الاسماء وصفا للشيء او عدم سماع افعالها يضعف المذهبين
اذ هو اثبات حكم لا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات سواء كان او لا وهو اما مصدر موضوع
له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما علة
صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد على التمييز نحو
ضربته الفا ويجوز ان المجرد صفة مصدر محذوف اى ضربا الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته
سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته بسوط فحذف المصدر المراد له بعده واقيم الالة مقامه
دلالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط لا الة مقام المثنى والمجموع مثنا
ومجموعه قيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها
لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد فثبت ان التثنية
والجمع راجعان الى المصدر لا الى الالة لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامهما مقام المصدر المثنى والمجموع و
يجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع
في هذا القسم اى فيما فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما في قولك ضربته ضربتين وضروبا فاصلا
لاختلاف الانواع قوله لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن
الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي والقصد يكون مع قطع النظر عن

قلتها

قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكون الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع
والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا **قوله**
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او
في غيره مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا
والله انبتكم من الارض نباتا حسنا واما ان يلاقي به نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه كلها ان
المصدر منصوب بفعله المصدر اى تبتل اليه وتقبل بنفسك بتبتيلا والله انبتكم من الارض فنبت نباتا وقعدت
وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة اليه واما غير المصدر بعد ذكرنا طرفا منه ومن جملة الضمير الراجع الى مضمون عامله
نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اى يدرس الدرس والى غير مضمون
عامله نحو اعجبني ضربه فضرب ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيت عطاء كلمته كلاما فانهما اسما مصدرين
لشيء من الافعال **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا **اعلم** انه لا بد في الواجب
الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى يحذفه يحذف حذفه
وجوبا سماعا ولا القياس عليه وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى انه هذه المصادر وامثالها ما لم
يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت
شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة التكالية نحمده على عظم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله
وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما يبين فاعله باضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنته
ووعد الله وحنانيك ودواليك او يبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك و
سعديك ومعاذ الله او بتبين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك
او بتبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن او الشفة
او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل لكن الضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول
بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتلاهما
فاختص حذف الفعل ببعض المواضع اما بانه القصد والدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث
والتجدد في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقديم ما يدل عليه
كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او ليكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك

وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر منهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول
نذكر ما هو المقصود من المتكلم احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او
بحرف الجر فتح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتاب الله ووعد الله واضرب الرقاب واسبح سبحان
الله واحمد حمدا لك وغفر الله لك وذلك لما ذكرناه ان من حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
معمولين له على ان حذف الفعل لاحد الدواعي المذكوره وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف
الجر فلو ظهر الفعل مع الفاعل والمفعول الى كانا متصلا بالفعل ومعمولا له فوز انه وزان نحو قوله
ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جردة وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس
انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار السعدى
داره من هواه والمعنى قصدت جهة الشيء ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جودته الذي يليق
به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع لما لى **قوله** تعالى ودفعكم واكرمكم وفعلت
فعلتك **وقوله** وسحقا لها سحقا والجار والمجرور بعد المصدر في محل الرفع على انه خبر المبتداء
الواجب حذفه لدليل الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه مقام الفعل كما كان
اولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من العلل المبنية للمعارف نحو **قوله** تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبنية المنكره فهي صفة لهما كما لو جعلنا ما في الاية
نكره وقد تبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بالبلد
انا اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان قرنه
المصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسره المحذوف المبتدا لا محل
لهما لانهما مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكوره من استحسان حذف فعلها لداعي
المذكوره اما ان يتوصل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل يصير المصدر مخصوصا منه
قائما مقامه كالمصادر القادره اسماء الافعال كما يجيء في بابها نحو هيهات وشتان فيبنى لقيامها
مقام المعنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح
اكثر اذن ليبنى ببنيه على الاعراب الذي يستحقه حال المصدريه فيجب اذن في استعمال الفاعل
والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقول هيهات
زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدريه مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها
الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع المصدر استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات
لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى هيهات اسم فعل وان لم يبن واما
ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكوره هاهنا
فهذه المصادر فكانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها

ليست

ليست قائمة مقام افعالها اما لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب فبانتصابها يعرف
ان الفعل يقدر قبلها وبيناؤها ولا يعرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل
الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون
حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا
لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصدر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة
المصادر القياسية المضبوطة المذكوره بالضابط المذكوره مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا
اى نتنا وبهرا الداى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما نحو القهقرى والقرفصاء اعني
ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما
وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا
ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة قائمة
مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصادر نحو هنيئا لك اى هناة وعائذا
بك اى عياذا وهي مثل قم قائما وتعالى جالسا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل
في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر
كآها منك اى توجعا وواها لك اى طيبا واقا وافتا لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها
ويلزم اضمار ناصبها كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايها اى كفا وويها اى زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع
انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه
مقام المشتق منه قطع منه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله
المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر ويجوز اعرابها ايضا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف
مد نحو وى لزيد وذلك نحو آها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو افا كما واوه على الحكي
وواها من ذنبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على
ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة من المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى
صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في **قوله** فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب
قال يالا فصار معربا بالتمام فلا ثبات جاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة اللام
الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس
كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قبله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم
صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك

مما سيذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل
صوت بدعي صبيرورته اسم فعل ان يبقى بعد على مصدريته ويكون بناؤها نظرا الى اصله حين كان
صوتا لا لكونه اسم فعل نحو صه انت وزيد بخ بخ انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء
افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر
الى اصلها فلا ضرورة تلجينا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله
وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر
وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي
سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي
قال فقعدك ان لا يسمعني ملامة ولا تنكائي قرح الفؤاد فيجعان وانه زايده **وقال** ايها المنكح
الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقلت يمان وقد ذكر
الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال بعد لا ابيك وكذا قعيدك وقعدك
لا ابيك وقعيدك لا ابيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان
الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال
المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه
عمرتك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك
تقديرا ومعنى عمرتك الله اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال من الله تعالى
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وانه لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال
من الله تعالى واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا وجوزوا ان لا يكون انتصابهما
على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله اي اسال الله تعميرك اي اسال الله عمرك واسال الله قعدك
اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال يتعدى الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله
اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون
انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل والله
مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف اي قعيدك اي ملازمك العالم بحالك
وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد
بمعنى القاعد كما يحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال
تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا انه يقال لما
كان الدعاء المحض الطلب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدا السؤال بالدعاء للمسؤول كما انه قيل طول الله
عمرك افعل لي كذا **قوله** وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم

لاكون

لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سير البريد وزيد سيرا سيرا **قوله**
ما وقع مثبتا هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء
لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا
او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا متقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون
تنزيقا تنزيقا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد
الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع
للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك لا ينافي
لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة له فيه وضعا على الزمان فيما كان المراد التنصيص على الدوام و
اللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا بالزيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد
سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فينمحي اذن عن الكلام معنى
الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة
المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها مبين بالاضافة
او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما بينا المعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك
القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من نوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه
ومنه سلام عليك وويل لك **قوله** مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد
سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل
اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم
المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجد تك الا سير البريد ان
يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن
ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي
يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد
يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير
وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا وحينئذ حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله
او وقع مكررا فيه نوع اخلال لانه اراد او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا لا يعطي لفظ هذه الفائدة الا بتكلف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر
من مضمون جملة متقدمة نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني مضمون الجملة مصدرها

مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده
وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون
بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة
طلبية او خبرية متضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ
مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك
الاغراض يحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان تقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام
ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل
ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمناتها فوجب حذفها
فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق
او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا واما فداء وتقول في الخبر زيد
يكتب فقراءة بعد او سبعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا
واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله
صوت حمار فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار وقوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه
الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب
ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم
اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه
غير لازم حتى يخرج نحو قوله علم علم العلماء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون
مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل لفظه على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان
هذا المصدر منصوب بمقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة ما به
مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام
المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل
مقدر قال واما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهو بمعنى يصوت لانها يدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد قرن
بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع
كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة
لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله وان لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب
المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه وفي

هذا

هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل مع انه يصح لو قلت
مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل الا ان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه
وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون
من هذا الباب لان عامله ظاهر ان يدعي للقول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في قوله تعالى صنع الله
ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فتبقى هذه المصادر منصوبة
بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت
حمار وصراخ الثكلى اما بعد على البدل او عطف بيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في
باب البدل واما على الوصف وذلك على احد الوجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت
حمار فيجوز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل
اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اي له صوت منكر كما يقول مررت باسد اي
جرئ ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا انعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر
اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال
الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن
فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل
لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد معنى ما لم يفده الاول
ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه
مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه يعني الحال به كما في قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا
فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت بنيت جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا
يبنى كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي
ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر
الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون
النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة
المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من
صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا
نحو مررت فاذا في الدار صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها

ما اسند اليه الحدث يعني ولابد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال
كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما نصب ايما لانه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف
وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها
غيرها نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا يحتمل
تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر و
لهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه
الجملة المذكورة كما ان المصدر يؤكد نفسه في ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل
من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون
الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان
الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة نحو كرجل صادق وحمار سوء ومنه **قوله**
اني لا تخلك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي جملة يدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوهما لان ما تقدمهما من الكلام نص على معناهما هذه المصادر وجب
بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر
جي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه يحصل ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
وكونها تاكيدا لنفسه ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان تجعل الجملة المتقدمة عامله فيه
فلنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا
يكون من المنصوب باللازم اضماره **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره **اعلم** ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع
زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني
مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس
بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوى واذا كان
ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبينا كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد
لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق
وقولهم هذا الحق لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد
غير ما تقول ما فيه مصدر اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا
هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا
حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا اتبعناه على كل حال من الدهر

جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به
قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا ثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان
تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي
قطعة المعلومة مني التي لا اتردد فيها فيقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة متقدمة
مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة
المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية
قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها
لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ ونقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة مدلا عليه
دلالة تضمن لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل
فالجد كما لا تقضيان كركما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم
بعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان مؤكدا المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون
رجع القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل
للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد
يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء
مسندة الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال
بيان الرجوع زيد لا الرجوع المطلق فثبت ان جدكما بيان لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر
مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقوله ولا يجوز ان يقيد احدكما
اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب قولا اتبعناه على كل حال لجد الفساد المعنى فنصب
اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل
تهددكم اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقارب او يقول انتصابه على الحال
كما في علته جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجد كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا
بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يتوهم بتقدير اجد انجدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا
يقضيان فيكون اذن كما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا
ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من اللفظ سواها

كما في المؤكد لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق او هو عبد الله قولا
باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو حقا زيد قايم ظننك انه ظنك مصدر مؤكد
بغير محقق في قولك زيد قايم حقا ليست نفي اذ ليس قولك زيد قايم والاعلي ظن المخاطب نصا فانتصابه
بنزع الخافض كما قيل في اجلك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى
فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذا المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا
لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب
في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ونقيضه والنص
غير المحتمل فلذلك قيل هو مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر بمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه
وهذا عبارة المتاخرين ويسمى التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المص
معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان
يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين
كالنايبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقايمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين
على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا لم حرك وانا لا الذي
باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم
المصدران عليهما لضعف العامل ولا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله
ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول الثابت عنه **قوله** ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك
وسعديك وليس وقوعه مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله الاضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قيل ولبيك
مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجيه
لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور قال ابو علي فعند
يونس يجوز ان تقول اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك
الب البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير
كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا امتثاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف
زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كما ذلك ليفزع المجيب
بالشروع من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبي يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى
سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم

يشتق

يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولنا سعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادين
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداولا الامر والين
وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا او ضربا بق فيه هذا ذيك كقوله جاء
وانه ذو هل رايت الذيب قط وحجاجيك اي كف كفتين كلها مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير
بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنانا وحوالك قال فقالت حنان ما اتى
لك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب
حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو **قوله** ارضى وذوبان اللطوف
تنوشني وامكرا وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه
حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقايما وقد
قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم تميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها
احوال كما يجي في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف
تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينيك انعاما
اي اقرها لحذف الزوايد واضاف الى المعمول ونعمت المراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر
كاد اي قرب وتق ايضا ولا كودا ولا مكادة وتقول الراد على الناهي لا افعلن ذلك وزعما وهوانا وتقول
اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع
من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه
عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة
قايمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها
لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما يقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافهة ويجوز ان يكون هذه
ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت
الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابته داهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى
من الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو جزء الاول
باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر والحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف
اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاف فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية الى فيك
اي جعلها مشافهتك **قوله** المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت
عمرا درهما **قوله** ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا جاء الله بريد ما وقع عليه او اجرى مجرى الواقع عليه
ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او احدثت ضربا واحدثت قتلا فانك اوقعت عدم الضرب على
زيد ولما كان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به

فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من
البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول
به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك
زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بتوقفه على عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح
والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله المثبت
او المجعول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول
المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه
لا يقال في الاول انه ضرب مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق اسم المفعول
المصوغ من عامله لكن مقيدا بالحرف الجر كما تقول في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم
مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد مجرور به و
مقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا انما لا اوكلت زيدا طعاما وبعت زيدا اشرا
وانما الحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له وقولنا
المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى
الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا وكذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل
مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى
مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا
نحو احفرت زيدا النهر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس
انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفره فحفر النهر لانك تقول احفرته
النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع المطاوع
اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب
وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله
الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به اي
يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول
فيه وله ومعه واما ناصب المفعول به فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي
للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال
هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان

النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في
الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم **قوله** وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول
به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف
فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير المنصوب عن الفعل ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة
او مخففة فلا تقول زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر
على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران
في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه
لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب
اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من تلق فالزمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في
جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو **قوله** تعالى واما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف
الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
ايهما شئت وعلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما
نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب
لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب
لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله
بخلاف **قوله** تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر جهة المعمولية فقط وبخلاف زيدا
اضرب غلامه لانه متاخر من جهتي المفعولية والمعمولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي
وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير
زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور الفاعل ولا يجوز ان تقديره قبل المعمولية المقدم على الفعل
لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف بغيره مما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف
ضرب غلامه زيد فانه تقدم المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون عليه وهو الحق نظرا
الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المؤخر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر
فيقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك
حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل
واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يرفع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر

اى لا ينصبه فلا يقدر زيدا اضرب كما يجى فى المنصوب على شريطة التفسير **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرا ونفسه وانتهوا
خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب
فيقول زيدا وقد يكون حالية كما اذا رايت شخصا فى يده خشبة قاصد الضرب شخص فيقول زيدا
قوله امرا ونفسه اى دع امرا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات
كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال
بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى **قوله تعالى** انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث
وانتهوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لانه كان لا يقدر قياسا
فلا يقدر عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن
محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير
حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك لقوى مذهب سيبويه اى اسهلا وكذا قولهم انت
امرا قاصدا اى انته حتى تاتيك والتى بينهما اسهلا اى قوى ايت مكانا اسهلا وكذا قولهم انته امرا قاصدا
اى انته عن هذا وايت امرا قاصدا وقرينة انت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شىء ثم جئت بالا
ينهى عنه بل بما تومر به فيجب ان ينصب بانت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب
حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورد الزمخشرى فى ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك
خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصبه ولم يسمع اظهار ناصب
خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد فى الامر خلاف
التقصير والافراط قال كلامى قصد الامور ذميم قوله اهلا اى ايت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت
مكانا سهلا عليك وعرا وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت
اهلا اى تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل فى نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهلا
موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك
كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر له خلاف ذلك من قول عليه سيما الصدق قاد من
غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا
ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف
بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب
ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال
هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر انت ويروى بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمة فوه الى فى
والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما من العاذر كالسميع او المعذر كالاليم

بمعنى المؤلم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات
قليل كالنكير واما فى الاصوات كالصهيل والنهيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر
عليها قال الجارى لا يستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى بين بقوله سيرى واشفاقى الحال
التى ينبغى ان يعذر فيها ولا يلام عليها نحو هذا اذا شار شخص الضيع الى المخاطب بحضرها ذلك اى عذرك
او الحال التى يعذر فيها ولا تلام وهى فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه
اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاشارة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه
ما يروى عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال لابى بكر اعذرنى من عايشة وعن تاديبها اى من جهة تاديبها
وتعريكها وفى الخبر انه يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى
من اجل ايذائه اياه اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من يعذرنى ومنها قولهم اهلك والليل حتى انه كان
الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل
بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله
انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر للاخر اى هذين تريد شيئا اى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك
ومنها قولهم كلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شىء ولا شتيمة حر
اى اصنع كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر وان ناهى فاهل الليل والنهار او فتاتى اهل الليل والنهار او اهلا لك
بالليل والنهار ورد يا دار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف
ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال تقدم من رجلا وقد يرفع كلاهما بالرفع وتمر او كل شىء
ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شىء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل
فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجى فى بابها
وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة فى التعجب من
دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام
وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا والمحذوف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى
لمن يشاء او غير منوى وذلك اما بتضمين الفعل معنى اللازم **كقوله تعالى** يخالفون عن امره اى يعدلون
و**قوله** وان تعذر بالمحلين ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى يوثر بالجرح واما
للمبالغة بترك التقييد كما يقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط **قوله**
الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذى تطلب منه
ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله لاخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله
وبنائب مناب ادعو خرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى
لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد باى معنوى اى كونه مطلوبا اقباله دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد

والوحد بامر لفظى اى مما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر انه اراد
لم يجده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح
به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى وقال الجزولى المندوب
منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه فتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم
فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم نزلوهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا
تبعد او لا تهلك بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه ووا ثبوراه او حزناه اى احضر
حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على كونه مدعوا **قوله** تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقوله وا ثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله
معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا لله وا هى احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى
نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل
وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سادّ مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع
من دعوى سده مسدّها والمفعول به هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا وتقديرا اذ لا نداء بدون
المنادى واورد هنا الزاما ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير انشائية لان
الفعل متصور به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى ان دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال
لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يوجه الغت لحوقها لكثرة استعمال
النداء فيجوز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب
لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا ضمير فيه ضمير المتكلم **والجواب** ان اسم كل فعل يجرى مجرى
ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شىء من الضماير
فيقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم
استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت
وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة **والجواب** انه قد يعرض للجملة ما لا يستعمل
به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل
مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه **قوله**

يا بوس

يا بوس للجمل تقديره الزيادة اللام فهو مثل المجىء مجىء زيد راكبا **قوله** ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة نحو يا زيد يا رجل ويا زيدان ويا زيدون وانما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم
ويبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو
وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع بتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجريد فيه
عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من
الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف
فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا نقض عليه بالمبتدا فان العامل
عنده هو الخبر قال واما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر
فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين
صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف
اليه موقع الف يا زيدا فى كثرة عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول فى نصب المضارع والمفرد النكرة
ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا قوله مفردا اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل
فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان
معرفة قبله فتعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو
يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء فى المنقوص و
يعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة
ولا يحذف فى يا مرى من الارادة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد والمعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى
الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا
كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى
جاز يا انت نظرا الى الظاهر قال بالجراين الجر يا انت الف انت الذى طلقت عام جعتا وجاز يا
اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال لابنه لما اراد
ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله
يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصبه رجوعا الى حركته الاعرابية لما اضطر
الى ازالة البناء بتنوين المتمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين
حركة المنادى المعرب نحو يا قومه ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك
ومن قبل **قوله** ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه ويصيب

ما سواها نحو يا عبد الله ويا طالعا كيلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه من بين امثاله الحروف لمناسبة بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعوا المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النداء النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو **قوله** يا للكهول وللشبان كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو **قوله** يا لعطافنا ويا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو **قوله** يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه يدعو له والمنادى محذوف نحو يا لله واهي ويا للماء ويا للعليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يتى ذلك فيما لا آل له نحو يا لله واهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما يتعلق به اللام الاولى ففي يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على منادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة هنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فان كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد **قوله** ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى

جر

جر **قوله** وينصب ما سواها اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد المنكر ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو خمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف على بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا يقول لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن عيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا ويقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثون كيا زيد والحارث معا اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل **قال** ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع **وقال** ابعد اجل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا **وقال** ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق **وقال** الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وكل هذه مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما فانه نكرة بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عبد اجل في شعبي غريبا ويقول في المعرفة يا لحسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فيقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس بنوعيهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستعملا فيقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا حليما ولا لا غلاما من العلماء في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم نظروا الى الجملة نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جاء عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصح الكسائي والفراء

تجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على
حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال الاستلزام
جواز لا رجلا راكبا ولا قايل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون
المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس في متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين
في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل **قوله** ويا رجلا لغير معين
الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان النصب نحو يا رجلا ظريفا ونحو **قوله** يا راكبا
اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا اما اجاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف
مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوف
لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى والمضارع له اذا جاز دخول
اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من
زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير
حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع اذ صلح اللام مجرى المضاف **قوله** وتوابع المنادى المبني
المفرد من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه
وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل
والمعطوف غيرها ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه
لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور
باللام لا يكون الا مجرورة لقولك يا لزيد وعمرو رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو يعجبني
ضرب زيد وعمرو فسيجي الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف
وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته لشي كونه مثله في جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمس
وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل
اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا
فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت
التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا دعا او مضافا فالنحو يا زيد

وعبدالله

وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان
عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن بعده في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء
اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه
واجاز المازني يا زيد وعمرا على الوضع اذ يبنى ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم البناء
فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو ايضا بالرفع حملا على
اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع وكذا البدل سادّ مسدّ المتبوع وجايز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء ٥
المستانف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجي في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا
عالم زيد ويا ذا المال بكر وبالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع
كما يجي في التوابع **فان قيل** اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر
لمتبوعها فلم لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجاريته في العطف **قلت** لم يطرد ذلك
فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل
لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجي في بابها الا ترى الى الغائها عن العمل بالفصل بينها وبين
معمولها نحو لا فيها غول والى الغائها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف يؤثر
مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجاريته بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع
اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى
المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام
التابع للمعرب ويجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه
في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان
المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره
وقد عرفنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب والمبني وان كانت التوابع
المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضم ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى
ويا هذا فلا يخلو التابع اما ان يكون مضافا او لا والمضاف اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا
المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاعلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا
واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها
الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب
النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضاف
اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدا با عمرو وفي عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم

كلكم في التوكيد وجاز يا تيم كلكم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق
ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى تخير في هذه المضافات الرفع وايضا كما في المفرد في انه لم
يكن التابع المذكور بمضاف جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف
البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام
يا زيد والحارث واما التاكيد اللفظى فانه حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
لانه هو لفظا ومعنى مكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة
انى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا ويجعل الى على يا زيد زيد بالاوجه سيبويه اياه
عطف بيان يفيد ان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد
فان وصفت الثانى نحو يا زيد زيدا الطويل فابو عمرو ينصب الثانى ايضا على انه تاكيد لفظى للاول موصوف
او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في **قوله تعالى** بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت
صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به
وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل ينصب زيدا الثانى على انه توكيد مثل يا تميم
اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف الاول فعلى هذا
يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف الاول
كما يجئ في قولهم لا ماء ماء باردا **اعلم** انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في
المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة
انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء هؤلاء الكرام
بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى حركة البنائية
يحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء
كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها
كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل
كون الرفع وصار حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة نحو لا رجل غير بعيد في هذا التابع
المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف
واجب النصب ولما ابن الانبارى لما كان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو فلم ينظر الى تقدير
وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت **فان قيل** لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا
سيما الوصف منها كما في نحو لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم
يمنع في خمسة عشر **قلت** انما جاز ذلك في لا لان المنفى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان

لا باشرت

لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون
الصفة فهى لنفى الظرافة لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى
لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبرى ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان
هذا البناء **قوله** والخليل في المعطوف يختار الرفع اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع
تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى
تنبيها على الاستقلال له معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع
وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركته ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه
تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا
الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم **قوله**
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام
مثل الحسن في عروض اللام وجواز خلعها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان في الاصل للجنس ثم كثر
استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد لتفيد الاختصاص به ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى
كانت اللام مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في
الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن
عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من
احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم
تضع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم
محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسين
وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والحطيم ان سمى بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على
المسمى اوصافا ومن ثمه قيل في المثل ها يا بهنا والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح
له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه
قد يوصف بها ايضا بخصوصه وروده وعلل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس
منقولا من الوصف والمصدر وان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح والذم فالاولى ان لا يلمح الاصل
نحو اسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو الليث في بنى ليث ابن بكر مناة وان لم يكن
في الاصل المنقول منه وذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان يوصف العلم

او بعرفه وان كان في الاصل فعلا وليسا بمطردين **قال** علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يماني وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحنا الخلافة كاهله
واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها
وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها
غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على
القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لانها في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد
فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا
ولم يعرف في بعضها ايضا شاملا للمسمى المعين واخواته كما عرفته في الثلاثا والاربعا وربما يكون في
هذه الاعلام ما يشبه لفظه جنسا لكن لا يعرف لنفسه علمية في واحد من جنسه كالمشتري في الكواكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه وكذلك قال سيبويه وما لم يعرف بين هذا الجنس باصله
فلحق بما عرف وعند المص ما لزمه اللام من الاعلام التي لم تثبت استعماله الفاظها في الجنس الشامل لذلك
المعين ولغيره كالثلاثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا
ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه ذلك الطريق اجراء
اللازم لانها مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس
فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف
فيه المعنى الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما ما يعرف فيه ذلك
المعنى ولم تثبت جنسيته لفظه كالثلثا وثالثها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبر
ان والعيوق لما لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا اطوله ومذهب المبرد ليس ما الحاك على المص
ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال اذا كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما ولا تفيدان التعريف بل يلمح بها للوصفية الاصلية فقط كانه يجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية
قال وان كانت للام في الجنس واخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم
كالمجرد عنهما فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف
وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المص اليه **قوله** والمضاف المعنوية اي التوابع المضافة هي في مقابلة
قوله قيل وتوابع المبني المفرده وليس في نسخ الكافية تقييد المضاف بالمعنوية ولا بد منه لان
اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفرده وذكر في شرح المفصل تجويز الرفع في نحو يا زيد الحسن الوجه وفي نحو
يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علمين احدهما ان صفة الاسم الاشاره لا يكون الا مفرده
كما يجي في باب الوصف وكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثاني ان
اللام في الضامر والحسن اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف وكانه قال الذي

ضربت عيشه ولو كان الذي ضربت عيشه لم يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونزول علتنا
في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشاره ولا يكون الالف واللام موصولا
لا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي
وان كان مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى
قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما
او لا **قوله** والعلم الموصوف بابن ٨ حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس مثلها في
النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان والاولى المنع لان التحقيق معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة
الاستعمال ولم تكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا به موصوفا احترازا عن نحو
يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشرط اربعة وهي كون
المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيدا ابن عمرو في الدار
على ان ابن عمرو مبتدا وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن
اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح
المنادى مع هذه الشرط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف لفظا الفتحة
وذلك لكون الفتحة حركة المستحق في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة و
الكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال
وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا لو وقع موصوفا بابن الواقع بين
متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع الشرايط الاربع في غير النداء
يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو **وقوله**
جاريه من قيس ابن ثعلبه شاذ وان اختل احدى الشرايط ثم بحذف التنوين والالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعها لانه لم يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم
الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها **قوله** واذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود
وتوابعه لانها توابع معرب **قوله** قالوا يا الله خاصة لو دخل اللام في المنادى فاما ان يبنى معها وهو
بعيد لكون اللام معاقبة التنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواتها والآن فاستكره
دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى
موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي
التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في
العند ولان على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل

قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممنوع ادخال التعريف لحصول الاستغناء باحديهما وقال
المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولاينهما قالوا يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم
الاشارة تنكر ثم يعرف بحرف النداء الغايب من الاشارة ومن ثمه لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة
الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين
التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية
معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم احتياجه
الى مخصص الذي هو ذو اللام وذلك انه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم
الذات فلا معنى يا شيء ويا موجود الا ان يكون يكنى به لما علمت ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء
الا انه يقع عليه اسم الشيء الموجود وهذا اجانة وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة
ايا ما بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة اما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما
وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم
اخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق
ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه
وان لم يكن زوال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف
من الاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثمه جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب
والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان
لبيان المهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف
وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة كما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع لكان
منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه ولم يمكن التنبيه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم
الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه معلوم مقدر
كما في **قوله** تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد هاهنا الابهام وهاء التنبيه
ايضا مناسبة للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لا يكون اسم الاشارة اوضح منه اي وصفا اي به في
بعض المواضع نحو يا ايها هذا فيقتصر عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان ما يشار به للمخاطب
الى شيء فهو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا يوتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه نحو ذلك في
بعض الاماكن من ان يدخله حرف لجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما اي لتناكدهما في الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعلى هذا ليس يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف

باللام

باللام على ما اومانا اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من
دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصولة وذو اللام بعده خبر مبتدا
محذوف والجملة صلة اي انما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا
زيد عليه كلمتان اعادة ايها ويضعف تقويته مذهبه كثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع ويرد
كونها موصولة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكان مضارعا للمضاف فوجب
نصبها **والجواب** انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول
فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف اسم الاشارة في النداء وغيره لانه
اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهي الرجولية وهذا احد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه
وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق **والجواب** ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف
كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الاشارة او الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت
اما اسم الجنس فلانه هو الدال على المهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المستعملة الا بما يخص بعض الماهيات نحو
هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين المهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذا نوع ايضا يحصل
من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفة فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هاهنا
فلا يقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل
والزين والبقر **قوله** والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس
جواز نصبه ايضا لما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكانه
باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد
وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبل **قوله** وتوابعه اي التزموا رفع توابعه **اعلم**
ان تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا يحمل تابع التابع
على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل
ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل فان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير
كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء وصفه لا يكون الا تابعا الوصف لاي
لانه هو المنادى في الحقيقة اي وصلته اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالوجه
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل
الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف
اى يجعل البدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا
يقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل البدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع ويجى
فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا غلام زيد بالضم وبلغا الم زيد وزيدا
بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعده وصف
اى لا يتبع اى واما اذا جعلت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستعمل من دون
وصفه ويقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا
واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام ولم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل ذو الجمال انك
لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطف
المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمال النصب
فلان المنصوب للعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز
يا زيد وذو الجمة برفع ذو وقال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع
من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز
يا الحارث **والجواب** انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان
المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها
الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا **قوله** لانها توابع معرب يوذى الى
ان المعرب لا محل له او لانه لا يحمل على محله ودوى ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر اما الاول فلان
المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام
وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل
على موضع ما اضيف اليه المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وان جاء فى الظاهر
ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا **كقوله** فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب
زيد وضارب عمرو ولا حرج فى نحو حسن الوجه وايد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع
لظاهر اعراب المتبوع الى المحلى الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو
ان زيدا منطلق وعمرو ولو لا ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على
الجملة المذكورة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول فى نحو **قوله**
فانا لم يجد من دون عدنان والد ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون **قوله** فليستا
بالحنالى ولا الحديد ان المنصوب عطف على الجار والمجرور **قوله** والتزموا رفع الرجل كانه جايب

سؤال مقدر وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء
كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل
فى يا ايها الرجل كالنعامة انا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء
لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله **قوله** وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء
من جملة ما فيه اللام الا لفظ الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة
فلا يقال لاه الا نادرا قال سيبويه لاه ابن عمك وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع منهما الا قليلا
قال معا ذا الا اللات يكون كظبية ولا ذميه ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذى وبابه فان
لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس
لا يجتمعان الا فى الشعر **كقوله** ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انه ليست لازمة اذ يقال
فى السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد
فالاله بمعنى ماله اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم
اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه
اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لعلة اجتماعهما
ولا يقول اجتماعهما يختص حال ايضا كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجى الاله فى السعة اورد ابو
الفرج الاصفهانى ان امية ابن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن زيد الاسيد عبد الاله فلما حققت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار اللام ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها
فى الثانية ولا يدعم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف هم مع عروضه غير غالب كما
غلب فى الله وكان الامين لم يلتقيا والاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان
الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا
بقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل
على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزة واجتماع
اللام وما ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه يقال فى خواصه ما فى اللهم
وتا الله وما الله ولا الله وها الله ذو الله مجرور الحرف مقدر فى السعة وافا الله بقطع الهمزة
كما يجى فى باب القسم **وقوله** من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ وجه
جوازه فى الشذوذ لزوم اللام **وقوله** فيا الغلامان اللذان فرا ياكان تكسبا نا شرا
اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة فالميمان فى اللهم عوض من يا
اخرتا تبركا باسمه تعالى وقال الفراء يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول

اللهم ولا يومهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال لم في اذا ما حدث الما لا اقول
يا اللهم يا اللهما وقد زاد في اخر ما قال وما عليك ان يقول كلما سبحت او صليت اللهم ما اردد
علينا سبحا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخوته اعني الاسماء المختصة بالنداء
نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد **بقوله**
قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء
ما نعا من الوصف بل السماع مفقود فيها **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
يعني مثله المنادى المفرد المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك
في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان
وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف
اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم
الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام
المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء
الثاني بلا مضاف اليه وبلا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب
الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى
انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا الفصل بين ان واسمها الا بالظرف ويقول لا رجل في الدار
مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرية واجب الرفع نحو **قوله** تعالى لا فيها غول وقال فلا
والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا على الاسم ويمكن ان يكون **قوله**
وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد
ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في **قوله** تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بازاء المضاف اعني عدي الظاهر
الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله
مع اختلاف المضافين نحو **قوله** بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم
فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف
اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله
يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال الما

حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه
وكذا القول هذا القائل في نحو دراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له هاهنا ان يقول انه الفصل
كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز
السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا
لمضاف الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في **قوله** والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمضوب ... لان تيم عطف بيان الاول فهو كالوصف في
التبيين **قوله** والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما
بالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن
ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام او يا ابن عم اختلف في ياء المتكلم فقال
بعضهم اصلها الفتح لان وضع المفردات نظرا الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف
واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل
حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال
بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع نظر الى الكلمة حال افرادها
ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب
لا يكون الا حالة التركيب علة البناء على ثلاثة اوجه فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع
ياء الضمير وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا الا اذا لم
يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبدأ
بها مع كونها حرف علة وهذا اعني الفتح والسكون مطردان في غير المنادى ايضا نحو جاءني غلامي واما
يا غلام بحذف الياء فلان المنادى موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود من الكلام
تخفيف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في
الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا
يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن
الالف ما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد ضم في النداء
ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر
طلبا للازدواج **قوله** وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء
في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز

حذفها واسكان ما قبلها كما نقف على حذف يائه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى
باسكان الضاد كما يجى فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح اليآء وصلا جاز الاسكان
للوقف وجاز الحاق هآء السكت مع البقآء الفتح **قوله** وقالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى
سائر المنادى المضاف الى اليآء ويزيدون عليها بجواز ابدال اليآء تآء تانيث **هذا** عند
البصريين قالوا والدليل على انها بدل فيهما انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تآء تانيث لانها
تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث
انقلابها فى الوقف ها وقال الكوفيون التآء للتانيث ويآء الاضافة مقدرة بعضها بعدها ولو كانه
لام كما قالوا اسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التآء المبدلة من التآء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس ليلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تآء والفرآء يقف عليها بالتآء
لانها ليست للتانيث المحض كما فى اخت وبنت والاولى الوقف بالهآء لانفتاح ما قبلها كما فى ظلمة
وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتآء كتبها تاء ومن وقف بالهآء كتبها هاء لان
مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التآء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسى
اصل يا ابت ويا ابت يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف اولا وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل
فيحذف واما حذفها فى يا بن ام ويا بن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل فى يا ابت ويا امت انهما
رخما بحذف التآء ثم ردت التآء المفتوحة كما يجى فى **قوله** كلينى لهم يا اميمة ناصب وقد يقال
يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للتاء التى هى اصلها وجاز
يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتى ويا امتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض عنه
قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى المضاف الى اليآء اذا اضيف اليه المنادى
فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابنا وبنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليآء
قياسا بالحذف او القلب اليآء لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها فانه لم يكثر استعماله بخلاف غيرها
فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب يا غلامى من الاربعة الاوجه
ويزيد عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ادم ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله
فيوقع فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف اليآء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر
من حذف نحو يا غلامى **قوله** وترخيم المنادى جائز وهى فى غيره ضرورة انما كثر الترخيم فى
المنادى دون غيره لكثرته وهو المقصود فى الندآء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من الندآء
للافضآء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا وهو حذف فى اخره تخفيفا يعنون بالحذف التحقيقى
ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون
لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة

فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا
الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا ليخرج منه حذف التنوين والحركة
وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التآء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار
آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليآء فى نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر
الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف فى باب عصا وقاض ولان الحذف لعلة
لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا
لا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتآء تانيث شرط ترخيم المنادى
خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهى ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا
يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه بتاء التانيث
وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده
ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف فى اخر الاسم الثانى نحو خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا واصرنا والرحم بالغيب تذكر **قوله** ابا عروا لا تبعد فكل ابن
حرة سيدعوه داعى موته فيجيب اى يا ال عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى
قول ذى الرمة ديار مية اذ مى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبى لله ما فعل الصوارم
والقنا فى عمرو حاب وخبة الاعثام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش
جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فى نحو جمل علما ونقل ابن
الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى على ساكن اوسط او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة
وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستعمال واستشهد سيبويه **بقوله** الا اضحت حبالكم
رماما واضحت منك شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا
ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية فى استعمال كل واحد من الجزئين
باعرابه على ما يجى فى باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب
لمراعاة حالهما قبل العلمية والمجى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الا استقلال لان عبد الله
وتابط شرا معنى حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس
باخر الاجزاء ولم يكن حذف الثانى ولا حذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج امتزاجا تاما بحيث
يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق وهو الاعراب لا يكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن
ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حرف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب

على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما ولذا لم يرخم
المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي
هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في
المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه
زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل **قوله** ويكون
اما علما زايدا وانما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه تشهره
فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم
نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعربات عن الثلاث بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم
فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج
وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجية الى الحذف فان قلنا المنادى المرخم مبني و
الاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب
وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثه والشرط كونه بتاء
التانيث نحو شاة وبنت فانه يرخم وان لم يكن علما زائدا على الثلثة وذلك لانه وضع التاء
على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكيف اذن مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما
قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالاخر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسه وقبل النعاس
كنت مضمره ولو اعتبرنا سد التاء مسد جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم
اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزوم حذفه في جمع السلامه
نحو عرفات وتقديره في الدار والشمس وليس لالف التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم
في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم
علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخره غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في
قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب حضار في المنادى غير المرخم وجهان
ضم التاء وفتحها **ثم اعلم** ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا
الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون
هاء السكت باخر ما حركته اعرابية ولا مشتبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك
في الاصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ونعني من الهاء
في الشعر الف الاطلاق نحو **قوله** قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا

بغير ضرورة

بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
منادى وليس اطرق كرى منه لان الكرى ذكر الكروان قال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع
ما ذكرناه من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا بوي ابن
مخزوم فقلت لهم اني حليف صلاء وكانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه
فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوارها لانه اعلها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر
التوابع **قوله** فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة
وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد
قسم المحذوف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف فحذف الحرفين في موضعين احدهما
اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة
من زيادتي سلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان وضاربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين
علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء
النسب وما اشبههما نحو كوفي ورومي وكرسي والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي
قبلها كما في حرباء وعلباء **قوله** اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن يكون من باب عمار لا من باب حمراء ونحكي
في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها **قوله** او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير
تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عزناة وسعلاة الا التاء وحدها
وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف
كما في مختار ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني
بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو
والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم
يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانتا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا كعليق و
قبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف
والواو والياء اللذين حركة ما قبلهما من جنسهما واما على مذهب ورش في مد نحو الموت والحين
وقفا فيما انفرد به وانما لم تحذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حرف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا
او حذفه الاخر لم يحذف هو فلما حذف الحرف الاخير ما صار طرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف
حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل
تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا **قوله** وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط

هنا ليلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المداية في نحو سعيد وثمود وعماد لكن لا
يوجبه كما في عمار وسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف فيلغى قوله
او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بداه ودمان وثبون
وقلون ودمى ترخم بحذف زيادتيه لان بناء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله
ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو شيه وشاة ذهب الجرمي الى منع صرف لكن الحرفين في نحو بدان و
ثبون ودمى والاول اعلى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما عوضتان بناء الواحد وكانه ليس جمع
المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة قياما على ذي التاء نحو قوله كليني
لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرناه من كثرة وقوع الترخم
فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث
بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا
لالتباس بالواحد وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو بغدي اذ لو ضم لالتبس بغير
المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة و
قاعدة غير علم على لغة الضم لان لهذكر او يشتبه بها اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا
اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا
اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها
مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه
قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن
نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشتبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية
المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة
اعني الالف مع الياء التي بينهما الزيادة بجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة ويحض الياء
قبله بحركته من الحذف **قوله** وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان
موضع اتصاله كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين هذا التركيب فهو اقبل للفك ومن مفاصل
الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء
الاخير بحاله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف بقلب التاء هاء في الغتين ولا تجعله
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا
ولا الوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنى عشر واثنا عشر
واثنى عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة كذلك

ترخم

ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال
المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف هو حذفهما مع
النون **قوله** وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غيرها حذف منه حرفان فهو ذو زيادتين في حكم
الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زايدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب **قوله**
فهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرا وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار
ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه وكان القياس ان يكون يجعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل
المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كانه لم تعتن بالاسس فلذا اعطى ما قبل
المحذوف في نحو غد ويد ودم متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا
لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء
باقصى ما يمكن حتى ما فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي في النداء ثقل لكونه في صورة المنقوص ما
رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا ان النداء ليس مقصودا
كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما المحذوف فيه مطرد واجب ومن جعله
اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت
لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم زال الترخيم سبب حذف
فطله حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع
الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف له وقال المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعل
ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة
القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي
السكون وكان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الفتح نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت
فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح
الاخير اتباعا لما قبله كما في **قوله** وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك
لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم زائد عليه الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف
فحرك بالفتح لا لالتقاء الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل فيانه لم من الكسر ما امكن
نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا
لالتقاء الساكنين وهو اولى لكونه اسما وان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ارب وحذب فيبقى الساكن على حاله
على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرقل والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن

المدغم في ارب على اصله في هربت فاذا لم يكن المدغم اصله السكون فانه يرد الى اصله حركته ان لزم ساكنان
اتفاقا منهم يقول المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم يا مضار وان لم يلزم ساكنان
فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه
لا يرى كما ذكرناه سكون الحرف الاخير في الترخيم فيكون يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح
العين في معد ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو حذب لانه قادر على ازالة سكون الاخير
بغير الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو حذب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة
وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في
المسمى بقاضون واعلون لان الفارسي فرق بينهما بان الياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض
المواضع نحو رايت قاضيا او قاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها
نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول
يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة وقبلها
ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء المحذوف
على مذهب من يجوز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر وان جعل المرخم اسما
براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث
ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو والضمة كسرة نحو يا قلنسي
ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها
ضمة الا ويقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعادي والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال و
المنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها
الفا يقول في علبان ونزوان يا علا ويا نزا وفي الكثيرة يا علي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف
لم يوازن بالفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنو كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى
وان كان واوا او ياء بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا سقاء ويا خزاء في سقاوة وخزاية وفي
الكثيرة يا خزاي ويا سقاو لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في
التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثالث الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لاما كيا شاة في ترخيم شاة او فاء كما يقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى
سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان
الاخفش يقول وشي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني فيا اللين كما تقول

يا لا في المسمى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما يقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة
كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط
ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغة اي العلى
المقلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم جليات وحلوى فقد ذكر المبرد انهما لا يجوز اذن لانهما يؤدي
الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش
جوازها لانه اذن يكون ملحقا بجدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازهما وان لم يثبت فعللا لان
هذا شيء عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه
الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق و
قذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان
المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي
حضرموت ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعي ويا هندل ويا
عنفى قالوا اذا رخمت حمراوي على القلي قلبت الواو همزة فلو ان لتبه عن النداء لصرفته لان همزته
اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف
التانيث فبعد التانيث بها والاولى لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بواه وحكمه في الاعراب والبناء حكم
المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا
ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا
او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل الا فيه
حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه
وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو وا حزنا وا ويلا وا ثبورا وقوله
واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا لان وا زيد يختص بالندبة ويا زيد
مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا
معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لكنه
بمعنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى المندوب مخصوص بالمتفجع
عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص و
كثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر ما كقولهم في باب الاختصاص
اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء المشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجيء

قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع
يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال اذا دلت
قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق منها القول يا محمد يا علي بلا الحاق
وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد ووا زيد ولم يثبت وقد يلحق
هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج يقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء لك
في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه **قوله** فان خفت اللبس قلت
واغلامكيه واغلامكوه اذ الكلمة لا تخلو اما ان يكون او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية
اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويفقد الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل
وكذا ضربت الرجلاه واغلام الرجلاه والفراء يجوز ايقاع المد المحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب
الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت ولغا فيرالحركة الاعرابية لا لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان
الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة واختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها
اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا الضرورة كما سيجي واما الانكار فلا يطلب
مدا تاما فليس اصل مدته ان يكون بالالف بل الحروف فيه سواء وللفراء ان يقول لما كان الاولى ان يحافظ على
الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة الاعرابية لم يوجب الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام
وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال
الاندلسي والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه ويقول في منذ يا زيد
ويا غلام يعني فيما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت
ولو اخترناهما هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية
التي بعد الالف اكثر من سلامتها نحو وازيدانيه اكثر من وازيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد
الياء فالالف هو الوجه نحو واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس
اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواغلامهوه
في المسمى به لئلا يلتبس بهما ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف
اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامك والساكن
لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين
نحو واغلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي
هو محل التخفيف واجاز الفراء في التنوين المندوب ثلثة اوجه احدها فتحها لاجل الف الندبة
والثاني حذف للساكنين واتباع المد حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز
اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرها كما في مدة الانكار

وماذكرناه

وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفها الف الندبة عند النحاة نحو وا معلاه واغلاماه
لان حذف اولى الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف وقال المص بل استغني بها عن الف
الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميا وقف
يا يرمياه ويا سمندواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا القول عند سيبويه يا غلاماه
لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف
الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
قال المص الحذف ليس بوجه وقال الخو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قاله بل لك فلا
يزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وا مصطفاه ولا
ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو
مصطفان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله
اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه **واما** قوله السكون العارض فيه كالاصلي
فيقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء
فلا لقولك يا قاضيا في يا قاضي فان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلها
من الحركة من جنسها نحو واغلامهن وواغلامهن وواضربوا وواضربي اذا سمي بهما قائل يكتفي
بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدتها اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد
فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدين حسب الالف لندبة بعدهما ان شئت نحو واقاتل
لواه ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكوه
وواغلامهمي والواو والياء بعدها اما الاثنان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجي في المضمرات
ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهمي واما الف المد قلبتا
واوا او ياء للبس واما الساكن من هذه الاشياء فتح ويلحق الف نحو يا منناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز
نحو واقنوناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز تثنية وجمعه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن ان يلزم التاء
كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته الا فلا وليس بشي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع فيما امتنعا فيه ويقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها
له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان **قوله**
ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا

جايز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفا نحو يا غلاما وينبغي ان يجب عند هذا القائل مع الانها يكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس
ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل
مع الهاء ايضا وهو الفارق هو القرينة واما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجي في باب التصريف وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما يثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها
بهاء الضمير الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل اجراء
الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيدا الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي
ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ويعني بالمعروف
المشهور علما كان او لا ولو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه
وانما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة
عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا لحسنا وجههوه في المشهور بذلك
فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن
قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع سمة الندبة اخر المضاف اليه
وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت
ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لحقت سمتها المضاف لانفك عن المضاف اليه فلحقتها المضاف اليه
والمراد المضاف كما يقول حب رمان وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا القول في المضارع
للمضاف ولطا العاجلاه وكذا يلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس و
الكوفيون انك يلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل
يلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيدا الظريف وقال الخليل وسيبويه لان اتصال الموصوف
بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها
على الجملة لفظا وايضا الربط في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان
في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف
ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وارجلا سيجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو
شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا ما هذا

قو

قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل واطرق كرا يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل
ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة
لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود
بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف
من ايها من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من باب هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف
النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او يوصف وصفه نحو يا هذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب
وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء من ذلك
الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء و
الكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجي في الحروف فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ
نداؤها نحو يا انت ويا اياك يقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط
ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد
مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان
مجازا ولا القصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا من النداء الى معنى اخر
مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزمان لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين منها ولم يذكر
المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يجوز الحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في
اخره نحو اللهم وذلك لانه حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت
الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل
في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب
تبرمها فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة **قوله** اطرق
كرا رقية يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ارى هنا كرى فيسكن ويطرق

حتى تصاد وهذا الضبع حامري ام عامر والمعنى ان الغلام الذى هو اكبر منك قد اصطبه وحمل الفرى فلا
يخلى ابيه ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على سليك ابن سلكه وهو نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت امن من امثالك فتنم استخبا
فى الاسير ثم ضغطه سليك فضرط وقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلتها امثالا **قوله**
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة
دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه يحذف نسيا منسيا كما تقدم **قوله** الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على ان حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبه
للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه للنصب اى فهم لا يهتدون لان
يسجدوا ولا زائده والمعنى لان لا يسجدوا بدلا من السبيل فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من
قوله اعمالهم فلا يكون لا زائده اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا **واعلم** انه قد جاء اسما
لا يستعمل فى غير النداء وهى فل وفله وليس فل بترخيم فلان لقيل فى المونث يا فلاه بحذف تاء فلانه
ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكلما هو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنيه المختصه بالنداء كلما هو على فعل فى سب
المذكر وفعال فى سب المونث نحو خبث وخباث ولكاع وفعال هذه قياسيه عند سيبويه كالتى
بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض
الاسماء المذكورة غير منادى **كقوله** فى لجة امسك فلانا عن فل وقال الحطيئة اطوف ما اطوف ثم اوى
الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصه بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص
وذلك ان تاتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجى بها التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصفه اى
بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص
مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد نفسه اى هو ما دل عليه ضميرا
المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص بلا اظهار حرف النداء مع اى
لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال
علم النداء فى الخالى من معناه بالكلية وحال الظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كما هما فى
النداء لكن مجموع ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال
وهذا كما قيل فى نحو سواء قمت ام قعدت اى قمت او قعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه

فى الحقيقة تبتدء به مبتدء عطف عليه اسم اخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجى فى باب حروف
العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو **قوله** صلى الله عليه وآله انا معاشر الانبياء فينا بك
اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان
العرب ينصب فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى وقال انا بنى ضبه لا نفر قول لا شك
ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقولا عنه قطعا و
المضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بناء مقدرة كما فى ايها الرجل منقولا وان
ينصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو
العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب
الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى
حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتى الاختصاص الذى
باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد
او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته
حمالة الحطب او الترحم نحو **قوله** لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير **وقوله**
ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى فيصل لا يظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع او امدح
او اذم او ارحم كل فى موضعه وهذا ما قيل فى الجميع بالفعل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى
الاختصاص فيكون قد اجريا هذا الباب مجرى واحد وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو
قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب على ما يشبه به فى الفتح شئ مما قبله **كقوله** لحى الله حرفا
كلما ذر شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال القارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود
يبتغى من تخادع **واعلم** انه ليس لك فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين
صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اضرب ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما
ان ينصب على المدح او يرفع على اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجى فى باب النعت واما اذا قلت
يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلة فيما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء
وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين الاسم الاشارة وصفته كما مر وعلى
الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او
الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

ما اضمر عامله

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست
انما وجب اضمار الفعل هنهنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب هنهنا كحكم الرافع فى نحو **قوله** تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب هذا الاسم لهذا الاسم عندهما اللفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما ان عامل فى ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمروا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل المطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر فيكون فايدة تسلطه على الظاهر المتقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه وسواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد وكذا الجار والمجرور فى زيد على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمروا فى داره وزيدا لقيت عمروا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيدا لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمروا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمروا واخاه فانه ملابس ملتبا لك وهو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجى فى مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب بعضهم الى ان المرفوع فى مثله مسند الى فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى ان يرتكب انا رتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله **قوله** كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا بزيد **بقوله** بعده فعل ان يليه الفعل متصلا بل يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا ابوك ولا تضربه عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **قوله** او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا

فى هذا الباب لانه لا ينصب بنفسه لو سلط لا تفسيره كما يجى ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكر ان والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران **قوله** مشتغل عنه بضميره اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان الظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر انه **قوله** بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه **قوله** مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه **قوله** او نصبه متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والمتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمروا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل فى ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما هو عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصول له نحو زيدا لقيت عمروا والذى يضربه وغير ذلك من المتعلقات فكلا ارايهم اصحوا بعقلونه عمرو والذى يضربه وغير ذلك صحيح حال طالعا المخرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذا التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واخبر بقوله مشتغل عنه بضميره **ولقوله** لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد ان ضربته وعمرو ولينك تضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وامضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا ولولا ولوما وكذا الا للتمنى نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو تضربه وكذا ما وان

من جملة حروف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه
اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه
اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم
فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرة تخللها في الكلام حتى انها
وقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وان زيدا ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما تغير معنى
الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدا ان
ضربته تضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب تضربك
ومنها اسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربها وايكم يضربها واحترز به
عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به
وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف
فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا ها
وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول و
الموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان لكل واحد منهما مع معمولهما المقدم عليهما كلاما
فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل تلقيته كريم وكذا لا يعمل
الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق
وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا **جواب القسم** لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما
رجل الا اعطيته كذا ولما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن
صيرت الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار فاستمر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله
فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة
واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده
فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز
في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطته عليه الفعل المؤخر فقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصل

فلا يقال

فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو
وانما لم يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان ضميرا متصلا
نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر و
المفسر هو الغالب المشهور حتى يكون بعينه لفظا وانا نعلم انه يخالف الفاعل والمفعول وبعلة ها
هو المشهور فلذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير
المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى
هو مصدر المفعول **الثاني** مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظنه زيد قائما والضمير
لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج
الفاعل لذاته ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما
ضرب زيدا الا هو وانما لا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز نحو
في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله
صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل و
المفعول لواحد ومثله لا يضرب الا ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس مفسر المفعول هو هي المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى
الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسير ما
اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل
للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما
كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان
متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت
كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعها لان الفاعل لا يجوز احتياجه
التفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس
الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد
منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه
لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها
فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيك
وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن ان يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو

قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها اى في اذا
على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة
لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها للدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط كما يجيء بحقيقته في الظروف المبنية واما نحو **قوله** تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما
قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا
الباب نحو **قوله** تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو
قوله وكل رجل يأتينى وانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هى داخلة على الجزاء المتضمن
الموصول والموصوف معنى كل الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط كما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل اللوم
يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى انه الاصل اما كان شيء فاجلدوا
والزانية والزانى ثم عمل بما عمل بنحو **قوله** تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء
في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير كان من هذا الباب كما في **قوله** تعالى فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم المتقدم عليه
جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينتصب الفعل
الا ما هو من جملته وذيوله نخرج على هذا **قوله** الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما
عند سيبويه اذ التقدير عنده مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج زيدا
ضربته ولا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز
نصب الاسم المذكور اذ قبله مما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال
عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على تقدير زوال الشغل بحيث لو لم يشغله تناسب الاسم المنصوب
المقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه
لم يكن مفسرا ايضا هنا زيادة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضى فساد كون الناصب مقدرا
مفسرا بالظاهر ويودى الى صحة مذهب الكسائى والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو
وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في
مفسر عامل الرفع نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل
الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل
غير التفسير حمل عليه وان لم يكن يحمل الا اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو هل زيد
ضربته وهلا زيدا ضربته للفعل محمل غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما
في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتنى فلم يكن للفعل محمل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف
الشرط

الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه
وكذلك أزيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم
نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمى ولختار
الاخفش في نحو أزيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن
ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا
بقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيجىء في شرح قوله عند
عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المجرد ظرفا نحو أاليوم زيدا
ضربته فالمختار النصب اتفاقا ليكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر
داخلة على الفعل وقال الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى أضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير
الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل
لما كان عنده مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا
فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا الى بعد حرف لازم للفعل
كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى
كونه مفسرا كما ذكرنا في زيدا انا ضاربه **قوله** او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة
اعنى او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق
انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب
حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت زيدا في هذا الموضع لنصبه
لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه
فالمناسب اذن نطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم
معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا
حق عليهم الضلالة والثانى ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه
وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسلط
فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان نسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرد
بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اى غلام
زيد فنقول اذا حصل هنا بطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثانى ان يكون
الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم لضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم
اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه كذلك الاسم ايضا

او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرو اضربه سيبويه ينصب عمروا بضربت المقدر
بعده زيدا المبتدء خبرا عنه اى ازيدا اضرب عمروا اضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا المضرب
المقدر قبل زيد وعمروا مفعوله اى اضرب زيد عمروا اضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد
عمروا اضربه فالفعل يحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمروا اضربته
والمنصوب محلا بالسوط زيدا اضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم اخر وليس
يجب ان يليه الفعل وشبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمروا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان
منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه
غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته **قوله** ينصب بفعل يفسره ما
بعده المفسر كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر نحو زيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته
او يكون لفظ المفسر الا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست
عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لا بد ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر
الى معموله كذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معموله كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان
جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في غلامك
او في باخيك او في اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى
معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل تقدير ذلك المعنى
وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى
معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجراه فلك الا ترى انك لو قلت زيدا
ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان
اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت
مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت يعني لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل
بضميره او متعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا
انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه
كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت
به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه
وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسه واما ان قلت الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت
عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى لابس اللحم الخوان عليه
اللحم وكذا المبسوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير
بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به او ان جوز زيد لو ان جاوزت

زيدا

زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك
ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت
غلامه اى ان لوبس زيد او ان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان
لوبس زيد او ان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل
فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول ان زيد
ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر يفسر المقدر ومعمول الظاهر
تفسير المتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقى عمروا اخوه وان زيدا لقيت عمروا اخاه والتفصيل اولى
من اضمار الملابسة مطلقا لا يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق
زيد قام غلامه ويضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جاوزت
متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان
زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيدا اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان
جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته واما بالسوط
زيد ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر ما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرو اضربه اى ان
ضرب زيد عمروا اضربه فلا اشكال ولذا في ان زيدا عمرو ضربه اولا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم
الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
او عند وجود اقوى منها كاما في غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو احد اقسام
اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة
ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به يحقق فاعليه الفاعل
فكانه فاعل مرفوع وقد تقدم انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل منه منصوب وهذا
الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد
اذا المفاجاة ولجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجى **ثم اعلم** ان المصنف ابتدأ با
يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فتبيين
بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه
اذا نصبت فعل **قوله** عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب
لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون
الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم

قراين النصب الموجبة له والقراين التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجي ذكرها
ومثال ذلك زيد ضربته ولا يرد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم
مما نحن فيه بل يريد قراين النصب الذي سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع
ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهم بخلاف الرفع فانه بعامل
معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا يقول انما
اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب **قوله** او عند وجود اقوى منها شيئان
فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قراين النصب هي مع احديها مغلوبة ومع
الاخرى غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخرى ان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها
جوابا لجملة استفهامية فعلية كما يجي اما اما وانما يرجح الرفع معها على النصب في القرينتين المذكورتين
لان ترجح النصب في مثلهما بعينها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين نحو قام زيد وعمروا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال **والجواب** في كونهما
فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب اتهم اكرمت فاذا اصدرت الجملتان باما نحو اما قام زيد واما
عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب اعطيت فاما من الحروف التي يبتدا بعدها
الكلام ويستانف ولا النظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكونه وضعها بقصد
مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت نسبة الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو
اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع
الاسمية والفعلية بعدها على السوية نحو **قوله** تعالى واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من التاثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون الاصل
سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو **قوله** الى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف الا ترى انها
لا يقع اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهورها في ذلك الباب
واما اذا كانت اما مع الامر وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو زيد هل ضربته
وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم واما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه
واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا
قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن الاختصاص الطلب بالفعل
الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما **قوله** تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضاربه
وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قوله نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الجزا التي هو

محتمل الصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد يخرج للامر والنهي والدعاء
عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه الطلب مثل مخصوص بانه يكون في الجملة الاسمية بصدرها بما يخرجها
عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا ولعل بكرا زيد من ابوه
وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قبلته ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي
خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان
الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين الرفع مما بينا نفي التعارض في نحو اما زيد
فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من حذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لان وقوع الحذف
والتقدير في كلامهم وذلك استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير اعراب واما
اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حال ولهذا لا يقع في كلام من دون ان يتعلقها
شي كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف
بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر
وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فيما بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقيل من
هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصبها ما بعدها مع العاطف المذكور لكان
لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا
الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو واضربه واما مع علم السماع فالاصل منع بناء
على الاجماع المذكور **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي و
حرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل
انا كل شي خلقناه بقدر هذا قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة
فعلية نحو قام زيد وعمروا اكرمته وكذا مع لكن وبل لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمروا وهندا اقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن
بزيد وعمرو نضربه فلا ترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لا احتفاء الا انما
كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية اعتراضية لا معطوفة **قوله** وبعد حرف النفي
هي لا وما وان نحو قوله ولا الاحسان جزيت به لئيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته
وان ما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة بمضمون الفعل فاملاه لفظا او تقديرا
لما نفي مضمونه او لا وليس لم ولما ولن من ههنا لجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها
في الفعل فلا يقول لم زيدا اضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اذا ضربته لقوة ان لحذفها
للفعلين واما ليس في من قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه
اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعضهم قال يجر فيهما جواز الغايها عن العمل التة استدلالا

بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك مما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجر نحو ليس زيدا ضربته على الفاعل ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين
الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى المرفوع واحد
وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم فيه وفي قولك ليس والوجه زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة
فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **وقوله** حرف الاستفهام علمه او لويته بالفعل
كعلة اولويته حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرا كلمته
بمعنى الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليها اذا كان المعطوف عليه
جملة فعلية في اقتضاء النصب لهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له ولذا جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية
في اقتضاء النصب اولى وامكن كما ذكرنا ولا يصير مع حرف النفي طلبية **واعلم** ان للاستفهام
حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الجملة الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية
من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد يخرج وثانيهما دخيل فيه
وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعلية كما يجيء في قسم الحروف فهي يدخل على الفعلية
وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهته الهمزة واما الاسمية التي جزؤها
الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد يخرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان
احد جزئي التي يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ويجب ان توليه
اياها وكذا القبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية
فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن السحر وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش
في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء
المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به وبفتح نحو متى زيدا اضربت ومتى زيدا
خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح السحر كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء
فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح
نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم فان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم
ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة **قوله** واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انهما كان
في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ **كقوله**
اذا الحصم ابزى مايل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروط
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية ما ظاهر الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو اذا السماء
انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء **فقوله** واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش

وانما اختار

وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها
كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو وللظاهر في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في
الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم
يجوز في جميع ما ذكرنا وذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر انه يرتفع بالفعل الذي هو لازم ذلك
الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قبلته بتقدير هلا قبل زيد قبلته وروى الكوفيون لا تجزعي
ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان اهلك منفس فعلى هذا
يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصلك
جازر فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى
المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا انكر **قوله** وحيث حيث دال على المجازاة في المكان كاذا في الزمان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فاذا تدخل
على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر
الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال
فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح يميلها
تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها
قوله وفي الامر والنهي قد يقدم ذلك بعلته وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا
ان تخبر ان كل واحد من ماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بذلك الثمن
فقلت كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين وان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين
متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالرفع اذن مطرق لاحتمال
الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني
منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا منهم جماعة بالهبة والوراثة
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل
له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني **قوله تعالى** كل شيء خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة ولا يصلح اذن للتمثيل
وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع
الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في **قوله تع**
والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء

خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء
كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة او خبرا
وليس مع التقدير الاول ايهام مندرج التقدير الثاني كما كان في مثالها ويختار النصب ايضا اذا كان
الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا وايهم وغلام ايهم رايت فيقول زيدا رايته
وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السوال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا
قلت زيدا ايضا بانه لان معنا وايضا يضرب الزيدان احدا فهو على تقدير بالفعلية واختار الكسائي
النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب
وانما كان في اللفظ مبتدء فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هند **قوله** ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمروا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما
بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف
عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع
ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون
الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده
سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدء ورجوع ضمير الى المبتدء وليس
في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف
عليه ولو قلت زيد كلمت عمروا ولم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل
لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض
سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر
منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره ولاجله او نحو ذلك وانما سكت
سيبويه عن اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح اذا اراد واجاب بعضهم
عن الوجه الاول بانه ليس مسلما ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم
رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني
بانك تقول زيد لقيته وعمروا ولو قلت زيد لقيت عمروا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض والاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز
ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد من الاعتراض هو الاول **والجواب** ما قال السيرافي
ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه
الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة

ضميرا ليهما

ضمير راجعا الى المبتدء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمروا اكرمته قولك
زيدا ضارب عمروا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب المفعول به كالفعل
واما اذا قلت زيد قام غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا
المفعول لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف والمشابه للفعل نحو زيد
مررت بحماره **قوله** ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا
ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيد اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع
مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل
لازم واجب الحذف كما يجي غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره واما يكن من شيء وليس
الشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او
منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما **وقوله** وحرف التحضيض
وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجي من قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء
اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في **قوله**
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها
اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة
الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجي الكلام
في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء
ان يكون مبتدء والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض **قوله**
وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع لازم اي المرفوع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب
لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه بالعمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه
فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا **وقوله** بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد
المذكور **بقوله** مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن
السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى المصدر مقدرا اي ازيدا ذهب الذهاب به
فيكون المجرور في محل النصب فينصب الجار والمجرور الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم

الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة
الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا اذهب شخص زيدا ذهب به واللازم
مفسر المتعدى كما ذكرنا عن بعضهم ثم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس
اى ان ما ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل ان يوافق الاسم المجرور لضميره او متعلقه
في الرفع او النصب او ضميرها ومتعلقه ناسكا ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فينوى في ان
زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رفعا وينوى في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة
او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة نصبا **قوله**
وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء
المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء
اذ علقت الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحايف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء
مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذا
المراد منه ما اريد في **قوله تعالى** وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت
في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيره ولا كبيره **قوله** والزانية والزاني فاجلدوا الفاء
بمعنى الشرط لجميع الشرايط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها كما في نحو ربك
وكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب
مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور
لئلا يلزم منه غير المختار فيقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في **قوله تعالى**
اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية وان كان الفاء واقعة غير موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى
الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد
فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان
اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد **وقوله**
فاجلدوا اهو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها
فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا **قوله** والا فالمختار النصب اي لولا التقدير
ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب بقرينة الطلب التي هي
اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير س هذا اخر شرح ما ذكره المصنف
واعلم انه انما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان

يكون

يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو وان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم
يضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر
موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان لحد واقع من استحقاق المقدر مقام الضمير
من استحقاق المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر
وما بعد الا اذا كان فاعلا ومفعولا يثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير
الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل
به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد
في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا
قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به
كذلك اي متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقا بضميرين كذلك فالاول على ثلثة
اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك
الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو
فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل
عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا الاخر قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم
يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر
ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا
فالاعتبار بالمتصل المعنى اذ كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان
زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون
احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم تضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم
تضربه زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك
اياه والمفعول مفسر العامل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول
في نحو زيدا اضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا اضرب
وذلك لا يجوز لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير يضرب زيدا والتسليط
زيدا اضرب ولا يجوزان والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي ان
لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر
للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل
من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين
ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه

اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علم قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير
ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول بالفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا فى
غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسلط ان زيدا علم
قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه
اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علم قائما اى ان علمه علمه
قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علم قائما اى ان علم
علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به يختلفان رفعا
ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه الا اعتبارا
بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالمتعلق الضمير
لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا
فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسر الفاعل وهو ضمير
متصل وفى التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز انه مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام
هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسلط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز
واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه
الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيد
لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسلط
ان زيدا ضرب غلامه لا بل اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء وصرت الفعل موجبا لبقى
معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس
زيدا ضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب
الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى
الاسم المذكور يختلفان رفعا ونصبا ونحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير
الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد
ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى انا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لابس ضرب ابيه هذا
ما عرض لا مام هذا والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق
سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير
هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير

التحذير

لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لا
لبعد نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا **قوله** تحذيرا
مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول
كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك
من الاسد ولا تق انقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى **قوله**
او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففى عطفه على معمول بعد من حيث المعنى الا
ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب
لانه فى تقسيم المنصوبات الا ترى الى **قوله** الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصله من
حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبلها كما فى نحو جاءنى زيد وعمرو وبكر ان كانت منفصلة جازت
المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فيقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون
او للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجى فى حروف العطف قال سيبويه فى **قوله** تعالى
فلا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون
للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق
ولا يستقيم ففى كل وجه فى لفظ نظر وضابط هذا الباب انه تقول كل محذر وهو مفعول نحذره او نعد
او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا
كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وراسك والسيف
فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجى الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجى فى الاغلب الا مخاطبا
وقد يجى متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون مضمرا غائبا نحو اياك واياه من الشر
وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس
بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدره نحو اياى والشر نحو لاحذر ونحوه قال الخليل
وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذا امثل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ
وغير سيبويه يقدره فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى لكون الفاعل
والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر لجماعة اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وليذكر لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اى لا ابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اى بعدوني من مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد
ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا

الى ان تكرير المعمول لتاكيد لا يوجب حذف العامل **كقوله** تعالى دكت الارض دكا وسعه الاخرون
وهو اولى لعدم جماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا يقولها ان كل معمول مكرر موجب لحذف
عامله وحكم اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره والا على مقارنة المحذر منه
للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك تكريره ولا يتسع لذكر العامل
مع هذا المكرر واما لم تكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد
اتق نفسك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد اذ لا يصلا جاءوا بالنفس مضافا
الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله
مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان
يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل و
المفعول الواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول
في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المستثنى المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل
والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير بكونه مستقلا مثله وقد صرح
السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر
وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله الحمد لله فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد
اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه
يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى
الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد
عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر
منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف **فالجواب** انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف
عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي
مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد **قوله** ويقول اياك من الاسد
ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا يقول اياك الاسد لامتناع تقدير من
اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بعد ان نحو اياك والاسد
يجوز وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر
اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان
تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويله بصلتها لكونها مع الجملة

لة

التي بعدها بتاويل اسم فلما طال اللفظ بما هو في الحقيقة اسم واحد جازوا فيه التخفيف قياسا بحذف
حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف حرف الجر صار ان
مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي باقية على ما كانت عليه
من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا نحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبقاه الجزاء بنحله وقال الاخفش الصغير يجوز حذف
حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان لم يتعين ولهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد
اذ لم يسمع فان قيل ما حذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهي اشد من حذف حرف الجر لانه قياس
مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في **قوله** تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر
دعاء وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه
مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر يعني ان بما ري يحمل في جواز
حذف حرف الجر على ما يعلل به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا
يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو
باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو **قوله**
اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك
وما تعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم من التحذير والخلاف في وجوب
حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من المعطوف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هنا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **قوله** المفعول فيه فعل مذكور من زمان او مكان
يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف
وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت اليوم والضرب الذي
هو مضمونه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم
الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك
فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد
ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ايضا ما يظهر فيه في وما ينتصب
بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المفعول به من زمان
او مكان فعل فعل مذكور **قوله** وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى

مفعول

ويشبهها لابهامها ولفظ مكان اكثر دة ولما بعد دخلت الاصح ظروف الزمان كلها اى مبهمها
وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره سواء
كان معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان
معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان **قوله** وظروف
المكان ان كان مبهما **اختلف** في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو
جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية **وقيل** هو غير المحصور وقيل هو
المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف
في انتصابها على الظرفية فعلى هذا لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمحدود و
يدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو
بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى نحو فانه لا تقول زيد
جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا تقول زيد خارج الدار كما قال
سيبويه واما خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف
المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان
الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذى
هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها
اعلام لها باعتبار غير تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام
وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان
يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا
بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث
الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا تقول نمت
مضرب زيد وقمت مقعد بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان نحو اسم المكان اما
ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثانى لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل
الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان
نحو المجلس والمقعد والماوى والمقيل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه
وسددت مسده وينتصب ايضا بكل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق منه نحو جلست موضع القيام
وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه

قال الله

قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار
لا ينصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا
القول هو الذى ذكره المص في الكافية ثم قالوا احمل عليه عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت
على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على
الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف
في منه تخفيفا ولا ينبغى للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال
كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة
على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام فانه تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون
موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا **واعلم** انه انما انتصب
بالفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلول لفظ والبعض مدلول في
غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عقلية لا لفظية لان كل فعل
لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير
المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما
انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا المصدر معنى الاستقرار
في ظرف مضمونه شعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب
والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان
ظرف الزمان المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على العين المراد به ههنا اى المحصور الذى لا نهاية
لها كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة
وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان
لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره **قوله** ولفظ مكان كذا لفظ المقام والموضع ونحوه بالشرط
المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار **قوله** وما بعد دخلت **اعلم** ان دخلت
وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار و
نزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى في
معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت
في البلد وكذا نحو **قوله** تعـ وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون

مصدر دخلت الدخول والمفعول مصادر اللازم اغلب وكونه صدر خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان
كونه لازما من متعديا على الاصح **واما** نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا قا
لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا **قوله** فلا تغبنكم فنا ودعوا بها ولا تبلن الخيل لا بن ضهد اي في فنا
وفي عوارض وهما موضعان ومثله **قوله** لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
ويكثر حذف في دار كان شاذ لمن كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو
مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من
احكام الظروف فيقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة
او نكرة فاذا كان كذا استغرقها الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق
السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن
استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما يقول شهرا في جواب كم صمت او كم شربت فالاول يعم جميع ايامه
والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان
او لا محدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة
ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاول من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب
في التعميم والتبعيض ان صح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فقولك كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فقولك نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
كما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود وغير المختص كثلثة
ايام وشهر ومنه وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل
والنهار معرفة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار **كقوله تعالى** يسبحون الليل
والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان
جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر
والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم لا يجعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك
قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فتستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم
الجمعة وصلحت لجواب متى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق
بينهما من حيث المعنى **قوله** كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص
الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا وليذكر حكم الظروف في التصرف
وضده وعدم الانصراف وضده فيقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير
في او مجرورا بمن وقد يجر بحتى بالى وحتى ايضا ويجر بالى ايضا عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف

غير المتصرف اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب ولما نحو
جئت من عندك ومن لدى من لدنك ولابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في
او انجراره بمن من الاول الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية و
كصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات واذا متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى
بعد اذا زلزلت ومنه من المعرب بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات
العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغيرها
وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر وذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في
غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات
اليمين وذات الشمال فكثيرة بالتصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء
في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي ذات بين وذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم باداه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم باداه ومعنى التصغير لقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه
الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى و
ضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة
يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشية وعتمة ليلتك ومساءها يقول سير عليه
ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة مكونان ايضا علمين ولا يريد بهما غدوة
يومك وبكرته يكونان ايضا علمين ولا يريد بها غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمها فيكونان اذن متصرفين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك لانهم
لو جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف هذه الظروف المعينة لازما للظرفية ولحقه
اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها
اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم
لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة
على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم ينصرف فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام
فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام انه من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق
على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالسبب والنجم والصعق
قوله تعالى فعصى فرعون الرسول بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف
فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدول عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم عند تعيينه
متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة

من ضحى وبكر ومسا وصباح ونهار وليل معينه فانها منونه اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا
لا ينصرف كسحر ولا ادرى ما صحته والحق عبد القاهر عتمه وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع
والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر
عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فنقل زعم
الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة ولذا قال
ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن اغلب المشهور فيهما
ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر والمحقق
مما تقدم ان عدم هذه المعينة مبنى على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى
السماع فلا يقال عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وساعة وعلمه وغيرها فلا يثبت اذن عدم
تصرفها في هذه الظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها فاذا لم يكن معينة
كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة نقول
رايته عند السحر الاعلى ولا يقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول
غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما اعلام الجنس كاسامة تقول في التعيين
اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع
في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان لم لقيت احدا من الجنس غير معين وقد يجي
الكلام على اعلام الجنس في باب الاعلام وان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعينهما جاز
تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا و رب
من خواص النكرات والاغلب في الاعلام الاجناس انه يكون موضوعا اعلاما لا منقولا من النكرات نحو
اسامة وثعالة ودوالى فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم
مرتجل وغداة هي للجنس لقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في
القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمول
عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان
بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كامر وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته فينة بعد الفينة
اى الحين بعد الحين وهي علم للجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه
ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايض علم جنس ورده المبرد وقال
عشية منونة على كل حال قال السيرافي في جوابه سيبويه ولا مرية سحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا
اردت به سحر يومك ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع
وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في **قوله** تعالى

ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات الست متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما
حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاءة ورس وسطها
قد تغلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معينا ان اخران هي احدها
متصرفة وذلك بمعنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل
الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شي دون اى خسيس ومعناه الاخر
غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو **قوله** تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة
الذين هم ولا الطلب لله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم به
الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو **قوله** الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك
حديثا ناعم البال افرعا اى زمانا حديثا وجوز في لفظ مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على
الزمن على مليا من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة ٥
الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب لكونه ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب
واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعى **واعلم** انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام
نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ٥
ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابى على ان
المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي
الفعل ولذلك تنصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر **كقوله** تعالى
وذكرهم بايام الله اى بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو
مشيت غلوة سهم ورميته نشابة اى مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وآله
زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم حين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم
مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اتيك السمر والقمر اى مده طلوع القمر ومنه **قوله** باكرت
حاجتها الدجاج اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة
قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظه في كقولك
يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشبهة منه نحو **قوله** بل مكر الليل والنهار
وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه
سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم
الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون

واما المتوسع في ظرف المتعدى الى ثلثه فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعد الى
اكثر من ثلثه وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد فاما هذا اما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب
حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطه حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول
به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا
الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان و
ليس بقياس في غير المواضع الثلثه فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا
وانما كان قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينه بكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين
المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين
واما قول المص في يوم الجمعة صمت ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه انه لا يكون الا ظرف الزمان
منقوص بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ظرف اتفاقا لدلالة صفته **وقوله** ان الزمان في نحو
مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا لا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا
او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة في
نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فيقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون
غير محضة بالشرايط في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى
ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع
الخافض **كقوله** باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها هو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص ويختص الشي بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الظرف ليس بمعنى في كما ذهب اليه المص
على ما يجي في باب الاضافة **قوله** وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير **اعلم** ان انتصابه
بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم ح الآن اي
كان ذلك ح واسمع والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسبما ذكرنا في المفعول به مفصلا فالمختار
رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت
فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة
سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله المفعول له** هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل
ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **قوله** فعل مذكور
اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد
شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب لا انك لم يذكر الضرب في قولك

عاملا فيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان
بنحو ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين
انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا
فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تأخر عنه
كما في جئتك اصلاحا لك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل
وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث
الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعمول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر وتوهم ضربته تاديبا
وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون
عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له
للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة **قوله** خلافا للزجاج مذهبه
انما سميته النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له
تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له
كانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا
في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا
للجبن ولا نوعا كقعود حين الامجاز وكذلك قولك جئتك اصلاحا لك بالاعطاء او النصح او نحوه
فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت ولعله يقدر في مثل قعود جبن
ومجي اصلاح على حذف المضاف فهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب
اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك لان
ضربت تاديبا ايضا تفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع
في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئتك راكبا جئت وقت ركوبي
الاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي لقوله ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون
حالا فيلزم تنكيره ونقد نحو **قوله** حذر الموت بحاد رمن الموت ليكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين
للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت
جهدك وحدك على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف
والتقدير اللازمين لغيرين **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان
فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقديري في وما ذهب
اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط نحو الصحيح هو المقدر المصدر باللام
المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان يعني يشاركهما في الفاعل ان يقوم بالشيء واحد كالضرب
والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر
كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جلستك
خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين
واذ الان لحدث المعلل تفصيلا وتفسير المصدر المحل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس
ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة
ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو
خرجت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان
اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته
من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المومنين عليه السلام
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس
والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا الحال المعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب
كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع
والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة
على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا
قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا
لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في **قوله** تعالى فعلا
لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه مقدرا باللام وجوابه لو ان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم
ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء
متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تنقضي ولا يبقى حتى يكون عاملة على الفعل واما افعال

الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى **والجواب** انه ان اراد وجوب تقدم الحامل
وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال
بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة
اصلاح وارادة تاديب قلنا تجوز ايضا جئتك اكراما لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير
المضاف المذكور بل نحو جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول
المفعول له على ضربين لما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال
القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته
تقويما وجئتك اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال
كثيرا ما يجيء جامعا للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك
ما يدل على اللام المقدرة المقيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ونقل الى الرياشي وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم
ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا **قوله** تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا الجر باللام
وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر
انه حال نكرة لشبهه الحال والتمييز في كون البيان نكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك
الا ترى الى **قوله** تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي
اذا احصل الشرايط فجر المفعول له بلام التعريف المفعول له اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران
في المضاف هذا **قوله** والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل **قوله المفعول معه** المفعول معه
المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى **قوله** لمصاحبة معمول
احتراز عن نحو وضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ومعنى
المصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا ليس كان
مشاركا للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف
يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي
تصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا مفعول
اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قال بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
يكفيك واما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف
وانما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاء زيد
وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي
قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة يكون النص في العطف الذي

هو الاصل **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا
وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئتك وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما
لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونها اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا
فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول
المصاحب متمسكا **بقوله** جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعوى والاولى المنع
رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا
كما قلنا في الظرف خبرا للمبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي
وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة
وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية لاصل
الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش
نصبه نصب الظروف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل
حرف فلم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها اذ كانت بمعنى غير اعراب نفسها ولو كان كما قال لجاز
النصب في كل واو هي بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته **قوله** فان كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان **هذا** اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرا انه لا يجوز فيه
الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة الاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا
داعيا وهو النص على المصاحبة وفي قولك جئت انا وزيد وزيدا لمثل قام زيد وعمرو وبكر كان ينبغي ان
يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل
في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه
قال الاخفش نعم ولا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك
زيد وطلوع الشمس وانما غيره مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار المال بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل
لما اقترن بما يصح منه السير **لقوله تعالى** ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها
وظلالهم بالغدو والاصال وقريب منه **قوله تعالى** فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
رجلين او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل
لا يجوز العطف في استوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى

تساوى

تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو هي اي وصل الماء الى الخشبة
فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم الا له
والتقدير الاصل فيه انت اعلم بحال مالك فانت وما لك ثم ضعف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثالث
الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر على ما
يأتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه و
مثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك ولعل اجتراءك عليه
لما علمت من تركه مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان وانا لا ادخل بينكما ولا ادعو
عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى
انت اعلم وربك يجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك
وكذا قول العبدي بان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث
المعنى المفهوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا
جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف
قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون
في اللفظ مشعر به قوي او لا **فالاول** نحو ما لك ان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه نحو
وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصفتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك
وقدمك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا له وويل له لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر
معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرءا ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان
المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف
او لا **فالاول** نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المصنف العطف فيه واجب اذ هو
الاصل فلا يعدل بها الى غيره بغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى
النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا
قال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا **والثاني** نحو ما لك وزيدا وما شانك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور
والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة

واما فى السعد فيجوز ونه تكلف وذلك بانما رحرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه وقال المص
ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده فى القرآن **لقوله** تعالى تساءلون به والارحام
بالجر فى قراءة حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ما شانك اومالك وزيدا وما شان زيد وعمروا اربعة
اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اى ما تصنع وذلك لان ما طالبة
للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل
ومن ثمه امتنع فى الاختيار هذا لك واياك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك
وشان ملابستك عمروا وما شان زيد وملابسته عمروا فهو معمول المصدر المقدر قال السيرافى
هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا بمعنى ان سيبويه
لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله
كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجىء فى باب المصدر
وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسى بل اراد ان
المصدر والمقدر سيبويه بها هو العامل وانما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك
وما شانك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على الانكار انما هو لملابسة المجرور ولذلك الاسم ولا سيما
ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة
كما فى انت وزيدا اى ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب
بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم
سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر وبلزمهما بيانه الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح
الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما فى هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع
والقسم الثانى اعنى الذى لا يكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف
انت وقصعة من ثريد وما التحدى والمغرور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة
لعدم الناصب وضعف الدال عليه هو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية
قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية
ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع حذف تخفيفا او
صار كانه متلفظ ورد به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضى وكيف
بالمستقبل قال السيرافى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل
ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعى اذا ما انت قومى والجماعة كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا اى ان ما انت
كان قومى والجماعة وقول بعضهم انا واياه فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف

انت وقصعة بالنصب فى ذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
ولا يجوز ان يكون العامل فى **قوله** واياه **قوله** فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
على العامل اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وذاك بالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة
لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمرى نصبه بالخبر المقدم ويجب على مختار النصب اضمار الخبر قبل الواو اى
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على
اصلهم انه لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو
العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمروا لقيت فيقول العامل فى الجملة لجماعة واياه كالذى فى
لحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته يكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
المفعول معه حال ما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا
منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان
وفى كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعى
لا يتجاوز ما سمع منه **وقوله** تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه
مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركاءكم
وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا **قوله** الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما
قال المصنف لا يدخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون لفظ المحدود
دالا على ما ذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان تبين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة فى لفظ
عالم على انه لبيان الهيئة فاعل اذ لفظ عالم ههنا مثلها فى قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة
خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم فى جاءنى رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم
قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك جاءنى زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه
فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية
والمفعولية فى رجل اقول للقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على ما ذكر فى حده بل يكفى ان يكون
فيه ما ذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا فى حال الفعل فنظن فى جاءنى زيد راكبا ان
راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا فى حال المجئ فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الجملة الحالية عن
ضمير ذى الحال نحو **قوله** بقولك وقد ترى الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد
وقوله وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال المضاف

اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا **كقوله تعالى** بل ملة ابراهيم حنيفا
وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواليه مد بر الخضبين وان لم يكن تحضب
وقول عنترة وبهته حاسدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب **واما قوله تعالى** النار
مثويكم اى موضع مثويكم اى نزلكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد
مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراض ولك ان تقول ان الحال عما اضيف
اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه كانك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكان حالا من المفعول
وانا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف كما في **قوله تعالى** دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه
ضمير مقطوع وذلك لانه تابع عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر مكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع
دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا **قوله** عليهم حلق الحديد مضاعفا
والاولى ان تقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما في المنتقلة
جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما
يجري مجراهما وقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه مرادا لم
يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه
لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد
بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق **وقوله** او بما يجري مجراهما ليدخل حال الفاعل والمفعول
المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه
الذى لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو **قوله تعالى**
وقد تم الوظيف وفي **قوله** وقال عنترى والطين وكذا نها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء
مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم
ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه فاذا قلت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان
تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حال
عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان

هناك

هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت مصعدا هند منحدرة
وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف
جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد و
ذلك انه لما كانت رتبة المفعول اقدم من رتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول عن
حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز
عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال واذا ما سوف
يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء للشيء الواحد احوال مختلفة
متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة **كقوله تعالى** اخرج منها مذؤوما
مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان
والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مجرورا مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس على لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته
على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان
نحو جلست امس وقتا الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في
قوله تعالى مذؤوما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او
ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب وجوب
تكريرها نحو اضرب اما قاعدا واما قائما وكذا بعد لا لانها تكون في الاغلب كما يجيء في اسم
لا التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يفردها نحو جاءني زيد لا راكبا **قوله**
لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول
اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول
لمدلول هذا اى انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في **قوله** كانه خارجا
من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفودا ولا نفسره باشبهه
خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل
المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل
اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها
قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى

الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا ذا زيد قائما عند من جوز ها
التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه
واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما
في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا متقيدين بالحالين
بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه
خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظه العلم نحو زيد عمرو مقبلا و
المنسوب نحو انا قرشي متحيرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانهما
لا يشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان
الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحوه وان شبهها به لفظا ومعنى ولا يعملان
في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلله **قوله** وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها
معرفة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت
وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها
ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان
الاولى ان يبين الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم بين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت
المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب **قوله**
وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما
غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو فعله جهدك
وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق
اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد نحو وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد
وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا
مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عود المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع
الى ما كان عليه قبل فيكون نحو **قوله** تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال

ابو علي

ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك
وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها
مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان
قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام الاحوال منتصبة
على المصدرية خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله
فارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال يصف حمارا والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال
شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها
مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء للمزاحمة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم
اي مع منقضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان معنى الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل
فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فاه الى فيّ اي فوه الى فيّ وهو
ها هنا اظهر لانه استعمله على الاصل فقال او كلمته فوه الى فيّ ثم انمحى عن الجملتين معنى الجملة والكلام
لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معنى فاه الى فيّ مشافهة ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما
قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان
يقول في الجملة يدا بيد اي ويد بيدي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم
بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اي كل رجل **كقوله**
تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في
كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة نصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب
وقال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم
ثم التزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ ووجهه انه لم يجر حذف
المضاف اليه لتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فا الفم **قال** المتنبي وقبلتني
على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا
شي قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد
يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت
القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون
اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على

البدل اى جاء قاضتهم مع مفضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو فى المعنى مثل معا فى قولك جاءوا معا وكما ان فى معا خلافا اهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره ولجاء وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين لكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول **كقوله** تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة للجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمه قلت لا يعنينى ويقال ايضا مررت بهم جما غفيرا ومنهم قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله يذهب الصالحون الاول فالاول اى مرتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد تبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها تاكيد وربما عومل بالعاملين العدد المركب نحو جاءنى الرجال والرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى وقال الكوفيون هو مفعول برأى جاعلا فاه الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين ع فى صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأولا بشجعانا وضعفاء بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها **اعلم** انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث سابق رسول الله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالا او سبقه نفى او شبهه نحو **قوله** فما حل سعدى غريبا ببلدة وقوله جاءنى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما فى ذكرنا فى باب المبتدأ او كان معرفة شاذا كذ

لتلك

لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل زيدا راكبين تقدمت الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه لو من اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد شبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءنى رجل نحو رأيته رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويزه ارتفاع زيد فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وصاحبها جوز كون اللام عاملا فى الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء **فان قيل** هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به **واعلم** انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان العمل عنده بلا اعتماد فى الظرف فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك التقدم للحال على عامله الذى فيه ضعف اما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير فى الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نائبه اى زيدا ما نحو زيد فى الدار قائما وفى الدار قائما زيد وفى الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين فمنه حال والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف فى انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف

التشبيه والتنوير والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال وكل ذلك لضعف مشابهة الفعل
لعدم موافقتها له في التركيب وما اضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معمولا كافي
فعل التعجب فلا تقول راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم
معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم
الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها
بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه
قاعدا وكذا اخي عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان تقول
درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في
الخبر او من درهم عبد الله فالاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم
عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا
من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو
لم يتقدم عامله ولا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم
الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة الالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقديم الحال
اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقديمه على صلاتها متاخرا على الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في
الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجرده
الضارب هندا ولا تقول مجردة الا ضرب زيدا هندا ولا اما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات
نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء ولام
القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله راكبا اسير
كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما
الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها
عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا مار ومجردا مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني الحال
وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب لا ان
الظرف ليقوم على عامل المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو
زيد يوم الجمعة عندك او قبله **كقوله تعالى** كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب
والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدأ كما مر
وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان علما المصنف ان تقول فيقول بخلاف الظرف فانه
يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا

واعلم

واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبر المبتدأ هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية **كقوله تعالى** واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها **وقوله** فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها
فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الاية لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين
به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن
يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده
والثاني تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم
ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر نحو الاسم يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف وجب عند
البصريين نحو فيك زيد راغبا ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب
ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف
اي هو يرغب قبل خاصة في حال رغبته في سائر ان رغب في شيء فهو يرغب فيك **قوله**
ولا على المجرور على الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم
تقدم الحال على صاحبها اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل
فيجوزون جاء زيد راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال
على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو
الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لانه اذا
الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على
ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز
تلك الصورة الواحدة اعني جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبه
المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخر عن صاحبه فلا يكون
اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو
قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في **قوله تعالى** اتبع ملة
ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع الذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه
واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا **بقوله تعالى** وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر

والاضافة ان حرف الجر معه للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى
حبيبا انه لحبيب وقال الا اخو المرء اعيته المروءة ناشيا فطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا
اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوزه
اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى
الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة يثبت لابراهيم حنيفا
وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل فلا نظر في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف
مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزوه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه
لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال
مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ويكون
حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم
حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا جا صاحبها بعد الا او معناها نحو
ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه
لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضاف ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس الحال نحو ليتني
شاتم زيدا اخوه **قوله** وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل
الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كاينا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المص
وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه
الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط
اشتقاق الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن
الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال
في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك
نحو **قوله** تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به
التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين ع في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

وفي تاويل مثله

وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل شاء والثاني
ان تاول المنصوب بما يصح ان يكون مشتقا لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا
وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة
لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بتنوينهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت
الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزائه جزاء قسطا وتنصب ذلك
القسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزاء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر
نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم
اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما وبغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا والذي
كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا او من الجملة الابتدائية على ما مر قبل **ومنها**
الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا او واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا
وكذا اذا اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو ادخلوا رجلا
رجلا وامضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين **ومنها** حال هو اصل
لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضته والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا
او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا **ومنها** الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
وضابطه ان تفضل الشي على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره
او باداة التشبيه او بعدها نحو هذا بسرا مثله رطبا او بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال
الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل
التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد
راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل قولك تمر نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا ولا شرهتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل
بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا ابدا للعمل وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان
هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب انه لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية
كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجي في قولك جاءني زيد
راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير
حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد
بحال لم يتقيد الخبر بتلك الحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد
الخبر بتلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا يتقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا

بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانه وصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا
والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا
من تقييدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعي في المثال المذكور التنازع فيراد المبتدا
مقيدا بحال الاخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة فلو سلم
ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد
منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل واداة التشبيه مع
ضعفهما في العمل كما تقدم وليتقدم على بيانه تقليل مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح
كل واحد منهما للعمل على ضربين **احدهما** ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد
منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمروا فان ضرب كل واحد منهما تعلق
بالاخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا تميز
منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالا نحو تشاتم زيد قائما وعمرو
قاعدا او ظرفا نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا تختلف
زمانا هما لان الفرض وقوع الحدثين معا وتميز مستثناها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه
واهل الكوفة الا الكسائي في كذا **وثانيهما** ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير حدث
الاخر وبغير ما تعلق الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل
التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر
لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة
اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو
زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا اداة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه
يدل على حدثين معبرا عن حدثي الفاضل والمفضول بصيغة لان معنى زيد احسن من عمرو
ان الزيدان الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما اداة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين
معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة مشتركا فيهما
فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم
الجمعة مثله يوم السبت ان زيد يشبه حالته ودابه يوم الجمعة حالته ودابه يوم السبت فالظرفان
منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب
والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في **قوله** كدابك من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان
بمعنى بمنعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع اداة التشبيه قرينة يدل على حدث المعين فيتعلق بها جار كما

تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كان بمعنى التمتع وذلك قوله صلعم انت مني بمنزلة هارون من
موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم و
يقول مولى مني بمنزلة الثريا من المنى ولا اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لم يتميز كل واحد
من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل واداة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على
حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الذي هو ان يكون منصوب كل حدث تحت مدلوله المصرح
به فمثل تفضيل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأي زيد في الدار عمروا
في السوق وكذا في افعل التفضيل واداة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضعيف اكرم منه للجار وعمرو
قائما احسن منه قاعدا او بكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن او مثله يوم السبت جعلت
متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس
وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي اداة
التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا
بان يقال انه لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي ع في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت
من الطفل بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وبان معناه على
ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا الحال من المجرور قائما من الضمير المرفوع كما مر في اول
الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم **قال** المالكي ومن الاحوال القياسية
غير المستمعة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية علما
ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي
ادى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي
شعره والدليل عليه انك تقول هو قادر كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذا الليث
بالحوال ولا مصادر **ثم اعلم** انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع
منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا
والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة
وبطاء ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقول ضحكا
او سكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى انتصاب مثل هذه المصادر
على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها
العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف
فمعنى مشا ماشيا وقع المصدر صفة كان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال موكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته

فان كثير الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته
فاه الى في وهشام لقيس عليه كامر ومنه نقبه يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكره عند
ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين وصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء كما يجي في
الافعال الناقصة **قوله** ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو فقط او
بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواها بالواو والضمير او باحدهما
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد
عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجي بالحال
تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا
ان المجي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمة قيل ان الحال
تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين
من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية
نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ باللفظ
الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجمل الحالية بالواو دون
الجمل التي هي خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو
التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما الخبر للمبتدا والصلة و
الصفة فانها لا تجي بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف
لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في تلك الثلثة بالضمير بلى قد يصدر الخبر والصفة بالواو
اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل الا وهو فقير واما الصلة ولا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله
او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن
اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقليل الا اذا كان المبتدا ضمير
صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه
الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون
الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على رأسه او كلمة فوه الى في او خبر نحو
قوله خرجت البازي على ساعده فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك الرابط في اول الجملة

وان لم يكن

وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير
في اخر الجملة **كقوله** نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله
على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف فان قولهم جاءني زيد عليه جبة
وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلا خلاء من الواو وذلك
لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون
في تقدير المفرد ففيه نظر **كقوله** فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله
وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا بقولك
لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يقدر بمفرد فسلم وحكم
الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر
من انفراد الضمير وذلك لانه ليس بمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل
على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو
الاسمية من الرابطين فيعتمد على ظهور الملابسة نحو قولك خرجت على الباب وهو قليل **قوله**
والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب
وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجي فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما
لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط
في المضارع على الواقع حالا الخلو من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال التي
نحن في بابه يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ
يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريده
هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك
لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العالم الاول وقد ركب فالمجي بلفظ
قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك **قوله** وما
سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت
والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة وجوه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما
صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما يركب عمرو وما يركب غلامه
جاءني ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه

هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلا لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك
لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما قصد الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا
او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد للتحقيق
لحصوله ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم ما يدل معه بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع
بلا لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان
معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب لما كان
عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك فلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك فازورك
ولذا يقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها
اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في
الاول انتفاء الصفة ولا مع الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حالا الا بمن كما ذكرنا قبل **قوله**
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وقد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير
الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو **قوله** كما انتفض العصفور
بلله القطر **وقوله** تعا او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاولى قريب
وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى
انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لا يسمع معه قد والواو
كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد
اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار
كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو
ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثال ما رجل
الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر
فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو **قوله**
او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما و
انفراد قد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر منه ثم قد خرج ابوه وخرج ابوه
وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما **لقوله** يقول وقد تر الوظيف وساقها الست
ترى انه قد اتيت الوتيد ولا يقع جاءني زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الاندلسي على
ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
ايضا يكون قد للتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **فوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر

راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية **اعلم** ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة
مع الحذف جايزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جايزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي
سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير
استفهام **لقوله** تعا ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب لتبيين الحال ازديادا بثمن او غيره شيئا فشيئا
مقرونة بالفاء او بثم نحو قولك في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا
او زائدا اي اخذا في الازدياد وقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ونقول في
غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدا اي كانت كل يوم
في الزيادة **ومنها** ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم **ومنها** اسماء
جامدة متضمنة توبيخا على ما ينبغي من الطلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم
اتميميا مرة وقيسيا اخرى **وقوله** افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك
اي اتتحول تميميا وتنقلون اعيارا واشباه النساء ولذا **قوله** في الولائم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولاد العلات ونقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا
الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق
ان انتصابها على المصدرية قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنقلون في
حال كونكم اعيارا بل المعنى بل تتحول هذا التحويل المخصوص **ومنها** عند السيرافي صفات تضمنت
توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد
سار الراكب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي في حال
مؤكدة اما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي القوم قياما ويجوز
رفع هذين القسمين على انها خبر للمبتدا فيقول اتميمي مرة وقائما قد علم الله اي انت تميمي و
هو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه ما هو حال اكثر استعماله
قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان
المؤكدة لا يجي الا بعد الاسمية والحق انها يجي بعد الفعلية ايضا **لقوله** تعا ولا تعثوا في
الارض مفسدين **وقوله** ثم وليتم مدبرين وقولهم جاء سا وتم قائما قال تعا والشمس و
القمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا
وتخالف العامل والعامل الحال اذ ذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المعنوية
كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو لا قاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست

بعيد بتقييد عاملها كالمنتقلة وانا جاءت بعد الاسمية وجملتان يكون جزاءها معرفتين جامدتين ويجى اما للتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر **لقوله**
انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا او لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيما لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغرا نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية معروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا كليهما وانما سمى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التى بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اى تحققته وعرفته اى الحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بمسمى لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القايل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما **وقال** ابن خروف العامل المبتدا المتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معانى الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قايما ونحو توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتينى الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان وتقع

كافة

بحث التمييز

كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة **قال** ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى ترفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلوم غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدات الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه كما يميز قطويلا عن قصير فطويل رفع الابهام في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولئن تعتذر بان المجرور بالعدد في هذين داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جر اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعروض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله** الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صيغة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى ينبه منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام في المشترك وفي العدد وساير المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسياتى واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت

الاضافه والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر **قوله** فالاول يعني الذي
يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مفرد لفظ عن في مثله يفيد ان ما بعدها
مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك ومن تقدمك اي ان امرك سبب
حصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له وعن نسبة في جملة او شبهها
اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شي في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة
اذن سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي للاسم الذي
صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم
يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
انتصاب نفسا وكذا قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب
لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجي بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال
ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى **قوله**
عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما
مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون بصنجات الوزن كالطسوج والدانق
والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر
راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى
ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا ونحوه
على مثلك بالصدير وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا او بغلظه خشبا ونحو ذلك
من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير
لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم
لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها
وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل
عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك
لان المقدار مبهم يحتاج الى المميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف
الجر فانه علم الاضافه فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض اجر
اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافه وان لم يتغير بتسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة

ذهب فقليل فصد لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر
في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد
فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وما بين عاما
وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا
فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان
جعلا لثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فلما انتفى المضاف اليه معنى
للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرون
واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا
في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع لمباينتها اياها ولم
يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها
وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك قد كربت
تكمل اجله لمجرى احد عشرك **قوله** واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله
رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد
لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر
كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا
واما بالاضافه كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف
اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام الى التمييز
لابهام المثل والملء اي قدر ما يملاء به الشي فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم
الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم
بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون
الاسم في نفسه تاما لا ينبغي اخراجه اي لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب
نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا

وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكفا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب
اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه
قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو
الضمير واما فيما قبله اعنى من قوله من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما
لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى نهج البلاغة
بالله من ما ابعده وقول امرء القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت
بيذبل قول ذى الرمة ويلمها زوجة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب
وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فيا له رجلا
وويله فارسا وما ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين
نحو قلت لزيد ما لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه
لا ابهام اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه
فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا ولقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه
الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قال سه در ابو بشر وانت رجل ما كان اعرفه
بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز وجل من قائل ولقيت زيدا
فاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى بزيد رجلا
وحسبك به ناصرا او حسبك بزيد شجاعا اعنى ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب
اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة
اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم
طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
ودار زيد وقد يجى لهذا مزيد شرح فى التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى
بما ذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل
فى التمييز فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله
فلا تظنن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو
الضمير كما فى ربه رجلا **قوله** فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره
ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او
عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين
يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثانى يجب
كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الآحاد

ولايجوز

ولايجوز ان يقصد الامرين اى البيانين فيقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او
نقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع الآحاد لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب
ولا يجمع كما يجى فى بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او
درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى و
اجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا
ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس
بصحيح ومعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير
تمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس **قوله** فان كان بالتنوين او بنون التثنية
جازت الاضافة وانما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان
عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهى فى بابين كم الاستفهامية
والجزء الثانى من احد عشر واخواته لا يضاف فى الاغلب الى التمييز كما يجى فى بابيهما **قوله**
والا فلا ذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون
جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجها احسنو وجه فليس من هذا الصنف
لان التمييز فيه عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئان ماء وملآن
ماء وانا اكثر منك مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية
كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما فى امتلا الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام
واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف
اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندى مثل
زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك مثل زيد عندى رجل ولا مثل زيد عندى شى مثل رجل
وكذا لو قلت فى عندى ملوه عسلا ملء عسل لان المراد هو قدر ما يملأه ولا معنى لقولك قدر ما
يملأ العسل وقوله عن غير مقدار قد ذكرنا ان كان الجر فيه اكثر **قوله** والثانى عن
نسبة فى جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما اوفى اضافة
نحو يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعنى الثانى ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة **قوله** عن نسبة فى جملة اى نسبة حاصلة فى جملة او شبه جملة وشبه
الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول
معه نحو الارض مفجرة عيونا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد

رجلا و يلم زيد رجلا و بالزيد قادسا **قوله** او في اضافة عطف على قوله في جملة اى
نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها
واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در
مضافا الى الظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز
في نحو در زيد فارسا و ويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان
فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة **قوله** ابا وابوه
ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة و ذلك انه يقال اما ان يكون نفس ما
انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما
انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى نفى التمييز لسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل
كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه و متعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان تريد بابا
نفس زيد وان يريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو
طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز
ان يكون المعنى طاب ابوته لعينه وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة
نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما
ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقه
ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ابوة اولا نحو طاب
زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا
طاب شيء زيد نفسا
في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا او علما او دارا نفسا او علما او
فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد
رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا
ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا
اليه الفعل او شبهه و يرد الاسم الذى انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب
عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فيقول كفى رجل
زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غيره وصف
اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد و
نفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه **قوله** ثم ان كان اسما

يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت
الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه
اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز
ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون نفسه متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز لما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا
كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه
له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب
عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون
صفة لمتعلقه **قوله** فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية
ان قصد التثنية ان قصدا لتثنية والجمع ان قصد الجمع **قوله** فيهما اى في التمييز الذى
جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذى جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اى المفرد والمثنى
والمجموع فتقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
ابا ، طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اى زيد فتثنيه ان ثنيت زيدا
وجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود
به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان
قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مثنى وان قصدت زيدا ابا لان
المقصود مجموع و قد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون
اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما ان اختلف
التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين
او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز
ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز
جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ما تقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته
لما انتصب عنه او لمتعلقه اذ ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها
وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا **قال** الله عز وجل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا و
قال على رضى الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز

زيد طيب ابا وانت تريد اباءً او ابوين وكذا لا يقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين
قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما
وحد الاب لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قرّ زيد عيونا قال
ابو طالب رحمه الله مخاطبا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة و
ابشر بذاك وقرّ منك عيونا **قوله** الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا
يقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة اباه
وكذا يقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة ابيهم وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب
زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب
ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا **قوله** وان كان صفة قسيم **قوله** ان كان اسما
يعني ان الصفة لم يجئ لمحتملها انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب
عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد
حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا **قوله** واحتملت
الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم حال اي ما اجيده في حال فروسيته ورجح المصنف الاول
قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال
الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله
درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان
كان عن النسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها من نحو يا لك من ليل
وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدّك من رجل وحسبك من رجل اي هدك
هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم في تقدير
من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك
فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن
فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل
شيء عظيم يريدون التعجب منه منسوبه اليه تعالى يضيفونه اليه تعالى نحو قولهم لله انت ولله
ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا
وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل

يتم

يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما
فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وويلم زيد
شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة ولا افعل التفضيل وما فيه
معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد و
حبذا رجلا زيد وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع
عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح
نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى
قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا
او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او
فاعل الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى
ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان مفعولا ان يتقدم على الفعل فلما اقام
مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة
المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفات
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندك خل راقود ورجل مثله
وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا الزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض
الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوف النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر
بعد الابهام فقد ذكر مرة اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه
يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في
الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهو الاصل فلو عرف وقع التعريف
ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته والم بطنه
ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها
او سفه في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى
في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه
لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعد المضاف
اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى
عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي
قولك زيد افره منك عبدا زيد هو مولى العبد **اقول** وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول

هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورد سيبويه اى هو اشجع رجل في الناس
وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل
على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد
رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من
حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول
ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اعجبت بالبرح او صرت ذا
برح والبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة يعني ابرحت صرت ذا شدة وكمال اى
بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا **قوله**
الجارة ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اى كملت جاره يعني ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب
ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كاين مبتدا لفظا بمعنى كاين لفظه
مبتدا ومثله كثير في كلامهم **قوله** المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد
لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج **اعلم** انه قسم المستثنى
قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا
يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد
والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد
واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو
المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقايل ان يمنع اختلافهما في الماهية **قوله**
لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من
اجزاء الماهية بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه
لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة
الحمار للقوم في المجى **قوله** من متعدد اى من شي ذى عدد **قوله** لفظا او تقديرا
تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا
نحو ما جاءني الا زيدا اى ما جاءني احد الا زيد **قوله** بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجى زيد فالمستثنى الذى
لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك

جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان
المستثنى مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير
داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد
الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح نحو له على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من
الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد
الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجى زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام
العقلاء من مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شي كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف
سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله
عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص
اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد **قوله** الا زيدا قرينة تدل السامع على
مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء
مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم نحو له على
عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة
تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى
منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى على تسعة لا فرق
بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة
في كلامك هذا دال على المعنى الموضوع هي له مفرده بلا استثناء وهو الخمسان والا مفيد
للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شي من هذه المعاني الثلثة وايضا
اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا في بدل البعض وبدل
الاشتمال لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس جنس يعم
المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم
بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكال لان كلما
فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض وذلك
في البدل منه والتناقض يجي زيد وانتفا مجيه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم واما
يلزم ذلك لو كان المجى منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم
مع قولك الا زيدا كان نسبته الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلام زيد الى
الجزئين معا لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذى جزئين او اجزاء قابل
كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه

فى مثل ذلك الموقع وبما بقى من اجزا المنسوب اليه تجزأ ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع
انا استحق التبعيه كالى التوابع الخمسة ولمن لم يستحق شيا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها
بالمفعول فى مجيه بعد المرفوع وان كان جز العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الا زيدا
لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى فى المستثنى منه ثم اخراجه
بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى نحو جاءنى
القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولا فى نحو له على عشرة
الا درهما لانه بمنزلة قولك القوم المخرج العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وانه تاخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة
التى تدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة
ففى الاستثنا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلابد من وجود
هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض
قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب او مقدما على
المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر او كان بعد عدا وخلا فى الاكثر او ما عدا وما خلا و
ليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه او هو فى باب المنصوبات
وهو فى مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثنا فى كلام موجب
ولم يحتمل يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للوصف ليس
بمستثنى وانما اشترط كون الاستثنا فى كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب
مستثناه كما يجى والخلف فى عامل النصب فى المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه
الا القيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى
كما ان حرف الندا عن انادى وقال الكسائى هو منصوب اذ انتصب بان مقدرة بعد
الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ
اذ يبقى الاشكال عليه بحاله فى انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها فى تقدير المفرد
واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه
لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجى واما تقدير الحرف الموصول فله
اسوة بالبصريين فى تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التى قبلها كالنائب عنها
فالا يكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء كيف من ان ولا العاطفة حذف النون

الثانية

الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها
فى الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اى
لم يقم فلا لنفى حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان
زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما
قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا ياتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءنى القوم الا زيد
ولان فيما قال عملا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بهما مرة ويتبع
بما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف و
المتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا وحرف الندا دليلان
على الفعلين المقدرين والمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه
يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب فى اياك والاسد
بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد
ونحوه وقال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على
مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب
اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا
صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن فى الجملة ايضا معنى
الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما
بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها
بالا الاستثنا والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع فيقول عمل فيه ما قبله
كعمل كما عمل عشرين فى الدرهم هذا كله فى المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه
انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله فى الكتاب تحمل على معنى
لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان
متصلا او منقطعا فهى وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد
فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى

والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها
في الاغلب محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل
البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن
وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك
اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه
وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان المرتفع لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز
نحو جاني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيودي الى
التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب **قوله** او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان
بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب
النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا
ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد احد
بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره و
صديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك
قلت الي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا
على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب له يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد
وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم **قوله**
وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس
بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها النسي الظاهر تفسير له فاذا
قام المستثنى مع الا مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم
عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم يأتني وجوز
الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم
وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة

اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت
زيدا من حكم المجي في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز
لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم
يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه
لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك
القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء لا الخبر **قوله** او
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط
غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله
اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني زيد الا عمرا
فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى
فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار اذ يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما
قال ابو ذويب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب
الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل
منه والثاني ان الاصل فيه نحو لا احد فيها الا حمار اذ يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شي الا الحمار
لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المقدر ما ظن استبعاد المخاطب شموله المعتدد
المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون
الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب
تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل
كما كان في الوجه الاول وذهب المازني انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني
وهو لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه
سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس
فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاني الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه
قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال
عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل
وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم

لا يكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا ص قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون
قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى يسلم
عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما زاد
الا ما نقص وما فيها مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدران الخبر اى ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا فى المنقطع مفرد كما مر واما نحو قوله ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما
يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصده
جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد يحسب وهو
فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله بعد ما دون
ما فى ظاهره ادنى شائبة من النقص وانها فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب على فى
الثناء كما قال بديع الزمان فى عيبه ان لا عيب فيه فيبقى عين الكمال عن معاليه **قوله**
او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر قال السيرافى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانهما
قربها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها وقال اى السيرافى ما اعلم اختلافا فى جواز الجر بخلا
الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك
ذم والزموها هذا التضمن فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى
هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما
فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولا يكون واما عدا فمتعد فى غير
الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود فى جاءنى القوم
خلا بحيثهم زيدا بقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول
والنصب فى قولهم ما الاشكال ذكرهن بعد مضمن وقال بعضهم ما مر قولك بالا ولم يثبت
قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهى تدخل على الفعلية
غالبا كما يجئ فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية
فتعين كونهما فعليين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا بحيثهم زيدا
اى وقت خلو مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير
سياق القول والنصب فى قولهم ما التسارد ذكرهن بعد مضمن وقال بعضهم وذلك ان
الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمى الجر بعد ما خلا
وما عدا ولم يثبت على ما زائدة **قوله** وليس ولا يكون هما ايضا فى محل النصب على الحال اذا ضمنا

معنى

معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل
ما قلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما فى **قوله تعالى** انا انزلناه
فى ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا
يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من
العرب ما اتتنى امراة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ادنى ما يلحق الافعال الموصوف
بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ
مثل ذلك فى خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص
فما ترك الصنع الذى قد تركته ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه
الكلام الا فى الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل فى المنقطع ايضا كقوله وكل ابى باسل
غير اننى اذا عرضت اولى الطراد ابسل **وقوله** ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد
الا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا **اعلم** ان
لاختيار البدل فى المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى
منه المشتمل عليه واستفهام او نفى او نهى صريح او مؤول غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء
وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى يدخل فيه
الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز فى ذلك الابدال من الهاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا
الا زيدا فقد اشتمل النفى على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير فى صفة المبتدأ
نحو ما احد تلقيه كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فى ظنى الا زيد والابدال من صاحب
الضمير اولى لانه الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا يقول ما ضربت احدا يقول
ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه
اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه
ليس من نواسخ الابتداء هنا **قوله** وانا لا ارى باسا فى غير نواسخ الابتداء ايضا الابدال
من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفنى
الا زيد لان المعنى ما انصفنى احد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة لا نرى بها
احدا يحكى علينا الا كواكبها وترى من دونه العين وفى جملة من دونه القلب كما ذهب اليه
سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية متنافيان معنى بل لو قلت لا

او ذى لحل يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الا ذى فقط
وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتقدم اذا كان المضاف معمولا لغير موجب
نحو ما جاءنى اخو احد الا زيد وفى حكمه ما فى وصف معمول غير الموجب فى نحو ما اتانى غلام
لاحد الا زيد قولنا او مؤول بما يدخل فيه قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول
ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفى قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفى
قال ابو على فلما يكون بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو
كان الاثبات لجاز الرفع كما يجىء فى نواصب الفعل قال ويجىء بمعنى اثبات الشىء القليل **قوله**
فلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول وكون اقل رجل موولا بالنفى
لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل فى
الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفى دخوله على الفعل فلو قلنا اقل رجل ذى دجمة لم يحسن
على ما قال الاخفش قال ابو على ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز فى القياس قال ومن جوز
فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيته وعاقلة اذا سمى به كالجملة
وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو على
اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما
قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقايم
الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما فى اقايم الزيدان
وقال بعضهم نحو يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا
فى اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون
قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجىء فى بابه
اذا اضيف الى نكرة وان كانت يقولان مرجع ضمير يقولون لانه لا نفعل التفضيل كما يجىء مفرده
فهو مفرد وان كانت مثناه او مجموعه فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين افضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قولى ابى على لانك تقول اقل من يقول
ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول
بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ويجوز ابدال زيد
من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل رجل يكون اذن فى التقدير مضافا الى
ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله
من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته فى التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع
بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام

اذا التقدير

اذا التقدير يقول ذلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وقد تجرى لفظة ابى وما تصرف
منه مجرى النفى قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجىء
فى الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتونى الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ
يجوز الابدال وتاويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ فشربوا
منه الا قليل اى لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اى لم يعش الناس الا زيد وكذا
لا يجوز فى الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد تمت
وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس
اتاويله التخصيص بالنفى لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه
وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى
الارض الا قليلا والنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو
ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب هيهنا اولى لقصد التطابق
بين الكلامين قولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءنى احد حين كنت
جالسا هيهنا الا زيد فان الابدال ليس باولى هيهنا من النصب اذ كونه تابعا للقصد للتطابق
بينه وبين المستثنى منه مع تراخى ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع
ابدال عند البصرية لانه عبرته بجواز حذف المتبوع وهو هيهنا جايز وقال الكسائى والفراء
الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى الا وانه للاستثناء واما جعلناه عطفا
لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام والمستثنى منه فى اخر لان
المعنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد **والجواب** انهما فى اللفظ كلام
والابدال معامله لفظيه قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل
والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون فى فصيح الكلام **والجواب** انه
بدل البعض ولم نحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض
المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب
انه لا منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاء فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت
حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ما جاء القوم
الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والزام النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى
منه منكرا فيوجب البدل فى نحو ما جاءنى احد الا زيد ويجيز النصب والابدال فى ما جاءنى
القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا يتعقب المستثنى فيه الا والمستثنى
منه معرف باللام فلا يجوز جاءنى قوم الا زيدا لان دخول زيد فى قوم المنكر غير قطعى حتى يخرج

بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب
المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى
منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا كقوله على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدما الى انه يجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما
جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما انه لا يجوز الابدال في الموجب
لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فان
الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني
احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا
حتى يقاس عليه الموجب في وجوب النصب ومن جعل العز ولهذا القايل قياس غير الموجب
على الموجب ومن ابى لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة
وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا
يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم
تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر تقتضي كونها غير مسرى بها
والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء
فيكون مسرى بها غير مسرى بها **والجواب** ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه
في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك
فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت
ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه واذا كان المستثنى
بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه
اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء
والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع
المستثنى منه ايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك
علامة الاعتداد بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد **قوله** يعرب على حسب العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربت الا زيدا الا ان يستقيم
المعنى نحو قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء
المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه

بما يقتضيه

بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب
بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا
زيدا يدا لانه يكون من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بجواز حذف المستثنى
منه وقيام المستثنى مقامه على المبدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما
ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى
المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند
اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله
تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستمر الدال على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به لان المقدر متعدد
من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا
يتحقق اذن دخول المستثنى ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام
قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه
وتقديره جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك
كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث
ذاته ويستطيع تعم الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى
ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين
من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فيقول لقيت
الا فلانا لكن الاغلب عدم التوزيع في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما
حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه
كما تقدم اولى بان تعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول
ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى
هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام
المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما احد المسند اليه حقيقة واذا كان المسند

اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما المفاعيل
والملحق بها فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والفاعل نحو ما
ضربت الا زيدا او ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك
وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل
ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذنة
من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يقع الصفة
واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز
نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان
الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي
هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو رابطة
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منك وكذا
في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت
زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب
تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد
وما غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا
فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم ياتني لم يجز لما تقدم ان
الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز
كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه
اما الضمير فيهما واما اخوتك وزايد كذا تقول من الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان
العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من
الا زيدا اخوتك ومن مستغنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد
ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الا مستثنا عليهما وفي
المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله ان نظن الا ظنا وذلك
ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك
الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه

وحله

وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يتوهم ضربت مثلا وقد فعلت
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت
ضربا لرفع ذلك الوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت
جاءني زيد زيد لرفع هذا الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث
التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم
فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش
هذا الكلام محمول على التقديم اي نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو
تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا
في المفرغ ولا منع من كون ساير انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال
وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه
الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف
البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد مقدر وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا المخالف
لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة
لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى تقدرها وتخرج الفاظ التاكيد
منها والوصف نحو ما جاءني من احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي
خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون
اذن ما جاءني احد متصف الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني
زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة
من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله
وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في
حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل محذوف اي ما جاءني
احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزم منه تجويز
النصب على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر
استدلالا بقوله بطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية
جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في
الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذف الاسم قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا **قوله**
وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا

قوله ليفيد يعني قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو
بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ
في الموجب **قوله** الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي
يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين
واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تعلم **قوله** ومن ثم اي
من جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع
الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول اجمل الصفات المثبتة ما يمكن ان يكون شامله
عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل لما في زيد الا عالم في الصفات المنفية
او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لمكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة
العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف **قال المصنف** ووجه اخر ههنا في منع نحو
ما زال زيد عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره
مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا
كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا **قوله** واذا تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما
عملتا للنفي وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية
فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامله هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما **اعلم** انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم
لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية
وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكوره لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل
لجميع افرادها المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها
نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان
عدم الايجاب كيف تشمل افرادا لما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكوره
لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرها
نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم وقاعد والا
الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم

لاوخبر

لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي
علا له فكيف تعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور
بمن المذكورة وان كان مذهبه يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم
لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه
التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين
اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان
زال بالا الا ان من الاستغراقية لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على
النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمناسبتهما ما ينبغي ان يدخلا فيه
وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من
ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه
كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي لما لم يجز جر البدل
في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة
وعمل لا التبرية فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا
يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ
اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما
فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز
اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا اتفاق
معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها
ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا يزول بالا كما يزول نفيها فان قيل اثبت لها معنيين
احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا
فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك
للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت
مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر
هو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في
الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى
واحد اي في الحقيقة والمغزى ورب شيئين معناها الوضعي مختلفان ومؤداهما شيء واحد

فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انتقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي
بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا بمعنى الجحاد معنى النفي الكون في لفظ اخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية **فالجواب** ان ذلك
فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى لما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر
الافعال الناسخة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها
عارضة لتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا
النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء يعبا به ولم يجز النصب وفي نحو ما زيد شيئا
الا شيء لا يعبا به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ
اذا دخلت على المبتدا غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم
اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم
وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم
يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم
لزومها لاحد القبيلين كسائر العوامل وكذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه وجه لم يحمل
على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع فاذا
اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد او
ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في
نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك
فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء
لكنه هاهنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل
من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها
الا زيدا ولا يلتبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس
بالبدل الجائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر
مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابع والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصى الا مضيعا
وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للعصي امر مضيعا واما نحو
قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء اضعف منه
في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف فما قبل الاستثناء واما بعده
وفي نحو لا احد الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان

ضيفا

ضيفا اجبتنا على ما مر قال سيبويه ان احد الا يقول ذلك الا زيد مبتدا زيد بدل من الضمير في
يقول فترفعه ومن احد انتصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما بقيت
بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد على ما
يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا
من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير
الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما
رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى
ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي
انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها لمثل ما قلنا في فا السببية وواو العطف
واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة
شيئان بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين
مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان اسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد
ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية
يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة وثمانية
وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه
اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخولها
في لفظ ذلك الكل كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ التزاهم
التام ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من
النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا
الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فيرجع
اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين بلفظ مختصر كقولك
جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت
لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره واوجزت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا
في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة
فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت
كان له علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور
في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتدا بلا داع

الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لا تسعة لا يستقيم بلا ريب اما لو
كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لا يستقيم
وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا
يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في
ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن
بار فان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد
احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى
في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا عليه السلام
وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن
ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه
اليهما معا وان تقدم عليهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان
قرينته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن
او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على
احد وتقدير للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به
لان الاصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن وتقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد
او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف
قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني
الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل
الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان
يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير
التاكيد فاما ان يكون يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في
العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا
في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس انه يجوز
في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني
بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني

والرابع

والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسالتنا
قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاءني
المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فالقياس انه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء
والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء
لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسالتنا قد جاءك
من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار
خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة
اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة
بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة فصارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا
معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى
في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية
الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة
فسقط منها ثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية سقط منها ستة تبقى اثنان
فضم اليهما خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة يبقى ثلثة تضم اليها ثلثة تصير ستة
تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع
والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا
قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى
منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة
لان المعنى ما له على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما
استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا وان بنوا ذلك
على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة
الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع صلوة لجواز اختلال ساير شروطها كان عليهم
ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري
صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة
الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة
موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة

يدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون لاحد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي
انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما
من العشرة كما ان الا ثلثة منه او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتاهما مثبتان
فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره
الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول
اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا لحمله على خمسة الا ستة وكذا اذا
قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء
الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما
ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت
المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا
احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات
سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب
النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذا صار بالابدال منه اولا كالساقط
ومثاله ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا بكر الا خالدا وان توسطها المستثنى منه
فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء واحد المتأخرات جائز الابدال والنصب على
الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او بكر
الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصبت ما سواه على
الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا
النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف
العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالقياس شيء
المشهور اعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات ما خرج من متعدد واحد
ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد
مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد
مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل
مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا
خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد
وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ
والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم

الا خالدا وكل المستثنيات ههنا مفيدة وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير
الموجب لم يجز في ثاني المستثنى الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان
النفي قد انتقض بالا الاول فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا
فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم تذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا
اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه فيهما لان
الموجب لا يفرغ على ما تقدم نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيد والنصب واجب
في اول المستثنيين لانه غير موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء
لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا معنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد
والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب ومما يشبهها ان الجمل المعطوف بعضها
على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا بر فما نقتضيه مذهب محققي البصرة وهو ان الجملة بحالها
عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة
اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيز ونحملا للعوامل
على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام
في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض
بعد غير وسوى وسوا وبعد حاشا في الاكثر **قوله** ومخفوض عطف على قوله وهو
منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي
سوى اربع لغات كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران
وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر **قوله** وبعد حاشا في الاكثر الترم سيبويه حرفية
حاشا لقولهم حاشاي بدون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه
صلة لما المصدرية مطرد الخلا وعدا ويمنع تعليمه على انه روى الاخفش قول الشاعر رأيت
الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا و ما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اي جانب لغفران الشيطان شاذ عند
سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة
الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف
جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام تعين

عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم للجهة معها سوّيا كقراءة ابي السمّاك حاشًا لله
فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشى سبحانا قال سبحانه
ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبّح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشى في جميع
المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف التنوين في حاشى لك فلاستنكارهم التنوين
فيما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاجر
انه ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا كما يجي في بيان سوى ويجوز ان يقول انه حاشى الجار حرف وهو في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته
لفظا ومعنى لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة
وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما
كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبّيت اي قلت
لبيك وهذا هو الظاهر ولان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها
فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره
ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف والحذف نحو حاش
لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكذا
فيها حاش وقيل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره
فمعناه تبرئة الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما
اراد والتنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا
تبرئته على معنى ان الله منزّه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ
قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا الا قبل
غيرها فيكون تكريرا لمعنى كلمة الاستثناء وجوّز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة
قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف
في غيره **قوله** غير مبتدأ وصفة خبره **اعلم** ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه
غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه
اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ومهية المستثنى كما ذكرنا في
حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع بعد ما غيره وما بعد اداة
الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في

الصفة

الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما
قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار
ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة
كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف فوقع في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع
وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة
كالا لتعذر الاضافة اليها ولم تحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا دخل
الا على غير والا في الاصل حرف لا يتحمل الاعراب ردوا على اصلها فجعل اعرابها الذي كانت
تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا والاصل غير من حيث
كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله
بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ما يعتذر لانتصاب غير في
الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو
انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بيّنا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة
لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على
محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محله بدلالة المعنى ما جاءني الا زيد
قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى
الحرف يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا
اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت كما يجي في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد استعين على الهم
اذا خف بالثوي النجا من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى
مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد
مثل غير ولا يجي الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وآله انا افصح العرب
بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في
الاستثناء المنقطع **قوله** كما حملت الا عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة
قوله لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط
لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لان ما له في الاستثناء من مستثنى منه

متعدد لفظا كان او تقديرا فانه تعولـه في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير
الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غيره وذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع
منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعين
ايضا الاستثناء الذي هو الاصل كما في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه
منكرا غير محصور ليلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء
واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
ورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة
لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل
فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
فليس في مثله الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان الاستثناء واجب
الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي و
المالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معرف
باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها
ويجوز في البيت الصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر النحاة المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان
حذف الموصول لا يجوز الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف
في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له
وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء
والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان

فيهما

فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن
موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي
كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز
الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكر لانه
غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز
استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الهة الا الله على البدل لان لو في معنى النفي
اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض
في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس والاولى منع اجراء
الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذا لم يثبت واما عدم وجوب
دخول الله تعالى في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم
قوله وهو في غير ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط
المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه البيت ضعيف عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه
واتباعه كما تقدم **قوله** واعراب سوى وسوا النصب على الظرف على الاصح انما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء
الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما
قام مقامه في افادة معنى البدل بقولك انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكاين مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في
سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند
البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف
اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى
الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى
زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها من الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها
لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوا اذا خرج

ايضا على الظرفية بضبوه استنكار الرفعة فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد
تقطع بينكم ويقول لي فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول
جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه
كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان
يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم
وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف
اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله
بعد حذف المضاف اليه وقد ينون على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرا وليس
غير كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره
وهذا ما يقوي مذهب من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن
حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء
والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش
ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين
المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما
فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما
عد من كلماته لان ما بعده يخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده
فما اضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل
بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ
تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي
بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصبه وجوها
قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز
قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه
موذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان
باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته
قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله اي اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي

تدخل

تدخل على سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طالق
والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني
القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اي هو كان احض بي
واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة
استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك
كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع
بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقائه على
على حاله التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر
لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في
نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم
اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي وتخصص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان
يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة
الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر
وعلم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول
اولى واعذب وقد يقال لا سوى ما مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد
يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم
او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان
يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول
عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها
بالالغاء بها الى العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسارها وشرط
كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين
وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشتبه
للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه
عليه السلام ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون

نابعد الا المضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى
هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون
مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان
احتراق وان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب
المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا المضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى
حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط
والجزاء مع حرف النفي والايقاع ما قبل الا وما بعدها موقع الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما
ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو
الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا
ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى
الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا
ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيوتى به ماضيا او
مضارعا مع الواو نحو ما رايته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا
النظر لكون هذه الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني
زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه
الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو ومن ثمة اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر
قمت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجي في الماضي مع الواو ايضا نحو ما رايته الا وقد اتاني
ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما رايته الا قد اتاني لانك نظرت الى معنى الجزاء الذي
استفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجي في بابه وان نظرت
الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة
مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي عازما على الصيد وكذا بمعنى الخبر اي ما ابي الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء
الا عازما على اتيانهم من قبلهن جبلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد تدخل
الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول
عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه
في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته فنشد اي
ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى الواحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك
الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت

لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي اطلب لك الله من بين جميع ما يقسم الناس
لا قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت لا افعلك ولا تنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم
لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب
منك الا فعلك فتفعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما
جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا
ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله
ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجي الا بعد
النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجي الا في المفرغ نحو قوله وان كل لما جميع **قوله**

خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا
وتقدم معرفا

لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله
بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فيه نحو قايم في قولك كان زيد ابوه قايم
مع انه ليس بخبر كان **قوله** امره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان
ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة ومشتقا او ظرفا
وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام
المذكورة ونذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب
اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل
ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة
لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل
وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه
ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا
عاهدوا الله وان كان قميصه قد وقول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو
ابداها ولا يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى
على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر
صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة
في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا

خبر كان واخواتها

وان جاز مع الوزير ان لا يستمر لحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متماثلا ثم
نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة
وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسدا والصفة نحو زيد قايم او غني او مضروب
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخوا بموجوده اي هذا عادته لانه كان في
الاصل فعلا دالا على الحدث الا زمنه الا انه لما ضارع اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير متقيد
لزمان استعمال اسم الفاعل فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت
اراه فظاهره الاستمرار فتناسبت للثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار
ان تقع اخبارا للصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال
هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المقيدة
للمدة نحوها دون شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال فلهذا
تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجي الماضي كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي
مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما نبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون
تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارع المشابه اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع **قوله** ويتقدم معرفة
هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس
اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي
ظهوره في احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما للاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله** ويحذف عامله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت **قوله**
عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو اذا كان اسمها ضميرا ما علم
من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين وادفع الشر ولو
اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما
اعتذارك من شي اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا
او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت
ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاوها الفاء
وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول
نظر فيه فانه جاز مع كان المحذوف تقدير بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس

مجزيون

مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال اذ كان معه او في عمله او نحو ذلك كما في قوله خير جاز
في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف
وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان
ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل
سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لانه حذف كان مع
خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا و
مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان الاسم ضميرا متصلا فان قلت
فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال
للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر
ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع كان المقدر الى المصدر ما عدي بحرف جر نحو
المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى يونس عن
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل
ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار لتقدم ذكره فتبين بما ذكرناه ان النصب
في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لانه يصير باضمار مبتدا
بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا
او بتقدير فعل لايق نحو تجزى خيرا او حذف المبتدا اولى لانه معهود من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغيره ذلك من نحو الفعل المناسب المذكور وقيل لان مجي الفاء
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال انه مجي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان
الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان صرت تبني فزيدا اضربه فاذا تبين
ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين
ورفعهما ونصبهما متوسط لمخالفة الاصل في موضع واحد **قوله** ويجب الحذف اي
يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما في نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم
ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم
حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد
ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم
وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول
ايضا اما زيد قايما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون

مجى ان المتوحة شرطية قالوا الفرا ان في قوله تعالى ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد
فلست بفرد واما اللفظ فلمجى الفا في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا
ما تاتى وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف
والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزم بان
المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما
ولما كان معنى الشرط هنها ظاهرا قال سيبويه دخل فيه ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما
شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعنى في اما انت
ذا نفر الذى هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك يا كلهم لان معمول جزان لا يتقدم عليها
وا ملحوا ما يوم الجمعة فان زيدا قايم فسيجى الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبل الفاء الامع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما
مقدرة نحو وربك فكبر كما يجى في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر
وينبغى على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف
اى يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال
مع كان الناقصة فانحذف شرطها جوازا كحرف الشرط مع صورتها نحو ان سيفا فسيف وان
حقا وان كذبا وكذا انحذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها
وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسرة الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلى مع قطعها
وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستنكر فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل
حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن
من ما لتكون كالكافة عن مقتضاها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء
لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فجى بها لما تغير صورة حرف
السببية اعنى ان وسقط على سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان مع اسمها وخبرها وذلك
نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن في الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا يوجد
الانطلاق اى هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جز من الاجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه
شئ كما يجى في حروف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو
اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فانت قوى واما فتح همزة ان الشرطية من دون
حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا

وقال سيبويه

وقال سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو على لان ما التى بعدها اشبهت اللام في
تاكيد الفعل فمن ثم جاز في املحمامن ومن عضة ماينبتن شكيرها النون كما جازت مع اللام
في نحو لتفعلن كما يجى في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان
الناقصة محذوفة بعد لدن ولدن ولدن في الخوانة نحو رايتك لدن قايما اى لدن كنت قايما قال من لد شولا
فالى اتلائها اى من لد كانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو **قوله** اسم ان
واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها فينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قام اخوه **قوله**
المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل
لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم
لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامنا في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة
ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة
لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها
فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجى ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسما لكان يكفيه ان
يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها **قوله** يليها ونكرة ومضافا احوال
مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه **قوله** لا غلام رجل
لك مضاف **وقوله** لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف
في باب المنادى **قوله** فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجر اسم لا مصرحا لكن
سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا **قوله** على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح ليدخل
فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ليدخل فيه
المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش
وغيرهما والمانع من الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها
فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه
بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قال المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن
بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج
بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف
التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب عامله لافادة لا التبرئة
للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل

من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين
لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين
في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا
والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين
من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعد ان اختصاصها
بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او
سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل
كان واحد منهما خولف بمعمولها ساير المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول لحذف
التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية فيه وذلك لان
قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاءني
من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان
وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل
بل رجلان للزوم التناقض ولما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما تنصب ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما
يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه
ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع
له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين
مبني خلافا للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا
زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين و
يا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف
فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت
به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في ثلثة
وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون
وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه
لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا

فنحن

فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المثنى حضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع
سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين
للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين
اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن
فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله بني على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا
تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من
مخالفته في الحركة لساير المبني بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما
قبله طردا للباب على نسق واحد اعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرية منع من بناء المنفي بعدها
نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من
مال وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما يجمع لا الزايدة نظرا الى لفظها كما
انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زايدة وقد
اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان
مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ
وان كان نحته اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه
لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك
في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار
خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا اتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف
وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك الخبر
المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم
الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فكذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله
وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الموجود من يوقع صلوته في الجامع اي ليس في الموجود
من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا اي في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع
فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون
كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه
نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا المضارع معرب لكنه انتزع
تنوينه تشبيها بالمضاف **قوله** وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير **اعلم** ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة

في الاثبات اذ معناها التحقيق لاغير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا
في الطرفين اعني في النفي والاثبات فتشابهتا فاعملت عملها وعلها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين
احدهما ان اصلها التي هي ان انما عملت لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر
ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف
عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكان يجرا العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب
للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرية فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن
ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى
التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما اسمان جعلا بتعدي البناء من لا الى المنفي بسبب
التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها
ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي الاحدى التي الغيت فيها لا
اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا
اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او
بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرية واما اذا الغيت فانه جعل تكريرها
منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف
فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع في المعرفة واجاز ابو العباس
وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك
ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت
ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت
لغيرنا حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله
تركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا الكلب يشبه جنونه ياخذ
الكلب فاذا عقر انسانا كلب وقوله تركتني حين لا مال اعيش به واجيب بان قولك لا نولك
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله وتنبذوه قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع
ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا
في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا نقول يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير

لفظ الفعل

لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب
بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا
سهلا اي لا وطيت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على
اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي
فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا
نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف
وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظة شيء سواء انجر
بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك لا شيا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان يجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر
ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب
حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بير لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في
وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب و
الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي
لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين
لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف
ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير
فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو
وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم النكرة ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية فلا بد معه من
تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير
لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير
قبل خروجها لتقويها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله
تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب والا انسان اعم من اللاحيوان ففيه
مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط

الثاني معلل ببعد لا عن اهلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فكذا جا نجئت بلا زيد من غير نكير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان ضمير معناها ويعني بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كالغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر
واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري ولا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه العاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى تقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور التي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو صلى الله واله وسلم كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عليه السلم اقضاكم علي اي على قصار اسمه عليه السلم كالجنس المفيد بمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا احد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما او نصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فيهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما علمت فيه لا المفتوح اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اذ ذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا

قائمان كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كانك قلت لا حول وقوة كقولك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على انه لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر بعده فالحق لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثالث واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد لانه ليس ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاولى على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا

ليس لشرط ولا فى الجميع للتبرية الغبت فلم يبق فيها المصوحية على الاستغراق ونقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الثالث سواء على المذهبين **قوله** وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لابد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفى المثل الا تماص بالعير جرب لمن ذل بعد عز ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان بمعنى التمنى كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقته الا ماء وخمرا اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما فى المجردة واختار المصنف والجزولى مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما واما ما يلى لا من اسم فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع ومن البناء فى المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تخصيص كهلا وسيذكر فى قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونى رجلا وروى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل **قوله** ونعت المبنى الاول مفردا يليه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز مثل لا اب وابنا **قوله** نعت مبتدا والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى مبنى النعت اذا ولى مبنى لا وكان مفردا واما الجاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف فكذا لم تبن صفة المنادى فى يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث

قرين من لا التى هى سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرايط ان يكون نعتا للمبنى بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكليفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافى تفصيا من هذا ليست لا فى هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلهما كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركيب المنفى ههنا مع نعته **قوله** ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى ابن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة وللفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فيلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لا الرفع وذلك اذا كررت نحو لا غلام رجل فى الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المبنى بلا فان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على اخر والرفع اعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركة الاعرابية جايزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر فى خبر لا التبرية ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والجملة المقدرة مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب فى المبتدا وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقايل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على

المؤنث ويجوز الالغاء مع التكرير ومن ذا ونا ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف تعمل المشابهته
المشبهه اعنى ان مشابهته ضعيفه فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا
يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فترفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا
ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع
حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية
نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابيه
بعروضها لعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محلته كما مر فى نحو يا زيد الظريف
ويجوز ان تقول ان النصب فى المفرد حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحله
اسمها المبنى رفع ونصب **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا فى الصفة
سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك و
العباس وكذا فى ساير توابع المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه
لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجى فى باب المعرفة ولا يجوز البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف
لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت فى
الندا يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه اى النعت
المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح فى المعطوف عليه وقياس قول من جعل
العامل فى خبر المبتدا نفس لا لا المبتدا ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر
كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع
المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى وقال ابن
مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسى
اقرب اذا لم نفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا
اذا اجتمع الشرايط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل
والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط
فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل
فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو البدل كما يجى فى بابه و
نذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لا التبرئة
وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرء القيس ويليها

فى هذا الجو طالبه ولكنما الذى فى الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا
او لا كزيد رجلا ويجوز ان تحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه
عسلا واما قول جرير لا كالعشية زايرا ومزورا فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل
اى لا ارى كعشية اليوم اى كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول لما رايت كاليوم رجلا وذلك
ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم
زايرا صار الاخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا
تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفى المبنى تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد
ذلك التاكيد كما يجى فى باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا فى المنادى كونه
على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنى
لا بلا فصل بين لا والاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثانى نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت
الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته
مادام وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب
فى المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف
المكرر اعنى باردا فيه الا الاعراب **قوله** ومثل لا اب له ولا غلامى له جايز لشبهه
بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد
المعنى خلافا لسيبويه يعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين
على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى
الاب والاخ من الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم الاضافة فتحذف نونى المثنى
والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له
ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى
يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور
النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم واللام لا تقحم بين المضاف
والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك
المقدرة كتيم الثانى فى يا تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر
فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم فما الذى حملهم فى هذه الاضافة
على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة
باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف

المنفية بلا الرفع مع تكرير لا نفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
كانه ليس مضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض
انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل خالد كذا
ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد
واي كريم لا ابا لك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا
يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ
كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان
كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال
ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم
ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين
اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون
المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند في
خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود
لك في الجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ومحصول الجملتين
واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصنف الوجه في مثل ان
يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات
الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي **قوله** لمشاركته اي لمشاركته نحو ابا لك
لا باك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو
ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف
معرفة ففي ابوك تخصيص الاب بالمخاطب اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب
الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة
ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان
المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى **قوله** لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى
المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه
تشبيها بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا
اما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين لما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت
بالظرف والجار الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك
فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع الظرف ولم يجزه سيبويه والخليل

بل وجبا

خبرها ولا المشبهتين

بل وجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر
الميس انقاض الفراريج **قوله** ويحذف في مثل لا عليك اي لا بأس عليك اي يحذف
اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد
كزيد **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت
ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع **قوله**
هو المسند بعد دخولهما اي دخولهما في مسئلتها ولا في مسئلتها لانهما لا يجتمعان معا والاعتراض
عليه كما في خبر كان **قوله** وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا
انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة
الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجيء وغير الحجازيين وهو بنو تميم
لا يعملونها مطلقا **قوله** واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا تليها
ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في
لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة
بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة
ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان
قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان
كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل
بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد
ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين
نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل
على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين بمعنى المعنى الا مفصولا بينهما
كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي
الا انه معنى التحقيق فلان قد يثبت لها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع
فلم يكن بحث التحقيق وكذا في الا التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان لا ابينها بالجمع
بين ثلثة احرف نافية والرواية لايا ما ابينها وما يزيلها عن العمل انتقاص نفيها الا ان عملها

انما كان لاجل النفي الذي تشابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز
اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر
كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول
المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد
وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع وقال ابن عصفور وتبعه
العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا
ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس
لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبونه مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما
محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه
على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو
قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر
المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع
دخولها خبرها التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعدما المكفوفة بان اتفاقا
نحو ما ان زيد بقايم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي و
الاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع
دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد
انتقاضه وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي
في باب ظن نحو ما ظننت بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل
هو بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية
بعد باب درايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي
بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال نبيت على لسانه كانه تمنى فليت بان ذي وجوب
علم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا
عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى وما منكم من احد عنه حاجزين وقال
الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس
بشي لان الباء زايدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك

لان الناصب

لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بسبب المجرور محلا لكونه مفعولا
اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار
ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان والجار الاخفش حذف اسم ما استغناء
ببدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشي لما ذكرنا ان المستثنى
في المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض
النفي واحدها مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ما الا زيد قايما لتقدم المستثنى
المفرغ على الحكم ولا يجوز وايضا لا تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض
النفي **قوله** واذا عطف عليه اي على خبر ما ليس لكان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة
قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في
باب حروف العطف **قوله** فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي
وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيد قال عبد القاهر هو خبر للمبتدا
محذوف او ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب
عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وجه اذ يلزم
النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف
على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فيوهم ان الاول مرفوع
وهذا كوهم الجر في نحو قوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس
ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما وخبر
ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ و
النصب حملا على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ونحو الرفع
على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف
على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا و
ذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشايم ليسوا مصلحين
من البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد بخارج او داخل فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء
في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب
عمرا وبكر فان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به ما هو من سبب
اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدايية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما لا على زيد قايما ويجوز

مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون
مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه
ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون
المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما
وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي
والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني مع ما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد
قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان
يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر لا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا
يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس لانه لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على
اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا
في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز
في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز
العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير
جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما
نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على
الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما
زيد بقائم ولا قاعدا زيد فالرفع اجود من النصب لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب جملة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على
اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا اذا يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة
ما القارعة واما في جملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي
رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما
عمرو وعلم عمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في
نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا
ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوه مع المرفوع بعده

من العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما
ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر
على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان
يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد
ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة
على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره وجوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم
على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر
على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش
من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف
من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف وبعض القدماء منع
من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل
بعد العاطف ولا يجوز ولا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه
ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في
التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على
اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه
النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال
ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم للا شرطا الا
شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس تعتبر
ايضا هذه الشروط وقد تلحق التاء لا نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين
مناص وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها
وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا انما تانيث الكلمة
اي لا او المبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه لكون اسمها محذوفا وحين
خبرها اي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه
ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما في نحو غدا ليس مطلقا لانه حرف لا يضمر
فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم عند لا والخبر محذوف اي لات
حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش
ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فلات حين مناص اي لا ارى حين مناص
والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر

المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير
ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول وان ارتفع فالاسم
محذوف اى لا حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء
العاطفون تحين ما من عاطف المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم تمام تحين
في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان
وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس
بشئ اذ لو كان يجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين
مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق
به واوان عند السيرافي والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى الجملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا
ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان اطلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على
السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلثة سواكن كما كسر اذ
اذا ونقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى
بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل
في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات
حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل
للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت
وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال انى ترى الاظعان عينك تلمح
نعم لات هنا ان قلبك متيح اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة
تميم يحملهم ليس على ما وقال ابو على في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك
العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك
اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم
حذف خبرها بلا اسناد مسده اذا ولم يثبت **قوله** المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسرة والفتح والياء
قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا بنى
الامراد ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه
لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما
انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيد
في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر **قوله** لفظا نحو زيد في

مررت

مررت بزيد **قوله** على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل
معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا **قوله** مرادا الحال بعد حال اى مقدرا مرادا فان
احترزت به عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل
ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهرة وايضا انت
مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا
اى ليس في حكم الملفوظ به بحيث لم يجر المقدر في الاضافة مرادا اى عمله وهو الجر باق كان كانك
قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم
المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج
الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما اخذه
ليعرف فيرفع ثم جعلت في حده معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما
ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه
في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد
لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى
حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم
اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه
اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي
العامل في المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا
وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب
انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول الفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف
الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على في هذا الباب لا يعمل الجر
الا للنيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر
لشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة
مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما يقوم
به هذه المعانى المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى
لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما
يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب **قوله** فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما
مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم يفصل المعنوى
عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى

كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
في التقديري وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه
يكون فعلا او بمعنى الفعل **قوله** مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بتقديره انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم
رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي
فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من
الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد تحذف من المضاف هاء
التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس
على ذلك قالوا ان الفا يقيس عليه **قوله** وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من جنس المضاف
او بمعنى في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة
وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف **اعلم** انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فنفس المعنوية بضادتها
اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
لكن لا تكون الصفة مضافا الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل
بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او
بمعنى من او بمعنى في **قوله** فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه جنس المضاف ان يصح
اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى
اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي تتضمنها الاضافة
هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها
على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما
كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثمة
يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به
وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ليخرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم
الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجي من التاويل لان الجامع غلب
وتخصص حتى اذا اطلق لم يتبادر الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو

بمعنى اللام

بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء
ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل
كربلاء بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فادنى
ملابسة اختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكقوله
كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف
اليه جنس المضاف بالتفسير الذي هو من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه
فيها جنس المضاف فهو بمعنى من ولا ثالث لهما **قوله** وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها
لتفيد ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت
غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير الى غلام له مزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب
وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل
غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه معنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه
غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام
المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد **قوله** وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل
تخصص من غلام امراة **قوله** وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ
نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة
ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله
قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هنا
وانما تجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاسم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
حاصل المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك
وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصيص ذاته دون اخرى اذ كل ما في
الوجود ليس الا ذا تموصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخصص ذاته بل نحو مثلك اخص
من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب و
السواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضفت غير الى معرفة لها ضد واحد
فقط يعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير
المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف
غير المغضوب عليهم بتخصيصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
او الشجاعة ونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة
والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله
هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لانهم كانوا
فسادا او بقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على
الاكثر كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل
ضارب وانما جاز مثل هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرية من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف
على غير بلا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا
الضالين وسمع سيبويه لعشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون
غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم سمعوا عشرون ايما رجل
واي رجل بعدم السماع وانه لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه
في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل
شبيهك اي من تشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناها انها
لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل
غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب
انها يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار او كما يجيء بعيد والاطلاق
يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهالك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل
لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك و
اخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وتدخل عليها

من نواسخ

من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوزت
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت
برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك مضويين ولم يتعرف
في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهته قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا
مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال و
بامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على
اصله من التصرف فقيل برجلين ناهييك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته
وقالوا مررت برجل هدك من رجل برجلين هدّاك من رجلين وبرجال هدّك من رجال
وبامراة هدّك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف
التصرف لافادته فايدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هدّاك وبرجال هدوك و
بامراة هدّتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدّك
ونهيك ونهالك وشرعك انها لم تتعرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه
وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي الى رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا
اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد
فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول
بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه والهاء عائد الى رجل
وكذا قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة
غير مختصة نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلدة و رئيس قبيلة وابن
بجدتها امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية
الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في
الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت
اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال
تواضعت المدينة قال اذ بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي
اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه
قوله احب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسب
المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية **قوله** وشرطها تجريد المضاف من
التعريف قدم وجهه وقوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف

المعدودة نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدراهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا
واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ما يعلا
واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه
ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اي جنس فهو تعريف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من
غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا
ان عندي ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك
الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وانه
كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا
الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو والاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جي بالعدد لخصوصيته
كمية المميز الا ترى وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا
فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة والخاتم فضة **قوله**
والله اللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع
الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا
على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك **قوله**
ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج **قوله** مضافة الى
معمولها اي مرفوعها ومنصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة
قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما يكون
بمعنى في كما يدعي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول
اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه
ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول
به كما بعد الجار في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير
محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فكذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك يخالف
قول النحويين لا اطلاق قيل او بمعنى في في ظرفية والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى

اللام

اللام نحو قتيل كربلا صلوات الله عليه او انه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي ملك امور يوم الدين
يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل
والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او معموله كما يجي
واسم المفعول المضاف الى معموله ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة
المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها ان شاء الله
والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته
او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجي في بابها بعون
الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية
مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي
هو مجرور في الظاهر ليس بمجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم
فاعل واسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجي حكمه بعد واما الصفة المشبهة
فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه
ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع
بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على
مذهب ابي علي ونحو مررت برجل بصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سببه هو فاعلهما معنى لفظية دايما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فان المضاف في الحقيقة نعت للمضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم الغلام فالمعنى
له غلام قايم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص منه
بحلاف له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا
تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هنا صفة
للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب
بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نايم في داره عمرو ومضروب
على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما يجي وكذا يعملان في

الظروف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس
في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول
المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية
فيحتاج الى الشرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما
اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف
الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار
فان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعتبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته
للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذا عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة ٥
فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة
لما كانت للاستمرار لا الحدوث الا زمنه عملت نحو انه لنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا ايضا فانهما مطلوبانهما الا الى الفاعل والمفعول به
والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم
الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه
قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا
كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي
فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله
تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا اجعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة
هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت
في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام
بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب
فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص
واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك
لانه يصح وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه
به او تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول برجل شبهك اي المعروف بشبهك فاذا
قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله

اسم فاعل

اسم فاعل من صحب يصحب بل تقديره كانه جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم
غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد
معطى الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى بالجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف
الى المنصوب كما مر و انحال المصدر بخلاف الصفة فان اضافتها الى معمولها محضة و
ذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع
موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل
بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اي
يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا او مضمر بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه
مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كان الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل
الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة
المصدر الى معموله محضة فيخص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به
كاختصاص الغلام بزيد وتعريفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل
الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط
بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما
بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب
لما هو فاعل له ومفعول له من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد
حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما
لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل
وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته
وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر
المضاف الى احدهما اكثر استعمالا لان المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا اذا جردت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قايم مقام الفاعل مرفوع
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر
كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على
العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك
لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه طلب التخفيف اللفظي

والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسوّ الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببيين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقايم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوّز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقايم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص مما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها انما لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكونه المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين ليسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه فاسد على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلنجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقه حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين لسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك وان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافه الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفه المشبهه واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجي باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده

والاولى

والاولى انه تقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما اشترط فيه ضمير فلا فلما جي باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ثم قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب للمنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول لما شبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراه مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوّز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان و الظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل بزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف و اللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هو الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس مفعول بمضاف بل الكاف منصوب على انه فقياس الفرا حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب

زيدا وانما الزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة
والضمير المتصل في حكم تتمة الاولى فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا
منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك
عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المصنف
وفيه نظر وذلك ان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة
على المجرد منها العلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت
انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب
زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها
وكذا الحال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسم الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما
في حكم الصفة المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب
بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يلي
معمول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب ضارب زيد
وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى ومجموعا بالواو
والنون بحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز
اذا كان المعمول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم
او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك
او مضافا الى ضمير المعرف باللام وكان على قياس نحو الرجل الضارب غلامه وذلك
لجري ضمير المعرف بلا اللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله انه يجوز الضاربك
اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربك ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف
باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجي عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن النونين غير
ما ذكرنا من المظهرات لم تجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او
المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم
جواز ضاربنك وضاربنه في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا
هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما وقال سيبويه البيت مصنوع

وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه
هذا الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت
اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما يثبت وصلا ثم ان الضمير بعد
المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا
وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما
مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو
والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربك عنده كالضارب
زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا
على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في
احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى ومجموعا مجرور
بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه
يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد
على ان يكون زيد عطف بيان وهو في حقيقة البدل على ما يأتي في بابه فاذ قدرت البدل
قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى
في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن
وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشر ابنصب بشر الا على حملا
على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه
موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه صار في قوة المضاف الى ما فيه الالف
اللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها
تقديره عبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا
النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في
المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد
والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما
ان يكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر هو سببي مرفوع بها جازت
اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة
او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن
وجه ابي الغلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن
وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه

وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميت الاعالى
جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب
منها رفيقة بجس الندامى المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا
عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعلين
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجى في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم
لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين
وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه
خلافا للكسائى على ما نقل منه ابن مالك ولعله جوز النصب فيه تشبيها بالمفعول
كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب
الاخفش وهشام وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب
ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه
لا الحسن وجهه لما يجى في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى الضمير
المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز
اضافة ذات اللام التى فيها نون المثنى او المجموع الى ضمير كان وان المضاف الى الضمير لحصول
التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنى غلامهما والجميليه وكذا بالرجال
الحسنى الغلام والجملى وجهه ويجى في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه زيد شرح ان شاء الله
ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا
يبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول **قوله** والمائة
الهجان اى المائة الناقة والهجان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجى
في باب الجمع **قوله** وعبدها اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت عوذا تزجى خلفها
اطفالها العوذ جمع عائذ وهو الحديثة النتاج وتزجى اى تسوق **قوله** ولا يضاف موصوف
الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى ونقله
لحمقا متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم
وعين الشى فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجايز اطلاقهما
على شى واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم
والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر

اتفاقا

اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص ويجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل ولا يحتاج
فالذى لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك
لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى
العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه
وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم
المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحوه وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح
وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظى
الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى ذباح ام الاسم المضاف الى اللقب فنقول
اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجى في باب العلم
ويجى هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين
او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا
وهى الاكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول
اليه زائد وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهى الاكثر وظاهر كلام البصريين انه
اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء
الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءنى قيس قفة وان كانا مضافين او
اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان
الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال
المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله
يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنى زيد والمراد المدلول
وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا ينعكس
التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم
هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز و
لما ل سعيد كرز فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف
قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد
تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات
باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة

فتاويلها قريب من التاويل المذكور ا معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم
فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذاة يوم اى مدة صاحبة
هذا الاسم ولاختصاص ذا بالبعض وذاة بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا
غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل لما يشرب فيهما فالمعنى
حيث زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف الى اسمه د **قوله** اليكم ذوى آل النبى تطلعت
نوازع من قلبى ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وجاء ذو اسيوبيا اى صاحبا هذا الاسم
كما يجى فى باب الجمع واما قولهم آل لخم وآل مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا
حى زيد فتاويله شخصه لحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص
بمعنى هذا حى زيد عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة
فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه
الفعل وهو معلوم وهذا حى زيد اى هو هو ميتا قال الا قبح الاله بنى زياد وحى ابيهم
قبح الحمار وقال يا قرات انا اباك حى خويلد فكنت خايفة على الاحاق وقد حكم بعض
النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله تداعين
باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطاء ونفيت عنه
مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام
اى لفظ الدال عليه وكلمته بمعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء
وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل
على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون
اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ الاسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو
تداعين وينادية فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان اما قوله مقام الذئب
فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لانه من بعد مكانه فقد
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة
احدهما الى الاخر الموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهادا الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب

وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد
الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى
معمولها فانهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من
حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو
حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير
المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد فى اللفظ عن المجرور بغاية التبعيد فعلى هذا يقول
هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف
ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما
مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شى واحد فهو اضافة الشى الى نفسه ولا
يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشى الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجى من مذهب الفراء وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف
فى الاعراب واجب وليس بشى لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف
بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى
المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه
اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطى الاقدام
ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده
للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس
ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شى جرد اى بال ثم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن
غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى
ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا
مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى
من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المخصصة
لفايدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب
الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فايدة كشحط النوى وليس
اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشى
الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام
وغاربه والنجا هو الجلد والاضافة انه مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لنسخ الرجا ثم

شنقات وجلمم وقوله وسكانك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل
موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم
افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل
واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجي ذكرهما
في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج
وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل
النصب بانه مفعول افعل كما هو ظاهر من ان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية
والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي
هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية
في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدا هو القوم
بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل من الصفات
المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرايط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا
ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور
لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها
ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء ولدار قوما
مثلنا حين قومهم اقل بمنا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقة
مطلقا وذلك اذ في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيه دخل
فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر
المشتق هو منه على كل واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد
اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى اي
زيد بعضهم الزايد في الظرافة على كل احد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشي على
نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج
هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم
وجزوهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد
افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا
على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان
اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله
تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وثانيهما

ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شي للتخصيص سواء كان ذلك الشي
مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع
الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا التفضيل
على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان
تضيفه الى المعرفة او النكرة فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد
اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها
على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فيقول له زيدا فضل
الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين
واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل الرجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية
وجمعا ويجوز افراد الصفة وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به
وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى
او مجموعا واذا اضفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان
ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن
امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الزوش افره البغال في
يوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة
يخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فايدة في كونه افضل من بين جملة غير
معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين
وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد
احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه
وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب واي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضايه واي
اعضا زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل
بعض من كل معين بعده على باقي ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل
هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا
لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من
الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين
معينين او جنس الرجال اذ هو على التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين
هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان

لان المراد بكل واحد من هذه المجرور الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة
منقسما الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا
واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام
هذا الجنس اذا قسموا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس
اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا
فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده
افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل
الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون
افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا
كالزيدين ولا يظنن ان صاحب افعل التفضيل يفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فيقول في زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل
رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام كل واحد
منها مثنى حتى يعين لاحد تلك الاقسام وبجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان
الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا مثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق
الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت لكل افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز
مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن
كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء
وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل
زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فالجل تكرر المسئول عنه في اى والمفضل
في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اى
واياك فالمراد بى ايانا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل
عليه الضمير وفي اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف
عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير
اى المحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة
الشعر كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اى واى فارس الاحزاب
المعلى واظلمه واى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه
للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام

قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اسم وتجريدها من التاء مضافا الى مؤنثة
افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى باى ارض تموت **قوله** ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما اسمان متماثلان في العموم
قوله ليث واسد وحبس ومنع منا لان الخصوص الا ان الاول عين الاول عين والثاني
معنى **قوله** عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما يقول عين زيد ولا
فالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها
حذف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الى فانني طبيب بما
اعيى النطاسى حذيما او ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقامه
في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف
معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل
بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين
مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله
يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل
ابيك قال ولا بد من اضمار المضاف هنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على
اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية
عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان
الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني
زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو وبجر عمرو اذ المجيء ليس منتفيا عن زيد
بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه
معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ اذ يكون المعنى مثلك لا يفعله
وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا
ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب
نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا
مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان و
مثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس
فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث بجره للمؤنث

كثير فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنيه والجمع من المضاف اليه ان حسن
الاستغنا في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي
اسرعت واما التثنيه فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما حب
الديار شغفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبه معنى الخطاب فلم يجي الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد
فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاء في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي
التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنه نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف
في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم . بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ما بردى
وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت
اي قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قريه اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفه اضيف اليها مثل كما ذكرنا في
المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اي مثل صوت حمار ولجاز
ان تقول هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز
هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضيه ولا ابا حسن لها فلجعل العلم
المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع كذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئه وقد
يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني
من حزيمه اصبعا اي ذا مقدار مسافه اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا
فيه معنى النسبه كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير
وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى
الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجي في الظروف المبنيه جميع احكامها
وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سوا كان المضاف الاول من
الظروف المذكوره كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين
ذراعي وجبهه الاسد وقوله الا علاله او بداهه سابح نهد الجزاره لم يبدل من المضاف
اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول
المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقه
الى ضميره والتقدير الا علاله سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين
المضاف الاول والمضاف اليه ليكون ظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب
النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا الاول محذوف
وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه بين المضاف والمضاف اليه

في الشعر

في الشعر واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه
فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكوره ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال
التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له
الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافه فالاكثر ابدال
التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال
كلا وذلك لكونه في صوره المنكر وان كان معرفا حقيقه لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل
في المونث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في
الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در
اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما
عزيز جدا نحو قوله عمرو على ما انتمى وقد شنت علائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن
الاعرابي هو غلام ان شاء الله تعالى ابن اخيك وقد يفصل في السعه بينهما قليلا بالقسم نحو هذا
غلام والله زيد ذلك لكثره دوره في الكلام وقد جاء في السعه الفصل بالمفعول اذا كان
المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءه ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله
فزججتها بمزجه زج القلوص ابي مزاده **وقوله** تنفي يداها الحصى في كل هاجره نفي الدراهم
تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاه الفصل بالمفعول
وغيره في السعه ولا شك ان الفصل بينهما في الضروره بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر
وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئه والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من
الكل مفعولا كان الفاعل او يمينا او غيرهما فقراءه ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات
السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين **قوله** وانا اضيف الى الاسم الصحيح والملحق به الى
ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحه او ساكنه فان كان اخره الفا ثبتت وهذيل يقلبها
لغير التثنيه ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين
الاسم الصحيح في اصطلاح النحاه ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعد وزيد ويعني بالملحق به ما
اخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي واني ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه
بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العله يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن
ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو بنفسه **قوله** كسر اخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم
الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور وان كان الالف
اخف من الياء فقالوا فتي ولهذا قالوا في الاصح في تقلب الواو ياء كما يجي **قوله** والياء
مفتوحه او ساكنه يعني الياء اللاحقه للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقه لغيرها مفتوحه

للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز
حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك **قوله** فان كان اخره الفا يعني
ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف
تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماى او لا كفتاى وحبلاى وصغراى
وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء التي
في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد جنس الحركة ومن ثمه نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا
الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية
فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب
والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس
حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي بالياء لئلا يلتبس
الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة
المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى
تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو
اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض
في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر
قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنينا
اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا **قوله** فان كان ياء اي ان كان اخر الاسم ياء وذلك في
المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي **قوله** وان كان واوا
وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الياء واوا لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف
اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اولاهما في الثانية وانما لم
تبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب ثقلهما اي الواو
الى الاخف الى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء كان
اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الاولى فتحة
بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان
لم يؤد الى اللبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر الذي
هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في سبل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي
بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة
وابقائها على حالها في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء للساكنين يعني

ان كان

اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح و
الملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك
اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء
الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وقد جاء في لغة بني يربوع فيها الكسر
مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما
انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في **قوله** واما الاسماء
الستة فابي واخي واجاز المبرد ابي واخي وتقول حمي وهني ويقال في في الاكثر وفمي
هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب
لا يقطع عن الاضافة فلا يضاف الى المضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن
نتكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهي الخمسة الباقية
وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة
وهي الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك ففيه اثر ثلاث قطع الاضافة
واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع
حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور
على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلاداية منونا الى اجتماع الساكنين
فيؤول الى التقاء الساكنين فيؤول الى البقاء على حرف في ذلك لان اصله فوه بفتح الفاء
وسكون العين اما بفتح الفاء فلانه لم يفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون
العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما
لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي
ساكنان فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها
في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف
اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا
في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأي من اسماء كاف وقال واحد من كل حي عصم وهذه
لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم
فهو فيها على لغتين اشهرهما في في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعدي ثم فاء لتحرك
الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان
يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو
كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان

الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او الكسرة
الاعرابية البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية
في يا زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين فجي بدلها وما قبل اليا الاعرابية في الاسما
الستة مكسور فكسرت الفا في فى وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة
قال كالحوت لا يرويه شي يلقمه يصبح ظمان وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة
الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين
في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو
قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل
منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما
اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجا فم زيد كامر واما
الاربعة الباقية فلها ايض ثلث احوال احديها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها
وقد تثبت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير يا المتكلم فالاعرف
اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجي في لغاتها وثالثها
الاضافة الى يا المتكلم قال الجوهري يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير
يا المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى
لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم ردا للام في اربعتها كما نقل
عن ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها الزم
اليا لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه
يحتمل ان يكون ابي جمعا لاب مضافا الى اليا اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب
لا يثبت بالمحتملات **قوله** واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفا
افصح منهما وجا حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجا هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا
محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع
ابون واخون كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين
مقطوعين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين
واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابدئ

منها

منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقصه
حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع الثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا
اما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة
الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة جعل صدر الافاضل انه ليس من الاسما
الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في
الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من الميزر فللضرورة وليس بلغة
رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا وفتح الفا مع
خفة الميم حال القطع وابدال الواو يا عند الاضافة الى اليا والثانية والثالثة والرابعة
فم مثلث الفا محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفا بنا على ان
الواو التي ابدلت منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفا ويا فيكون الفا في الحالات الثلث
اذن مثلثا للاعراب فجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة و
السابعة فم مثلث الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل
من اللام قدمت على العين كامر فيكون اي قول الشاعر كما مر فمويهما مثنى فا والثامنة و
التاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفا ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من
فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام و
الحادي عشر واما العاشرة اتباع الفا للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت
الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فا مع
ايضا حرف اعرابه فيقال مر ومرا ومر اوس وعين امر وابنم تابع لحرف الاعراب ايضا وفي
دم تلك لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور
كيد **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته
وانما هو وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي لم
يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف
اليه واما اسما الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا
انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف
به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجر قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل

على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعنى بذلك
اسفليكم ولكنى اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد
وذوى ال النبى فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم
قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها
ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف
كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال
الاضافة واما كون اخ واب وحم مفتوح العين فلجمعها على افعال كآباء واخاء واحماء
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال وامات وفلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل
تحرك عينه مؤنثه اعنى ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات
لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلبت في المؤنث ديّة كطيبة وقال الخليل وزن ذو
فعل بالسكون واللام محذوف في جميع متصرفات ذو الا في ذات وذواتا وقال الفراء اخ ساكن
العين في الاصل ولعله قال ذلك لعلة اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها
لكن لما حذف اللام فتح العين لانها قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات
لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها
وافواه لا يدل عليها كما لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء كقولهم افواه وفويه ولام
ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة
والحمل على الاغلب اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو كقولهم ابوان واخوان
وحموان وهنوات واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لام ذات لجهين وكذا لام
حم قد يكون همزا كما بين تول قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبرى كان وان واخواتهما
ويشمل الحال وثاني مفعولى اعطيت قوله باعراب سابقه اى مع اعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتدا وثاني مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا
مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج
هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي
كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني
من جهة ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب

الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به
والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة كونهما معمولي
واحد وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة
واحدة وهي كونها فضلات واذا قلت تغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول
والثاني قلنا ان يقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف
من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو الغفور الودود
الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو
فيقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بشيرا
اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه
لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر
ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشىء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في
قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان
كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو
العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما في المبتدا والخبر وهو كونها
تابعة وقال بعضهم ان العامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان
المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ في جاءني زيد الظريف
ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم
زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع
والمتبوع معا كالمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل
المنسوب اليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه واحد
كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا
كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى في كلام العرب بالنسبة الى اللفظى
كالشاذ النادر فلا يحمل عليه الشائع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالظاهر الجلى واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي و
اكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع
اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآى والاشعار
واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا

وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو
جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا
بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
كذا في قوله يقال للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من اللام فايدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا
يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور الاول لا تقدير
اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني
ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في
باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه
ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي
في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك
يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا
لامتناع مجامعته حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء
باشر التابع لا ان يقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض
الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر
يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بايع بقرينة قولك وعمرو
وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير فقام زيد له
كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل لوجب تعدد الغلام في جاءني
غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم كل شاة
بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز
ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا
وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال
بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل
وفايدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في
الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف
النعت على ساير التوابع لكونه استعماله اكثر **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه

قال

قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قايم وجاءني زيد راكبا اذ يقال
انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب
قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة و
المكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود
من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات
باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية
قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها
الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقايل ان يمنع في الموضعين اعني في الاسماء و
الصفات ونقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها
من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذاتا فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان
اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات
ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها
وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات و
معنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة
هو الحدث كالضرب والحسن بقولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض
لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع
ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء
وان قال المراد بالمقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود
الاهم به الحدث القايم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فللمانع ان يمنع ان المقصود الاهم
من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه
الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن قال
والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع و
يخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال
يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قايم ابوه فيه ثم نقول اما
خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على

الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من
المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط
ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة و
الهين اثنين نعتا **قوله** مطلقا قصد باخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا
مجردا فانه مجرد دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج
الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد
لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول
هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصالحه صحيح التبعية لكل ما يخصص صالحه فقولنا
اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب
ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الالفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لانه
وضعها المجرد العدد وكذا ساير المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء
وقعت صفات نحو برجل اسدا ولا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معنى لكنها ليست
كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي فيقال ان اسد وصوم
في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على
معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شي بل مدلوله
نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله
اجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل
على الشمول وصالحه اي جميعها وجميعهم وقولنا وصالحه يخرج المصادر ويدخل اسماء
المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة
التبعية لغيرها بل جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من جنس
الوضع كما في مررت برجل حمار فقولنا لكل ما يخصص صالحه يخرج اسماء الاجناس
فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل
ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجي ببعض
الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني
زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع شيئا لكنه يتبعها
وضعا ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذاته ومعنى غير الشمول
فيها فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ويدخل اي رجل وبرجل تيمي وبرجل حسن وجهه

وبرجل

وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه **قوله** وفايدته تخصيص
او توضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة **قوله**
معنى التخصيص في اصلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في
قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت
صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في
المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل **قوله** وقد يكون لمجرد
الثنا لفظة فدا التي هي للتعليل في المضارع موذنة بان مجيه لمجرد الثناء او الذم او
التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في
اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل
العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء
في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالمتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في
المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد
الترحم نحو انا زيد البايس الفقير **قوله** ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان
وضعه لغرض المعنى عموما مثل تيمي وذي مال وخصوصا مثل مررت برجل اي رجل و
مررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان شرط النعت ان يكون تابعا
يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان
يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه لم يشترط في الوصف لا في الحال
الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل
او المفعول **قوله** اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه
في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع
اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن
الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لانه الذي

قام بمعنى القايم **قوله** او خصوصا يعني بان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض
استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى
فيما في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته لغير اسم الاشارة
نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في
قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بالقياس
على ما وضعت لسائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت
بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم
الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس
لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية بخلاف
رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف
في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربا دشماء لا يا وي لقلتها الا السحاب والا الاوب
والسبل وكالاورق الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء واما
قولك هذا الرجل فللموصوف فايدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي ايها الرجل للموصوف فايدة
منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على
ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة
للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم
والى اسم الاشارة لان الموصوف لخص او مسا وواما في غير هذه المواضع فلا يقع صفته
والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي
الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا
عند جهل المسوول عنه فاستعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله
والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج
الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط
في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة الى النكرة لان
المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين
وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب
الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة
بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما امة وايما امة

مح
١٤٣

وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او
خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا
وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي
فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل
كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل الرجل وجد
الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه
الالفاظ الثلث كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية
حتى تؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل
ومعنى كل الرجل انه اذا اجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما
سواه هزل وحق الرجل اي من سواه باطل ومما من باب جد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت
اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا
على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او
موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته
او شي شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل
ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله
اني نذرت لك ما في بطني محررا والمخبر فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت
من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال همك او نهاك
او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والجار و
المجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل
رجال ويجي مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من
رجل ونا نله اسه من شاعر وقاتله الله من قابل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هدك من رجل مصدر بمعنى
المفعول اي مهموك اي مقصودك او من هد اي اذا بدا ينبيك وصف محاسنه كقولهم
هدك اي يثقل عليك عد مناقبه من هدته المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان
تكرر الموصوف وتضيفه الى خوصف وسو نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء
والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق ورجل

صادق لحموضته كانّ الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا كذب عليك
قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اي العسلان يعني عليك
به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وقد بيّناه او صبّ بينهما بان كذب بالقراطف
والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودايرة السوء للملابسة وهم كثيرا
ما يضيفون الموصوف الى المصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فمعنى رجل صدق
رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر
رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرية في نحو
لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة خاطية الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي
الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه السلم الناس كابل مائة لا تجد فيها
راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على
ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم
وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي
ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة
كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى
من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير
مثل اي مثل اسد ويقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة
فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى الضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلي ماء على
ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند
سيبويه ويجوز عند الخليل ان تكون بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت
حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون شدة ونار حمرة
بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل
علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة العامل الى الضمير
المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى
برجل اسد اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة
على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون
وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سود اعاليها

وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت
برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه
الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا الخاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت بابها
واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت
تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان تنعت بها قال وان اردت
المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة
حليته سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر
على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وغريب منه قولهم مررت بقاع ء
عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون
وان اريد التشبيه كان بمعنى مررت بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز
وكذا فضة حليته سيفه اي شريفة وان لم يكن فضة وما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير الشايع قولهم مررت برجل الى عشرة واخ لك واب لك **قوله** وتوصف النكرة
بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف
من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى الخارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن للجملة ذات فكيف
يعرضان لها فنحو قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد
فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت
لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه
ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا انك تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه
زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك للجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا
والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول
بعضهم وان الجملة انما كان لها المحل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان
بل يكفي في كون الجملة ذات محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة
لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم ينبني على شيء يجب ان يكون مجهولا عند
المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء
لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون

الذات غير مشار بها الى الخارج اشارة وصيغة ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه
نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما
نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني
زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني
زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا
يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوها وطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز
كونه انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشير بها
الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب
المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا
كما قال الخليل في النعت المعرف نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرا على ذلك
اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله
مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما
يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه
بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا
بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا
وانما تقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول وقال ابن مالك خير منك
ومثلك بدل لا صفة **قوله** ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة
ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف
الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص
وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه
فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد

يحذف

يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو
النعت في الحقيقة كقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول
كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في
باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله **قوله** ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي
كالفعل **قوله** بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال حال
الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفايدة
بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه
بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى
الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تحل اضافتها
الى فاعلها ان اضيف نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله
ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به
نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل بلا ذكر سببي وان
ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته
الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه وبزيد
ضارب غلامه عمرو واذا لم يذكر كان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في
المنون سواء كان حالا او استقبالا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء
كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف
والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب
نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو و
بزيد مخالطه داء والزم سيبويه بتجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده
من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب
الضارب على الحال وانما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لارتكابه انه ليس

يضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في
الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون
هو المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه
في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة
ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق
وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره
حمين العراقيب العصا وتركنه فهو برفع مخالطه وليونس ان يحمل على الابتداء وقال عيسى
بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه بينا زعم
ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف
اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه
على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا
ولا سببي الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله
اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل
حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمته بمنزلة ما لم
يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان
وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا
على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء
على الابتداء فعلى هذا القبح كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء واحده مرفوعا
على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول
لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله و
برجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا
الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وهذا الجنس المشهور
بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي
عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها
فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشيا

المذكورة

المذكورة لاحد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار
واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها
والثوب مؤلف من قطع كل واحد منهما سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد
منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها واجراهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام و
قال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وحمل اخاذيل وثانيها واحد من
التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم هو
استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده والجمهور على انه بدل
او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتداء
محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب
التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى **قوله**
والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة
الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير **قوله**
وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي
كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا موصولا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله حينئذ المستكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه اي ومن جهة
ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد على غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع

في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجي في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون
علما انه اقل من ضعف يقعدون علما انه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجي بخلاف الالف والواو في مثنى
الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب
ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما
في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما اجاز نحو قام
رجل قعود علمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه
شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع
فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من
المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه والمضمر
لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فان المتكلم والمخاطب
منها اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل
للحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل
في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا
غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الحمل على المتكلم و
المخاطب الغايب لانه من جنسهما واما ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفته
له وقول بعضهم لم يقع صفته لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره
فلو رجع الى الدال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا
كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله
الا هو العزيز الحكيم و قولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لا شي اخص من المضمر ولا مساو له **قوله** والموصوف اخص او مساو ومن ثم
لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا
انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ
الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك
تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي العجيب واما في النكرات فانك

تقول

تقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس
اعني المضمرات والاعلام والمبهمات اسما الاشارة والموصولات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه
منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها فيه
وان كان في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة
مدلوله اللفظي الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه
كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى
تبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت
وتعيينها الى المستعمل بان يقرنه بالاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية ولذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه ولما كان اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام
يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف
تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء
لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من
تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه وكذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعلى
نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة
لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا
الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
وان اتفق مشاركه فيوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان
الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في

درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اى الذى لايشتبه بغيره ثم المشار به والمنادى ثم
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر
~~ذلك المذهب لاصفة فاسم الاشارة فى قولك بزيد هذا بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة~~
~~فاسم الاشارة فى قولك بزيد~~ فان وجدت الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لاصفة فاسم الاشارة فى قولك بزيد هذا بدل عندهما ابن السراج صفة
عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ
المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما
يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه فى ترتيب
المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لايوصف ولايوصف به كما تقدم والعلم لايوصف
به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى فى ذاته وكذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم
دال على معنى الحق ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشعر اذا سميت بهما ولايقع من الموصولات وصفا
الا ما فى اوله اللام نحو الذى والذى والتى واللاتى وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة
وكونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصولة فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط و
الاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت
على حرفين كما فى قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض لمشابهته لذوا
الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
مثالا قطعيا بلى قال الزجاج الموفون صفة لمن امن كما يجى والظاهر انه مستغن بالصلة
عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى
اللام ولاينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف
اليه واما اسم الاشارة فلايوصف الا بذى اللام والموصول لما يجى وكان القياس ان يوصف
بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لايوصف الا بمثله
او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات
فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل
ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد
من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام
واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من
المبهمين والى ذى اللام والى المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام الى احد
هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول

ينعت

ينعت بها هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما تقتضيه مذهب بعضهم فهو
عنده بدل لاوصف على ما مر وقد تبين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا **قوله** وانما
التزم وصف هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا
العالم كما سيجى تفصيله كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص اومساو ان يوصف اسم
الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى
اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية
فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما با
لاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان
المبهم مثله لايرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف
المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام
لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستفاد فاقتصر على ذى
اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى
الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زايدة الا ذو الطائية وقد
ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك
ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن ثم ضعف اى من
جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان
الابيض عام لايخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم
فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولاباس ان يذكر بعض ما
اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب لسبب عطف
احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما
فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى
زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير
على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى
خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمير مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار
مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يكن جمعهما فى وصف واحد فلا يقول هذه ناقة

وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت مقطوع نحو رجل و زيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف بل
تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل واحدا او معمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا
معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع
فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد
نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه
اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو
ضارب زيد عمرا وجاذ هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل
ومفعول من المعنى الا ان هشاما يغلب مراعات جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف
نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى
وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا ولا وفي الاول ان كان العامل مكررا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد
فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا رافعين وناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين
او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا
تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان
الظريفان صفة للمبتدأين او الخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز
ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسم الاشارة قربا
وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الاخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا يقول هذه جاريتا اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى
ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء
وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار لا تقول
جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا او ذهب بعض

المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت
شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد
نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد والجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز
بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب
قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت
زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله و
هذا زيد الرجلين الصالحين الا على القطع لانك لا تثني الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط
من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم
ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تحيى بالصفات على وفق عدده او اقل
ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر
تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا
تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك الحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل
ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في
الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي
ضيفي ضيف مقرب واخر عن البيت جانب اى منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول وقوله
فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اى منهم طليق وقوله مزعف
اى ازعفه الموت اى قادبه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو
رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله
كان حولهم لما استقلت ثلثة اكلب يتطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو
كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا
اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة
لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال
عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع
من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى النعت
ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك
الوصف يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل

فان المعلم فى الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله
تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجى فى القطع تكرر النعت ولا يرد
عليه فيقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما
ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر بين
وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها
لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجى نعت النكرة المقطوع بالواو الدال على القطع
والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص فى القطع اعنى الواو
وقال ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز فى المعرفة ايضا القطع مع
الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلون بكل معترك
والطيبين معاقد الازر والواو فى النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة
النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا واذا
واذا كثرت نعوت شىء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم
الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما
نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد آكلنا
وقد ذكرنا فى البدل الحال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع فى الترحم
اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو ابيد البائس ومررت به المسكين
والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى
المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز
قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا او لا
لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم
بل قاعد وفى غير النعت ما زيد قائما بل قاعد او ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول
بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى ولكن البر من امن الى قوله والموفون
بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما
يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا واما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم
الاول اعنى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا واما بيان حذف الموصوف اعلم
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول
فى الكثرة لان القيام مقام الشىء ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف

وكذا الظرف

وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال
وما منا الا له مقام معلوم اى ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم قال الشاعر وما الدهر
الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه
ما منهم مات الا رايته فى حال كذا قال وكلتهما تنتين كالماء منهما واخرى على لوح احر
من الجمر وقال لو قلت ما فى قومها لم تثم يفضلها فى حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم
الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفونى وقال ما لك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفى كان
منادى البشر وقال كانك من جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط
المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان
صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه
قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح
لمباشرة العامل اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية التاخير كما يقول فى ان رجلا ضربك
فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر
احد الباقين فى الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا
لبعضهم والدليل عليه كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى فسوف ياتى
الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل يقاسيه بطى الكواكب وربما
يونث الصفة ولم يذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت
على لحم اى لحم واذا ولى النعت لا ارا ما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تعالى
لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا
والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت للاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف
اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضب وهذا حب رمانى والذى هو لك
الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل شرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجر الا هذان حجرا ضب خربان ولا يجيز خرب
خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى
بجر هموز قال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى

الضمير فاستتر الضمير المرفوع في ضرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون
اصل قوله هو زناب هو زناب حينه ثم حذف المضاف اي حينه فبقي هو زنا به ثم لما
اضيف هو زنا الى الناب استتر الضمير كما في حسن الوجه **قوله** العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو
قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود
في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا لشيء فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجي بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره
واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ومعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه
فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا **قوله** مع متبوعه
يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه وننكر ان عطف
البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه **قوله** يتوسط بينه الى اخره
ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد
بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف
بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ولا يجوز ان يعترض على حد بمثل هذه
الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة
والملائم العطف عليها لمجاز **قوله** واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر
والضمير المنفصل ومعنى من انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم اذن كون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا **قوله**
الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا المت
برحلي او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف
هو آباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامران يتساويان
فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا
للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب
بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح **قوله** واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز
اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما قيل في
المرفوع المتصل فلم يبق الا الاعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا
نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه
لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد
وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما يقول بعد اعادة
الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على
المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني كامر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف
لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضي الباء
الاولى من حيث المعنى اسمين بجرانا به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استونف معنى
للجار والمجرور ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل
الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور
ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل عما كان

مجرور ابه قبل تكرره اعنى بالعامل الاول لان وجود الثانى لازم لفظى وهو من حيث المعنى كالعدم
كما قال سيبويه فى نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحيل جره
على العامل المتكرر اذ ليس با قل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها و
هذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من
عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة
حاملة ولا خلاف معها وبقوله تعالى تسألون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة واجيب بان الباء
مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا فى نحو الله لافعلن ولا يجوز
ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال
لا يكون الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا نسلم
تواتر القراءات السبع وذهب الجرمى وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد
تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع
وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع على خلاف القياس واعادة الجار اقرب
واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جاءنى كلهم والابدال منه نحو اعجبنى
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل فى
الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما
اللفظ فلانه لا ينفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم ينكر جرى ما هو
كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد
منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث
ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبى من متبوعه على
ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع وان تبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا
الوجه فى جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد
متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت وذلك لان النفس والعين
كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد
معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاءنى نفسه
وهند جاءتنى نفسها ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربتنى انت نفسك

وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلى العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا
لا غير اما لان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبته التاخر عن خبر المبتدا
كما اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد
مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس
يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه فى قولهم مررت
بك نفسك فالاولى ما قدمناه **قوله** والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ومن ثم لم
يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد
الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل
حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة
وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد والمثنى والمجموع وبالعكس بل
المراد بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه
لكونه صلة لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور
بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول
فى رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ فى باب المضمرات وكان يجب على الاصل
المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا
لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام فى المعطوف
جاز كما فى يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب
مثله للمعطوف ان كان فى نفسه مثل المعطوف عليه نحو كذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد
وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء
المعطوف على هذا الاصل فى لا رجل وامراة كما فى النداء لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب
فى المعطوف عليه فكذا لم يضم المعطوف فى يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف فى لا رجل
ولا زيد عندى لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف
والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد
احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير فى المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط

اذ خبر المبتدا، تجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا
اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث
لو حذف المعطوف لجاز قيامه مقامه **قوله** ومن ثم لم يجز ما زيد بقايم او قايما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب كقولك بقايم او قايما الضمير لكونه خبرا مع كونه
مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق
مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو وبالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في
حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عملها فيهما بخلاف الثاني فصار من
عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا
وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في
حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف
مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة
جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته **قوله** وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك
يطير الذباب فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف يطير الذي هو صلة
فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز
بالاتفاق واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي
قال المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة
والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء
بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب
او لا كما يقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان
المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت
الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون
الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد
قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا مانع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير
الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا وتعطف ضميرا على بعض

اجزاء الجملة

اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما
لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها
مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة
تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد
والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران
معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة
فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك
هند لقيت زيدا واباها جايز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم
او او واخلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى التقدير
فعل اخر المعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع
فلا تحتاج الى التقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد
التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا
بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان
قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت لاولى لخلو
الجملة الخبرية عن الضمير **قوله** واذا عطفت على عاملين لم يجز خلافا للفرا الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه **قوله** يعني قولهم العطف على عاملين ان
يعطف بحرف واحد على معمولي مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين
كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا
عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه بكرا اخوه
عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل معموليهما فهذا القول منهم على
حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد
فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد
عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى
ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان
الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف و
المعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم من جوز
العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما
عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز

فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين مطلقا
فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئله المذكورة حرف
العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجاز الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره
لان المانع عنده وانما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز
كما لا يجوز الفصل من الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز
الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده وانما كان هو الفصل بين العاطف
الذى هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل من الجار والمجرور وقد زال
المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه
العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين
مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش ولحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين اوليت
حرف العطف فالاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف والمرفوع او المنصوب يختلف
فيه منع منه الكسائي والفرا وابو علي في التسعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون
معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا
بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم
دار معطلا من العام يعفيه ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها مضلة بو في رعيل
فجلا وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا
ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي
انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب
عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام
زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون
الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله
بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ان زارني
اكرمني عمرا وبالظن نحو خرج محمد واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو
لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة
تليها مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف
على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف

والمجرور

والمجرور كما ذكرنا وسيبويه منعه مطلقا والفرا كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه
ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفرا ايضا ان الجار في كل صورة توهم العطف على
عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين
كسبوا السيات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف
الليل والنهار الى قوله معطوف اما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في
الدار والحجرة عمرو ومع تقدير المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بمستوي الحكم
الكلام واوله لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت
يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا
اخوه لاستواء الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم
ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم تاتي
المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا
لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم بل لان الذى ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من
العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه
غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين
لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل
سيبويه والفرا حتى لا يكون تحكما **قوله** خلافا للفرا يعني ان الفرا يجيزه مطلقا
وفي هذه الاحالة نظر كما مر **قوله** الا في نحو في الدار والحجرة عمرو اى ويجوز مطلقا
ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور **قوله** خلافا لسيبويه اى لا يجوز
عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه
قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد
قلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من
قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال اني اصلي ليلا ونهارا
افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو
علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا
لبنا تمرا وقد يحذف او كما يقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او
لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى

واخواتها يقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بل قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجى فى بابها وكذا يقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اى نعم ما قام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجى فى حروف العطف ويقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبيا ويقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة يقتضى سبق الهمزة ولما يقتضى سبق اما اخرى كما يجى فى حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت اناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال ولا سد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على انا ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا مؤخر الخبر دخله حرف غير ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد يليان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين اذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جا ناصطلا التاخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم ما جاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لكون الا فى حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءانى ومات الناس حتى الانبيا

ودنوا

ودنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفى الموضعين ليس المبتداء وحده عطفا على المبتداء اذ لو كان لقال قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تعاقبهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاضمار واجاز البلقينى مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على اشتراك الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان فى احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكلان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءنى وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيدا وهند جاءنى ولا يقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير وتقول فى غير الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته والزيد ضربت ام عمرا فاوجعته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ونحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيدا او عمرو جاءنى وقد جئتهما واكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز باحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او لما عرض ثم تقول وهما عددان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله تعالى راوا ولا يستنكر عود

ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل
او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو
ولهذا جاز قوله وكانه سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
فقال مع سيان او يسرحوه والحق ولا يسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما ستحقان
للضرب واما جاءني زيد لكن عمرو وبل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا على قراة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن
ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجوز ولا
يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف
الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب
واقام الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم
يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا
بالتاويل نحو زيدا ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها
فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة في الاعراب فنحو مررت
برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولاسيما اذا كانت الجملة و
المفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال
وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الباقي فقولك جئتك
اخاف وراجيا وهذا ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها
لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت
بزيد وعمرو واي وعمرو وكذلك ولقيت زيدا وعمرو واي وعمر وكذلك قال وعض
زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف
الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا
مسحتا لم يبق الا من جوزه الا مسحت وان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة
اي بل هو مجلف كما يجي في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطفا على عض كما في قوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق **قوله** التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول **قوله**
يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون
لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه

اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني
القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم
ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ
دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته
او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة
اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم
الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة
السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب
ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن
بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب
اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا
قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا
النوع من التاكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في
الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم
عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها يظن به تجوزا في ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب
اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت
تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلم
ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع
به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك
المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ
المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هولاء من يقوم مقامه او تكريره معنى
وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع تجوزا لا في
اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى
بعضها لان المعولات المخصصة كثيرة فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته
وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد **قوله**
امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا

او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ تقرر ما
يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة
او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم
من ان يوصف وامرك في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرر
امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة
لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان
قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع
منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقلد كون نفخة منسوبا
اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان نفخة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة
فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن
لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه
اللفظة تضمنا لا مطابقة وللقايل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن و
المدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان
كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك
تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين
هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم
على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان
التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول
الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظا اثناهما والاثنان مدلول لفظ
الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل لم يصيغوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد
ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة
او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا اراد الوحدة والاثنينية والاجتماع

باعتبار

والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان
الاغلب فيه كما يجي قطعه عن الاضافة مع حصول اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه
الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه
تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فان المشهور الفصيح
استغناء بكلا ويستعمل العوام الخوبالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل
كلا لا يجي الا تابعا مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين
كجاءت القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به
لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه
فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني
بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجي وان اردت ذلك المعنى فقل
ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها
يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال
نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
بكمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال
ثلثة فيتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد
وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وثلثة واربعة فصاعدا وتقول في التاكيد او
الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم
واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر
الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى
متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا
انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج
هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف يدخل عطف
البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول لو كان معنى
التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف
البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد

بل بما دل البعض متبوعا انه عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمرو
اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثه وان كان المراد بالتقرير
التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود
من مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول
مثل جاء زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالالفاظ محفوظة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع والتسع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغهما وضميرهما يقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى
كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن
والصيغ في البواقي اجمع جمعا اجمعون جمع **اعلم** ان التاكيد اما التقرير شمول النسبة
وهو بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم و
اربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير
ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير
اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او فعلا او حرفا مفردة او جملا او غير ذلك
والمكرر اما مستقل او غير المستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف
معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل
ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجروره بعده او باخر نوع منها كالضماير
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم
ابدا اشفاء **قوله** وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب
اتصالهما بمجروره بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت
وان كان العماد في الاول معمولا لظاهر والمختار عمل الثاني بضميره لا بظاهره كقولك
زيد قايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم وان
عمل الاول عمولا لظاهر اختير عمل الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته
قايم ويجوز عمله بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير
تكرير العماد وهو ان يكرره منفصلا فيقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير
اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت
وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب
المتصل فاصله انه لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال
رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده
بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا
لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته
واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه لا كثر ومن ثم لم يقع الفصل
الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس
ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب
المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت
تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه
فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي
كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب
من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب
المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلى بل يمكن في بدل
البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيف اكلتهما
اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل
والمبدل منه فلا يقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل
هو الثاني فكانه باشر الناصب فلا يجي مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل
فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين النجا ببغلتي اتاك اتاك
اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت
على مواثقا وعهودا او مع الفصل كقوله نركها من ابل نركها قال تعالى وهم بالاخرة هم
كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فيكرر المقتضي
بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالنار ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول
الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه
نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا

وهو سَنْ بَنْ اولايكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير
ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون
قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اى تام ومن
تبصّع العرق اى سال او بضع اى دوى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن
برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني
او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه
مبنى كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب
الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص يا، واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد
اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله تعالى لا تحسبن بخلاف
التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في
الوصف فلا يقال جاء في القوم كلهم واجمعون ولا جاء في القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز
العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز
القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم
فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جوازه
العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فكما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال
معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده
ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا
معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا
وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا
كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز
ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ويجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك
في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل
ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت
اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض
هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه

كقولك

كقوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى وظهره وبطنه نحو دخلت البيت
وسكنت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول
مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف والمفعول الثاني او البدل وكذا يقول
مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع و
الضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على
الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد **قوله** فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان
اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير
الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر
والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما و
عيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما
كما يجيء في باب المثنى ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن **قوله**
والثاني يعني كلا المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما
قوله والباقي اى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اى المفردين والجمعين بالاختلاف
الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف و
بالاختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع
وللواحد جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء
واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال وبالنسوة او
بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لتاويلك لها كلها
بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع المجموع الا في جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور
والدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز
الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل
الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من ثهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان
السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اى
الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها
مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان
ابتعان ولمثنى المؤنث جمعا وان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع **قوله**
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت

کتابخانه آستان قدس
رضوی

العبد كله بخلاف جاء زيد كله **قوله** يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فانه لها افراد يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق بعض اجزائه حكما مفرد متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجيء اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدين يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيده اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني

الزلفا

الزلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قولهم اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خير وشر ليسا بمعرفتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه في الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطف [illegible] على ان المذكور بكر وإذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **قوله** واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف **اعلم** انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الفصيح على ابصع فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم

جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته و
البغداديون جعلوا النهاية ابتع ومتصرفاته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي
والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع با
الصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب
الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز
تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايهن شئت بعد اجمع والقول
الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع
جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع
بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور
قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد
للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره
بل كلها تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم
في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة
اتفاقا فانهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها
ترادف لفظين بمعنى واحد وهي محذور في ذلك مع قصد المبالغة البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه **قوله** مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف
وعطف البيان كما قال **قوله** دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع و
المتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد
ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق
اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال
اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال
له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد
اي هم عبد الله وزيد وخالد قال ملحي ان تغتدى قوما ولدتهم او تخلسهم فان الدهر
خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما

ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان وفرع المبين
فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول
ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان
تكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم يذكر كما في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحا
عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها
دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفايدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء
بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما
اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون
الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس على الاول فايدة ليست في الثاني وذلك
لان للابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل
زيد فان الفايدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا
ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم سمي بعطف البيان من
جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما
اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب
كان يعم اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو
حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذاته ثانيهما جامد وهو بعض افراد
الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد
احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين
اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان
كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك
خير منك انى ليوذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك
بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر
قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فكذا قيل ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل
وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه

منهما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى
يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم نفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد
جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية
الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين
والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا
ابن البارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو
وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها مستقله وانما لم يجز نحو يا زيد وعمرا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف
النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني
بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث
الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه
يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد
ثوبه كانك قلت تقول اعجبني زيد انا اعجبك علمه وسلب زيدا اذ اسلب ثوبه
على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه
في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اذا اردت رايت اكثر قومك
وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق
الاخران البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما يكرر العامل فيه ظاهرا فباي
شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف
البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل
منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا
قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله
مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره قولك فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول
قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة
المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان
احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر **قوله** والثاني جزؤه اي بدل البعض جزؤه

الاول

الاول نحو كسرت زيدا يده **قوله** والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول
والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو
جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما
قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول
مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان بان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل
المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه
وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك اللحم والدم بل المعنى فيه وكذا سلب
زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسلونك
عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود
مطلقا غير مفيد الا العلم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده
فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا يقول في بدل الاشتمال
نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو
من المبدل منه معينا بل يبقى للنفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه
وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في
امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول
الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا الاول بدل البعض والثاني اما ان يكون غير المغلي
المسند او المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر
المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء
كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك
هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت
مثلا ان يقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار
واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود
ثم بعد ذلك تتذكره فتذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء
وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب

عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط
فى ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته
للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير واما
الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت
مثل بالناصية ناصية كاذبة **اعلم** ان البدل والمبدل منه فى الابدال الاربعة يقعان
معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثانى نكرة على العكس والاربعة فى الاربعة
ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك
امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال
بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد
حمار برجل الحمار **قوله** واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت
تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هى فى بدل الكل من الكل وان رويت نكرة
بالنصب فالمعنى واذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على فى الحجة وهو الحق يجوز
ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى
بالوادى المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس
مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بنى جلان كلهم كساعد الضب
لا طول ولا قصر اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد
النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقدم ابن
لا فايدة فيه **قوله** ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى
بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى
كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا
مضمرين فنحو قولك لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون
اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد
ضربته اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شىء واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن
انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر
من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه تبتدئ بان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على
ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت

بك انت

بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد
وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها
والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة
واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد يده
قطعته زيده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهله والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهله ثم
ابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهل زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر
من المضمر زيد كرهته جهله وامثلة الغلط كرهت زيدا الدابة والمضمر من المضمر نحو كرهته
اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر
الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل
الكل من الكل وبدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن المشهور
افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين
من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بلى
يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها
وجبلها ومنه نحو قوله كانى لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز
جاءنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى
فى باب التاكيد **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره اعلم ان بدل البعض و
الاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر
فى بدل البعض اوعدنى بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شثنة المناسم وقال فى الاشتمال
ذرينى ان حكمك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان
غير الاخفش لا يجيز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان
البدل ينبغى يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل
البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول
واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى
المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه
فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجاب

الاخفش يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان
الثاني تاكيدا لا بدلا ولافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت
بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فايدة
التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع
او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف
الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من
الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امر او تفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع
ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني
جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا
ابدل مما يتضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا
ام عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم
فهو كالجواب للاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد
انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى
ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى
الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه
في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل وقد يعتبر الاول في اللفظ دون
الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد يبدل
الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى من يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي
طايعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تسرع تعجل انصرك
والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع
والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم في فئتين التقتا فئة تقاتل نصا اي ايه منهم
فئة وقال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل
واخر كريم وقد جاء نصب الراني وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم

ان التوابع اذا اجتمعت بدي بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اما الابتدا
بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم
التاكيد على النعت اذ النعت مفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد واما تقدم
التاكيد على البدل لان مدلوله عين مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق
فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او للاشتمال
واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه **قوله** عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك
البكري بشر **قوله** يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل
نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند
النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح او في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف فلما
قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد به المصنف مطلق البدل **قوله** قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان
اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو
حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع
عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه **قوله**
في مثل انا ابن التارك البكري بشر انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير
هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث
وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل
والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف
بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل
يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه حال
من الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ونحو قولهم اعجبني زيد علمه وعمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف
عليه محذوف والاصل اعجبني شي من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده
وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف

مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر
قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او
وقع غير مركب المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي
هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثه الف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني
لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهته الحرف او الماضي او الامر
وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها
لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولما قيل في حده ما لا
يختلف اخره كما اختاره النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا
يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور
كما ذكرنا في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها
لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **وقوله** القابه ضم وفتح
وكسر ووقف **قوله** اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر
القاب يطلق لحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم وحركات
المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل
انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب
الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايض فيقال في جاءني زيد والزيدان
والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم
يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب
كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات
مجازا فيقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض
الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النايب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق
الله السموات وبأحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فليس المانع على هذا ان يطلق
على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين
انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان
على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم
ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء و
سكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون

فيذكرون

فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله** وهي المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان
اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة
واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين **قوله** والمضمر ما وضع لمتكلم
او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات
رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا للمعنيين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد
هو المذكور بعينه فجاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ
المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات واما لشبهها
بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب
كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك
ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية
باختلاف صيغها لاختلاف المعاني على الاعراب **قوله** ما وضع لمتكلم يخرج قولك
من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد
فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا
للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر نحن ثم قلت يا تيم كلهم نظرا الى الاصل المنادى
قبل النداء ولهذا تقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تيم
كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم **قوله** لفظا او معنى او
حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه
والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا وزيد متقدم في اللفظ تقديرا
لكونه فاعلا وقسم ايض المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن
للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل الاقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام
على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبله في ذكر
الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه فرجع المعنى هذا

تقدير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير
قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا
وقال لبعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فيجعل نحو ضرب غلامه
زيد مما تقدم معنى ولى انه متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية
عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم
لفظيا فان قلت اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا
هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق
بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بحاله في المفسر في نحو اعدلوا هو
اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقديم اللفظي لا
في المفسر الملفوظ او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب
غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع
الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز جعله من باب المتقدم
معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان نقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل
الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان
الفاعل من حيث المعنى مقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذا
ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته
اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته
والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر صريحا متقدما بل هناك شيء غير ذلك الضمير
يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل
قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدا قبل الخبر
نحو في داره زيد وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل
نحو هذا سارق للقرآن يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه الى السفه وكسياق الكلام المستلزم
للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة
التزامية او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس
وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله

ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا
الفناء مع لفظة على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان
كانت الوارثة واحدة اذ هو في باب الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا
وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن
متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب
وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل
بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى
يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فأيش الحامل لهم على مخالفة
مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذلك ذكر ذلك المفسر
بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه
فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير
نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب
المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل
بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات وهذا جاز
دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف
لانه حصل جبران لما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف
من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان
الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم
قايم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل
منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان
والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم
لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان
به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت
زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى مع قصد
تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع
اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم
والمجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعيف لمن ثم حذف الكسائي الفاعل

مع ان فيه محذورا ايضا واما اجازة المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال
ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين
الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما
ذكره البصرية في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام
للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى
ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم
ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم **قوله** وهو متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل **قوله** يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج بكلمة اخرى
قبله فيكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل
به نحو ما انت قايما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما
اليوم انت قايما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل
بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة
في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب
في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها
متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها ما لم يبرز في نحو ضرب هو وعمرو واسكن انت
وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل كما يجي شرحه
وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل و
المجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا
الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن
ولهن **اعلم** ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قايم مقام
الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا
يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد
من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب
او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل
واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة

وضعوا للمتكلم

وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشتركة
بين الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع
المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره
لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل للمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا في قولك
نحن ولم يزيد والمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه
لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجي وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك
فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس
كل واحد انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه ساير المثنات والمجموع فلم يجعلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وقد يقول
المعظم فعلنا ونحن وايانا عدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر و
المثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب
وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء
حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل البارز
نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان الاول
مما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره و
المتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فيقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة
الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا
للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها
للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم
على المونث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل
الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته
للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة
مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها

من مخرج الواو اى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع
اسكان الميم ثم بلها ضمير اشمس من اثبات الواو وضموا ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا
الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى و
المجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما فى هذان واللذان واللذين فوقع الواو فى الجمع
فى الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتى كما مر فى الترخيم فخففوا الواو وسكنوا الميم
التى ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن
اثبت الواو وجد مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل فى الاسم المعرف كما يجى فى التصريف
ولما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب فى الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير
لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو و
تسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت الميم واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا
لها الى اصلها وقد يكسر كما يجى وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو
فى المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو مع كون الثلثة
من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا
متقدما فى الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضمايرهما
فابتداوا فى المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يتلفظ بشى منه واقتصر
والمثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو فى جمع المذكر
وقد يستغنى بالضمة عن الواو فى الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولى وكان مع الاطباء
الاساة ما استقلا لا للواو المضموم ما قبلها فى الاخر واقتصروا على نون واحدة ضربت
هو وهى تقديرين لضيق العبارة عليهم لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ
المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف
ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المعقول
غير المصرح به غير المنفصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر فى ضرب
وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغى
ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء فى ضربت وضربتا فهى كما مر حرفية للتانيث لا ضمير
بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجى
فى اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلونى البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا
كله فى الماضى واما فى المضارع والامر فلم يبرز الضمير فى افعل وتفعل لاشعار
حرف المضارعة بالفاعل لان افعل يشعر بان فاعله انا ونفعل يشعر بنحن الهمزة

بالهمزة

بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص فى المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز
واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء للمفردات
المضارع مجرى واحدا فى عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذى حمل الاخفش على ان قال
الياء فى تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل فى هذى والضمير لازم الاستتار
اوانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضى ان يكون
اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى
ماخوذان من المضارع كما يجى فى قسم الافعال ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة
فى المضارع والامر اعنى الالف فى المثنيات والواو فى جمع المذكر والياء فى المخاطبة والنون
فى جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى
كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكارا
لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اى النون واما الضماير المرفوعة فى الصفات اعنى
اسم الفاعل بل المفعول وهالة مشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما
الافعال والظروف على ما يجى بعد وايضا الالف والواو فى مثنيات الاسماء وجموعها
الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت
مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات
فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان
فاستكن الضميران اى الالف فى المثنى والواو فى المجموع والدليل على ان الالف والواو فيه
الظاهرين ليس بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا
يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءنى زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءنى
فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير فى
جمع المذكر اذ هو الاصل اذا استتر فى المثنى والمجموع فالاستتار فى مفرداتهما اجدر
فلزم الاستتار فى الكل فلا ترى للفاعل ضميرا بارزا فى الصفات الا فى اقايم هما
وما قايم انتما واما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما
سيجى ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع
المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد
تمد همزته نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه فى الوصل وعند البصريين همزة ونون مفتوحة
والالف يؤتى بها بعد النون فى الوقت لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة

للوقف فكان يلتبس بان الحرف فيه لسكون النون ولهذا يكتب بالالف لان الخط مبني
على الوقف والابتداء وقد يوقف على انّ بها السكت ساكنة وقد تبيّن فتحتها وقفا بها السكت
قال حاتم هكذا فزدي انه قال لا ذكنت ادري فعلي بدانه من كثرة التخليط في من انه وبنو
تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا في ضرورة
كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذرّيت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف
فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان
الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه
ومعاقبتها ها السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم
مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل لصلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه
للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما
انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا للجميع
المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان تبيّنوه بالتاء المضمومة كما في انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية
بعد انه كالاسمية في التعظيم وفي التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء
من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة
متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان استقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها
لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى
هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهن
فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه
لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو
والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا
كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما
سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين
هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف
الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه

الضماير

الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون
كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا وانا ضارب هما وتسكين ها هو وهي
بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجيء في التصريف وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا
شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن
جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنها قيس واسد ويشدد هما
همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها
بواسطة فابتدا والمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور
كما يجيء بعيد فوضعوا للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة
ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في المرفوع نحو ك
كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الغا
وبكاف المونث ياء حكى سيبويه واعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء
نحو اعطيتهاه واعطيتموه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المونث مع الهاء قال ديسيه
فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء
ساكنة او كسرة لتشبيهها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن
والكلام في حذف واو عليكمو واسكان الميم كما مضى في تحصيصهم ولما ارادوا وضع
المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا وافردوه من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا
حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصارها لان ضمير المذكر اولى الكسر
قلب واوه ياء نحو بهي لما تذكره فخافوا التباس المونث بالمذكر وحركة هاء المذكر
ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمها
ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن
حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الهاء لاجل الياء بعدها واذا كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى
ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما
ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
وتركه فيقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو
وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون

حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به
وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي
مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر
لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه
فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان
وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما ففي هذا يجي في هاء المذكر الذي بعد
الكسرة او الياء باعتبار ضمتها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر
اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر
لان الياء اولى بشبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي
وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه
وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة
خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف
لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا
بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا
عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قري بها كلها في الكتاب
العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة
لا غير نحو لهما وعلامهم وان كان الفا وواوا وساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو
علي من نحو منهما ومنهم اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين
لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل
الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن
وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم
واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد
جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في الواحد
والمثنى وجمع المونث عليه وعليهما وعليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر
وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر
هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها
او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير
تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف نحو ضربتهما وبهما وان لم يقف

عليها

عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع
كسر الهاء لا لالتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي
عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر
نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب كقراءة
ابن كثير واشباع الكسر في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة
احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث
قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة
في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو غلامهم ولهم وقفا مع على ما هو متفق
عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال
حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر
نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعها ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة
او ياء كسر الميم ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبلها هاء كسرة او باء كسر الميم
ووصلها بياء عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة الياء والكسرة قبل الهاء وقلب الواو
ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا
في وضع المنصوب المنفصل فجاووا باياه متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف
النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا
الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت
وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والا ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها ه
لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج و
السيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من
الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة
ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين
ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول
ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحة
او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة
وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور

مثل ضمير المنصوب المتصل سواء **قوله** فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا

اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضله لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شي ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل مخاطبا وغايبته وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي يفعل فعلت ويفعل وتفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما **قوله** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قايما وهند زيد ضاربته هي **اعلم** ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر من المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المتصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كلاهما لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشي كجزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمه لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب

والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا ولا الخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايض كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمه كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فهي ايض لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب ايض ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنايه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا انفصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا او تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت لا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير اللبس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي

علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول فاما ان لم
يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت كما اذا اخبرت عن
المفعول الثانى فى اعطيت زيدا درهما فقولك الذى اعطيته زيدا درهم اولى من
قولك الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ
والمعنى ومجى المنفصل فتوطية لان الذى اللبس فى المفعولين اللذين يحصل فيهما
اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا درهما واذا اخبرت عن الثانى فى علمت زيدا قايما
فقولك الذى علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذى علمته زيدا قايم وذلك
للتوطية المذكورة ولمراعاة اصل المفعول الثانى اذ العامل فيه فى الاصل ما يجب انفصاله
كما فى كنت اياه على ما يجى وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
اذ كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما ولا منفصلا لما مر واما اذا ارتفع
باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور
فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا فى الفعل وجب انفصاله نحو زيد قايم
اخوه وانت ضارب اما هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل فى الدار اخوه
وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هى له فانه تاكيد للضمير المستكن
فيها لا فاعلها كما فى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطرد اخواك الزيدون
ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربانها هما وقد عرفت ضعف نحو جاءنى رجل قاعدون
غلمانه وقال الزمخشرى فى حاجيه بل يقول ضاربهم نحن وضاربها هما فان ثبت
ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع
جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفى نحو اقايم انتما وما قدامك هما
وافى الدار انتما عند ابى على وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعيهما جملتين
فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزى الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كانه احد جزى
الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزى الجملة ابدا
به فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجى فان
لم ينفصل الضمير من عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال
المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه
سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر فى تقديره بالفعل
الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل فى
اقتضاء المرفوع اذ هى فروع عليه فى ذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا

ولية بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة اذ تقول اعجبنى ضرب انت زيدا اذا لم
تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبنى الضرب انت زيدا هذا كله فى
الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل
مما وجب انفصال الغير المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض
لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا فى ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك انا ضارب اما
اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم يكن كذلك
فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير
به نحو انك قائم ومنه انك فى الدار ولا يقول ان فى الدار اياك وكذا يجب الاتصال
باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكنى
وانما وجب الانفصال فى القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجى الا عند تعذر المتصل
وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك ورويدك
اياه وعليكه وعليك اياه لستثنيها بنحو اعطاك اياه كما يجى وان لم يكن الكاف فلك
الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين
الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها يقول اعجبنى ضرب اياك
والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش نحو ضاربك وضارباك وضاربوك
ان يكون حذف التنوين فى ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا
وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبنى الضرب اياك للمعاقبة
الالف واللام للتنوين فى تمام الكلمة وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
اسما الفاعل والمفعول فمنى اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف
كما مضى فى باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل
اكثر من مشابهته المصدر له تقول ضاربك وضاربك اياك والضاربك والضارب
اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور
فلكونهما قايمين مقام الفعل اللازم لا يجى بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح
ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف **قوله** او بالفصل لغرض احتراز عن نحو
ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه
اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر
المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افادت ذكر المفعول اهم
قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام

بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر
كقوله تعالى بل الله فاعبد اى لا تعبد الا الله وكذا يقول في المفعول المطلق ضربته
زيدا اى ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا يقول يوم الجمعة لقيته
زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له قد ذكرنا انه ليس مسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة
على غير ما هى له ونعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعنى بالجرى
ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هى او حالا نحو قولك جئتمانى وجاءنى زيد
ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا
اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له فى الافراد او فرعيها اعنى التثنية
والجمع وفى التذكير او فرعه اى التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا
نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم تات بالضمير فى ضاربها ايضا علم ان الضارب
لزيد لا لهند وان اتفقا فى الافراد او فرعيه وفى التذكير او فرعه فان اتفقا فى الغيبة
ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل
نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما هما
وكذا فى المؤنث والجمعين وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع
الافعال نحو انا زيد ضربته او لم اضربه والزيدان عمرو ضربنا او يضربنا وهند انا ضربتنى
او تضربنى الا فى غايبة المضارع مع المخاطب وفى غايبتيه مع المخاطبين نحو انت هند
تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان
اللبس حاصل ههنا ويرتفع ابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع
الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانهما
نحن والزيدون نحن ضاربونهم وكقولها المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع
الاتيان بالمنفصل اللبس فى هذه الصورة طرد الاتيان عند البصريين فى صور الصفة
المثلث اعنى اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون
فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل فى الصفة اذا امن اللبس نحو هند زيد ضاربته
قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبى
لصوته وان تعلمى ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا يبعد فى مذهبهم
واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان التاكيد فيه

لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما مر وهى انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما
وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل
فى كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير
المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس ففى نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف
انه ضاربا مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربى فلم لم يكتفوا فى
رفع اللبس به قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
خيف الالتباس على تقدير حذفه فيأتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس

قوله وإذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه

قوله اذا ولى ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة
فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل
المرفوع متوغلا فى الاتصال وكانه جزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك
المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثانى لكونه
كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور
منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكنى زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص منه تعريفا
او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال و
الانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه
وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة
على الثانى بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله
ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلت اولى
منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فى باب
ما لم يسم فاعله فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعول خلت بعد زوال جهة
المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب انفصال اولهما لتزيد من الفعل فالاولى
فى الثانى الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه
وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شىء قاسوه
ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجى فى الثانى

الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما
هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث
اعني المساوي للمتصل المنصوب فيقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاها
قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال
الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين
ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني تجويز مخنتيني
اي مختني نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور
لانه يانف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك
في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلافه في المخاطبين والمتكلمين
اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجي في التابع نحو ضربتهم كما جاء اعطاهو
لان طلبه للفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان له
جذب المفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد
الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما في نحو
زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب
اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما
منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها
وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم
الفاعل نحو معطيكها ويجوز معطك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك
اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب
لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول
لذاته وهما لمشابهته وكذا يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا
نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم
نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من
المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك
هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في
باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يلي المجرور **قوله** وليس احدهما
مرفوعا الا انه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا **قوله** وان كان احدهما اعرف انما قال ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف

ولم يكن

قوله ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي
وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما
مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني
قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وكان اعرف
لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رايت **قوله**
والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها وجاء
لولاك وعساك الى اخرها **قوله** انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان
لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون
الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة قال
عمر بن ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت
هذا الدهر شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى
سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي و
قيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها
او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها وجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول
فكنته كضربته **قوله** والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا
غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف ومرتفع
بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه الثلثة الاربعة الانفصال فقد يجي بعدها
الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح
وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احج وقوله وكم موطن لولاي طحت
كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف
جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة
على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك
لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجي وفي قوله
نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك
ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء
كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا
فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير

بعدها ضمير مجرور نائب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان يج مذهب
سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب
الاخفش فانه يلزم تغيير اثني عشر ضميرًا ترجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير لقيام بعضها
مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف
الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل
وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده
فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب نحو عساك وفيه ثلثه مذاهب قال سيبويه عسى
محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق فقولك عساك ان تفعل كذا حمله
على لعل في اسمه فتنصبه به وتبقى خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان
يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله
وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل من غير ان في
استعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره
ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك الخارج كما يقال
لعلك خارج وربما يجي خبر لعل ايضا دعا بان حملها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في
عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر
محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر
قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا
لتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون
اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا
منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول
لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم يلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قايمة مقام
المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل وتفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان
تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان
الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا
وهو ضعيف من وجوه احدها ان يجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل وتفعل الا
ان تجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل

في عساك يفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تطوف بالمراد
عسى الواصل اياك طايفا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون يفعل بدلا من
الكاف كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا كان
عسا اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا **والثاني** الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب
خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم المحذوف كما في قوله يا ابتا علك وعساكا
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما
في قولك عساك ان يفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان **اقول** اذا ارد تحذف الفاعل اضماره كما هو
الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف
الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان يفعل
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر
مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان تقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان يفعل او عساك
صاحب ان يفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا
عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط و
عكسها لعل **اعلم** ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في
باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرع كما تبين في اول
الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني لاطراد الباب ولكون الكسرة مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضيّ
ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني
وضربتني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل على ولم يحفظوا الفعل من
الكسر الذي للساكنين في قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين
اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة **فتقول** يلزم هذه النون
جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة
الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو
ضربتني او نون التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب
مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون
نوني الضمير ونوني التاكيد وان كان اجتماع المثلين في اكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى لها كون
الوقاية اذا اعراب الفعل المعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون
الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزء لان الثقل جاء منها لا من نون

الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولامعنى
لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء
حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني
ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام
وقرى قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة **قوله** ولدن نحذف نون الوقاية من لدني لا يجوز عند سيبويه
والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال
كان حق لدن ان تذكره المصنف لامع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه مع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير و
القراء حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم
وانما لم ياتوا بها في الى وعلى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك الساكن
لكونه حرف علة وذلك انما قيل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على
سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاى وعصاى وعصاى وقاضى
في قاض ومسلمى ومسلمين وعشرى ومسلمى في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان **قلت** فكان يجب ان لا يجب
ايضا في نحو تدعونى وضربونى واضربونى ورمانى وضربانى واضربانى واضربينى وانت تقول يدعى وضربى
ورمانى واضربانى واضربى **قلت** ذلك لجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل
الفعل هو الصحيح اللام الخالى من الضماير المرفوعة المتصلة لو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه
ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة **قوله**
وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجى حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية
بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجى في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة
ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها **قوله** ويختار في ليت الشهور
في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة الا في الشعر كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ
قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى **قوله** ومن وعن وقد وقط كذا قال الجزولى اى ان الاثبات فيها هو
الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنه وعنى لست
من قيس ولا قيس منى وقال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه
الكلم لما قلنا في لدن اى للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح
والضم اللازمين **قال** سيبويه يقال في لدلدى ولو اضفت الكاف الجارة الى الهاء لقلت ما انت كى لان
الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن ويبعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما
السكون الذى لا يدخلها فاجرى مجرى الفعل في الحاق النون **قوله** وعكسها لعل اى حذفها معها اولى
لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون وقريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد

عنى العين

اعنى العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة
لام ساكنة قبل النون ولعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعنى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسنى رجلا
وجاز ليس كقوله اذ ذهب الكرام ليسى حملا على غيرى وجاء عسانى حملا على لعل والاكثر عسانى ويجوز الحاقها
في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى
وحكى الفراء مكانكنى وقوله وليس حاملنى الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون الوقاية او تنوينا كما
ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقرنى منك وما احنى **قال**
السيرافي لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل
قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى
فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو زيد هو افضل من عمرو ولا
موضع له من الاعراب عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبر **قوله** قبل العوامل نحو زيد هو
القايم **قوله** وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتداء والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان
نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القايم وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم **قوله**
صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه يختلف فيه كما يجى هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع
قوله مطابق للمبتدا اى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى
انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب
كقوله وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابى هو المصاب **قوله** يسمى
فصلا هذا في اصطلاح البصريين **قال** المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا
وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل
ليتعين كونه خبرا لا صفة **وقال الخليل** وسيبويه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده
بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره وما للمعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف
من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجى الا بعد مبتدا بلا ناسخ
او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا به وذلك لانه
اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان اواه اوما الحجازية لم يحتج
الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يوكد النكرة الا بما سبق استثناؤه
في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه
ليس تاكيدا لانه يجى بعد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو
قوله تعالى انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف

لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملئكة اجمعون ولا يقال
عند سيبويه ضربته هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين
لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني
تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر **قال** فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم
اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضميرا امن التباس
الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد
الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس
فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور
على المبتدا سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل
او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول
نحو انت الذي قال كذا ثم انه يتسع في الفصل فيدخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر
في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتدا ضميرا نحو انني انا
الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفيته كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل
لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كونه مخصصا حرفا يقتضيها افعل التفضيل معنى اعني من فانه ملتبس به ويتحد
معه كما ان مختص ذي اللام حرف يتحد معه اي اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكون
من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد كما يجي في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل
بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك
بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه
قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني
انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاوي لم يثبت صحتها ببينة من قران
وكلام موثوق به قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر اني بلى لو
ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير منك من زيد هو افضل من عمرو ورايت
زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة
الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين
فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل
التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه

فشابه الاسم المعرفة **قال** ولا يجوز زيد هو قال لانه لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع
دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في
كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره **وقوله** لا يجوز زيد هو قال ليس بشي كقوله تعالى وانه هو
اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم
بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير **قال** ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين
الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الجزئين اذا كان المبتدا والخبر معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض
حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو
القايم زيد لانه من القياس الخبر بالصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى
كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جي بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة
مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف
وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم وكنت انت العالم ثم
لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى
الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع
وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب
في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون الاسم للاشارة
الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه
فان **قلت** قلنا اسماء كثيرة مفيدة المعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية
فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك **قلت** بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب لحرفيته لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان
الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره **اعلم**
انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد
هو المنطلق او اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها واذا كانت بعد مضمر نحو انك كنت لانت الكريم
وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم
فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها
فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام
الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها
وقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام **قوله**

ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا
قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف لاستنكار
خلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا
من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه
هو العفو بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت
بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول
ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال
ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة نقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد
وكذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نر اسما يتبع ما
بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه
لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله
لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الوضعين فيحتمل ايضا كونه
تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو العفو ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل
عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فلا ينصب
ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان
ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما يهودانه وينصرانه
فيه خبره ثلثة اوجه **احدها** ان في يكون ضمير الشان **والثاني** ان فيه ضمير المولود **وقوله**
ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين **والثالث** ابواه اسم كان **وقوله** هما اللذان
جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة
ضمير غايب يسمى ضمير الشان والقصة يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكانه زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
فانه لازم **قوله** ضمير غايب لعله لزم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد
بالفصل هو المبتداء فيتبعه بالغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد و
الغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب ومؤنثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول
عنه بسوال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان
والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قيل
اكتفى في التفسير بخبر هذا الذي يعقبه بلا فصل لانه معين المسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا
ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما قررته

والقصد

والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد نحو قوله
هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شيء دفع
من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام
الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتاتى جلعات الابل ايضا ولجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان بمفرد
مؤول بالجملة نحو كان قايما زيد وكان قايما الزيدان او الزيدون على ان قايما في جميعها عن ذلك الضمير
وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قايما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما
هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقايمين اخواك وما هو
بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقايمين خبره مقدما او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة
الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها
وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير
الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفي ما الا على المبتدا بعدها الخبر ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو
ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان يفسر بجملة ولا يكون الباء
في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير
الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل منه او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح نحو ما
زيد بنافع فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى
استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه
قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه
مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من خبره مع كونه جملة لما مر في باب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل
منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار تانيث الضمير الرجوعه الى المؤنث
اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا
تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث
في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة واه لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة
لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع وانما لم يدخله
نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار وتقول ما هو قام زيد **قوله** يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا او اسم ما ويكون

متصلا منصوبا بارزا فى باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا فى باب كان وكاد **قوله** وحذفه منصوبا
ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه فى الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابطه ولا يحذف المبتدا
ولا عجزه الامع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة بالنصب فى صورة الفضلات مع
دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا وقوله ان من لام فى بنى بنت
حسان الُمهُ واعصه فى الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا يدخل على كلم المجازات كامر فى باب المبتدا
قوله الامع انا اذا خففت فانه لازم اى اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها فى الاسم الظاهر واهمالها
كالمكسورة على ما قال الجزولى **قال** ابن جعفر لكن ترك اعمالها فى الظاهر اكثر و**قال** المصنف كما يجى فى
باب الحروف اعمالها فى الظاهر شاذ كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها
تعمل فى ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانه اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم يعمل تقديرا
وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا فى ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التى يليها ربط مقدر من حيث
اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التى
هى خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظى بينهما لا ارتباط بينهما معنوى تام وذلك انها حرف
موصول وهى مع جملتها فى تقدير مفرد هو المصدر اذ هى حرف مصدرى وكان ان وحدها بعض حروف ذلك
المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعنى اعمال
المفتوحة تقديرا فى حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء فى المكسورة
اعنى ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا لكن المصدرية هى مع جملتها فى تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما
لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد **واعلم** انا على المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب وتغليب الاخص فى الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع
لمشار اليه وهى خمسة فى المذكر وللمثناة ذان وذين وللمؤنث تا وتى وته وذه وذى وللمثناة تان و
تين ولجمعهما اولا مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهى خمسة فى خمسة فيكون فى
خمسة وعشرين وهى ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقى ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط وتلك وتانك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة
اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعانى
كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية فى الاغلب فى كل معنى من
المعانى كالاستفهام يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع لحرف يدل عليه كالاستفهام فى ازيد ضارب والنفى
والتمنى والترجى والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفى وليت ولعل ومن والى
وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعانى المختلفة
وكتغيير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب

من الضرب

من الضرب وكذا المعنى العارض فى المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وفى اسماء الاشارة ولم يوضع
لهذا المعنى حرف وكان حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا فى حد الاسم حذف حرف الشرط و
الاستفهام قبلها وضمنت معناهما **وقيل** انها بنيت لاحتياجها الى القرينة الدافعة لابهامها وهى اما
الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره **فان قلت** المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما
فيه لام العهد داخلة فى هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها
الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين **فالجواب** ان المراد بقولنا مشار اليه
ما اشير اليه اشارة حسية اعنى اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها المشار
اليه اشارة ذهنية ولم يحتج فى الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى
الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى المشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى المحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمنى ربى **قال** المصنف ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار
اليه ما يلزم منه الدور كما لزم فى مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له فى
اصطلاح النحاة اسماء الاشارة **وقوله** لمشار اليه اراد به اشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم
الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اى اسماء الاشارة الاصطلاحية
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذى هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك **قلت**
هذا السؤال غير وارد والاشارة فى قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التى يكون بها الاشارة
اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوى وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود
على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او
يكتسبه بغير ذلك الحد **قوله** والمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة
وليس فى كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيى بلا تنوين تبنا ثم حرك العين بدليل
قلبها الفا وانما حذف اللام اعتباطا او لكما فى يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا
كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو ترى **فان قيل** فلعل ساكن العين وهى المحذوفة
لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة **قلت** قبل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها فى موضع التغيير
ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها **وقيل** اصله
ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذف اللام وقلب العين الفا والامالة تمنعه
واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان نجعله
من باب حييت اولى **وقال** الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها
والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه

والاولى ان يدل الى محسوس مشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وما لم يشاهد وهو ما ادرك بالبصر بالفعل مايدل سائر الحواس و ما من شانه ان يدرك بالبصر لكنه ليس مدركا به لعدم حضوره فخرج السماء المطلوس

والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين **والجواب** عن حذف الالف في التثنية
لانه لاجتماع الالفين ولم يرد الى الاصل فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف اليا في اللذان **قال**
ابن يعيش لاباس بان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فيزيد الفا اخرى ثم تقلبها
همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وتحي
بها ولو كان اصله ثلثه لقلت ذاي رده الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا **قال**
الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البنا فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده
والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر **وقال** بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره
باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة بخلاف الظاهر **قال** الزجاج لم يبن شي
من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر
ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع يخالف بعضه بعضا **والنحو**
في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جا ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه
حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمونث تا وذي يقلب الف ذا تا حتى صار تا او قلب الف يا حتى صار ذي و
ذلك لان التاء واليا قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو ونحو الجمع بين التاء واليا ولا نقول ان التاء او اليا هاهنا علامة للتانيث بل نقول تخصيص
ابدالهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان
فان تا ها ليست علامة التانيث وذه بقلب ذي يا ذي ها كما قالوا في هنية لان الهاء يكون عوضا في
الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الهاء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته
بقلب يا تي ها وقد يكسر الهاء ان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل
والاكثر ذهي وتهي بيا ساكنة وفي الوقف يسكن الهاء ويحذف اليا كما يجي في بابه وقد يقال في المونث
ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولا عاقلا كانوا وغيره قال ذم المنازل
بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه ولو كان
اولا معرفة فيكون فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كا ولا لك وقد يقصر
فيكتب باليا لان الفه مجهولة الاصل فحمل على الباب لاستثقال النساف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في
اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الفتحة والقوى والضحى باليا مع ان اصلها واو ومن ثمة
يبني بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله باليا وان كان العين واوا ايضا وقد تبدل الهمزة
الاولى من اولاء ها فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء
على وزن طومار واما قولهم هولاء على وزن تورات قال تجلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا وقوله ويلحق بها حرف التنبيه

يعني ها انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن
اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة الى المشار اليه فجي في اوايلها لحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى
يلتفت اليه وينظر الى اي شي يشير من الاشيا الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره
من الحاضر والمتوسط لا في البعيد للغايب وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا
من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما
يحول بينه وبينه جار بل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في
مراى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام **قوله** ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل
على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويويد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك كما في كان ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فايدتها ولنذكر هاهنا علة تخصيص المتوسط
والغايب البعيد بها دون القريب فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة
للحضور والقرب على ما قلنا ان المشار اليه حسا وتشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كان الخطاب به آخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في
كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو
انت وانت فعلتما مع خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل
غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كونه ما وليته غايبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا
وان لم يمتنع حضوره اذ ربما يقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى
الغيبة وقد كان الموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف من الحضور والغيبة
وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جيت بعلامة وهي اللام فعلت ذلك ثم نقول
لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في
العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى يضارب واضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما
يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة
بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه
وان كان غايبا الا انه ذكر مجري عن قريب فكانه حاضر ولذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر
اسم الاشارة بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى كذلك
يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا
الباطل الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله
الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار
اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقوله

السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا ولقول بعضهم ذلك السلطان بتقديم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن
الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر
ومتنه تامل خفافا اننى انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا
لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول لما اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه
اشارة حسية استعماله فيما لا يدركها الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعانى مجاز وذلك بجعل الاشارة
العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعنى ذلك ونحوه اذن
كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف
الخطاب لحرف نحو بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجا وحيهل وارايت بمعنى اخبرنى كما يجى
ويقال ذا للقريب لى لما راى المصنف كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة موضع ذى البعد منها وبالعكس
لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يتخذ مذهبا ولم يترك
الحالة على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى **واقول** انا لا ارى بينهم خلافا فى اختصاص
بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فيذهب بعضهم ان لا واسطة
بين البعيد والقريب كما فى حروف النداء على ما يجى فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب
والمقرونة بهما او بالكاف للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك
وبعضهم يقول الك وللمونث تى وتا وذى وبره وذه بسكون الهائين وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع
اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك وهى دونها واما ذيك فقد اورده الزمخشرى
وابن المالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك قليلتها
قليلة وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد لحذفها فحركت اللام
بالكسر للساكنين وكذا فى تيلك لان التاء التى بعدها الفتحة قريبة من الالف فى الخفة واما تالك فادخلت اللام
التى فيها على تى ولم يحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل ابقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين
واما تالك بحذف الف تاء فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون **فقال المبرد**
هو فى المثنيين بدل من اللام فى ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام يدخل
بعد تمام الكلمة كما فى ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس فى الادغام قلب الاول الى
الثانى لان المراد تغييره عن حاله الادغام فى الثانى فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى
الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذانك فتقلب اللام نونا وتدغم
فيه كما هو القياس والاولى اولى فيكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام فى النون ليس بقوى كادغام
النون فى اللام كما يجى فى التصريف ان شاء الله تعالى **وقال** غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة
فى الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا فى تثنية الذى والتى واللذان واللتان مشددى النون عوضا

عن الياء

عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هذلك
وقال الاندلسى لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف فى البعد والقرب والنحاة فرقوا بينهما وذلك
بناء على مذهب المبرد فالبعد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه فى المثنيين بلفظ واحد وفى جمعها اولاء واولى
ثم اولئك فى اولاك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى افادة البعد وعلى راى اخر
اولاء ثم اولاك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد اتفقوا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل فى ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت وقوله ذلك
ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك
سيئة بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه
عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها
كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وما هو ذا كما يجى فى حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعالى ها
لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجى فى باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن نفعت
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ففصل بينها وذا بحرف العطف
قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان
الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها
واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء فى تلك ولتشديدها نونا فى ذانك وتانك وعدم اتصالها
باولاء الممدود ومع انه اشهر من اولى المقصور **وقوله** وثم ونهنا وهنا للمكان خاصة يعنى ان ها هنا الفاظا
مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية
او منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا
تصحب ثم وقولهم ثمك خطاء وقد يراد هناك و
هنالك وهنا الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية
لله اى حينئذ وقال حنت نوار ولات هنا
حنت ان لات حين حنت فهى ظرف زمان
لاضافتها الى الجملة كما يجى فى
باب الظروف المبنية
ان شاء الله تعالى

٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الموصول ما لا يتم وذلك ان الافعال اجزاء الا بصلة وعائد انتصاب جزءا انه على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لاحتياجها على ما يتبين في بابها فغير يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة مكملتها عشرة اى صيرة عشرة كاملة **قال** المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد **وقال** العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا هيهنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يحتاج الى صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اى شيء فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل بين ذلك الشيء الا هو **فقال** المصنف انما قلت انه ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم **قال** انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جرا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما ذكره لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم **قال** وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس الحد اشكالا لا يندفع دون التفسير **قال** ولو جعل موضع بصلة بجملة لا يرتفع الاشكال وهذا حق **قوله** يتم جزءا اى يصير جزء الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد **قوله** وعائد يعني ضميرا يعود اليه **قال** وهذا احتراز عما يجب اضافته الى الجملة حيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي اولى مع ما يليه من الجمل بصلة كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى العائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لانها اما وضع وضع الحروف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية **قوله** وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او امر بها او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء **احدها** ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهذه المعرفة

النكرة

النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما ستأتي تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل بقولك انسانا تخصيص بمضروبه المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا الا ان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذاك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك **فان قيل** ان الجمل نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها **قلت** لو نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما **وقال** بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح **وثانيها** ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها **وقال** بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط **قال** لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلة معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ **وثالثها** ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء لشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويغني عن الجملة ظرف او جار منوى معه فعل وفاعل هو العائد او متعلق العائد **ورابعها** انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية الطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي

لعلى واذ شعلت نواها ازورها فمثل قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط اى التى اقول لعلى ازورها وقد
يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اى لمن واسد ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى مانعا وقد
اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاء فى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ
وساير المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجى **وخامسها** انه لابد فى الصلة من ضمير
عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب
هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول فى الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا
الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءنى زيد الذى ضرب زيد **قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل ومفعول** لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة تامة استدرك ذلك فكانه استثنى
وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل ومفعول **اعلم** انهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى
الفاعل والمفعول **فقال** المازنى هو حرف كما فى ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس **وقال**
غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشرى الى انها منقوصة من الذى واخواته وذلك لان الموصول مع صلته
التى هى جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة
بحذف بعض حروفه قالوا فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا على الالف واللام وتارة بحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجى **والاولى** ان يقول
اللام الموصول غير لام الذى لان لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام
موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرود به زيد **اجاب** المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف
المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران **احدهما**
اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدا وحرف
النفى وحرف الاستفهام وعلمهما من غير اعتماد على شى مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه فى هذا غير
مذهبهم **والثانى** رجوع الضمير على موصوف مقدر **فان قال** لاعتماد على الموصوف المقدر
والضمير راجع اليه كما فى قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف
المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه **قلت** الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
عليه كما ذكرنا فى باب الوصف فى نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش البيت وايضا
الجار والمجرور يكفيه رايحة من معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجع
الضمير الى المقدر فتمثيل منهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله ولا يقال فى السعة جاءنى الحسن
وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى الحسن وجهه
فى الاختيار بلى جاء فى الشعر نحو قوله لسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان
ذو اللام اسم فاعل ومفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضى

كالا

كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى ترك العمل الفعلى لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء
اعنى لام التعريف فتباعد عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون تشبيها
فى نحو الحافظوا عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد عنها فتقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب
والمضروب الذى ضرب والذى ضُرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل
اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا
الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول لان المعنيين متقاربان
اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا
فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضى كالمجرد
عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكر فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام
الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا اذا صارت بمعنى غير على ما ذكر فى باب الاستثناء فقلت جاءنى
الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **فان قيل** ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة
اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المط فى الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه
الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وهلا قلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول
مع اللام لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا
بلا اعتماد لكونهما فعلين فى الحقيقة **فالجواب** ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دلهم على انهما فى
الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمى الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما
للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها
للحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب
الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل ويوصل فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية
وقد وصلت ايضا فى الشعر بالمضارع فى قوله بالشيخة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت الاسمية
فى غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال لراعيها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا وقد ذهب
اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت
اكرم اهله واقعد فى افنائه بالاصايل ان التقدير لانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم
كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له كما فى قوله ولقد
امر على اللئيم يسبنى واما الجار فمررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذين
قعدا الا استتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره فى الذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين و
ظهوره فى الذين قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين **واعلم** ان حق الاعراب ان يدخل
على الموصول لانه هو المقصود بالكلام والمجى بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب فى اى الموصول نحو

جاءنی ایهم ضربته ورایت بایهم ضربته وکذا فی اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال
بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبیینها له کما فی الجمل الواقعة صفة
المنکرات ولیس بشی لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا یقع صفات للمعارف کما مر فی الوصف
والجمهور علی انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم یصح وقوع المفرد مقامها کالوصف وخبر المبتدا والحال و
المضاف الیه ولا یقدر للجملة اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلک فی الاربعة المواضع فقط
وذلک لان الاعراب للاسم فی اصله اولا للاسم والفعل علی قوله وکل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غیر
قوله وهی الذی والتی واللذان واللتان بالالف والیاء والالی والذین واللائی واللاتی واللواتی
وما ومن وای وایة وذو الطائیة وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام هذا حصر لجمیع الاسماء الموصولة
والذی عند البصریة علی وزن عم وشج اراد وا الوصف بها من بین الاسماء الموصولة لکونها علی وزن الصفات
بخلاف ما ومن فادخلوا علیه اللام الزایدة یحسنا اللفظ حتی لا یکون موصوفة کمعرفة یوصف بالنکرة **وانما قلنا**
بزیادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدلیل کون ما ومن معرفتین بغیر اللام وانما الزموها اللام الزایدة
لانها لو نزعت تارة وادخلت اخری لاوهم کونها للتعریف کما فی نحو الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائیة وان
لم یکن علی وزن الصفات نظرا الی لفظها اذ هو علی لفظة والذی یوصل به الی الوصف باسماء الاجناس **وقال**
الکوفیون اصل الذی الذال الساکنة ثم لما ارادوا ادخال اللام علیها زادوا قبلها لاما متحرکة لئلا یجمعوا
بین الذال الساکنة ولام التعریف الساکنة ثم حرکوا الذال بالکسر واشبعوا الکسر فتولدت یاء کما حرکت ذال ذا
بالفتح واشبع فتولدت الف وکل ذا قریب من دعوی علم الغیب **وتقول** فی الواحد المؤنث التی بقلب الذال
تاء کما قلنا فی ذا وتا وقد یشدد یاؤهما نحو الذی والتی فاذا شددتا اعربت الکلمتان عند الجزولی بانواع الاعراب
کما فی ای ولا وجه لاعراب المشدد اذ لیس التشدید یوجب الاعراب وعند بعضهم یبنی المشدد علی الکسر اذ هو الاصل
فی التقاء الساکنین قال ولیس المال فاعلمه بمال وان اغناک الا الذی ینال به العلاء ویصطفیه لاقرب
اقربیه وللصغی وحکی الزمخشری انه یبنی علی الضم کقبل وبعد **قال الاندلسی** لعل الجزولی سمعه بضم کما هو المنقول
عن الزمخشری ثم رآه فی الشعر المذکور مکسورا فحکم باعرابه وقد یحذف الیاء ان فی الذی والتی مکسورا ما قبلها
او ساکنا قال الشاعر فی الکسر واللذ لو شاء لکنت صخرا او جبلا اشم مشمخرا وقال الاخر فی التسکین
کاللذ تزبی زبیة فاصطیدا وقال فقل للت تلومک ان نفسی اراها لا تعوذ بالتمیم **قال الاندلسی**
الوجوه الثلثة فیهما ای تشدید الیاء وحذفها بسکون الدال والتاء وکسرهما یجوز ان تکون لضرورة
الشعر لا انها لغات لان المخفف یشدد للضرورة وکذا یکتفی لها بالکسر عن الیاء ویحذف الحرکة بعد الاکتفاء
قال الا ان یتلوها فی حال السعة لان الشعر ینمعا اذن وطاعة وتثنیة الذی والتی اللذان واللتان
بحذف الیائین وجاز تشدید النونین ابدالا من الیاء المحذوفة وهما معربان او مبنیان علی الخلاف الذی
مر فی ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان فی الاحوال الثلث فی غیر الافصح والاولی القول باعرابهما عند اختلافهما

کامر واما مثنی الضمیر نحو هما وکما وقلتما فلما غیر عن وضع واحد ولم یزد فیه النون بعد الالف لم یعرب
لانه صار صیغة مستانفة وخرج عن نسق المثنیات وقد یحذف النونان فی اللذان واللتان لاستطالة
الموصول بصلته قال ابنی کلیب ان عمی اللذا قتلا الملوک وفککا الاغلالا وقال هما اللتا لو
ولدت تمیم لقیل فخر لهم صمیم وجمع الذی فی ذوی العلم الذین فی الاحوال الثلث علی الاشهر والاکثر وا
للذون فی الرفع هذلیة **قال** جاء اعراب الجمع لغة من شدد الیاء فی الواحد وهذا یقوی قول الجزولی
ان الذی مشدد الیاء معرب فکان اصله اللذیون فحذفت احدی الیائین ثم عمل بقاضون وحکی
بعضهم اللذیون رفعا واللذیین نصبا وجرا وهی لغة من شدد الیاء فجمعه بلا حذف شی منه وقد یحذف
النون من اللذون تخفیفا قال قومی اللذ وبعکاظ طیروا شررا من روس قومک ضربا بالمناقیل ومن
الذین ایضا قال وان الذی حانت بفلج دماؤهم هم القوم کل القوم یا ام خالد ویجوز فی هذا ان یکون
مفردا وصف به مفرد مقدر اللفظ مجموع المعنی ای وان الجمع الذی او ان الجیش الذی کقوله تعالی کمثل
الذی استوقد نارا فحمل علی اللفظ ای الجمع الذی استوقد **ثم قال** بنورهم فحمل علی المعنی ولو کان فی
الایة مخففا من الذین لم یجز افراد الضمیر الراجع الیه وکذا قوله تعالی والذی جاء بالصدق به اولئک
هم المتقون وهذا کثیر اعنی ذکر الذی مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنی لا حذف النون
من الذین نحو جاءنی الرجال قالوا کذا فهو قلیل کقلة اللذا فی المثنی **وقد یقال** لذی ولذان
ولتی ولتان ولاتی بلا لام وجمع الذی من غیر لفظ الالی بوزن العلی واللائین رفعا ونصبا وجرا
ویحذف النون فیقال اللائی بهمزة بعدها یاء ساکنة کالقاضی وهو قلیل فی المذکر قرا الاخفش و
اللائی یؤلون من نسائهم **ویقال** اللاء بحذف الیاء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائین نصبا وجرا
وجمع التی اللاتی علی وزن فاعل من التی وهو اسم جمع کالحامل والباقر واللائی بالهمزة مکان التاء
وهو کثیر فی جمع التی دون جمع الذی واللواتی واللوائی کانهما جمع الجمع وقد یحذف الیاآت من الاربعة
فیقال اللات واللاء واللوا واللواء وقد یسهل الهمزة من اللاء بین الهمزة والیاء لکونها مکسورة
علی ما هو قراءة ورش واللاء یئسن **وقد یقال** اللای بیاء ساکنة بعد الالف من غیر همزة کقراءة
ابی عمرو والبزی **قال** ابو عمرو وهی لغة قریش کانهم حذفوا الیاء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة یاء من
غیر قیاس ثم اسکنوا الیاء اجراء للوصل مجری الوقف **وقد یقال** اللوا بحذف الیاء والتاء معا
وقد یقال اللات کاللاعات مکسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والالی جمع التی ایضا من غیر لفظ
فالذی والتی مشترکان فی الاولی واللائی الا ان الالی فی جمع المذکر اشهر واللائی بعکسه وبمعنی الذی و
فروعه من المثنی والمجموع والمؤنث من وما وای مضافا الی معرفة لیکون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب
ایهم فی الدار او مقدرة نحو لقیت ایا ضربت **قال** الکسائی یجب ان یکون عامل ای مستقبلا وقد نوزع
فیه فلم یکن له مستند الا انه قال کذا خلقت یعنی کذا وضعها الواضع فقال له السائل استحییت لک یا شیخ

يعني ان هذا ايضا شائع فيه وقد علله ابن بابشاذ بان قال اي موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا في
المستقبل الذي لا يدرى منقطعه ولا مبتداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في
المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوع على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا
تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين
لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرها
نحو لقيت ايتهن لقيت وايتهن لقيت **قال** الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس
وشرة الناس وبعض العرب تثنيها وتجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايام اخواك وايوهم اخوتك وايما
اشذ من التانيث ومجوزها تصرفها في باب في باب الاعراب **قوله** وذوا الطائية الاكثر ان ذو الطائية
لا ينصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وهي ذو
حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض
ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها **والثانية**
حكيها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه **والثالثة**
حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال **والرابعة** حكاها ايضا
وهي كالثانية الا انه يقال للجمع المؤنث ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع
متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية **قوله** وذا بعد ما الاستفهام
اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين طليق اي الذي تحملينه طليق وقوله وما تلك بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
وماذا الذي صنع اي ما الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت
وما ذا لقيت ان يكون زائدا وموصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان
اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش
وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها
وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير
بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية **قوله والعائد المفعول**
يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل
موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي
ضربته في داره زيدا ليستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون

منصوبا

منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا
اياه واما في غيره فلا منع كقولك صيغ الزيدان الذي اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا ضارب زيد اي
ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف منها مجرورا المحل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني
ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا
يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا
ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من
حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد
لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره **وقال** فقلت لها لا والذي حج
حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف
جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان
اللذان تعلقا بهما وهما مررت متماثلان ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان
لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له ونحو ذلك ثم تذهب الكسائي في مثله التدرج
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيتضح حذفه ومذهب سيبويه و
الاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور لفظا واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غيره اما خبره
وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل
ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها
ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل
خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره
جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان
مع العايد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا الشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز
الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة
في نفس الموصول بسبب الاضافة وانما تطل الصلة **وقال** الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها
فلذا تضاف وتعرب فيتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها واذا لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة
الصلة نحو قوله تعالى هو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون
فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في
الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا **واعلم** انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز

ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه انا الذي لولا سماعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائتين اي مثل حاتم وان كان ضمير ذلك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت ظهر بهذا ان قول القائل انت انا ليس بوجه والوجه ان يقال القائله انت انا **قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه** هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي والالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فيقول معنى قولهم اخبر عن آ الذي في ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واجر في الثانية ما عن ذات متصفة بما اتصف به آ في الاولى معبرا عن تلك الذات ب الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسؤول منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول ان يصف ب بالوصف الذي كان لآ بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدير ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان آ ولا بد ان يؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسؤول ان تخبر عن ب بما ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن آ ب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول آ الا انك لما اخبرت عن ب بما والمبتدأ في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغ المرفوع منها المعلوم اجراؤها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه آ اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم

للمتعلم

للمتعلم ليتدرب به او ليختبر به اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما يخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما يخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف ان زيدا ذاك فوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا بالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى **قوله** صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ **قوله** واخرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا **قوله** وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة **قوله** ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها وقد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان تسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فُعِل ويُفعل نحو زيد مضروب او ضرب يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في الجملة حرفان سبكتا من مرفوعيهما صلة اللام كما سيجيء بعيد **ويجب** ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا **ويجب** ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام **قوله** فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروى من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي فان تغاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم **قال** ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور

فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد **وتقول** الذى التى اللذان ابواها
قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر
لاستغنائه بما فى خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته **فتقول** ابواها قاعدان صلة
اللذان وعائده الضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة
التى والعائد الى التى من صلته الضمير المجرور فى لديها فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره
والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور فى عنده والذى مع صلته
المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا يقف على حد واحذر الغلط واعط كل
موصول حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار
والمجرور والحرف اذ لا تضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال
والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فى انا رجل والاستغراق فى نحو كل رجل
وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم اظهاره كفاعل جدا والمعادن النادرة مسد الحال كالعراكى ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه
فى باب الحال لانها بلفظها يدل على الحال والاضمار تزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرورى بزيد
حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى فى العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والاضمار
يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العامله واما الاخبار عن قايم فى
زيد قايم قائما يجوز اذا لم يكن بعمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند
المازنى يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل
انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه **واجاز** المازنى على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه
غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف
وواو القسم وتاء وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور
فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا فى تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذى هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان
الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة
بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم
لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف **قال** لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد
من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد اذا اخبرت عن البدل فى نحو جاءنى زيد ابوك عند من يجعل البدل
فى حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول فى مررت برجل زيد المخبر عنهما
الذى مررت به رجل زيد والثانى يقول المخبر عن المبدل منه الذى مررت به زيد رجل والمخبر عن البدل الذى

مررت

مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور
والمجوزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادة اذ
الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكجز كاد واخواتها وكالفاظ التاكيد فى
الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش ولاجناس الارض وغيرها كلا فى القاسم وامرء
القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه فى مثلها صار
بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح فى قوس قزح وكل جزء من جزئى المركب نحو ست وخمسة عشر وبعلبك
وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت
شئ مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا
ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان
هذه الضماير لا يجئ الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير فى زيد
ضربته وفى زيد منطلق انا المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذى زيد ضربته هو فان بقى
الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا **قلنا** يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا
يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو فى الاخر ليس فى الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا
الى الذى يبقى خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك هو فى الاخر ليس فى خبر خبر زيد **قوله**
والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذى احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه فى زيد ضربت غلامه فان المضاف
مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى استحقه المبتدأ **قوله** عليه اى على الضمير المستحق لغيره
قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما فى نحو زيد ضاربه
اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما **وقال** الاندلسى لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة فى الخبر لم يفدها المبتدأ لان فى قولك الذى زيد ضاربه اخوه
هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره فقد اخر وزيد مذكور فى الصدر فلا يكون فى ذكر ضميره فائدة وليس
ما قال بشئ لان ذكر زيد فى الصدر لا يجعل المبتدأ الذى هو الموصول نصا فى زيد حتى يخلو الاخبار
بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك اذا اخبرت من هاء ضاربه يكون المعنى من الذى ضاربه اخو زيد
زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب لاخى زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره
فقولك اذن فى الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهو ان زيدا مضروب لاخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت
عنها اخوه يكون المعنى الذى ضاربه زيد اخو زيد مضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز
الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما وتوقف المبتدأ على

على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد فليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بتا رماعا واليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على
حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تا ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما
فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم
اذا استغنى ذلك المتقدم عن ضميره بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية ذلك م
كما تقول زيد لحوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخبرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كامر وكذا كل مبهم
مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس وربه ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كما ومن وايهم وكذا كم الخبرية
وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة اللازم نصبها
نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومسا معينات وكذا المصادر اللازم نصبها
كسبحان ولبيك ونحوها قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك
سرت يوم الجمعة **فنقول** الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم
مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له
نحو الذى ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان
مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في
ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءنى الا زيد ومنفصل ايضا المرفوع المتصل الذى
كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد باللام فانك
تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل
وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعنى المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع
اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد
في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا
منفصلا لانه خبر المبتدا **ثم اعلم** انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم
مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميرى ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما
في انا الذى سمتنى امى حيدره لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تا ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف
الذى ضربتك انت فليس اذن **قوله** القائل انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار
بالذى دون من وما واى وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا وانما
الاخبار بالالف واللام فلاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل ومفعول وابراز الضمير
كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التدرب فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع
فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على ما

حالها

حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا يعتبر في الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا
وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثانى نحو ضرب واكرم زيد **قلت** مخبرا بالذى عن المتنازع فيه
الذى ضرب واكرم زيد فقام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذى وقد كان قبل
راجعا الى زيد ولم يمكن هيهنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكر في باب
التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل **وتقول** بالالف واللام عند الرمانى وابن السراج وجماعة من المتاخرين
الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما
قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين **فنقول**
الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان
العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعزى الرمانى
الى المازنى وليس في كتابه ان يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر
نظير الفعل والفاعل **فيقول** في مسئلتنا عند اعمال الثانى الضاربه هو والمكرم زيد واول المذاهب
اولى لانه اقل تغييرا ثم الثانى اولى من الثالث لمثل ذلك ولما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل انما لا يرجح على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق
في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم
يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وانا عملت الاولى في مسئلتنا **قلت** ايضا في الاخبار
بالذى الذى ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار
بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازنى
الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئى المعطوف عليها كما كان في الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها وان لو جد العاملان من جهة المفعولية واعمل الثانى نحو ضربت
واكرمت زيدا قلت مخبرا من التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرم زيدا وانا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا
ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا
من ضمير يرجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز
حمل الضمير على المعنى **فلا يقال** الذى ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع منها باق على حاله لجواز انتصاب
زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبى كما يجئ في هذا الباب
وبقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا وانا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب لانه لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازنى في
الضاربه انا والمكرم زيدا انا وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة
وتقول في الاخبار عن زيدا بالذى الذى ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا والمكرمه

زيدا ابرزت ضمير المفعول فى الضاربه وان كان محذوفا فى الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا
وابرزت لجرى الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل **وتقول**
على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه
انا زيد جملة معطوفة على اخرى ويقول فى هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز
الهاء فى اكرمته على المختار كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا
انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق فى الموضعين وعند الاخفش الضاربه زيدا
والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلة وعند المازنى الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن
زيدا بالذى **فتقول** فيه الذى ضربته واكرمته زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما
يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء فى الضاربه هى الضمير القائم مقام
زيد وابرزت لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر
الضاربه لانه كان فى الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعنى المكرمه انا هو متوسطة بين جزئى المعطوف
عليها **ويقول** فى نحو ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء او التاء بالذى الذى ضربه
وضرب زيدا انا ولا تقول ضربنى ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله **ويقول** فى التثنية على
مذهب البصريين الذى هو ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائى الذى ضربه وضرب الزيدين انا بحذف
الفاعل **وتقول** بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان
الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائى فيه ايضا وليس بقياس
فى جميع المواضع وعند المازنى فى الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان
يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفى الاخبار عن الياء الضاربى هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا
والاولى الضاربى زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى ضربنى وضربته زيد لا يمكن بقاء
التنازع اذ لا تنازع فى ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربى وضاربه زيد وعند الاخفش الضاربى
والضاربه انا زيد بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازنى الضاربى هو والاولى الضاربى
زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والمختار ضربتنى وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما
مر فى باب التنازع قلت فى الاخبار عن التاء او الياء بالذى الذى ضربته وضربها هند انا والتنازع
باق وبالالف واللام الضاربته وضاربها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربته
هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لان لا يفصل بين بعض الصلة وبعض الاجنبى وعند
المازنى الضاربه هند انا والضاربها انا وفى الاخبار عن هند بالتى التى ضربتنى وضربتها هند وبالالف

واللام

واللام الضاربتى وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند وعند المازنى الضاربتى
والضاربها انا هند ويقول مخبرا عن التاء والياء فى ضربت وضربتنى هند بالذى عند اعمال الثانى الذى
عند اعمال الثانى الذى ضرب وضربته هند انا ولا يجوز وضربتنى لما تقدم وبالالف واللام الضارب
وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا ويقول المازنى مخبرا عن التاء الضارب
والضاربته هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء
الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضربتنى هند والضاربها انا
وضربتنى هند اظهرت المفعول فى ضاربها لانه عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه
مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند وعند
المازنى الضاربها انا على انه مبتدا وخبر والضاربتى هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى عن التاء او
الياء الذى ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضاربته هند انا والتنازع باق فيهما
وعند الاخفش الضارب هند او الضاربته هى انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازنى
مخبرا عن التاء الضارب هند او الضارب هند والضاربتى هى انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب
هند انا والضاربته هى انا ويقول مخبرا عن هند بالتى التى ضربتها وضربتنى هند وباللام الضاربها انا
وضربتنى هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند وعند المازنى الضاربها انا والضاربتى
هى هند وهند خبر الضاربها **وتقول** فى اعطيته واعطانى زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذى
الذى اعطى واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق فى الصورتين وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد
درهما انا واما المازنى فانه يرد فى مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيدا درهما والمعطيه
هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل فى الفعل الاول برد مفعوليه وفى الثانى باقامة الضميرين مقام
معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك فى هذا الباب سبيله فى المتعدى الى واحد اعنى جعل الكلام
جملتين لقال المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذى اعطيت واعطانى
درهما زيد والمعطيه انا واعطانى درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة
الاصل كما مر وبابراز انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى
اياى كما تبين فى المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازنى يقول من اظهر الضمير
فى المعطيه اظهر المفعول الثانى وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر و
ليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الاول فان رددنا مفعولى الاول كما هو مذهب
المازنى **قلنا** المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطى اياه زيد كما ذكرنا فى باب المضمرات فى نحو ضربنى
اياك وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت
المفعول قبل الذكر فى غير باب التنازع وهو لا يجوز فى باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذى

اعطيتُ واعطانيه زيد درهم وصلة الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا او المعطى انا بحذف الضمير والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كضربتك وضربني
اياك والمازني يرد نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه والمعطى اياه درهم **ونقول** في ظننت وظنني زيد
اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظانّ وظنه زيد اخاك
ان المحذوف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني
لو جعله جملتين وردّ المحذوف **قال الثاني** زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير
اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي
ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننيه زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على
ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه رعاية للاصل
واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت
انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننيه زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني
اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظانيه
هو اخوك كما مر في خلتنكه وضربتك وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام
التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب
ونقول في اعلمت واعلمني زيد عمروا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمروا
منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمروا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمروا منطلقا
انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمروا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمروا
منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلي عمروا منطلقا زيد انا اقتصر فالمعلمه انا عمروا
منطلقا زيدا اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمروا منطلقا والمعلي اياه اياه زيد فاياه
الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان اخبرت عن عمرو وبالذي
قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو
ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يحذف لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته
منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في باب مفعول
ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث **قيل** وجب
ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول **ولقائل** ان يقول لما اذ ذكرت في
هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين

موجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب منهما ذكر الاول
ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول **وتقول** على المذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه
منطلقا والمعلي هو انا اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والمخبر عنه والثاني
ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمروا اياه منطلق والمعلم
انا زيدا عمروا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير
العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمروا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني
عمروا كذلك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه
وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمروا اياه والمعلي هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرزت
هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة و
استفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له
بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال
كباب نجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة
اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها فنبها اما **قوله** ما الاسمية **اعلم** ان ما يكون
حرفية ايضا ويجيء على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام
الحرفية الى قسم الحرف **قوله** موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويدخلها
معنى التحقير ما انت ربّ ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحافرة ما الحافرة
ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكريها اي لا تذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم
يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى تصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط
الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف اللام دليل التركيب ولم يحذف الخبر من الاستفهامية مجرورة
ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا اجراء الجر به مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على
ما قام تشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء ذا بعد ما الاسمية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل
وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ذا الكلمة واحدة وصار الالف كانه
في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرط المجرورة
وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان
يكون هنا ما كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف لا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط

المذكور في باب الصفة **ولقائل** ان يقول من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اى
من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه نكرة من الامر شيئا وقوله فرحة صفة الامر لان اللام غير مقصودة قصده
ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تبيين وتبعيض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية
عند سيبويه ونعما هي اى نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اى غير موصوفة
ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء **قال** فنعما هي اى نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا اى نعم الشيء
ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قيل واما
الذي المصدرية فالخلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قول علي رضي الله عنه في النهج نزلت انفسهم منهم
في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اى نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء **قوله** وصفة اختلف في
ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير **فقال** بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما اى مثلا اى مثل
وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا
استعظم الخليل ويجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل ايضا ثبتت زيادتها نحو فيما رحمة وصفتها
لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية
ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من
انواعها كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اى عطية لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف
من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التامة والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك
والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا
لم يطع ولا يجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبيلة والاثرون
من عددا ومن عند البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن
حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين
والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف
كما قيل وهذه الاخيرة يعم ما في وجوههما وما التامة ايضا ومن في وجوهها للذي العلم ولا يرد لما لا يعلم
خلافا للقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين ويقول اشتر من في الدار غلاما
كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم
والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على
اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح
الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا
الرجل فهو سؤال عن صفته **والجواب** عالم او غير ذلك ويستعمل في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا

ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال الحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة
الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كالكلمة كقولهم كنتي **تقول** ما هذا الفرس ام بغل ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان مثلا وشككت انه
زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلم
رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى عليه السلم ببيان الاوصاف دون بيان الماهية
تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح
الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى و
المجموع فان عني بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما
اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو
وصلة الى المعنى وكذا في غيرهن وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة
والمراد آدم عليه السلم وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد
وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولهم
منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من تقنت ومن يات بخلاف
قوله وتعمل لانه قد جاء بعد قوله منكن وهو ما عضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس
وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز يحسن لانه خبر عن المحمول على
معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا **واجاز**
ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز مراعاة لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر
الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ
المذكر او المونث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدر مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة
المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على
اللفظ اولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا
واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى
لجوازه على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربته جاء لخفاء موصوليتها ثم انك
ان ابيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم الموهوب جلدهم لم يجز فيما
يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لمن وما للمفرد والمثنى والمجموع و
المذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو الحسن غلامهما فكان
الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجيء بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى

اى فى الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراد لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى فى الجمع الطائف قوله
واى واية كمن ومن معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتانيث و
الافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت و
الشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت باى معجب لك اقبل جاء
الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى يقع صفة ايضا بالاتفاق لكما فان فيها خلافا كما مر فلا
ادرى لم لم يذكره المصنف هيهنا بل جعلها كمن التى لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية
لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واى معربة من بين اخواتها الموصولات على الخلاف فى اللذان و
اللتان وفى ذوا الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالتزامهم لها الاضافة
المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه
قد ينتصب ما بعدكم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدرا ابقى على اعرابه كما فى قوله تعالى ايا ما تدعوا لانه كاين فانه مقطوع عن الاضافة
مع اعرابه وذلك لانه كالمبنى على ما يجى فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اما ان يكون اسمية
او فعلية والفعلية لا يحذف منها شى فلا يبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعنى المبتدا بشرط
ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدا فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف
كثيرا مع اى دون ساير الموصولات لكونه مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الجملة
الفعلية لان المضاف للجزئين فيها اشد وانما حذف المبتداء اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول
كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتداء صار مبنيا كاخواته من ساير الموصولات وذلك ان شيئا
اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل
وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل
ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند
حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء فى الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم
وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال
الجرمى خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان
لم يصف مع حذف المبتداء نحو اكرم انا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل رفعا اما على الحكاية

او التعليق كما يجى من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ما افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على
اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا اما افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى
لو رفعوا وضموا قال الجزولى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان
حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم فى مثل هذا
الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهى استفهامية لا موصولة قالوا ونحو هى فى الاية مبتداء
خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شى فيكون من
للتبعيض والكلام محكى اعنى ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال له ايهم
افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فى لا حرج ولا
محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى الذى
يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجى فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان
الفعل الذى قبل اى معلق عن العمل ويجوز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم افضل
كما يجى فى باب افعال القلوب وليس بشى لان المعلق يجب ان يكون فى صدر جملة والمضروب بنحو اضرب واقتل
لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفى او لام الابتداء واى بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية
اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعد وقال الاخفش فى الاية من فيها زائدة
كما هو مذهبه من زيادة من فى الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها
بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واى بمعنى الذى عند
ابى عمرو واية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث
فزاد على مذهبه تعريف الموصولات فى التعريف المانع من الصرف وغيره تعرفها وهو القياس قوله وفيما ذا
صنعت وجهان احدهما الذى وجوابه رفع والاخرى اى شى وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجى موصولة ولا
زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو وقولك من ذا خير مثل الزيادة ويجوز على بعد ان
يكون بمعنى الذى اى ما الذى هو وهو على حذف المبتداء نحو ما انا بالذى قائل واما قولك من ذا قائما فذا
فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى ذا الذى يقرض الله وما ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة
كما فى قوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاؤا زائدة بعد
ما الموصولة قال دعى ما ذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئينى ولقائل ان يمنع مجى ذا موصولة مطلقا
ويحكم فى نحو ما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب فى نحو قوله تعالى يسالونك ما ذا ينفقون قل العفو
رفع البدل فى قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتداء والفعل
بعد ما المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على ادعاء كون ذا هيهنا

موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا لحجا ولى جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا ومجي الجملة الخبرية في نحو ماذا لحجاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا صلة لذا الاخير لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية فما مبتدا وذا خبره مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقته السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار وماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير معترفين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انه منزل بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا زائدة فما منصوب المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية اولى للتطابق نصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون نصا في الجواب بخلاف الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال و الرفع كان محتملا لان يقدر الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا اولى وان كان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زائدة واما في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وماذا احل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا **فان قيل** خبر المبتدا جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيدا اضربه **قيل** الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا

في خبر المبتداء ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولا فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان يذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها **فيقول** الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقديم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا يعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول بان يكون مصدرة لانها جزء الموصول وليست جزءا لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع الموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجي الا بعد تمام الكلمة وقد جاء بالشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف مدلول بالظاهر عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي واللتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال لعجبني انه زيدا ضرب لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضرب وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه **فان قيل** اليس كان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول **قلت** بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب احدهما على الآخر بل الجزءان يجوز تعقيب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقيب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه **ويجوز** قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فانا دع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع اللذينا وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام معلوم ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهدت من طربي ويجوز ان يكون من هذا العربي لانت البيت اكرم اهله

واقعد في افنائه بالاصائل لاوجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف
الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شيه وسه وليس الموصول بالصوم منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية
الا ان في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي
قبلها كالنائبة عنها واما الحكام ما ومن واي في الاستفهام **فنقول** اذا استفهمت بمن وعن مذكور
منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا
قيل جاني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل
جاني رجلان رايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاني مسلمون او رجال او قوم وفي
النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا
قيل جاءتني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاني مسلمات او ضوارب
وكذا في النصب والجر لا يختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات
لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية بثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن
المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة
من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب ملحكية او غير
محكية كما يجي لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف
بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا
كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليتعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولى تقول من الرجل لمن
قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة
ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها
وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام
عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عن المنكر لان
السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت
من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام
بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسب واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من
للعقلاء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يا فتى واما يا فتى
كما يجي فلان من مبنية يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب في حالة لا يكون فيها على المفرد
المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة
يتجرد فيها عن الرفع والنصب والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا
ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات اذ لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت

الكلمة في حالة الوقف بحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا
تشبهها ساكنة وجاوا قبلها بحركات يناسبها هذا مذهب المبرد **وقال السيرافي** بل اثبتوا فيها
حركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا
الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في
منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب
وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان
حفظ الاصل اولى واخر واثبات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى
مسلمات وهندات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاتها بخلاف منوا منا ومني فانه بمنزلة نحو
زيد ورجل وبيت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم
يستنكر من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون
في منان ومنين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة
اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل
التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون
في المفرد نحو منت ولا كان تحريكها فيه لانهم نادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون
تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث والحق قوله جوزتها
كظم المحتت نحو بنت واخت فقليلان وربما جا نحو منتان محرك النون التي قبل التاء هذا
ذلك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجه اخران **احدهما** ان يزيد على من حروف
المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاليا للاعراب فقط ولا يحكي علامات المثنى
والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد **فيقول**
اذا قيل جاني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب
والجر **وثانيهما** افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات اخر كما في حال الوصل
هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا
حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد
المذكور المذكر بل تعربه بالحركات في الاصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى وفي الوقف بسكون ياوه في
الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على ساير المعربات لان ايا معرب فسقط
في جواز الحكاية في لفظ اي شركان كما في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في
اصل وضعها يصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها
كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ذلك في اي وجراز وصلا وهو لا تقتصد على اعراب اي

فنقول اى وايا واى فى المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وفى الحركات اللاحقة لاى حال الحكاية
وجهان **احدهما** انما اعرابها فيكون مبتدا محذوف الخبر ومفعولا لمحذوف الفعل ومجروره
اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته اى وجمعها بغير الحكاية ضعيفان
كما مر والاولى ان يقال كما فى من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلهما
رفع على الابتداء والتقدير من هو واى هو واى رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا
على اى فقال منا يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما وليس بشى لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما
عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد **وقال** يونس ايضا انه سمع ضرب هذا لا يقبله كل احد
وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا
والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز فى بعض اللغات اعرابها لا على وجه
الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة
لا يلحق من الا فى اخر الكلام لانها فى حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل
رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفى جاءنى رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل
وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل من وعن غير العاقل باى نحو من وايين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين
وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هى اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه
لا حكاية فيها ولا فى من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها يذكر بعد من محكية
كالاعلام اذا قال القايل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد **واجاز** ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار
كما قيل دعنى من تمرتان وليس بقرشيا كما يجى **وثانيها** انها تحذف وتثبت علامات الحكاية فى من
كما فى المنكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه
يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها
مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بنى تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خص الحكاية
بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور
وقد قرانه دفع الايهام كثير الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرف فى فانها مصونة من الزيادة والنقصان
كما مضى فى باب غير المنصرف فناسب انه لا يتصرف فى اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكورة ان لا
يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا ولا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فاذا اعادة هذه المتبوعات
مع توابعها يغنى عن حكاية باعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع
المذكورة بعينها اليه **فنقول** لمن قال رايت زيدا الظريف وانه نفسه او زيدا ابا محمد من زيدا الظريف
ومن زيد نفسه ومن زيدا ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع

حكاية عن اهل الحجاز لانه وان اعنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان تترك هذا الموصوف مع هذا
الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف فى المنادى جوز الحكاية فيه
فيقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخى عمرو قلت
من زيدا ابن اخى عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من هو كساير التوابع عند يونس فى امتناع
الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف
عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا عمرو لمن قلت قال لقيت
زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثانى فيه غير الاول فالسوال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهى فى الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن
المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية فى السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان
المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من فى المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن
اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثانى عن الاول
صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على
من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان
السوال انما هو عمن ذكره دون غيره **ويجوز** حكاية اللقب اتفاقا وفى الكنية خلاف والوجه جوازها
لانها علم ايضا كما يجى فى بابه وكذا اختلف فى حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع
نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجى فى باب العلم ثم **تقول** اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع
بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذى يكون لاجل الخبرية
مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر
اعرابه لاشتغال المحله مجلوبة للحكاية كما ذكرنا فى المضاف الى ياء المتكلم **وقيل** ان ما بعد من فى
الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر فى اى وهو ضعيف للزوم الحرجا بمقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف
العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو
تميم فانهم سلكوا بالعلم فى الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال
بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم فى ان ما بعدها لا يحكى
واذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اى زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى اى فكرهوا ان يحكى العلم
الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما يحكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا
كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على الحكاية وان من قال ما عندنا تمرتان **قال** سيبويه سمعت اعرابيا
يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن
او اى من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سواء كان العلم

المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت زيدا او ركبت لعوج جاز لك
ان تقول آ المنى اى البكرى او القرشى مثلا تانى بمن كان المنسوب اليه لعاقل ويدخل عليه الالف واللام
لانه كذلك فى المسئول عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شئ لا بد فيها من الالف واللام
ويلحق ياء النسب اخر من كما كان فى اخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام
فتقول آ آلمنى بالمد لانه كذلك فى المسئول عنه لانك تقول آ القرشى او الهاشمى وايضا فان من ضعف
تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف الاستفهام وبعضهم
لا ياتى بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما فى من معنى الاستفهام ويحكى فى لفظ المنى اعراب العلم المسئول
عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية فى لفظ اى سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمنى
يا فتى وكذا آ المنى وآلمنى وكذا المنيان وآ المنيين وآ المنيون وآ المنيين وآ المنية وآ المنيتان
وآ المنيتين وآ المنيات وتانى المسئول بالجواب عن وقف اعراب المنى **تقول** رايت زيدا فتقول آ المنى
فتقول القرشى على انه صفة لزيد المذكور او لانه فى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضمار المبتدا اى هو
القرشى على انه لا انفصاله عن الموصول بتوسط الاستفهام **قال** برمان سالت المبرد اذا قال لك رجل
رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آ المنى كانى قلت آ الظريفى او العالمى او البزازى
قال السيرافى هذا تفريع منه وقياس ليس بمسموع قلت كانه جعل الياء فى الظريفى ونحوه للتاكيد
كما قيل فى احمرى ودوارى وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكى والبصرى فلا يجوز آلمنى
اتفاقا **قال** المبرد القياس آ الملى او الماوى **قال** السيرافى هذا تفريع منه وليس بمسموع واجاز
الاخفش الاستفهام باى على وقف المنى قياسا فتقول يقال آ الاتى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى
غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات والله اعلم بالصواب قوله اسماء الافعال ما
كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذلك اى بعد **اعلم** انه انما بنى
اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا
تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا لكنهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت لا نسائيتين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى
والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذى حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا يتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها
جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اى شئ نقلت **فنقول** ان النقل عن المصادر والظروف
فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك

عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب
وامامك زيد برفع زيد وبعضها يستبعد ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان
وسرعان وبطان وشتان فانها كلها فى المصادر وكهيهات فانه كقوقاة ونزال فانه كنجار وتيد
كضرب **فنقول** انها كانت فى الاصل مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال
عن اصل والاشبه ان يكون اصلها المصادر للمناسبة بينها وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله
وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم **نقول**
الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اهلا فى الكف و
ويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا فى الانتعاش وويلك وويبك ولبيك ودعى
نعم على ما مر فى المفعول المطلق وبعضها ما انتقل المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى
انتعش وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وويهك وهيك وهيت ويجئ معانيها ويجوز ان يدعى
فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما فى صه ومه وايه وهى مفتوحة لا مضمومة وفى
الضرب الثانى بقاؤها على المصدرية وبناؤه لمراعاة لا اصله اعنى اسم الصوت كما مر فى المفعول المطلق
واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب مخففا او يبين بالحرف نحو
اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم
الدليل عليه كما ان الاولى فى وراءك بمعنى تقدم او اخلد من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك
وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها
الى اسماء الافعال والوطا التقدم اى تقدم تقدما واحذر ورطك اى بيدمك وبعدك اى ابعد بعدا
وحذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا احذرا وحذارا والنجاك اى انج النجاء والكاف حرف كما فى ذلك
فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة
فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا فى حد الاسم ولا
فى حد الفعل وعدم استعمال البعض على اصله لانه لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض
وعارض لازم واما امين فقيل سريانى وليس الامين اوزان العجمية كقابيل وهابيل وبمعنى كذا الجعل
اسم فعل بمعنى لكن كذا وبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فقال امين على وزن كريم لا منع ان يقال
اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس
ان يقال لاسم الفعل الذى هو فى الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا **نقول** المثل
صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار مع المجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فى لفظ منقول
الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد فى رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال نحو كذب العتيق بالنصب انه كذب
اسم فعل كما يجئ **ثم اعلم** ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا اخبار لها

كما في أقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل لفظا وقيام فيصح ان يكون مبتدا
بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدا
وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالكاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان
لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف
لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم
من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها
مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل
مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاجمع وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان
بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار كالكلمة الواحدة وكذا الجار والمجرور في الثاني وصار
اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل وبنيته علمين لذات صار المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسم اسم فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها
الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما تقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء
شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكما في قول من نظر الى بعير نضو فقال
لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري انه منصوب به واليمن ترفع فمعنى
كذب عليك البزر الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بضده
وباخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب واذا قرن به
بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغرى عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن
مما يصدر منه الكذب نحو قولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال وذبيانية وصت بنيها
بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك
بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال
ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي
الزمه ولا يتاتى لهذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرنا اولى واسماء الافعال
حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به
لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها
عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت

حامد

جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل
النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا
اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي
قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه
فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعنى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من
معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر
ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار
والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد
امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم
رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التاكيد
وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان
ووشكان اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطأه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع
بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها هلم وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب
ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه
الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول
اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا
واسم فعل معا نحو رويد زيد او زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مضافا
الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون
الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت هازيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله
النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل
وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ
الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت
مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل و
ينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا تقول بحذف
الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب
قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف
خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند

الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي في ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا
كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه
لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا مستقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فصه
بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت
المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث
المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب من غير الحديث المشار اليه وكذا امه اي كف عن هذا الشيء وايه
اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى التعريف متعلقه وكذلك التنكير فمعنى صه اسكت
سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يعرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع
اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف **وقال** ابن السكيت
والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونها موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول
صهٍ صهْ ومهٍ مهْ بتنوين الاول وسكون هاء الثاني قال ذو الرمة وقفنا فقلنا ايه عن
ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين
عندها في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ملحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى
التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما
الكلام عليها تفصيلا **فنقول** ها اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني
لغات **الاولى** ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كانوا ومؤنثا **الثانية**
ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكم وهاكن **الثالثة**
ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤن **الرابعة**
ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف **الخامسة** هأْ بهمزة ساكنة بعد
الهاء للكل **السادسة** ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع **السابعة** ان تصرفها تصريف خف
ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها **الثامنة**
ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست
باسماء افعال **قال** الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت
ما اهاء اي ما اخذ وما أُهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قاله مبني على التابعة نحو ما اخاف
وما اخاف **ومنها** هات بمعنى اعط ويصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك
مهاتاة وما اهاتيك كما يقال اعاطيك **قال** الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال
ليس بتام التصرف فالاولى كما يدخله في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة

مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحوها تاه وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشى من حاشا وبسمل من
بسم الله **وقال** الخليل اصل هات آت من اتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف هاء **ومنها** بله اي دع ويستعمل
مصدرا واسم فعل كما ذكرنا **فيقال** بلهَ زيدٍ بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبلهَ زيدا كدع زيدا
وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم يخلق ينصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد
ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى عن بعض على القلب وذكر
الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسمع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى
وقيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه **ومنها** تيد زيدا اي امهله **وحكى** البغداديون
تيدك زيدا **قال** ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف تيدة قال وقياس قول من جعله اسم فعل جوازه
لحاقها به فعلى ما قال كان جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر **قال**
ابو علي تيد من التودة قلب الواو ياء وابدل الهمزة تاء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس **ومنها**
رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدرا وراد اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان
صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام **اولها** المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد
زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا **الثاني** ان يجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ونحو
ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال **والثالث**
ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه نحو
رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل
ان يكون رويدا اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد
اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت لاعطيتك رويدا ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة
صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير
منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة
في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم **وقال** ابن السري اذا اراد التنوين اذ معناه هات حديثا
اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة **ومنها** ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق
الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه
الاسماء يحتمل الوجهين نحو ويدا وجيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على
قلة واوجب غيره التنوين وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها **ومنها** اذا بالكسر

مع التنوين قال يهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولدا ليفدك **ومنها** هيت مفتوح
الها مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال **وقال**
الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قايم المصدر كاف كما لا ان اف يجوز اعرابه
اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت
قايم مقام مصدر قايم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات
القايمة مقام المصادر التي يدعى صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها
وبناؤها نظر الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجية الى دعوى خروجها عن ذلك
الباب على بنيا هناك فالاولى اذن ان يقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح
والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه **ومنها** دع ودعا ودعدعا ولعا اي
انتعش ودعدعا تكرير دع للتاكيد وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر
ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيليه وقولا لها هلا وقد ركبت امرا اغر محجلا
اي اسكني **ومنها** هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد
يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع **ومنها** قدك وقطك وبجلك وكان الاصل وقدك و
قطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل مع حذف المتمم
فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاؤك يقال البجلني اي
كفاني الا ان المضاف اليه وقد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا كتف
قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الا
الان من العيش بجل ولم يرحب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا
وحالا كما مر في باب الصفة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دون بجل
كما مر في باب المضمرات **ومنها** حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب
ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال لمنشات اسالها بالرفقة
حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع
واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا
بعمر واي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى
ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف من هلا للتركيب حتى يكون
كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين
فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا
واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد تماري في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل

سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب المشهور لابي على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعندي
على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل
التركيب وفي المجموع قبل التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت
وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما ضمير لانه انخلع عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله فهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا
ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسبت الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال
بحيهلا تزجرون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف تحكي وجاز ان يجري بوجوه الاعراب لقوله
ان لو ان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك وتمام اجاء متعديا
ولازما هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل
هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك
في المتعدي فلما غير عند التركيب معناه لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعدما كان بمعنى اجمع صار كسائر
الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله المتصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس
عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلما هلموا كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم
شهداءكم ولم يقل هلموا **وقال** الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف
التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف
هنا لثقل التركيب **وقال** ابو على في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز
ان يركب منه هلم **وقال** الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع فمن ثم عند الكوفيين معنى اسرع
او اقبل فيتعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد
زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي
هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل
مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها
وفتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن **قال** وهذا كما يروى في بعض
اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء
فزيد الالف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون
المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا
مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما
توعدون اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه مفتوح الالف و
الهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء

المفتوحة زائدة اولا او تم على المذهب الاخر فلم يعتبر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي
ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي بابها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها
الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد يسكن التاء في الوصل ايضا
اجراء له في الوصل مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابع عشر كاف الخطاب
نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايهاً وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين **وقال** صاحب المغني
بنون مكسورة **وقال** بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت
الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات والوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات ١
في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضمومة
التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخيل بل الاسلم ان يقال
التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء
فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت
للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما
ابعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال الثلث ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكنه توقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها
مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب فلقال
اكثر من باب بين وسكر **ومنها** شتا بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين
فافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر
الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم
والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر المولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت
وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وتوهمه شتان **احدهما** لغة في شتان وهي كسر النون **والثاني**
ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز
وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصحى هي فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تاخره عن
المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب
المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى
افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى
الخصلتين باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين
بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما الا شيئان اي اشياء الا اذا كان مشتركين

في ذلك

في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي نشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان
ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من
الخصلتين مشتركا فيها وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه
لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون
ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو
مذهب الاخفش في قوله يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب
المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخماسي دون السداسي
وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورود لسان يكذبه **ومنها** سرعان
ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع **ومنها** بطان بضم
الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات **ومنها** اف
وفيها احدى عشر لغات مضموم الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة و
الفاء بلا تنوين وافى كبشرى ممالا وافة كقذة وافة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة
فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل **ومنها** اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه
بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو مشددة وحذف الهاء واو بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون
الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه **فيقال**
آوة كآمين في امين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما في داوية من قويت فيقال
في اوه اوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة
في الوصل كما مر وجاء اوتيه بتحقير اوه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول **قال** ابو علي وهذه احد لانها
اقل تصرفا **قال** ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث **ومنها** الظروف
وشبهها بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسني وقوله عليه السلم
من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء نحو عندك ولديك ودونك بمعنى خذ والاصل
عندك زيد فخذه وكذا دونك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية
والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح
لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال الامر
لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا يحل له وورائك اي تاخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة
امامك ويجوز ان يقال انهما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينتصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير
استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك
اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك ونح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له

اليك فتعال الى اى انتحى فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون
اوامر فلما يقال على دونى قياسا عليه واما على بمعنى اولنى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر
لكن الضمير المجرور به فى معنى المفعول يقال على زيدا اى قربنيه فالقياس ان يكون المجرور من على الجره
المظهر الكسائى يجوز الاغرآء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الوجه
ويجوز تاكيد الضمير المجرور بالبارز فى هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل
قبل صيرورتها اسمآء الافعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها
اسمآء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال
مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مونثا كقطام وحذاء
مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم الا ما اخره رآء نحو حضار فعال المبنى على اربعة اضرب اسم
فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل
على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة
افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسمآء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع
من اشتراك الاسمآء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسر فيه
مع تجنب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه قرينة وفتح فعال
فى الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضماير كما فى سائر الافعال وقال المبرد
فعال الامر من الثلاثى سماع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها
العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس فلا تقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول
منه مبنى على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا تقول اكثرهم وفيه نظر كما يجى وقال الاندلسى
منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا
قرقار والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال
المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية لاصوات الصبيان
كما يقال غاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثانى
مثل غاق غاق ولو اراد والحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعى
قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة فى الامر كفعال ومعدول للمبالغة فى فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان وسكان وسرعان انها
معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل
انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انه الحقوا الفعل البار التى

هى ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف فى القيا فى جهنم دليلا على التكرار المثنى
واصله القالق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مونث كانزلى يعنى انهم
جعلوا الالف التى هى دلالة تثنية الفاعل دليل الفعل للتكرير والتاء التى هى دليل تانيث الفاعل
علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولانت
اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى ارى ان كون اسمآء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك
الشئ منه اخذا من استقرآء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهى ثابتة فى جميع اسمآء الافعال على ما بينا قبل لان الوجه الذى دعى عبد القاهر وتانيث الفعل
فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال الفعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة
كما يجى فى باب العلم وكذا لا يجى فسم المصدر والصفة من معنى المبالغة نحو فجار ولكاع ابلغ من الحد ولكعا
الثانى من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معرفة مونث ولم يتم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كزوبر وسبحان على ما يجى فى باب العلم وربما استدل على تانيث
اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجى وهذا استدلال عجيب
وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينة وهى
برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمولة
معرفة ومونثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف فجار بالمونث المعرفة نحو فجار القبيحة مثلا كان صالحا
للاستدلال به على الامرين التعريف والتانيث على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا
يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة
علمين كما يجى فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف اخواته على ان قولهم فى الظبآء ان
وردت المآء فلا عباب اى فلا عب وان لم يرد فلا اباب اى لا اب اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد
لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب
لا مساس ان لا مس ظاهرة فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مونثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا
منهم دليل على ترددهم فى كونها مونثة الثالث الصفة المونثة ولم يجى فى المذكر وجميعها يستعمل
من دون موصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للندآء سماعا نحو لكاع اى يا لكعاء ويا فساق
ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضارطة
ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا يجى هذه اللازمة للندآء علما للجنس اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف
بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجى فى الاعلام واما غير لازمة للندآء وهى على ضربين احدهما

ما صار بالغلبة علماً جنسياً كاسامة وهو اكثر وذلك نحو خلاف وحياد للمنية كانت في الاصل صفة
صفة عامة لكل ما تحلق ان تحيد اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذلك حنا ذو براح من الحذ
وهو الشى والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع لسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر
السبط وهى كثيرة ككرار للخرزة التى تؤخذ بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده
بن عمهم **يقال** يا كرار كريه ان ادبر فردّه وان اقبل فسرّه وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها
تغش اى تخرج ريح الكبر وتحيد اى تميل سميت بها تفاؤلا اوتصم اى تشتد يقال فشاش فشيه من استه
الى فيه اى اخرجى ريح الكبر من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اى احيى يا رجعة ويقال صمى صمام اى
اشتدى يا شديدة اى زيدى في الشدة او ابقى على شدتك كالثاديلين في قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حداد حديه اى يا داهية الحادة اى المانعة وفياح
للغادة يقولون فيحى فياح اى تسعى يا متسعة على تاويل صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية
على الجاعرتين وانتصابهما على المصدر من كويته اى كية واقعة اى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها
طامرة اى واثبة ويقال للضبع قثام وجعار ونتاج من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفسخ وهو تفريج
ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن
معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحداد حديه وحيدى حياد كما مر في باب النداء
والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيته نحو قطاط اى قاطعة كافية قال اطلت فراطهم
حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسيسة سيئة يكون لزام اى لازمة ولابتل فلانا عندى بلال
اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصل منى صلة **وقال** الخليل القدر في الصعيد بداد اى متبددة
متفرقة فهو حال **والرابع** الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مونثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا
واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمر بتذكير ضمير لصاف قلنا وبله بالموضع
ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وحضاف نخل وفى المثل اجراء من خاصى حضاف وذلك
انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للنخلة فمنعه وخصاه وكذا خضاه كوكب وظفار مدينة وقد يسمى
بنحو هذه المونثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب وسجاح للنسوة
معينة وسكاب لرملة وكساب وخطاب لكلبتين ومناع وبلاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين
وعرار لبقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها **قال**
المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية فالسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق
بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على علمها
كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت
فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو ادر بايجان ونحو عرادا سمى

مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث
وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر فهو منتقض بنحو هند وناد وداد سما الايجى **وقال**
المصنف لمشابهته نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل
المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما
اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى لا بان يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر
لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكرنا لمنع الصرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون
نزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا ما عليه قيل وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف
والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف
نحو بنات وكلام ومضار فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحداد فكان حقها الاعراب
لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى بابن بشخص على ما يجى في الاعلام لكنها بنيت
لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجى في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما
الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب
فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف لكن
للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى كان لها في حالة الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد
بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت منقولة غير
منقولة عن الاوصاف لاجرائهم لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام
الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء الجامع العلمية **وقال** المصنف معربة غير منصرفة عند بنى تميم
لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة
والعدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل
والعلمية في فشاش وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع ابقائهم على بنائها هذا مع انه في ادعاء العدل
في الاقسام الاربعة نظر كما مر هذا مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحاؤهم فانهم
يمنعون صرف الاعلام الشخصية مستقيما لكن قد يرجح احد التقديرين للغرض والغرض في ذى الراء قصد
الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف
لم يكسر واذا بنى كسر وانما قال اذا كان كذا كان تقدير علة البناء الغرض المذكور اولى من تقدير علة منع
الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع الصرف واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف
في الجميع دون قياس البناء **قال** المصنف في القسم الاخير اعنى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز عدلا
تقديريا بالتحصيل بذلك مشابهته هذا القسم لباب نزال من وجهين الوزن والعدل فيحصل موجب البناء
اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام **قال** وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمر

وها ذا مثل ما عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحوهما
العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل
اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار
المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي
لما اضطر في بعضه وهو ذوات الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به
صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحويون
اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق وعن الجمادات
كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس
المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان لكنهم لما احتاجوا الى
ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة
لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس
الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من التشبيه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي
قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة
وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ
اف ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه
وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها
نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف وآه وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس واما
الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست
مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبته
لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص
كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف
كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته
ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بما يناسبه والطعام فكان
الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يكرر مقارنة ذلك التصويت
لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان
من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت
ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا

من الحروف

من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا
بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو متشابه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج
سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها
من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك
هذا وانا لا ارى مانعا من ان يكون صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى
بها الطالب عنهما اسماء افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات
في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم
نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل
اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمد على المخارج لكنها
غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في
الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلثة
بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها
باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء
فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها كغاق واف والالف واللام في
بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو
كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك و
نصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس
صورتها وماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الحاق
وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء
اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال
ان نحو صه كان في الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على
ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات فصل استعمالها
في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب فاذا وقعت مركبة جاز
ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كآها منك واف لكما واذا قصدت
الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس ترد بحيهل وعاج وانما من العاج والحيهل جن جنونها
وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وهيد وهذا كما تقول في الحروف ان ليتا وان لوا
عناء وفي الاسم المبني لا تحذ الله باين ولا تحذ باين ويجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر مع البناء نحو

من العاج وحيهل بالجر وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحرف وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل
الآن وكل الان معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في تريد
كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل عربيا والالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الآن والذي
والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك حيهل وعاج
فاعلها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي بنيتر
لانها تنوين الحاق والقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل
فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت
الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو
صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بهمزة مالة وهمزة مكسورة بعد
الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات
التي يصوت بها للبهائم هلا الزجر للخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر بها الناقة ايضا وعدس لزجر
البغل وقد سمي به بغل وفي قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق زجر وليس
باسم الفعل ولا لم يسكن اخره الان يقال اجري الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها
وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ
فقال حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال
اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه
وحوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذلك جاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة
وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت
الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما تقول لاليت لمن اكثر
من قول لا لا وجي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء
وكسر الجيم وسكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وهدع بتسكين لصغار الابل اذا نفرت
ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد
تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا ايخ وايخ بكسرهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون
ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وفتح السين المشددة وكذا هج
بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة
وكذا بحاوح وفاع لزجر الضبع ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين
مفتوحة مشددة وفي بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وعه

وعير بكسر العين والراء واوي فتح العين زجر للضان ودج صياح بالدجاج وسا وليشو للحمار
المورد وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له وعو دعاء للجحش وهي وعاء للفرس وده
بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت
بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب
بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي ووي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في
باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي ولام اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلك
اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا ويل ومذهب غيره ان ويل
وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى
بضم اللام وكسرها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكه الحاصل
اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين
الكمال كما قال رماه الله في عينيه بنيته بالقذى وفي الزهر ابنائها بالقوادح وقولهم قاتله الله من
شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال
اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت
الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمها واما ويكانه
نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففه
كما في ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في
المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق وويكانه لا يفلح الكافرون وفي
قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراوي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب للمؤنث والمثنى و
المجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه
وقد ذكرناها في اسماء الافعال ومن حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه
بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والجرة ومنبخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضا بالشيء و
يكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا
قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذ بين باللام فهو مستعمل
استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بربر بمعنى بخ ومراخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة
مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصلا الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه
وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح
وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانتزاع احديهما من الاخرى عند رد
المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند النطق ما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة مضى
وسمى الصوت بها فصار مضى كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات
قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما
يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه
فى قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس ايضا من هذا
الوجه محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة
قوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين
ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية
بينهما قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة
قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف
اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف فى باب
الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المتضمن حرف عطف
نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت جزئية لنسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا
الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معديكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب
على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين لانه اما ان يكون
فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها
لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معديكرب كما يجئ فيجئ فى المضاف اليه الصرف
وتركه كما يجئ ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما
المانع من الاضافة هذا هو الذى يقتضيه القياس وان لم يسمع فى نحو سيبويه على الاضافة واما الجزء
الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا الى الثانى فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان
كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية المبنى وابقاؤه على حركته اى حركة كانت وكونه
وهذا النوع تسعة لان الثانى اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه
واما فعل حال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول
اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء
كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير
منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب

الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه
فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز ما له مفردا
من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى
كما اعتد به فى اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف منع على وجه ضعيف اعنى على الاضافة اما ضعفه فلان
التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل تشبيه بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث انهما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة
لانتصب ياء معديكرب فى النصب والثانى اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان
يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على
ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة
الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف
والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احترازا عن الخصوص الاعراب وعمومه وان لزم دوران الاعراب على الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا
يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما فى سيضرب
وسوف ولن يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو ان زيدا وهل زيد ولزيد اذا لاسماء بعد هذه الاحرف مبتداة
فى الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع وجب الحكاية اذ العاطف كالعامل
وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون
احادما او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما فى الثانى
والثلاثى وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احديهما
فى الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو كما يجئ فى باب العلم هذا قوله والاولى
ان يزيد حرفا لان الحرفين انما ردتهما عليه فى حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب
على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقى ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر
مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه
كما تقول فى المسمى بفى زيد فى زيد مشددة الياء كما تزيده فى الافراد على ما يجئ فى باب العلم والاولى
ترك الزيادة لانك امنت بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية فى الثنائى
ايضا وكذا الخلاف فى الثلاثى فى حكايته واعرابه نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا
لا غير اتفاقا منهم نحو ان زيد ولن زيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية فى صورة
المضاف والمضاف اليه لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر
الجملة المسمى بها مضافا الى العجز اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر

والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير الخارج عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب
كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا الاعراب معربا لكنه كان مع ذلك مبنيا على
حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة
البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو
من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو التوابع الخمسة مع متبوعاتها
لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في
المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة طريفة سواء
سمي به رجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة
وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها للحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف
فكانك سميت بامراة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث واللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت
بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد
الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع
وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الاصول
الى التابع مقتضي اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع
تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجرؤها مجرى نحو معد يكرب في وجهين التركيب والاضافة
الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤها اولى بعدها
لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معد يكرب اعراب
الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن
الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وانما جاز اعراب
الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى امحى بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل
العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما ولما وكان
ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر
واخواتهما الا اثني عشر والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح **اعلم** ان اصل خمسة عشر
خمسة وعشرة حذفت الواو للفصل لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه
دون مثل قولك لا ابا وابنا لان الاسمين معا هاهنا عدد واحد كعشرة وكعشرين وكماية بخلاف
نحو لا ابا وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة
والف لقرب هذا المركب من رتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما

عراقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة **واجاز**
بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب
وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة
عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون
جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشر مركبا كان او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد
كما كان في العدد نقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون **فان قلت** معنى
العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة
رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر
واحد من الثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى
الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف **قلت** كان القياس ان
يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه
في نحو ثلثة وعشرون اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد
لكانا اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك وعشرون ليس
بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون
ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة عشر
ولو كانا بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ
لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة **فيقول** ارادوا بناء اسم فاعل واحد
من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم
فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين
اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ناشر مثلا وثالش كان يلبس
فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يسبك من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون
المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين
دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد بالمفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك
الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد
لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول
المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر
كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد
ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطف عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا

اليه **فان قيل** لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز الا ان يضاف الى ثلثة عشر
فيقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر **قلت** هذا كما اضيف
في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد بثالث
عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا
كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما يقول الحسين رضى الله عنه ثالث
الاثنى عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثلثة عشر وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في
بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف
كما يجيء في باب العدد فان **قلت** لم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات
نحو كل الاين **قلت** لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب
في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كلمة الاين فان اللام باشرت فيه
المبني وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في
باب العدد **قوله** الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما
في الزيدان والمسلمان وتحول الاعراب علة كما يجيء **وقال** ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من
الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها **وقال** اثنا عشر واثنى عشر كل واحد منهما صيغة مستانفة
كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثنى عشر لانه عرض بعد
ثبوت علة البناء في هذا الصدر وهي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في
وسط الكلمة ما اوجبه والغاه وانتفاؤها وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو والنون
بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف
النون لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت فقام عشر بعد
حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما
كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل
النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام
النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك
لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع
لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء
وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع علامة حذف التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب
فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى جرد علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان

نحو يا زيدان

نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية
عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع **قوله** والا اعرب الثاني كبعلبك وهي الاولى في الافصح وقد تقدم
شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم
بادي بدي وفيه لغات **احدها** هذه وهي سكون ثاني الاول والثاني تقول افعل بادي بدي
والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول
منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي افعله فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل
ابتداء والمراد بالبدي منهما امر ما لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من
كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي ابتداء فخفف الكلمتان لصيرورتهما كالكلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبه
ياء وحذف الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس ثم بنيا لما يجيء **وثانيها** بادي بدي
اولى كلمتي هذه كاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كنبات لان بداء على وزن
طلب لم يجيء من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبداء مصدر بمعنى المفعول فمعناه معنى بدي
بنيت الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لصيرورتهما كلمة على ما مر وبنيت الثانية منهما
لشبهها بثانية نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان في نحو معديكرب على ما ذكرنا العصد
التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيف همزته على غير القياس فجاز بناؤه على غير القياس ايضا لان الكلمة
تكون اخف لفظا منها بالاعراب لدخول التعريف في المعرب والاعراب وان كان مقدرا وجعل جار الله
بادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب لا من باب خمسة عشر وجعلها سيبويه من باب خمسة
عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله
لوجب صرف بدي وبدا بادخال التنوين فيهما لان في بادي بدي بدا تركيبا فقط على ما قررنا من دون
العلمية ولم يسمعا منونين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لا بمعنى ايدي سبا اولاد سبا بن
يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى اليه لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب
في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افادته لقد كان لسبا وقوله وجئتك من سبا
لان المضطر الى هذا التاويل بترك التنوين واما قال فلا تعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا
وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجيء
ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادي بداء
او بدي او بدا الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على
وزن سمح او كريم او حيا والبدء والبدا مصدران بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللغات مبنيين
بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بدي السكون بعد القلب للتخفيف الثانية فيها كلها
غير مخففة **وقد يقال** بداة ذي بدء وبداة ذي بدي وبداة ذي بداء على فعلة ذي فعل

وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب
والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادى بدى او منصوب
على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك لما تبتدى به فهو مصدر مضاف اليه الى المفعول
ومنها ايدى سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا وايادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب
حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدى
ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر اى التقدير
مثل تفرق ايدى سبا وامرهما في بناء الاول والثانى كما مر في بادى بدا فلذا الزم يا ايدى السكون وسكن
همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدى سباء بالتنوين فيكون ايدى واياد مضافين الى سبا لكن
يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم
وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جارى بيت بيت واخبرته او لقيته
صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بناء الجزئين فيهما
كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون
كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرناها **قلنا** ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء
وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء
يؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اى في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اى التثنية كما في قوله
تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين **وقلنا** ان اصل لقيته كفة
كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة ومعنى وكفة منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض
واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيني وبينه اى مجتمعان ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته
كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما **واصل** لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوى
صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للحال اى ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف **قلنا** ان المعنى يوما
بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا ابتلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد
حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر
وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نحرة اليهما
اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والنحر
ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل بتضمنه ومنه قولك قتلته نحرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر
يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام

على المعنى

على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف
والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا
اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم
يوم ما اودنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول اتيته في كل يوم يوم واتيك في صباح مساء وذلك
لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكثر بناؤه
وهو الظرف وموقع الحال التشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيهما واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال
لازمة للحالية لتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين
واخول اخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضايعين وسقط بين بين اى بين
الحى والميت وبين الثانية زائدة لان بين يقتضى شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت
في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشتغرت عليه ضيعته
اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من
التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة
اى فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها
وحيث وبيث وقد ينونان **وقد يقال** حاث باث بكسرها الثائين واصلهما حوث بوث وقد
يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى **يقال**
استحثت الشىء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما
ايضا تشبيها بالاصوات نحو فاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء والفا للاستثقال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها
مشتقة كخذع مذع وشذر مذر ولم يستعمل الا مع التركيب وندر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال
لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسن الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في
حيص بيص اى في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع فتح الصادين والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم
اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان
الياء اخف **وقد يقال** عوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينونان لجزائه مع كسر الفائين وفتحهما
فتكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الفائين وفتحهما مع كسر الصادين
تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه ركب من اسم فاعل خزى
اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سمى وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا
وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت
وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد المتعينين على الاخر وخاز باز

على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول هيهنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاى وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة واذا دخله اللام انكسر الاسم الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باز كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليس الاخير ان اسمين ركب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا على بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به الجنونا وله الخمسة معان ضرب من العشب وذباب يطير في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما اسمي بصوته فبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبادي بدا وانا المجيء عن حيثيتها ايضا معينا منها الافراد بان كانها نحو ذلك من جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعي اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى الى الجزء عن لمح للاصل الحاجية وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين الى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ عما كان لان المعنى يكتفى بالايذان بالاصل المنقول منه **قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث** الكناية لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا **وقال** فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكرهت وفعلت اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد وكثيرة الوزى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعله لم تلاءم مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى خولة وكقولك مررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو كعفف كعفف في مهم وكذا الاوزان المعبر بها من موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو ام ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك

لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات الغير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد الان في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرفا الشرط والاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات الكثيرة كما بينا **وقول المصنف** ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره **ويقال** كنيت بكذا عن كذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا **واعلم** ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت ولما اسماء الاستفهام والشرط فلم يعد ههنا لان لها بابا اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا **قال المصنف** المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فلا يكون من هذا القبيل على ما اقر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وذيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية **قال المصنف** والاندلسي او لتضمنها معنى معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان **قيل** الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان لخارجه موجودا في احد الازمنة يطابقه كلامه فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لابد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال له ما لقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبريين **فالجواب** ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصدان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا لانه لا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال الكريم صح ان يقال ليس بكريم ولا يصح ان يقال له ما تعجبت من كرمه وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قياما منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصى

بها الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا اشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم
صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وايدي سبا فصار
الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان ناسم ان الكاف
الاسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على الاصل بنائه
قوله وكذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه
دخلت على اي التي هي في غاية الابهام وقت ما يقطع عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون الجزئين
مبهمين عند السامع الان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد
المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك بينت في
كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين العدد المبهم حتى يكون التمييز
عن ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولذا يكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالف
بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد
وهو الاولى الى انهم سواء من كلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت
فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما **وقال** بعضهم الياء المتحركة
قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين حتى حذفت
الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع
سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين بدليل الذي من لغاته
كيئ نحو كيع وقد يقال كيئا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها **وقد يقال** كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء التي الاولى وجاء كاء
نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل
كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانهما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واحدة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات **فان قيل**
فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل **قلت** يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من
صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء
ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض
المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء
كما قيل عدم العلة علة العدم **فان قلت** انهما وضعتا لتكونا كنايتين عن جملة لها محل من الاعراب

نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق مثلا وهي في موضع النصب **قلت** ان الاعراب المحلي في الجملة
عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيت او لكونهما في الاغلب كناية عن
الجملة المفتوحة المحل **ويجوز** بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا
مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من
كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في
الكلام مثل حيوت وواو حيوات بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون
لام كية وذية واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا
لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن المؤنثين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت
مفتوحة ومكسورة **قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من**
فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية لان كل عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم
عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما
المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف
الا لدليل كما يقول مثلا كم عندك ان اجري ذكر الدينار اي كم دينارا او كم عندي اي كم دينار قالوا وحذف
مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى
من العدد ويجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة و
القلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم
الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما
قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه
منزلة رجل ورجلان ولو وحدوا لفظا دالا على العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا
كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه
ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت
فيجوز في مثله الجر مع النصب والجر قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى
مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون
المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب
البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي
في العدد اعشرون غلمانا لك بهذا المعنى **وقال** البصريون جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا
تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية بالاضافة اليه خلافا للفراء فانه

فانه تقول الجر بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك فانه مجرور بلام مقدرة ولهذا جوز الفرّاء عمل الجار المقدر منها وان كان في غير هذا الموضع نادرا الكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع لجاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله

كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

وقال الاندلسي اذ يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم يشغل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا ابا لك نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قولهم كم من بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قولهم كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك قوله نحو كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قولهم كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما انجر مميز الخبرية العدد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع مميزه تصريحا بالكثرة **قوله** ويدخل من فيهما اي في مميزهما الا في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة **قوله** ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فلانه للاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائية في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولاجل تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظرا كما يجيء في باب المدح والذم وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه موثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقه تصدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن ان يرجع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها فيتبعه جملة اخرى يوثر ذلك الموثر فيها **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله

حرف جر

حرف جر او مضاف فمجرور والا مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبره كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط

قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية فانهما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران **وقوله** فكل ما بعده فعل اخذ تفصيل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقال معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر **قوله** بعده فعل يريد او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا لانها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جارك فان جاءك فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لا يعمل في كم لو لم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدا **قوله** وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا تسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جر جار فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقا اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه معمر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود **قوله** ان لم يكن يعني كم ظرفا او كونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كاين سفرك ومرفوع

المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى
كونه فيه خبر الابتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ **قوله** وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى
واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية
كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان واما الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع استفهام
مواقع كم مرفوعا بالابتداء نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا نحو من انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا
ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من يضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت
وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والنظر في كلمات
الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او
لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او المتعلق
ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره
الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت
ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك
على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل
بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء
لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداة دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا
يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان رتبة العامل
التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان
يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا
على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها والا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال
فلم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع
مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب
سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف
الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في
كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام يدخل على الفعل والاسم **قوله وفي كم عمة لك يا جرير وخالة**
ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري

استفهام

الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا حلقة لها نسبها الى شوه الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه حلبت عشاري
معنى ثقلت او بسطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا فيها لفخامتي على كرم مني ووجه النصب في
عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام
لكنه على سبيل التهكم كانه تقول نفس الحلب ثابت الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية
والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم
والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء ولك
صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعولا مطلقا لخبر المبتدأ او ظرفا له كما تقول
امرتين زيد ضرب وامرا انين زيد ضرب **واعلم** ان كم مختصة بالنكرات استفهامية كانت او
خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فلم
المعدود ايضا ليكون ادل على ابهام عدده اذ ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود وكم في حالتيها
مفرد اللفظ مذكر **قال الاندلسي** فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى
او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤوك وكذا الخبرية **وقال** بعضهم كم مفرد اللفظ
مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد
الجماعة الذين جاؤوا المخاطبين مفصلين رجلين ورجلين لوجب ان يقول كم رجلين جاءاك لانك اذا
قصدت تفصيل جماعة على مثنى ومجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين و
افضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امرأة
جاءتك وجئتك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عايدا الى التمييز لبقاء المبتدأ
بلا ضمير من الخبر وهو جملة **ولا تقول** كم رجلا ونساء جاؤوك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية
عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما
يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
كما في قولك الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند **قوله**
والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جائز في عطفها على كم ولا يجوز
اياها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير ولا التقليل واما
كاين فنقل ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين
لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك ان كم لكثرة استعمالها دونه كان جاز حذف
مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين **وقال** يلزم ذكر من بعدها
ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها المجيء بعد التنوين فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية

مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش
كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويليهما
التصدر دون كذا لتضمن معنى الانشاء بحكم الخبرية وورود كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من
افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا
دلالته فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون
عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا
به العدد حتى لجاز وا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد مميز
كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد
المفصلة يدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو
الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان
الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صارا كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من
تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل والله اعلم بالصواب قوله الظروف منها ما قطع
عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب **اعلم** ان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل
ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف
المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو لا اعلا له او بدا لهو ساج
وان لم يورد فلا يحذف الا بما هو دال على ما يبين لانه الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل
وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف
عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف **فان قلت**
لا نظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء ولم حيث واذ واذا فانها وان
كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى
مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه
لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض
لانها ظروف قليلة التصرف وعادته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه
عدم التصرف الاعرابي **ويجوز** ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومن القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد
ويقال ابدا ابدا ولا فعله هذا الا وقته في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها

وهو الحق

وهو الحق **وقال** بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وابدا ابدا او لا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الان من زائدة **قيل** ويجوز
تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في
المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها
المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استقرت
صورها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم يسم كل وبعض مقطوعي
الاضافة غايتين لثبوت العوض عن المضاف اليه ويقول جئته من عل معربا ايضا كعم ومن عال
كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب
حذف اللام اعني الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت
من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كالخوانة واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة
يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره
تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات
فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم
وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر فشاذ لا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر
الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب فيها ولا سخر بضم
واوها وفتحها وكسرها وفتحها وكسرها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى
الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع
الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية
او لتخالف حركة اعرابها **قوله** واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غيرها الظروف الغايات
لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع التبرئة وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس غير هو المستثنى المحذوف
في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات
بالابهام واما حسب فلما حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف
بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر **اعلم**
ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجب الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان

واذ واذا فى الزمان على خلاف فى انامل مضافة الى الجمل التى يليهما اولا كما يجئ وحيث واذ يضافان
الى الفعلية والاسمية واما اذا ففى جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر فى المنصوب على شريطة
التفسير واما جواز الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا فلان مضافا الى الجملة مستفاد منها احد الازمنة
الثلثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه فى الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمان
مختلفا واما الحجج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه فى الحقيقة
هو المصدر الذى تتضمنه لا نفس الجملة فبنى هذا الايضاف على الجواز فكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد
باحد الازمنة الثلثة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا **قلنا** الاصل ان يضاف
الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها
الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثانى جزئيها فعلا كقوله
تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع فى احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها
اسمين اما فى الماضى كقولك اتيتك حين الحجاج امير او فى المستقبل نحو لا اخذتك حين لا شئ لك قال
تعالى يوم هم بارزون **قال** المبرد فى الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى اسمية الا بشرط كونها
ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجملة وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم
هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذى ذكرناه كله انما اضيف الزمان الى الجملة وهو فى المعنى ظرف
مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون للزوم الجملة من
الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال تعالى
من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة
ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطوء قاما مقام الزمان
المضاف والاصل زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطئ خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان اخرج
فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة
يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث وتعين
بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الاغلب مصدرة
بحرف مصدرى قال بانه تقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما وقال الا من مبلغ عنى تميما
باية ما تحبون الطعام ونقول اقم ريثما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان على ما نقله الكوفيون كما
يجئ الى الفعلية مع حرف مصدرى فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معربا كان او مبنيا نحو ذو قال
بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان فاذهبوا بذى
تسلمون **فقال** بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى
تسلم فيه والباء بمعنى مع **وقال** السيرافى الموصوف بذى الوقت اى اذهب فى الوقت ذى السلامة

اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل و
قال بعضهم هو ذو الطائية اعرب وهو بعيد لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على
الاشهر وربما استعمل ذو ولفظ الاضافة الى الفعل استعمالها فى الاضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل
وذوا فعلا وذووا فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية
على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال
سيبويه اذا كان لاحد جزئى الجملة التى يلى حيث واذا فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى لما فيهما
من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما قال من ذلك فى اذا
نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام
فى بناء حيث فسيأتى بعد وقد تشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعنى حيث واذ واذا
وذلك لانهما مبهمان كتلك الظروف لكن لما كان غير ومثل مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى
صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال وقوله غير انى قد استعين على الهم
اذ اخف بالثوى النجاء وانما صدرتا اضيفا اليه بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائز
اضافته الى الجملة فان كان الاضافة اليها فى كلام القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان
فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على
الزمان وكون الزمان ظرفا المصدر الجملة المضاف اليها اغنيا عن الحرف المصدرى فى الزمان وليسا
بموجودين فى مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها يضيف
الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبنى يوم انك محسن ويوم ان تقوم زيد فان صح النقل
جاز فى تلك الظروف ايضا مع ان المشددة والمخففة الاعراب والبناء كما فى مثل ما انكم وغير ان نطقت
على ما يأتى ولخلف فى كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تتضمنه والنزاع فى
الحقيقة منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان
معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا فى الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى خبر لكان المعنى يوم
هذا الخبر المعين وايضا الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمان فلا بد فى الاضافة المقيدة للتخصيص من
صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة **قال** صاحب المغنى يتعرف الظرف المضاف
الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم **اقول** ومع غرابة
هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغى ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى الفعلية او المبتدأ فى
الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم **ثم اعلم** انه يضاف الزمان او
حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى قال تعالى هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع

الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال لما ذل حيث يكون
من تبذلل وقال ابو علي في كتاب الشعر لما بعد حيث في الموضعين مفتر لا مضاف اليه قال لان حيث
مضاف ظرفا لا اسما والمعنى حيث يجعل وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان تقول انه
مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لازم الجملة كما في ظروف الزمان والملحق بها نحو يومئذ وحينئذ
وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين
وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت
واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله
ثم ميقات ربهم ميعاد ربهم فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان
لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن
ذلك بالمستعمل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست
مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن
ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة
الاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة
من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا آتيناه ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن
طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا
لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة بمعنى فلو قلت جاءني
زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا
في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا
وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في
الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا
لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك ثم قصدوا لحذف الجمل المضاف اليها
هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء بعد هذه الظروف بدلا منه مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل
منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو ولزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن
مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا ابناء على الضم ولا تنوين
عوض لانه لا بد فيها لحذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك ه
المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصلوا الى العوض المذكور وكانت الظروف

المذكورة

المذكورة قد يكون مستقبلة وماضية جردوا اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في
المستقبل ايضا كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين ونحو ولحق اذا حذف المضاف اليه منه وابدل
منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اي فعلتها
اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو لالتقاء الساكنين
لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت
اذ صحيح اذ ليس بمجرور وهو مثله في نحو لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف
الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف
الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تتضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه
فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف
الى الجملة جعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل
وانما وجب الرفع لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود
وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب و
الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ ههنا فانه
يحتاج اليه لبيان بنائها حيث نقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع اذا
بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى
شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها
مضافة في المعنى الى المصدر الذي تتضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة ه
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم
كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى الجملة ماضية
الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت المّا تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق
بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلية البناء فيها اذا عارضته
واما البناء فلتقوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف
اليه الذي يكتسي منه المضاف احكاما من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة
واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعل المتصدرها مضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك
يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب بحاله فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف
المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة

ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل
يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره آن وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم
اعرابهما وبناؤهما قال الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر
لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت البيت ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر
في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلهما الفقد الحصر كامر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا
اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجازه
اعرابها وبناؤها لحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها
قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما
البناء فلوقوع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما
بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه **وقوله**
مثل وغير مع ما وان اى مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف
المضافة الى الجملة **وقال المصنف** حيث لانه موضوع لمكان مصدر كاين في الجملة فشابه
الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لان وضعه
وضع الحروف كما تقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا
اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح ويكسر وقد يجلو ماها وا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية
وندرت اضافتها الى المفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم و
قال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى سهيل موجود
وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا
لا الى الجملة ولا الى المفرد انه ر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث تلقت رحلها ام قشعم وكذا
في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى الجمع
الناس حيث نظرنا ظاهرا ى وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش
به حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا جملة على المكان قوله ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى
الشرط فلذا اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ للماضي ويقع
بعدها الجملتان وقد تقدم ههنا علة بنائهما وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع

الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كما ذكرنا في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
على انه يمكن ان يأول بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون
من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتيها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا اى هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا احد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو
اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما وجود مضمون ثانيتهما وقد يكون في
الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لا نزيه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه
فيه استعمال ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حرفي
الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون
في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة للشرط مفروض
وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة للشرط مفروض وجوده في المستقبل مع
عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم
سواء شك في وقوعه فيه كما في قولك ان تزرني اكرمك او لم يشك كما في الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في
الماضي على الحد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت حاتم اليوم
واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم
وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام ولو ان
لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده
في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في
الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى
وسائر الاسماء الجوازم **فيقول القائل** اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح لوجوده
على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه

اى انما قيل فيها لبعض الصور لان الفرض الثاني من الاول مرفوض ملزوم والثاني لازم
بينا المفروض

في اسماء الشرط صار بعد للمفروض عرفيا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه
كما وضعت اذا للمجازات نرشح الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان
حدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يترشح فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن
فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين
بعدها على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه
لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن
في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله
وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن ولا افاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون
فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع
في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط
وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة
الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد
حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك تكرم ولام الابتداء في نحو
قوله واذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فانه
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط واذا تقرر
هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون
جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم
على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان
توجها الى المعمول والاقرب اولى بالعمل على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل منهما الابعد كما
هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المعمول عند اهل المصرين كما في زارني وزرته
زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون
الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك
تكرم وفانت تكرم وفلانت تكرم فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط
الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على ان جزاؤه

وقال

وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم
اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا
وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول لتخصصه للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا
اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير
كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اقوى لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة
بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية نحو قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا
ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك اذ كل
كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولهما
في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من
وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلتهما في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع
ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان
اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى يذهب اذهب
وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام مت جاز وقوعهما موقع المبتدأ
على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زائدة ليكون الكلام على صورة
الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فايدتها التعقيب كما ذكر او السببية لا تخلو
من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف
في شرح المفصل ان تعيين الوقت اذا حصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده
ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة تكفي لتخصيصها التخصيص في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا
منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان
عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب
ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث
اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في
القرآن مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه
بمعنى متى فالعامل شرطها او يقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان
جئتني اليوم فقد جئتك امس اذ المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة
اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين

تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا لجاز وان كان شاذا مجي الاسمية الحالية
عن الفعل بعدها في قوله اذ الخصم ابزى مائل الراس انكب فقيل ليس في اذ في نحو قوله تعالى والليل
اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب
لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم
فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو
ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على
دخوله فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من
الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شي ههنا يقدر عاملا في حاصلا الا
معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت
بزيد ضاربا في حال الضرب وحصول الليل في وقت غشيانه ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت
وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق
وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون
خبرا عنه وقيل انه بدل من القسم به يخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر
من وجهين الاول من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه تعالى لا يقسم
بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا وليس ببعيد ان يقال هو ظرف
لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشي الا لحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر
على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه
يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو المشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد
اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه
معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا لتعظيم في معنى من المعاني
واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين
منتصبا باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتدا اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها
فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول
الرسول بالرفع ويقول سرحتى يكل الناس وقال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية و
يتجر بحتى ولعل حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا
البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال المبرد انه
اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله
تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما

صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى
زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجي في الفعل المجزوم قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم
المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل
لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا
عمرو القايم بنصب القايم على ان عمروا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم
ظرف مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك
لشي وجدانك له فجاة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القايم والقايم الثاني مفعوليه ومنه
قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة
يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي
قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها
اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت لزمهم ان ينصبوا مفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما
على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز الا الرفع على انه
خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها انه عماد واذا كوجدت مع احد
مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاضحت لو كانت خراسان دونها رآها مكان السوق او هي
اقربا اي راها هي اقرب قال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية
في هذا ان ثعلب غلطا لان العماد عند البصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو
في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لا يوجد في كلام العرب الا اذا كان
خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر فقوله او هي اقربا
بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما
اذن للمفاجاة في الاغلب مجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر
امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجي بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة
الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب
بينا وبينما لكثرة مجي جوابهما بدونهما والكثرة لا يدل على ان المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر
افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته
اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة
الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء و

او اسبقوا الفتحة فتولدت لغ ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه
والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست
بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين دخولك وخروجك اى زمان فراق دخولك وخروجك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين ستعمل في الزمان مع المكان واما اذا كف بها او بالالف
واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان كما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قايم اى بين اوقات
قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي علية اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها
فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو
للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد
بمجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا اوقع بين خبرا
عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى الجملة مقدرة بالحدث لابد ان يكون
بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجي ما الكافة لتكفه عن
طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا او بعضا
من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرها وملا لما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابههما اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك حتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمن لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث لحتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط بجزم وتقلب الماضي مستقبلا لكن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في
محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما
طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك
وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما ان تركيب
بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث لا انها بنيت على الفتح الذي
كانت يستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانها لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى
حركتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما وكلما مع حمليتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما
ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب
بينا وبينما اليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل

في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما المصدرية فيجوز ادعاء مثله في بينما فان قيل
اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما **فان قلنا** كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف
مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا
وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قايم اذ راى هندا اى زيد هندا بين اوقات قيام في ذلك
المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة
التي بعدهما اخرجتا عن الظرفية مبتدأ ان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا كائن بين
اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا ما بعد
كلمتي المفاجاة او يقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة
وابو عبيدة بزيادة في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قايم
اذ راى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذ في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا
فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي تليها بل يجعل تلك الجملة
عاملة في الظروف المذكورة اى وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف
اليها اذ محذوف مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون واذ كتب فريق
منهم بربهم يشركون وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في قوله وان تصبهم سيئة الاية اى اذا اصابتهم يقنطون
اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف
الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في
جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا
وبينما كما في قولك كنت واقفا اذ جاء في عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا
معانقة الكرام ودعهم يوما اتيح لهم جري سلفع بتقدير بين اوقات معانقته والاعرف الرفع على انه
مبتدأ محذوف الخبر اي بينا نحن حاصل **قوله** واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يظهر
عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعه
للماضي فتنافيا واذا اذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول للذي
الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله تعالى اذا انتم مهتدون ولم يعهد
مجرورا الا بعد او يقع مفعولا لها كقولك اذكروا اذ من انتم بينا تكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر
على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة كما مضى **وقيل** مفعول له
لا اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح
فيكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله

وانت اذ صحيح فيكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ وحينئذ كما مر ويجي اذ للتعليل نحو جئتك اذ انك
انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم واعلم
انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي
فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب
سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها
فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له سوى الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو قولك اذا زيد يقوم
فعل كذا والجواز ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان
يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل كذا مقصود
به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
واذا جاءت ما بعد اذ فهي باقية على ما كانت عليه لا يصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها
تصير جازمة بما كما يجيء في جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما المجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد
للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف يضرب والرواية مبتدئا قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما
وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين
يكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الكسر بعد الياء واني لها ثلثة معان
استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان اني مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين
عشرون لنا من اين او مقدرة نحو اني لك هذا اي من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد
وانما جاز اضمار من لانها يدخل في اكثر الظروف التي لا يتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن
اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في فجاز ان يضمر في الظروف اضمار في وفيه قول صريع
غوان لا فهن ورهنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب اي من لدن شب ويجيء اني بمعنى كيف نحو اني
يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى اني شئتم على الاوجه
الثلثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما اني الشرطية فكقوله فاصبحت اني تاتها تلتبس
بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط وهذيل تجري هذا بل يحتج على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن
نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي
او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما مكة زيد وانت و
بلادك مثل كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما مثل متى الاستفهامية
الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا

يقال ايان تمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف
وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص
ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني
ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان في
الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذف الهمزة
مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي آن اي اي حين فخفف بحذف
الهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا يضاف
الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال و
الجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم
منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت
وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم
فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اي حال عمله مقدر
فان جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم فكيف منصوب المحل على الحال نحو ابها والبدل منها
منصوب بان تقول في الجواب متكيا على الآخر او معتمدا وفي البدل كيف يقوم امعتمدا ام لا فكانك قلت
باي صفة موصوفا تقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون
كيف في هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغن به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول
فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط
الاستفهام عن رتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو
قياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر
المبتدا فنقول في جوابه صحيح ام سقيم وفي البدل امنه صحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء
على غير المستقبل الذي بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا به
والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فيجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول
على عليه كما روي على كيف يبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن الاستفهام
لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون
الا شذوذا قال انما في الجزاء مستكره وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو قولهم
كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة
وجاء في كيف كي قال او راعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسي
هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة و

بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا
خبره ما بعده خلافا للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بتصغير مذ جعبه
لو سمي به على منيذ وامناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف
وهو بعيد من الحرف فانه الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم
في ذا انه مقصود من ذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول من العرب واما
تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز
ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله
الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ
لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم ويشاركهم فيها اهل الحجاز
وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اما
استعملوا منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على المحكي او لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا واما الخلاف
بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركب من من وذو
واهل اللغة السليمية غزية فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو
يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في
نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم
المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل
مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون
التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان اي من اذ ابتدا يومان اي هذا اذا ابتدا اليومان اللذان
قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتدا يومين وان التكلف على المذهبين ظاهر
لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبا اذ يتعذر التاويل لان المذكور في الجارة
بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال
فانخفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عنده اما في حالة رفع ما بعدهما فلما يجي من كون
المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حالة الجر فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة ومن ابخم
فهما بمعنى احد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من
اول شهر قبل وقفنا على ما سيجي ان لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا
تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما
ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما
اقوال الاول الجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجي تقريره والثاني

لابي

لابي القاسم الزجاجي انهما خبر ابتدا ان مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ اول المدة وجميع المدة
مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول
باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا
المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرها بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ
يوم الجمعة اي مع انتهائهما اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته يومان اي بعدها اي بعد الرؤية
يومان قبله وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم
ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو المشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع
اذ الذي هو الزمان والماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت
الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وفيهما معنى من واذ فعلت على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه
للفظهما وامور النحو اكثرها ظني فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين
ولانه حقه الاضافة الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر ضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها
للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل
التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة
الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر
فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لازما مع ان بينهما حاجزا غير حصين
فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون
الاصلي اذ الضمة انما كانت لمصيرها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان عدم
الرؤية وتحديد الزمان يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان
التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتنا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما
بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير معترض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم
مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه
ومذ قام زيد بل يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام
فعلى الاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من واذ منذ كما تقدم وذلك
لان معنى مذ زيد قائم من اول وقت نحو زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحده
اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول بناء فمنذ الى الجملتين اما اسمية الجزءين
نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها لجميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة او التي احد
جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا

نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية
حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لان اذ
مختص بالماضي وهو مركب منه **وقال** الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون تقوم
مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان تقوم
كما قلنا حال او حكاية حال والمضاف ليس بمحذوف على ما اخترنا وجاز ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدري لتغيراذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كحيث او انه
على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي دخلاها بحرف مصدري لتغيرا اذ بالتركيب عن صورتها التي كان
لكونهما غير صريحين في الظرفية **فتقول** منذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون منذ هيهنا مضافا الى
جملة حذف احد جزئيها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره **ثم نقول** يجوز حذف احد جزئي
الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره والمتصل بزمان التكلم معرفة كان
او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي
اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة ومنذ
يوم قدم فيه زيد فهذان الحدان يجوز ثبوت القراءة فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائهما لان
الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه ومابعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون
الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان
المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوما القائك ومنذ عشر ذي الحجة
واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تقصد ان الرؤية انقطعت في اليوم
الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في
الاول الى الآن فكيف يجيء حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا
ان الحد يدخل في المحدود في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم من
ايام العشر غير معين لان اياما اذن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز
ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال
نحو منذ يوم زيدا اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد
الجزئين منها وان لم يسد مسده شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتداء يومان
على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين الذين اخرهما زمان التكلم اي يومان مبتدأ
على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين
على وقت التكلم وانما استغني عن التعريف لانه من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي
اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير

الثاني منذ كان يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل الكون يوم الجمعة
وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما **فتقول**
في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى الثاني منذ
خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون منذ انك قائم في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني
في الثاني من هذا **ثم نقول** انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين
ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم منذ كم سرت وكم سؤال على الزمان اي من وقت يومين اي وقت
ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز
ذلك الخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجمع هذه المراعاة اصل منذ من الضم اذا اضافته
الى المفرد طاريه كما بقي ضمة حيث مع عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف
ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته منذ يوم
الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي من اصل
منذ **ثم** انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين
وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية **ثم قيل** حتى حين
وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان فيه بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله
في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح لفظ الكتاب من احكام مذ ومنذ
وهو مذهب جمهور البصريين **قال** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة منه بهم انه اذا
ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا
المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته منذ
اليومان اللذان كنت معنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته
منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل
او منفيا نحو صحبتني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان
مفردا او غيره معرفة او غيرها نحو منذ يوم ومنذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع
زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك
لانك تقول ما لقيته منذ عمرنا ومذ ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى
يكون فيه معنى العدد **قوله** المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين
قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته

امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا
شك فيه لانه يكون قد يكمل لانتفاء الرؤية يومان اما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك
اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم
الانقطاع اي بعض يوم الاخبار ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ
ثلثة ايام **قال** ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد
بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع **وقال** يجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة
قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى **اقول** وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى
الابتداء في جميع موافقه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام **قال** وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر
ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة **قوله** وقد يقع المصدر او الفعل او ان او ان فيقدر زمان
مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ ان سافر او سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه
سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي منذ زمان زيد مسافر
على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة
اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في
الاصل في الموضعين مذما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها ومذ ومنذ
بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم **وقيل** بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه
لكونه بمعناه **وقيل** حملا على مذ ومنذ الحرفيين عندهم **وقيل** للزومهما صدر الجملة
اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع هذا الاسمية عندهم جملتان فما
رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تغير الثانية
كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى مع خبر معها اتية
لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة **وقال** السيرافي
هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل
العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما
رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسروه بمن اول
يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى
في **قال** الاندلسي وهذا تركيب لانه يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام الكلام في
تقرير المذاهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك

ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اختير الا انه
ظرف منصوب ان يرفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع
المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالوقف على مذ فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ
سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن
العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة
وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها **قال**
البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب
والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى
مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما
ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده **قيل** وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى
عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك **قيل** والكاف في كم
للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني
لهموم طارقات وذكرى وهذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن
ولدن ولدن ولد ولد ولد لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان
او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان
لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل
للزمان **قال** عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افقر لدن اني غلام وفيها ثماني لغات
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما
ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين
كسرا لان التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في بلدة فهذه
خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد فكان خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان
كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان
يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا
ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة
فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لانه عند
يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد
ولعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة قيسية **قال** المصنف الوجه في بناء لدن ولغاته

ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها
وجه لانها اشل عنه وهو معرب بالاتفاق والذى ادى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اعنى
على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها
المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى شرح قوله الاعراب ما اختلف اخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها
مبنيا على وضع بعضها وضع الحروف فالوجه فى بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير
المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما بمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف ومنها
واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى انك غنى
وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها الضعف الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها
مع الاضافة الى مضمر فلا تقول من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا و
تقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة تجاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب
وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف لنكرة وعشية وكون دال
لدن قبل النون الساكنة بفتح ويضم ويكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال
حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة فى اللفظ
كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز فى راقود خلا او بالمفعول الذى هو الاصل فى نحو ضارب زيدا
وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة
واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئى الجملة اى
لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والفلدى يعامل معاملة الى وعلى فيسلم مع الظاهر وتقلب
ياء مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه من الخليل عن قوم من العرب كذلك والاك وعلاك قال طاروا
علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها
بالف رحى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو
رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع
المنصوب ولم يشبه بالف عزى لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو
عصاك وقفاك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشئ اخر بخلاف الف على والى ولدى
وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل فى الواو تشبيها لها على الحرفية ولا يتصل من المقصود الذى
لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه
قوله وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل
عموما ويختصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا
لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض فى خضماتى واوصالى

ويقال

ويقال افعل ذلك من ذى عوض كما يقال من ذى انف اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه
مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا انه قط مبنى لما سنذكره بخلاف البتة وربما
استعمل قط بدون النفى لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى
نحو هل رايت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى ومع الاثبات ايضا قال ولولا نبل عوض فى
عناق ومشهدى هويت بعناق عوض عنقاء مغرب وهو منفى معنى لكونه فى جواب لولا وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما
بقى من الدهر داهر وبنى قط قبل لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجئ والاولى ان يقال بنى
لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضى واما ابدا فليس كذا الشيوع نحو قولهم الابد وبنى
قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة و
قد يخفف الطاء فى هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل
عوض مع القسم كقوله رضيعى لبان ثدى ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف
المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يوم
فهو امسه فهو كان نكرة فى الاصل ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو
عادة كل اسم قصدته الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام
وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو التسمية
امس الاحداث ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونهما ايضا معدولة عن اللام لان
التعريف الذى هو معنى اللام ليس بظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره فى امس لانك اذا قلت كلمته
صباحا ومساء وقصد صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين فى قولك لقيته
امس لانك اذا قلت واما سحر فانه مثل سوى قلنا ببنائه او ترك صرفه لانه تخالف لاخواته صباحا
ومساء وضحى معينة اذ هى معربة منصوبة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم
يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا للداخل فى الوجود فى باب التعريف والتعيين
على المفقود وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس
فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون قويا مع انه قد روى عن بعض
العرب اعراب امس مع الصرف كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذى نقل عنهم وسيبويه وبعض
بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع
ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يجر وكان مشبها بنفسه قال

لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا **قال** وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل
قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك
ان كل مفرد مبنى يسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجىء فى باب الاعلام وان سميت
به على لغة بنى تميم صرفته ايضا فى الاحوال لانه لا بد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر
فيهما عندهم واذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم متصرف
فى النصب والجر غير منصرف فى الرفع ووجه منع الصرف فى امس اعتبار علميته المقدرة كما قلنا
فى باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء حضار
وترك صرف نحو خذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه فى هذا مثل الوجه ذاك و
ذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فلا بد
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع
فصار فى حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعنى الجر والنصب مستويتان حركة
فى غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين فى
الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت يصير مثل حيث فى الاحوال ولو سوى بينهما فى الفتح لم يبن
بناؤهما اذ كانت تصير كما انه غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد
السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة فى حالة البناء على الحركة التى بنيت عليها عند اهل
الحجاز **وقال** الزمخشرى وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بنى تميم مطلقا اعنى فى جميع
الاحوال ولعله غرهم قول بعض بنى تميم لقد رايت عجبا مذ امسا **وقد قال** سيبويه ان بعضهم
يفتحون امس بعد مذ نقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق ان
كلهم يفتحون فى موضع الجر بعد اى جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس
يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا
لزوال علة البناء وهى تقدير اللام وربما بنى المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام
قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثنى او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت
لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فيطرح اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس
على الفتح لغة كما قال الزجاجى مفترا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن **قال**
الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه فى بناء امس وفيه
نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها **وقال** السيرافى لشبه الحرف
بلزومها فى اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها فى الاستعمال عليه وهو التعريف باللام

وسائر

وسائر الاسماء يكون فى اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه
بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا ينصرف فيها **وقال** ابو على بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام
الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات فيعرفها والآن لم يسمع
مجردا عنها **وقال** الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذى اى الوقت
الذى حان ودخل فى الحد كما نقل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قيل وقال فانهما
فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذى كانا عليه **والجواب** ان قيل وقال
محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعنى كثرة المقالات والآن ليس بمحكى
وكذا مذهب الفراء فى امس انه من امسى يمسى وقد يقال فى الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة
ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا سم عند ابى على يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام
سيبويه يحتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن
خروف انه للحرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط فى الماضى كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثانى ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب
انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها فى ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة
الشرط مع جملتيها للغرض الذى ذكرنا فى اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا ومن قريب من الظروف المبنية
قولهم لهى ابوك اى لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظرف عندهم حذف لام
الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقى لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت
فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين
وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين
على ما هو الحد مذهبى سيبويه فى الله وهو انه من لاه يليه اى تستر ففتح لخفة الفتحة على الياء
دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن فى
لاه لالتباسه بالجر الذى هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير
ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية فى نحو الله لافعلن بالنصب
واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبنى قال سالته
يعنى الخليل عن معلم لاى شىء نصبتها يعنى لم تبن على السكون هذه اللفظة فمن قال انها
مبنية فلمشابهته للحرف بقلة التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول
التنوين فى نحو كنا معا والجر ره بمن واذ كان شاذا نحو خرجت من معه اى من عنده وتسكين

قال عينها الغز ولغيتم يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم
بعضهم وهو لحن بين في هذه اللغة حرف جرّ اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف
وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وصفه كذلك موجبا للبناء لبني من دون الاشكال ايضا
وان ذكر قبيله المصطلحيان لم يتو ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جينا معا اي في
زمان وكنا معًا اي في مكان **وقيل** انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا
معًا وفعلنا جميعًا ان معًا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعًا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا
والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش
وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استدلالا بالاعراب الموضوع على حرفين ثم عندهما عكس لحوك
برد لانها في غير الاضافة وبحذفها في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ قد مضى شرحه فيما
تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما
عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى **قوله** بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به
ان الواضع قصد في حال وضعه واحدًا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضماير
والمبهمات وذوا اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال لما
وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان
مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام
من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في
هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد ورب زينب لقيتها لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في
نحو ربه ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة
قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره
من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها
فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما
اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف
باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود اليها او المعهود مخصوصة قبل
بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص المعود اليه بشيء نحو
رجل قايم ابوه واظني كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا
ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص للمرجوع اليه

بحكم

بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة
برجوعه الى نكرة مخصوصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكهما نحو محمد وعلي اذ يشار بكل
واحد منها الى المخصوص بحسب الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل
تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص بل المختص في هذا الاستعمال الصفة
ولذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا
فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع
كما مر في بابه ولما قلنا الى الخارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون
ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان
فعلى هذا كل كلمة لفظة اشارية فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب اذ ذلك اللفظ موضوع له فلو لم تقل
الى الخارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في قولك
اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذيب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية
اللحم والماء والذيب ليس بشيء لان هذه الفائدة تقوم بها نفس اسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف
اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام **فيقول** اولا ان التعريف
في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا
جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة
كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك
اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشترى بعض ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد
على النار هدى فهي اللام التي يجيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان
مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك
العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية
خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان
كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في التشخيصات الخارجية
لان الالفاظ موضوعة باززائها لا في الذهنية خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في التشخيصات
الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم
اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع
نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثل هذا نحو جميع

تعالى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي **قوله** وهي المضمرات قد
تقدم ما ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت
مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب
لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة
عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب
عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية **قوله** وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف
التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف
والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها
بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف
واما نحو ان لا تفعل وان لا يفعل وبلا مال فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلهذا
يقولون اللافرس واللاانسان والملحق بهذا وفيما رحم فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير
معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل
مغاير الرجل حتى جاز توالهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها موضوعة
ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين
فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله **وقال الخليل** ال وكمالها اداة التعريف نحو هل وقد استدل الا
بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه بانه توقف عليها في التذكر نحو قولك الي اذا تذكرت ما فيه اللام
كالكتاب وغيره ونفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا المنزل الدارس
من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي
ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها واما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي
لغة حمير ونفر من طيئ ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذلك ذكره
اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى
وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو
قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام
في العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير
وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد تزاد فيلزم كما في الذي ومتصرفاته
ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين

جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين
اي الا كل واحد منهما وقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان
يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلثتكم معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء
منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى نحو ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوك اي الا اثنين
منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء
الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في
مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل
عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الا
ملاجة اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى
من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة
منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استغراقهم اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة
فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى
لا تدركه الابصار اي شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره
خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرنا مأخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت
رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها مثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت
رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين
معا ويقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي الا اثنين منهم ولا
يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخوتك ولا الا زيدا الا على الانقطاع
لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان
كان هناك عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما
اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة
او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد
ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا او
رجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن
البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس
واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر قال
ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف

لايعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف
المشتق ويجوز في غيره نحو الحاق الصيف والبرد برده **وقال** الكوفيون قد يكون اللام
للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف
المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهد بتيه الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر
في الاعلام **قوله** والنداء نحو يا رجل ومن لم يتعهده من النحو بين الملحد ههنا يعني احترازا عن
الاضافة اللفظيه وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل
على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد **قوله**
غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع
ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله
معينا اخر كما كان في سائر المعارف **قوله** بوضع واحد متعلق متناول اي لا يتناول غير ذلك
المعين بالوضع الواحد بل ان يتناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية
اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى زيد بشخص ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا
بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف
كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس
نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق
الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام
وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل المطابقة لحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي
مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع
حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه
مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختاره **وقال** ان الحقيقة الذهنية
والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين **قال** الاندلسي فله نقول في اسد معين في الخارج
اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس
مطلقا لا واحدا محصور الاوصاف لمعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق
خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق
كما ليس فيها التعيين والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا

اسامة

اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واويس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال
اللام على اويس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجي حنه
الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف اسد وذيب وضبع فان
ذلك ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة **واقول** اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة
وبشرى وصحراء ونسبة لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا
قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة **ثم** تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي
من الطير والوحوش واجناس الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث
في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش مما لا اسم
جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام نحو امعنى تناسب المسمى به كحضاجر لعظيم
بطنها وابن داية لوقوعه على دابر البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم
وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان
علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء
منونا في الشعر نحو قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام
نحو قوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله
اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولالك فهو علم للوعيد
فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى
ابو زيد من قولهم اولات الان وهابلات الان اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه
ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل رجل وارملة واولاة ايضا علم فلذا لم ينصرف
وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر
اولاة اي الشر القريب الان واما هات لك الان فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي
فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يغير الوزن لان ذلك في علم اخر فهو
كالوسمى بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا **واعلم**
ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة
وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من
ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس الجنسية المحضة
قال ولانت اجرا من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله

ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فتقول اسامة تعزيز الانسان الا الاجز منها والقرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيد للتعريف اللفظى فاكان ذو اللام
منها مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة
في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها
مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجى فقالوا فعلان الذى
مؤنثه فعلانة منصرف فوضعوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لاينصرف افعل صفة
ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب اخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن
الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزايدة المقصورة لا للتانيث
واذا نكرت هذه كلها بدخول رب او كل او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة
ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه في التثنية يا فنحو ارطى
وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم يصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره
بدخول كل فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى
غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير
من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرفت تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه
منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فانا فعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على اخر فهو من
الفعل كاكبر من الكبير ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة ثالثها عين
مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك فعللة التى هي مصدر الرباعى حكمها كذا
فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها
عن موزوناتها لا يقع على فرد شاع منها كما يقع الكلمات فبعدت من النكرات لفظا ومعنى فان
قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزوناتها
مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة
على المعنى المراد **قلت** لانها لما كانت دالة على لفظ معنية لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية
ذلك المعنى تتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى
الجنسى فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر او من محل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف
الاول فان الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية ومن
ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لاينصرف كيف يصرف افعل وقد
قلت لاينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا

لاينصرف

لاينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فمعنى افعل
ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول اوزن
اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف فعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول
وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس العلمية فيه الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه
في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول
وزن اصبع افعل بحذف التنوين **قال** المصنف لما ذهب اليه اجراء لمجرى اسامة اذا اطلقتها
على واحد من الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة جرى من ثعالة
فكذا يجرى الوزن منها مجرى الجنس اعنى الذى لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس
الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون
فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالتيه
اعنى كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما
للماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية
كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظى سواء كان جنسا او فردا شائعا وليس قياسا فيقاس عليه
والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا كما كان
الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام بنون
نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين
المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند
سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لم يملا مواكبها ديار بكر ولم
تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لانه موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اى احمق **وقال**
المازنى ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى
الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلاء ومفاعل الا استعمالهما على سبب منع الصرف ويصرف
نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمزة ومذهب سيبويه وهو الحق اذ معناه معنى الموزون
والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم
صرف فلانة كما يجى واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة
وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب
يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له لا في الصرف ولا في
تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة نحو قولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام
ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات او لا فالاول ان كان وزنه فعلا فحكمه في جميع الاشياء حكم

حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فانه كان كناية من موزونه ومعناه معناه فليس
بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وانه لم يكن معناه
معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب
اخر وان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وانه لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان
فهي اعلام وفاقا الجاراسه **وقال** ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه
ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية
سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين **قال** المصنف الظاهر ان
جاراسه كان ما تبته ثم اسقطه لضعفه **قال** ووجه انبا انه ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت
مبتدا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في
الايجاب للعموم **قال** ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما
اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة فيه معنى العموم اي كل رجل جائز
في كل نكرة قامت على ان الحكم غير مختص ببعض جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقوله تعالى
علمت نفس ما احضرت **واعلم** انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة
استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول لغيره
وهو منقول لانه نقل من مدلوله هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام
اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد
جنسه **ثم اعلم** ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهو اللام
والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة
على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في
الاصل للتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم
المخاطب المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى
النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله
وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان
التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشار به الى ما علمه المخاطب من دون
تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لاليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به
وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام
الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية
فاذا صارا علمين اتفاقا لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر

فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل **قال**
سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه وورد به البرد
وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
تقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير
نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك
بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا باحناء الخلافة كاهله او الاضافة كقوله على زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة
نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذ لم يكن اشتراك في الاعلام واذا ثني العلم او جمع فلا
بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم
المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف
العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف لغايته بالجبر
اداتي التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف وهي اللازم فلا
يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في نحو ذلك خرج العاصي اذا لم
يكن في البلد غيره او كان شهيرا بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف
الغايت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف
مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان
والاسامات **فان قيل** فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره مخالف
للقياس فقصدوا فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك **قيل** العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه
ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه و
جمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه
يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزايل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي له فكان
فيه بوفيه الامرين جميعا الخلاص من التكرير المستنبع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان
كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام
وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم لصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما
ابان الديان لكثرة المساء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان
لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذلك حاديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء
من اللام لان احد الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشئ الواحد المسمى بالمثنى

كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين يسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما
لما كان هو لا ينفكان لم يكونا كشخص يسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين
وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة **فقيل** عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد
بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمسلجد موضوعا لشخص معين **واعلم**
انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم
فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى عنه في الامتناع
من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال لجائني فلان وفلان اخر
اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان
وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال للتعريف الفلان
والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية
اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير
قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يات الا حكايا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ
فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن ابي مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت
نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رفعوا معاوز فقده بفلان وبقوله
معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سالت
القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين هنت
ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون
فتاء التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليوذن بان التاء ليست لمجرد
التانيث لان تاء التانيث بفتح ما قبلها **قيل** وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة
حسن بن زيد اسد لعطاك فضلا من عطية على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا
وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه عن الجنس اي على لئيم
ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنه ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه يقول في التذكير ياهن
وياهنان وياهنون وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات وقد يلحق اواخرهن ما يلحق
اواخر المندوب وان لم يكن مندوبا فيقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب
وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار
ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا انها لام الكلمة
التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة **وقال** بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو

ابدال الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ويجي الكسر في هاء هناه تقوية
مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء
في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو ياهناه ويا هنانا ه او يا هنانيه كما ذكرنا
في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهيت عن جامعت
ونحوه من الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات **واعلم** ان العلم
اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما اسم عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم لما صفته
كحاتم او غيرها كحامر وقد يكون الاسم صوتا كبية واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع
كيغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة نقول
لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم
لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك بضم الشين
والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل
الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس **وقال**
بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكنه
غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة او لا
فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس
اما بفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد لان هذا
التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب الارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد
وموضع وليسا على فعول من مظب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعد يكرب
عند من قال اصله معدي كمغزى وموقى لا معدى واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل وموم وليسا
بفعولة وفعيل من مكن ومومم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام
واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحواء ليس من تركيبها بل من حوي اي جمع لجمعه لها في سقط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم
لحاوي والحواء قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم بهذا التغييرات عند النحاة
يصير مرتجلة لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع
النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس الحارث والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد
به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم
وكالمصطفى والمرتضى ومصطفى الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم
اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات

نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اى سترت وعرضت كالكناية
سواء لانه تعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد
الذين له كابى الحسن لامير المؤمنين عليه السلم وقد يكنى فى الصغر تفألا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه
ذلك واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم يؤتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه
العلمية مع شىء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم
عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما
ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان
كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين
وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفرائيين
تفه ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجر الرقيات
عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او
على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه لنسوة اسم كل منها رقية **وقيل** من حذا ترويل
شبيب بثلث كذلك قال قل لابن قيس اخى الرقيات ما احسن العرق فى المصيبات وقال الشاعر
فى الاجراء ومن طلب الاوتاد ما جزانفه فصبروا رام الموت بالسيف بهمس نعامة لما صرع القوم
رهطه تبين فى اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق فى باب المركب **ثم نقول**
اذا اردت التسمية لشىء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان و
ضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب اعرابه قبل التسمية فى الاكثر ويجوز ان يجعل
النون فى كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قعيلان
غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون فى مستعتبان ومستعتبون متعقب الاعراب فاذا اعربت
النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس فى المفردات ما اخره يا ونون
زائدتان وقبل الياء فتحة قال الا يا ديار الحى بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها
اخف منها وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت
البحرين **قال الازهرى** ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذى هو القياس
اكثر فيجرانى اكثر من بحرينى واذا كان استعمال البحرين بجعل النون معتقب الاعراب اكثر من استعمال
البحران كذلك وقد جاء فى الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين و
نصيبون ويبرون ويبرين لا انه مثل زيتون موجود فى كلامهم **وقال الزجاج** نقلا عن المبرد ويجوز

الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو على
لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال فى قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذى جمعا بكسر
النون انه اسم اعجمى وهو فى شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفى الصحاح الناطرون
بالنون والطاء المكسورة وقد روى فى الشعر المذكور بالنون المفتوحة **فان قلنا**
انه اعجمى وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمى والا انكسر فى موضع الجر وان
قلنا عربى فليس النون معتقب الاعراب الا انفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء فى جعل
الواو مكان الياء اشكال ونظرلون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والياء فمذهب
البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد
يعرب الاعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنونها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه
اعراب ما لا ينصرف ويفتحه فى حال الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى
من عرفات وقد مضى هذا شرحه فى اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت فى الاصل اسما
او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهام متى حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف
تمن وقد يجىء معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال ليت شعرى واين منى ليت ان لوا وان ليتا عنا
فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا
ساكن الاوسط كليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط
فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثانى الصحيح بل يقول لجاءنى كم ورايت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو
حرف علة كيد فلذا يصغره على كمى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع
على اقل من ثلثة احرف وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من
باب يد اى مما حذف لامه نسيا لا من باب عصى لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب
يد اى مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول فى الاول اكثرت من الكم ومن الهل بتشديد
وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه
ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا
بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه
اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهى تقول هذه لو وفى ولاء
زدت على الف لا الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو

بالكلمة او سمينا به المراة وجب التضعيف لانا لاناء من التنكير فيجي التنوين اذن وحكي عن بعض
العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول
اي التضعيف اولى لكونه المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب
اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها على ما زدت عليها
الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو
هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلثة احرف اخرها الياء
كالواو اعربته او لم تعرب وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا
ولا يجوز في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في
نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء
فجاز ذلك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا ليستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد
خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا يحكى **وانما** وجب كما جازت اذا سمي بها اللفظ لانك
لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا
جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك انك تعني ان انصب وترفع اي ان التي معناها
التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه لاء
زيدة ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلثة كزيد
وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهوز وحطي بياء مشددة
عربيات فهي اذن متصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشت اعجميات فلا ينصرف للعجمة و
العلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جا مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهوز من هوز
الرجل اي مات وحطي من حط يحط **وقال المبرد** يجوز ان يكون كلها اعجميات **قال السيرافي**
لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشت يدخلها التنوين
كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتبت كلمن اي
هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا
لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه والمحذوف كما هو مذهب
سيبويه في ذو واذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كعنى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على
ان عينه متحركة **وقال الخليل** بل يقول هذا ذي فعل تقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر
من مذهبيهما في باب الاضافة **واجاز الزجاج** في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى
الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي

وان سميت

وان سميت مؤنثا به كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سمينا
به فهو كما سميناها بهند جاز الصرف وتركه فان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة
اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول او لا فان
كان متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من غير مناسب حركته وانما جعلوه
ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع **فيقول** في المسمى بياء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من جنس
حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد ويقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان
الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه
والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما يحرك بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اي الياء فيقال لي
وذلك لانه لا بد اذا اريد زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدا به والساكن اذا حرك
حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلاماي ثم يضعف
مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك
عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل الشي من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يجاوز
قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى جا رجل وان كان عينا يكمل
بالفاء **فيقال** رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة الفاء والعين
وان كان ذلك الحرف المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل
فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا
اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس
فالمبرد يكمله بما كمله به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة
نحو اع واس واذا وصلته بما قبله سقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال
قد لقي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان
تخفيف الهمزة غير لازم فان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على
حرف ورد ايضا باستناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه
ويقطعها هربا مما الزم سيبويه لان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل
والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها
كقولك نوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم
نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا
في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند

عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضا دامر جبت
بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان
سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويردد ولم تدغم فقلت اردّ ويردّ غير
منصرف لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام
في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا
سميت بالميت من قولك بنات الكبى ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام
او العين جزما او وقفا كيغزه ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع
فتقول جاءني يغزو ويرمي ويخشى واغزو وارمي واخشى ويخاف وبيع ويقول وقول وبيع وخاف كما
في غير المنصرف ويكون يغزٍ ويرمٍ واغزٍ وارمٍ كقاضٍ اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف
واما سل اذا سميت به فانك لا يرد الهمزة لانها لم يحذف لموجب الجزم ولا الوقف ويرد اللام مع
العين في بك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في كم يغز ويحذفها السكت في كل ما هي فيه
اذا سمي به نحو اوقر ويرض لانها للوقف ويرد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة هي عين
اذ لو لم يردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا وزد الاصل اولى فتقول جاءني راى الاخفش برد
همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول جاءني آراى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها
الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا يرد مع اللام المحذوفة الفاء في ق فيقول جاءني وقي
اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في
الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى
قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع
والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه
ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان تعربا باعراب المثنى والمجموع وان
يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليكم
الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك
في المركبات ولو سميت باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت
مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما لهذا اذا سمي به مذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض
التانيث ولهذا لم يفتح ما قبلها **وقال** بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من
اللام فهي مثل تبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هند لان لم ارد فلجاريا
على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم
الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني

عن اللام

عن اللام واذا سميت باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما يحكى الكلمة المبنية اذا
جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا يحكيها
فيمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها
بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص
فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه
نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو
ان هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم يعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكى ولا يعرب
مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت به السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها
واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشوا لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور
اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف
اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان
المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر به الى الخارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من حد المعرفة
واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا
سواء كانت مفردة او معناه او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع
القرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل
جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتماله مرجوحا
فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق
نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا للاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة
كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتداء
منه بالجانب المتناهي وهو الاخذ وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه
قيل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثم يقولون اذا قصدت الاستغراق ما جاءني
لاحد من احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد
يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدا نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في
غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على انها في الموجب مجاز في العموم بخلاف المعرف
باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يسبق الى الفهم مع تلك اللام بلا
قرينة الخصوص وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة العموم والسبق الى الفهم بلا قرينة
من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء معدودة بحديد الفاظ

العدد لاماهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد
المعين كما ان الشئ حقيقة التى يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية
الشئ وصفه المعين الذى يسال عنه بكيف فكانه قال الاسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا
عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المآت والالوف **وقوله** الحاجع احد فينبغى
ان لايكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء
لانه يقال كم درهما عندك فنقول واحد وليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان فى جوابه
كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشئ وان
كانا مع ذلك وضعا لماهية الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو
رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذى عدد من المفرد والمثنى وما
فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان
من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد
ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغى
ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا
على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة هو الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان **قوله اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف**
يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة
وما عداها فمتفرع عنها اما بتثنية كمائتان والفان واما بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع
واما بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلث مائة وثلثة آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه
الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع فى بتبيين كيفية استعمالها
للمذكر والمؤنث فقال واثنان واحدة اثنتان وثنتان يعنى ان واحد واثنان للمذكر و
واحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتانيث على القياس
ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد فالواحد
بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم
واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال فى الصفة المشبهة
منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد ويبدل الواو فى هذا التركيب همزة اما فى احدان فهو قياس
اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او فى الوسط
كقؤوس واما فى احد فهو شاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس عند المازنى اى ابدال المكسورة

تقول واحد ح

فى الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل فى الاعداد المنيفة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع فى التنييف واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل
وحد عشر ويستعمل احد واحدى فى غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا
يستعمل احدى الا فى التنييف ومضافة اما احد فيستعمل مطردا فى العموم العقلاء بعد نفى او نهى
او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء
وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفى ما قبله بنفى ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا
تقوله كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى الايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا
الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء فى غير الموجب لكن تؤنث نحو ما لقيت
واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو على همزة احدى المستعمل فى غير الموجب للاستغراق اصلية
لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهى بدل اتفاقا كانه لما لم يرَ فى نحو
ما جاءنى احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته فى كل موضع بدل من
الواو ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد فى الموجب بلا
تنييف ومع غير اضافة من استعمال واحد كما فى قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال فى المدح ونفى
المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى
احدى الاحد ويستعمل استعمال احد فى الاستغراق فى غير الموجب الفاظ وهى عريب وديار ودار
ودورى وطورى وطارى وارم وايم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا
يصحب نفيا ودى ودبيج وابز وابن بالزاى وتامور وتؤمور وتومرى وتمى واما اثنان فهو
لفظ موضوع للواحدين من الشئ واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء
التانيث فيه بدل من التاء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة
قوله ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعنى ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال
وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة خلاف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث للمذكر
وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة
واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما فى جاءنى ثلثة رجال فلا يقال فى مطلق
العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم
بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسببه عرض هذا
العرض فتانيث العرض فى نفسه اولى ولما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر

في غير هذا الفن ثم انه غلب في الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرا عليها اذن معنى الوصف
الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة
معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فنحو ثلثة رجال
غلب استعمالا من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل
هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدوداتها يحصل التخفيف
بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدوداتها
فان لم يضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجي واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها
وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف
عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع
ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها
لفظية فلم يتنكر دخول اللام في الاول وان كان يعرف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة
وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع في جرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما
ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو ثلثة والناس
كابل مائة واذا لم يجر على الموصوف اي بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة
رجل واما عن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما اجازوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة
في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب
وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة **فيقول** بقيت الاعداد ان كانت
صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع
والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع **فقيل** رجال ثلثة وفي
كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة للمضاف
اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للعرضين المذكورين اما
اذا كان المميز مفردا وذلك فيما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يتوعن الموصوف المؤنث
لما يجي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة درهم والف رجل دراهم مائة و
رجال الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا خرجت عليها كما ذكرنا
لان عشرون واخواته لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجي فتبعهما الالف في
ترك الموافقة لما استقر ان الاولين القطاع عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد اذا اجريت عليها

لم توافقها

لم توافقها ايضا اذا اضيف اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة **وانما**
بقي الثلثة الى التسعة مع التمييز ايضا على حالها قبل التمييز وان لم يكن لها مميز مجموع ولا
موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف واكتفى بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ العدد اذا
ترادفت ان يجتزى بالمميز الاخير عنه لان عادة الالفاظ من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون
رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وعشرون رجلا وتمييز العشرا اذا لم يكن مع التمييز يخالف
مميزه مع التمييز اذ مميزه بلا تمييز مجموع مجرور ومع التمييز مفرد منصوب بخلاف سائر العقود
فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا
قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا
عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء
فيها مع تانيث موصوفها وحذفه منها مع تذكيره ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع
والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه
من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب
كالصفرة والغرفة والعصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا الا من شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء
اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على المفارة
وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول
غزاة واستقاءة فلو ثبت التاء فيهما في الجمعين لشابهت ياء نحو الصفرة والغرفة من الجوامد
فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت
ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها
بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في التسعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما زال التانيث
العارض التذكير الاصلي في رجال وايام زال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه
مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد
لفظ العدد على ما قررنا التانيث المعدود هذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا
للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب
من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع
المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا الا ان جمع العلم لا بد فيه
من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا

فلذا قيل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في
الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل نقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع
وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر ميز بالسالم ثلث عورات
فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبني امر تانيثها وتذكيرها غالبا دون جمع
الثلاثة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود
جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث
غرف وعيون حذف التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا يثبت التاء فيها سواء كان في
لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس
وابن اوى ولم يكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاز تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان
جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود
صفة تانيثه عن الموصوف لا الى الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر
والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم
جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى
حوامل النوق وان احتملتهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت
على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا فحذفها كيف وقع
النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ثلثة ذكورا وعندي من الخيل ثلثة
ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي
ثلث من الخيل ذكور فح ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذف
التاء وان كان مذكرا لا غير ولم يحضرني له مثال اثبتها الحاقا للمونث من هذا الجنس بجمع المونث و
للمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره و
حذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة
من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل لانه يذكر ويؤنث قال
تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم الجمع كطرفاء
لانه قائم مقام جمع شيء وكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة
اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا
اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر ان وقعت
تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل

الالفاظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اي يثبت التاء فيه في المونث ويسقط في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث
العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث في
التنييف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على
ما تقدم من التعريف وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا
عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا
عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله وتميم بكسر الشين
يعني شين عشرة المركب في المونث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها
بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة
الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب
عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات لحذفها فتحة اخرها النيف
نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثني عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر والمؤنث
كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات فقصدوا
التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة
عن عدد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف
اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما
استعمل نحو عزة رتبة محذوف اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو
استعملت ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود
بوضع العدد ومن ثم لا يرى في الفاظ العدد لفظ مشترك اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء
في باب الجمع ان جمع المونث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون
فقبل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوف اللام وابدال بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون
المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطية للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير
قياسي لم يجيء الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى
وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى
الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى
جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في
عشرون واخواته كالخبر مما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون

في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في عشرون
رجلا وامراة قوله لاحد وعشرون لاحدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف و
المعطوف عليه اى العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا
احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في
المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني من ابتدا كل مائة الى انتهائها الى اول العدد
على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة
او بعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم
مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعني عطف الاكثر على الاقل
الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا
ثلثة وعشرون واكثر من عشرون وثلثة واذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف
الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف بعطف الاول على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف
عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف
معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انافت عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم
مستانف ثم العاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات
اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ
لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا
عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة
الف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف الف والفان والف الف وثلاثة
آلاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف
ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشر مائة بل ثلثمائة والف وثلثة ولحوقها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا
اضيف الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل
او امراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيف اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة
حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى .
مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف
قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء
يحتمل الفتحة لخفتها كما في رايت القاضي وجاء اسكانها لكثرة التثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت

في معديكرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع ثلثة للاستثقال ايضا وبعد
حذف الياء فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب ويجعل الاعراب على
النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح
النون وقد يفعل ذلك بجوار ورباع وشبههما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين
الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا
لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او
معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات ومئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد هاهنا داخل
في المحدود واعلم ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما الخفض فبالاضافة فلان الكلمة تصير
بها اخف على ما قيل وقد ترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو
ثلثة اثوابا واما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو
نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه
واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه
العدد للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة
فلا يجيء قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واسم الجمع كالرهط
والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر لانهما وان
كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما تمهد من اضافته الى الجمع
وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا
ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جاء الزمان على عيالي ثم تقول ان لم يكن
للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف العدد اليه نحو ثلثة
اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة تطابقا بين
العدد والمعدود في القلة نحو ثلثة اجبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال
المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى التسعة مفرد غير مجموع وكان
القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون وقد
تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها لانه جمع التكسير كما في ثلث عورات

لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والياء بعدما تعوّر المجئ بعد ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء
في ضرورة الشعر ثلثمائين وخمسمائين قال ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه
الاهاتم وبعضهم يقول في مئون ومُئون بضم الميم وبعضهم يسّم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا
من الضم ولا سيّن الضم وذلك هو الاختيار **قال** الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات كان في
مئون جائزا وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجئ في باب الجمع **وقال**
الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بمثنى اذ لو كان مفردا
لقيل المائة الواحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع **وقال** بعضهم هو فعيل كعصيّ فابدل الياء
الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي دهاب المالي عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة
وحكى عن يونس انه مطروح الماء مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن مائ كمعي كما تقول
في لثة لثا وفي ظبية ظبى وقد **قيل** اصله مائي ككليب كبر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون
العين حرف حلق كما يجئ في التصريف ثم خفف لاجل القافية وماري ككليب غير مسموع ففي
هذا القول نظر **قوله** ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة
اليه اما من عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد **فان قلت** فقد
قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر لما مر في باب المركب **قيل**
ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى فالمجئ به لبيانه
فكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة
اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليست
بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة بها **فان قيل** فقد يقال ارضوا زيد وكرو عمرو وهذه النون
مثلها **قلت** بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض
حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما ذكرنا
في اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشر
ودرهم واربعون ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان
موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف
فابقى الجمعية فيه مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في
صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله
والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه مع صيرورة المعدود في صورة
الفضلات بل على اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو

المقصود

المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا
شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى انى ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف
العدد ايضا لكن على قلة **قوله** وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف
اذ المائة لا يجمع في العدد كما مرّ **قوله** مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا
في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما اجراهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه
اخف من الجمع ولفظ كان في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر و
اشهر من جمعيته مرتبة الاحاد ولان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى له جمع التكسير فاستغنوا عن
جمع المعدود لشهرة جمعيته وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا
عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء **قال** المصنف ونعم ما قال فيمن قرا
قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي في غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز ولا
لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله
اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز **قال** الزجاج لو انتصب سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة
رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين
ثلثة فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة **قال** المصنف وهذا نظر في
قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رايه **قال** وهذا
الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة
فسنين عندهما تمييز لا غير واذ لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة
من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا
اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في
الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم واذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما
قال الزجاج انما كان يلزم اذ لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا
استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المصنف واذا وصفت المفرد جاز
لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل و
طوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسم **واعلم** ان سيبويه
وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد
عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو مفقود في مثل هذه الصفات

بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في
هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند
سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجب اى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء
كما يخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء
واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو
الآن والذى واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا
ترى الى اعراب اى للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذ ونحو
قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا
مع الاضافة نحو جاءنى خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين معربين اعراب
المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا التركيب بالمضاف والمضاف اليه **قوله**
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك
نفس اذا اطلقتها على رجل ففى الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي
المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعنى النساء وثلث انفس وانت تعنى الذكور
ويجوز ان يعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجنى دون من كنت
اتقى ثلث شخوص كاعبان ومعصر **قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما**
نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها
الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا
ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن
ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظه رجل
وحدها يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ
رجلين يفيد الاثنينية **وقوله** كان خصيبه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
ضرورة **قوله** استغناء بلفظ التمييز عنهما يعنى لم يقولون واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثانى يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد
رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اى غير مضاف ولا
مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرة رجلا والثلثة والاربعون رجلا وان كان
مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة

الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة واربعة الآلاف والثانى نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف
الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه
معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب **وقال** الكوفيون هو قياس وقد مر الكلام عليه في
باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز
لوجوب تنكيره ولا على ثانى جزئى المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط كلمة وقد تدخل على
الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد دخل على الجزئين
والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين **واعلم** ان العدد المميز
بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة
للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان
يكون المميز يوما وليلة فالغلبة للتانيث اذن قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان
النكير ان تضيف وتجارا اذا التاريخ مبنى على الليالى كما يجئ فلهذا اذا ابهمت ولم يذكر الايام
والليالى جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك والفصل اذا كان مع الفصل لم يذكر المميز **قال**
سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد في كلام العرب وان لم
يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس
آم واعبد اذ الاضافة اليه يفيد فضل الاختصاص وكذا في صدر عدد عطف عليه هذا العدد
المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على
التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر
نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل
وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا
وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميز يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر
يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالى اياما بعدتها ولا كذا نحو
اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء
عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس
اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اى موضع التقسيم يقصد بها الجنس
ولفظة بين مستعارة من ظرف المكان فقولك القوم بين رجل وامراة اى ليسوا بخارجين
من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان
المتوسط بينهما **واعلم** ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية

على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال
فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون فى اول الليل
فيقال فى اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفى اليوم الاول لليلة
خلت واللام هى المفيدة للاختصاص الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب واما ان
يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة لذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت
او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص
بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول
فى الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل فى الليل ولم يقصد الى
ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب فى الايام وذلك انك تقول فى اليوم الثانى لليلتين
خلتا وفى الثالث لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى
عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون النون هو ضمير الجمع الى الجمع وفى الحادى عشر لاحدى عشرة
ليلة خلت الى ان يكتب فى الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول
اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازنى الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلثة الى عشرة لكان مميزه لكان
مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة وهو المستكن فى
انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة الى ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا و
يكتب فى الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشر ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة
ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول احضر منهما وفى السادس عشر لاربع عشرة ليلة
بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب
فى العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب فى الثامن
والعشرين للثلثين بقينا وفى التاسع والعشرين لليلة بقيت وفى الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه
او سلخه او انسلاخه فى اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول للمفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول
والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرها
من ثلثهما وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة
وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول يعنى بالمفرد الواحد وبالمتعدد
المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت فى الاصل لمجرد العدد كما فى قولك ثلثة نصف

ستة

ستة ثم استعملت فى المعدودات كما فى رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين
كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت الى ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد
الذى هو اول تالى الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد
منهم مع حفظ الترتيب العددى فذلك على وجهين **احدهما** ان تقصد الى ذلك الواحد
المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر
كالثالث اى الواحد من الثلثة **والثانى** اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار
حاله والثانى ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجة العددية مع النظر الى الدرجة تحت
درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التى تحت درجته محوه داخلا الاسم
وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اى واحد من
ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحو عن المجموع اسم
الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله
باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد
عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان تبنى من الاثنين نحو ثانى واحد اى مصير واحد
اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعوله هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص
من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص
باكثر من درجة ولا ازيد لتبنى اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه
وهذا المعنى لا يتم الا فى الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما
تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجئ فى اسم الفاعل والاضافة
فى هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اولى وانما
قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثير فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل ذلك لان نفس
الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ملا بره
التاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا
المجموع الثانى اسم الثلاثة فصار المجموع الاول هو المجموع الثانى فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل
من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا
وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق
كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر
بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقى بمعنى اخر وهو ثلثهم ثلثت الرجال اى اخذت ثلث ماله
وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجئ بهذا المعنى ثنيت الرجل

اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة **واجاز** سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى
التصيير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد **قال** ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم
اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة **قال** السيرافى ان كثيرا من
النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس **قال** ومنهم
من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فتقول هذا ثانى احد عشر وثالث اثنى عشر وهو بين **قال**
المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت
ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه **اقول** وانما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز
بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فى صورة اسم الفاعل وليس به بمعنى كحايط
وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى صورة مصدر ولا فعل واما المصير
فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان
من العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود من العشرة الى المائة
كعشرين وثلثين الى التسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس
ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع
عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف
ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزئى المركب المضاف اليه
لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيفه رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع
للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان
لم تصف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الاول كما
ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين قصد
الترتيب وهذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف
بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فنقلت الواحد
الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ويقول الثانى عشر فسكن يائى الحادى
والثانى مع انهما مركبان كما مر فى معديكرب واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة و
الالف فلفظ الفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر فى باب المركب وكان القياس العاشرون
والثالثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف
وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة فلك ان
تضيفه الى ما اصله وهو الاغلب والى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول
العشرة واول الخمسة فلك ان تضيفه الى ما اصله وهو الاغلب ولا يضاف الى الاحد فلا يقال

اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض
هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه
واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة
ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة **ونقل** الاخفش ان ثعلب
جواز ذلك **قال** الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فهل اجريته مجرى الفعل فهل يجوز
ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسى الى اثنين
فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجازه سيبويه وحكى ذلك عن العرب
حادى عشر احد عشر ثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة
ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان
وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين **وقال** انهم لا يجيزون الا ثالث ثلثة
عشر وحجتهم انهم لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فبنيته من الجزء الاول وهو النيف وقول
سيبويه اولى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل وحكايته عن العرب لا ينكر لعدالته ولا ريب انه
حذف الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار
لفظ عشر فى المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال
التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه وجزئى المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئى المضاف
اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر والذى ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا
اما الثانى فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف
وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول
عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف **قال** السيرافى هذا قول قريب
لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن العرب **قال** المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين
الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس
واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذى هو ثلثة
عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقال ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة
لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز
ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر **واعلم** ان حكم فاعل المذكور
سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى
المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة بنون الاسمين فى المركب كما يذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين

لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون **قوله** ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين
وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حال الخلاف
اضافتهما فاضافة الى المصير اليه ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه
قوله المذكر والمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء
والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا
يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة وتفساء رجلي وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى
والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات
الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف
دليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في
قدر واما الزايد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء فيا سا على الثلاثي اذ هو الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة **قوله** وعلامة التانيث التاء تاء
التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل
العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها
هاء في الوقف **وقال الكوفيون** الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس بشيء
لان التاء في الاصل والهاء في الوقف والاصل هو الاصل الوصل لا الوقف قال جار الله التاء
ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كتاء
وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما التاء في تفاعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث
وكما مر في باب الضماير وتاء التانيث قد يدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله
فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن
ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على
مفرد ويقال لات لمشابهته ليس على ما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت وهنت
وكلتا وثنتان ومنتان فليس لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا اسكن
ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحدة هو منة كشفة والالف الممدودة عند سيبويه
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف الموضوع في كلام العرب لا يجوز
زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لبقي الاسم مقصورا كما
كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة
لا واوا ولا ياء مع انهما انسب لها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت احديهما

لاحتيج

لاحتيج الى قلبها الفا كما في رداء وكساء لكون ما قبلها الفا كل فيهما فان زالت الالف وانقلبت ياء
قلبت الف التانيث ايضا ياء كما في قوله لقد اغدو على اشعر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر
علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة
التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين
بيضاء لذة ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده
من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر رجل وبجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كفواعل
من الصفات كطوالق وحوايض او على مثال الغالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع و
كراع ويمين بجمعهما على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين
واجنن وطحال واطحل ويجيء التاء لاربعة عشر معنى **احدها** الفرق بين المذكر والمؤنث
اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اعني في اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما
نحو بعقة ونبعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ونبعة واما
في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة نحو امراة ورجلة وانسانة وعلامة **الثاني** لفصل
الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي
قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء الوحدة
في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج و
استخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس
ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة
واجناسها وهي اسماء محفوظة نحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت الجنس وفارقت
الواحد نحو كمأة للجنس وكم للواحد وكذا فقع وفقعة وقال بعضهم بل هو ايضا جار على القياس
يعني ان الجمء جنس وفي التاء مفرد والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده يذكره الحجازيون
ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان في الكتاب العزيز قال الله تعالى نخل خاوية ونخل منقعر وقد يجيء ياء
النسبة كالتاء للوحدة ايضا نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم
واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في
نحو عباءة وسقاءة ورداءة في تقادير بخلاف نحو شقاوة وعداوة وعلاوة وهراوة وسقاية ومحدوة
فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت
في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم والملجا الى القلب
وتركه في عباية وصلاية وصلاءة وعطاية وعطاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى **الثالث**

وعباءة

ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او مفعّل
منسوبة بالهاء او كائنة على فعّال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وسيّارة وقولهم
ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية
والجمّالة والبغّالة والحمّارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء
وذلك لان ذا التاء في مثل صفة الجماعة تقديرًا كانه قيل جماعة جمّالة فحذف الموصوف لزومًا للعلم به
وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتأنيث **وقد قيل**
ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة
على ما يجيء **الرابع** ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعّال او فاعل او مفعال او فعول كنسّابة و
راوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو احمري
ودواري وكان التاء فيه للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من
جنسه كما تقول انت الرجال كل الرجال والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على
فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سيّد وسيّدة ولعنة ولعنة
وهو في الوزنين لازمة **الخامس** ان يدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان
واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن
التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج **السادس** ان يدخل ايضا
على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي و
ذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع
لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسبة ان شاء الله فحذف ياء
النسبة ثم جيء بالتاء ليكون التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الهاء نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما
ابدلت منها لتناسب التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما
زايدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب في جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم مكسّر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري
اعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسّر لازمة
لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب وجمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول في
جمع فارسي فرسة بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان لاختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب
التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لهذا مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى **السابع** ان يدخل
على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المدة قبل الاخر كجحاجحة وفي جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز
ان يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في جحاجحة لاستثقال

معا

معا ولا تجتمعان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء **الثامن** ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع
وذلك اما واجب الدخول وهي في بنائي افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلثة ابنية
فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة
وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا تلزم **التاسع** دخولها لتاكيد معنى
التانيث كما في ناقة ونعجة وارويّة وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة
نحو عجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة **العاشر** دخولها لا لمعنى من
المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة **الحادي عشر** دخولها
عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة **الثاني عشر** دخولها
عوضا عن ياء الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط **الثالث عشر** دخولها امارة للنقل من
الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
وهذه التاء اكثرها غير لازمة **الاولى** التاء في حلوبة وركوبة ودخولة وكل فعولة بمعنى مفعول
هذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعله نحو امرأة شكور و
صبور وكل ملحقة هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث **قال** ابو عمرو
وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في جبيرة تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل منها الياء
بل يقال جبير كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث
والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة
بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث
كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة
وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت
مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر
ورجل وامرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال
احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج
الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتقتضي تجرد الصفات
المختصة المؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت و
طلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة
ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو على تاويل انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة
مأولة بنفس ربعة واتفاقهم على ان يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر
غير هذا التاويل **وقال** الخليل انما جردت عن التاء لتاديتها معنى النسب **قال المصنف** في

شرح كلامه معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث وانما
يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها
اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا الحدوث كالفعل
قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدوا الاطلاق
لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر
وكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى طالق وحائض
ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية **قلت** غاية ما في كلامهم ان اسم الفاعل اذا لم
يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي معناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة
فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات
المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد
عن التاء ولا يجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم
عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان
معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل
كلابن وتامر ونابل وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة تامرة ونابلة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة
في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء
وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا هب ان نحو حائض وطامث من ابنية
النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال
انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال لنحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك
فلانة مرضع من باب النسبة ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى
يحملهما عليها كما حملتا حائضا على نحو تاويل الاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين
المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما
له لفظا ومعنى كما يجي في بابيهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن
الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين
فاثبتوا تاء التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابهة
له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة
والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين
المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالحاق التاء في المعنى الاول والتجريد عنها في

الثاني

في الثاني بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس تجريدهما ههنا عن التاء كتجريد الفاعل المقصود بها
الاطلاق **قلت** كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما
لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل و
المفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول **ومما** لا يلحق تاء التانيث
غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومجرب
ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة قزولات وكذا فعول بمعنى فاعل وقد
قالوا عدوة الله وكنينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب و
القتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق
التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث **ومما** يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى
مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ولتشبيهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد
يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف
منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصريين **وقال** الكوفيون هو بمعنى مجدود من
جده اي قطعه **وقيل** ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب من هذا الباب فعيل بمعنى مفعول مع كثرته
غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف
وربما لم يلحق التاء في فيعل نحو ناقة ربض واما الف التانيث المقصورة فانما يعرف بان لا يلحق ذلك
الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير
حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث التي للتكثير لا يكون الا ساذجة يلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى
ويتميز الف التانيث عن الف الالحاق خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما
فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت انها الف التانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يجي اسم على فعلل حتى
يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق ان يزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى
يصير مثلها وزنا في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق
بها وهو مقصود لهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود
اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق
معنى كحوقل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقابل يقابل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها
لمصدره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب **وانما قلنا** في الغالب لما
حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة ومما شذ ان فعلى اما صفة او غير صفة
والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى والفضل وهو قياس او لا كمثل انثى وخنثى وحبلى
وغير الصفة المصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وجزوى وبهماة ورؤياة انما الفها عند سيبويه

للتانيث ايضا اذ لم يجى عنده مثل برقع والحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق
اذ هو ثبت نحو جوذر و برقع **ومنها** فعلى ولم يات فى كلامهم الا اسما قبل ولم يات منه الا ثلثة اسماء
شعبى وادى فى موضعين وادى للداهية **وقال** بعضهم حنفى فى اسم موضع و رواه سيبويه بالفتح
والمد **ومنها** فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كمرطى وبشكى
وناقة ذلجى اى سريعة واما اسم كدقرى وبنلى واجلى اسماء موضع **ومنها** افعلى كاجفلى للكثرة و
ومنها فعالى كجمادى لطائر وفوعالى كحولايا لموضع وفعالى كسقارى بنت وفعللى كجحجبى
قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعلى كخليقى وفعلونى كرحمونى وفعولى كجبوكرى الداهية
وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى للمشية فيها تفكك وتفعلى كيهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم و
منفعلى كمزعزى وفعللى كهربذى للمشية فى شق وفعللاء يا كبردوايا موضع وفعلتا كزرنبا للداهية وفعليا
كزكريا والظاهر انه اعجمى وفعلنى كعرضنى النوع من السير فعلى كدفنى نوع من السير وفعنلى كحلندى اسم
رجل وجاء بضم اللام وفعلى كستهى للباطل وفعالى كصحارى وفعلى كهندبا وفعلى كسبطرى مشية
فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه لحد وثلثون مثالا ولعلها يستغرق اكثر ابنية المؤنث
بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان فى التانيث والالحاق ففعلى
اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما
غير ما ذكرنا فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لبنت فيمن نونه وقال علقاه وكذا ترى فيمن نونه وقد يكون
للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون
الفه الا للتانيث واذا كان صفة **قال** سيبويه لا يكون الا مع التاء فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة
وامراة سعلاة وقال فى ضيزى وحبكى اصلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا ياء وهو مخالف لما
ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى
بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين الالحاق والتانيث كتترى
منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس
فى مؤنث وافعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجى صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة
شوكاء وداهية وهياء والعرب العرباء ويجى مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر
كالصحراء والهيجاء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين
اذن الاولى لا الاخرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف
جوارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو جبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخرة الى اصلها من
الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل **ومنها** فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات
عليها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اى ابن الامة والنحناء بمعنى النحنحة وجنفاء وقرماء بالقاف

عند سيبويه

عند سيبويه وبالفاء عند الجوهرى موضعان **ومنها** فعلاء ولم يات عليها الا السيراء **وقال**
الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء الا مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء و
العلماء واما فعلاء وفعلاء كحرباء وخشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس **ومنها** فاعلاء كقاصعاء
وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات فى الحرب واما اسم كالثلاثاء واما
صفة كطباقاء وفعولاء كبردكاء بمعنى البراكاء وفعلاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء
وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق
بشيمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء
وقد يفتح الباء فيها ثلث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعالاء
كحاذباء نوع من الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقى ولفظى
فالحقيقى ما بازائه ذكر فى الحيوان كمراة وناقة واللفظى بخلافه كظلمة وعين انما قال فى الحيوان لئلا
ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقى اذ يقال اشترى نخلة انثى وقد يكون
الحقيقى مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقى ذات الفرج من
الحيوان كان اولى لانه يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلى **قوله** واللفظى بخلافه
اى الذكر ليس بازائه ذكر فى الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظى حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس
بازائه فيجوز ان يقول غردت حمامة ذكر وعندى ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة فى قوله تعالى
قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك فى علم المذكر الحقيقى الذى فيه
علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض
عليهم ولعل السر فى اعتبار التانيث فى منع صرفه لا فى الاسناد اليه ان التذكير الحقيقى الطارى عليه
منع ان يعتبر حال تانيثه فى غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره فاذا كان
المؤنث اللفظى حقيقى التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز فى ضميره واما اشير اليه التذكير والتانيث
نحو عندى من الذكور حمامة حسن وحسنة قال طرفة كساعى شاة بحومل مفرد ولا يجوز فى غير الحقيقى التذكير
نحو عين حسن ولا يجوز ان تقول صاح دجاجة انثى على انك الغيت تانيث دجاجة بالتاء لكونها المؤنثة
لا للتانيث لانك وان الغيتها بقى التانيث الحقيقى فيكون كقام هند وهو فى غاية الندرة كما يجى
قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير
المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى وضمير العاقلين فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن
اذا اسند الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة
او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل **قوله** وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقى احترازا عن الحقيقى لان تانيث المسند

اليها واجب على بعض الوجوه كما يجي **ثم اعلم** ان الفاعل المونث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فحكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق التاء برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته واما نته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضماير في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما طلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امراة وكفى بهند فليس الجار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو قولك ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا وتقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشي مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن لظهار الفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرها سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شي واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد في نحو قال النسوة لان المجاز الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي

في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير في تلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال الزوال علامته ثم حمل ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه تغيير عليه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء العبيط درادقه وحكم البيتين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال ولو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده كالسنون والارضون وحكم المجموع بالالف والتاء لا نحقه الجمع بالالف والتاء كما يجي فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول لضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا العاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خص العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخذه المثنى والمجموع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصار الياء للواحد المونث في تفعلين وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شي فجي بالنون لمناسبته بين الواو والنون واما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا فنظر الى العقل واما ضمير المونث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعله نظر الى ان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المونث الغايب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فيقول الايام والجبيلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جاز في جميع الضماير على الخلاف فيها يقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمونث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير

نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعرت والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه
واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحاله كحال الجمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره
وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب
والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس هنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة
كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان للانسانين والابيض لافراس وسواء كان الواضع
واحدا كالرجلين او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الا الى ما
هية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان
وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن
غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف غير مشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في
الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف
يرد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة نحو قولك القرآن للطهر والحيض
والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد
مثله في كلامهم من الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن
مالك الى الجواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه
اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة
في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستقل
تثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه لا بوضع واحد اما عند
المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان وضع واحد او اكثر ومعاني
المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف ولو نسلم ان نسبة العلم
الى مسمياته مثل نسبة المشترك الى معانيه فبينهما فرق وذلك ان المشترك لاجناس لو جاز احادها فيثنى ويجمع كالقرءين
للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس العلم جنس
يوحد احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير
المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما
وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قيل لابي بكر وعمر وكذلك القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف

لفظا

لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما
مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى
في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال اعرف منها الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون
التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه لا ينقضي فسوة شهر بينه شهري ربيع
وجاد بينه وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في
الفعل ايضا ترزقانه فقيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال
ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في
سك وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم
مثنا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير
او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل
الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف كقوله تعالى
صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى للتكثير ايضا كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما
اعرابا عنده بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء لانه لم يحذف العطف
في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف وهنا اما في المثنى والمجموع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان
قال بل المفرد الذي يلحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين
او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من
واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا
ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ
كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية
الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ
كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا
الواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع رجال بل
يقولون وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او الاجزاء المتساوية فيها على وجهين
اما بواو العطف ظاهر نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرة كجاءني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة
واحدة للمجموع واما بكلمة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها

للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع او لا ككلا وكلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الالفاظ العدد
الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجالات اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا
قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت
همزة اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف
لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس فانه كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم
ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور
والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور الى كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله
ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت
الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله
دون الواو وما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة
عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء اصل او كانت مجهولة
الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم تسمع فالواو اولى لانه الاكثر **وقال**
بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو **وقال**
الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة
كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتناقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر فتمثل
مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر **وقوله** والا
فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين ومما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى
والرحى او زايدا عن الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرقى والمرمى والمستقى
او زائدا عن الثلثة زائدا للتانيث كالحبلى والعصيرى والحلتقى او للالحاق كالارطى والحبنطى
او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع
بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانه لا مذرى
لانهم انما تقلبون الالف التانيث في المفرد ياء عند التثنية ومنها لم ينبت قط الف حتى تقلب ياء
اذ هو مثنى لم يستعمل واحده **قوله** وان كان ممدودا الى الممدود على اربعة اضرب لان همزتها اما
مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
واصلية كقراء الجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة
محضة في بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء

فلو وقوعها بين الفين فيالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو
والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو
حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما
واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحديهما منقلبة
عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهت همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا
اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فنسبتها
الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية
لانها بدل من اصل وقد نقلت المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا
ثنائيين لانهم انما تقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء
ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا ومنها لم يتطرف الياء حتى همزة اذ لم يستعمل
واحد ثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فشابا بان كسقاية وعباية وجاء
حذف زائدة التانيث اذا كانت فوق الاربعة نحو قاصعان وحنفسان للطول وليس بقياس
خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده
في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير يقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل
ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في التثنية كما لم يرد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميما
نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فلو وصحين
من الحذف لامه منا لتنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده العروض لتثنية وقد جاء في الشعر
فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي واشد رجام فقيل هو جمع بين العوض
والمعوض منه فيكون ضرورة **وقيل** هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسفيهة وسنية
فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذاة لا لام ذو وفيا الواو وانما مال
وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد
ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال
في المفرد يدا كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين **قال**
الجوهري لامه واو وانما قالوا يدي كرضي يرضي مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات
الواو اكثر قد دميا شاذ عنده **قال** سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظبي وظباء وظبي
ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان ودموان عنده شاذ لان لغة في دم دمي
دم ودما فقط **وقال** المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه ياء فدموان عنده شاذ قال ودليل

تحريك عينه تثنية على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب
تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال **فان قيل** قد جاء يديان كدميان قال ابن يسعون يديان ساكنة
العين اتفاقا **فالجواب** انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد **قلت** ولسيبويه
ايضا ان يقول يدى لغة في يد كدمى في دم والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل
السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعلا بتحريك العين كقوله
يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما
مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان
بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه وجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان
كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين **قوله**
ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اما حذف النون في الاضافة
لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة
واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة
كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل **قوله** حذفت تاء التانيث في خصيان
اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا وقال بلى بر الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان فقال ابو علي
الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احديهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما
معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية
والية بمفردين لخصيان واليان بل مفردهما خصي والى في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان
واليتان **وقيل** خصي والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل منهما
استعمالا **واعلم** انه اذا اضيف لفظا او معنى جزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا
والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى
فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين
مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف
اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فاذا ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية
عند الكوفيين وهو الحق كما يحكى تقول فقأت عينيهما اذا فقأت من كل واحد عينا واما قوله تعالى
فاقطعوا ايديهما فانما اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما
وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك **قال** بعض

الاصوليين ان المثنى جمع ولم يجوز سيبويه ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون
نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله
لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان
فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو وليكون ظاهر
المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين
فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز الجمع
قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما واما امن اللبس
لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كلا ما ذكرنا لفظه يخالف معناه يجوز فيه
مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد
يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام
اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله
تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد
كقوله عليه السلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع **قوله** كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص وقد تقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل
الف الف اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى
رب ارجعون اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم مخاطب
صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد تقدم
تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم حب مذاكيره وبعير اجرب العثانين
وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا
ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا
يجوز لنا ساجدان **قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما** **قوله** ما دل
على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة
بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال
عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغييرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة
كاسد في اسد او بهما كرجال وعرق والتغيير المقدر كهجان وفلك **فقوله** بتغيير اي مع
تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله تغييرا ما السلامة لان
الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى
صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على

احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل احادها الفاظ من غير
لفظها كبعير وشاة **فان قيل** نحو ركب في راكب وطلب في طالب وحامل وباقر في حمل وبقر داخل
فيه اذ احادها من لفظها كما رايت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب **قلت** ليس ركب
بمفرد ركب وان اتفقا اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه
الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد الى واحده كما يجي في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وحميل وايضا لو كانت جموعا
ردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وحاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد
اليها قال الحامل لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاطة مجفل ويخرج ايضا اسم
الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم
وذلك لانها لا يدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان
واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده **فان قيل**
اليس احاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء **قلت** ليس ذو التاء وذو الياء
مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت
روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا
يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء
الجموع التي لها احاد من تركيبها كالجامل والباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له
واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما
اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما
لم يجي لمثل تراب ونحل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز من غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة
وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم
الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالتاء او بالياء بخلاف
اسم الجمع **فان قيل** فقد خرج بقولك مقصوده بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني
جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا
ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم **قلت** ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة
لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة

مشهور فيه فوزنهما اوجب ان يكون من الجموع فقدر لهما واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونسا
كعلام وعلم فكان له مفردا غير تغييرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن
في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها
مذكورا ومذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس
جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشي الطيف الذي لا يحكى عنه صلى الله عليه وسلم
عن مثله ومما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا فيما ليس في الاصل مصدرا او وصفا بل يعرف كونه لفظا
مشتركا بين الواحد والجمع وكونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم
جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض
وكالفلك والدلاص يقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد
كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه
تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كخصوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى
ولا يجمع ولا يونث قال تعالى ضيف ابراهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار
حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا
يلحقه لانها لا يلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا
فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان
لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا وانما هو في الاصل مصدر انه
لم يستعملا مفردين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومونث
المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه
فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها
مفتوحا مثل مصطفون **قيل** قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا
زعانف اخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم اخرين ولا يخلو المفرد
في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا
او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف
ياؤه لانها يضم قبل الواو ويكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسورة ما قبلها
طرفا كما في جاء القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم
لزومهما فحذفنا فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما كان هو القياس في الساكنين اللذين اولهما
حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها الضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها
لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر **فان قيل**

فكذلك في نحو مسلمى **قلت** ذلك لياء الاضافة التى هى على شرف الزوال واما في حالة النصب والجر فحذفت الثاء وبقى الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص فى المثنى لانها ينفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياؤه والفتحة لا يستثقل على الياء كما فى رايت القاضى وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف فى الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت فى الجمع وقلبت فى المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد الا اما لانه لو حذفت فى المثنى ايضا لالتبس فى الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءنى اعلاك نك بخلاف الجمع فانك تقول جاءنى اعلوك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء فى نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثمة لا ترى فى الطرف نحو غزوون ورميين كما ترى فى نزوان وغليان فاذا لم يات ذلك فى الطرف مع كون الواو المضمومة فى نحو غزوون والياء المكسورة فى نحو رميين فى حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما فى نزوان وعزيت مما لمنك مثل اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجى مثله فى الوسط نحو قوول وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة اى شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اى غير صفة قال فى الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام فى جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قولهم جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشئ وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال الجمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك فى برودة هذين العذرين **ثم قال** او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طلحة انخرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثانى ايضا وكان عليه ان تقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى مسمى حلبين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده **واعلم** انه شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان **احدهما** التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فى الاسم ذى التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتحها اى طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حق الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حق الالف والتاء والذى قالوا مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما

القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علم جذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن ان جمع المجرد عنها الكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون لو جاز فى الاسم لجاز فى الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فينمحى صورة علامة التانيث والتاء قلبوها واوا دون التاء لتشابههما فى النقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة يحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا كحذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازنى كان يجيز ورقاء دون الهمزة فى الواو لاجل الضمة قال السيرافى هذا سهو لان انضمامها الواو لجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب فى نحو دلوك والساكنين فى نحو مصطفواه البلد ولا يجوز فيهما الهمز اتفاقا وانما الهمز فى الواو اذا كان ضمة لازما واذا سمى بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمى به مؤنث وكذا اذا سمى باحمر مذكر عالم قلت احمرون والحامر وان سمى مؤنث قلت احمرات والحامر **والثانى** من الشرطين العامين ان يكون من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوى العلم بهم فى الصفات فما كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء نحو قوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لى ساجدين ومثله فى الفعل وكل فى فلك يسبحون **وقول** المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة فى الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر فى تعليل تخصيص ضمير العقلاء فى نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء بالوصف والعلم دون غيرهما نحو رجال وانسان اما العلم فتخصيصنا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذى يكثر فيه التصرف فى اسم باعتباره وعادة العلم الجارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحيح كما يجبر فى نحو قلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا به لانه مصححا تصحيحه كما تبين فى التصريف اريد ان يكون العلامة الدال على صاحبه الذى يجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل وهى فى الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت فى الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين نحو قام رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن فى غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف

لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما يجز لان جري الصفات عليه وانما كان لعدم
دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا يدل على موصوف
معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه
وزان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر عدد قبلهما كما
تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من
حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات وقع بالفاعل عليه ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه
مفهوم من لفظه لا يذكر بعده كما يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل
في غيره من الظرف والحال ونحو ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية
وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات
فيما يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير
والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء لمناسبتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت
وكذا في المضارع التاء وان كان في التاء الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي
مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر
وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء
فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى
واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلايل
احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا احمرات وسكريات بناء على تصحيح جمع
المذكر والاصل ممنوع فكذا النوع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو و
النون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع
ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو
والنون النقص في قلون وكرون ورضون على ما يجيء ولجاز **واجاز** سيبويه قياسا الاسماء
ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة **قال** سيبويه لا يقولون
ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل
الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز
اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولمد بلات من بين الصفات
التي يستوي ومؤنثها عدو حملا على صديق ومسكينة حملا على فقيرة قالت بعضهم فيجوز في

مسكين وعدو مسكينون وعدون ثم يجوز في المونث حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا
قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية
كصمصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صمصلقون وصمصلقات لان تكسر الخماسي
مستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح **قوله** وشرطه ان كان اسما فذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء وخبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد
الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى
اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول
الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
كقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله
بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة نحو قوله انك ان يصرع اخوك
تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرمك ويمكن ان يعتقد بان الشرط والجزاء خبر المبتدا
والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر **قوله** ولا مستويا فيه
مع المونث عبارة اسحق من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى واذ لا يكون
الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في
نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان شيئا **قوله وقد يحذف نونه**
للاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وقد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة
كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما
جاء في الشواذ انكم لذايقو العذاب الاليم بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله حاتم
الطائي وهاب المائي **قوله** وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرة منها
ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين
جمع ابين وهو ابني مقدرا على افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع مصغر لم يثبت مكبره **وقال**
الكوفيون هو جمع وهو تصغير ابن مقدرا وهو ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين
كونه جمعا المصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال
الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا **وقال** ابو عبيد انه تصغير
بنين على غير القياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد رويت الا الدهيدهينا قليصات
وابيكرينا فهو جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند
البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر

لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع صغير اكرجع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها الوفان جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى وقوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا البين فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي كرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علي وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فيكون بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء جيئل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدلا من اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات وللتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام في الجمع نسيا منسيا كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت منا البلغين والدرخين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب **واعلم** انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو منه مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعظين والمائين والقنين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت بكسره ايضا كالثبين والاثاني والنبتة وربما جاء ايضا في المحذوف الفاء كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا منسيا حتى صار كالستر فيقال الضون ورقون ولو اعتبرت لاماتها لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف الياء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد به الذوونا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب

الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون مفتوح الهمزة ومكسورها **فقيل** قد جاء احرة في الواحد **وقيل** لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه واوفاؤه هذا الجمع افضل الجموع لكونه خاصا بالعلماء فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فالواو امام حروف واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام و بعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يدري الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال عرات الوشح صامتة البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المسمى بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها وكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في المجموع القياسي مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتون كغلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين **قال** ابو زيد وكذا المراة والمراتين والنساء ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى ويجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون **واما قلنا** ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة ان سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوين والاشعرين والاعجمين حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل مقتويون و اشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فيمن يجعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا للتغيير عن صورة الجمع بالكلية ما خالف ما عليه جمع السلامة **واعلم** ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان نحو زيد والحمير مقبولون وشذ ضيعنان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون

منعان الخفة منه مع ان بعض العرب يقول الذكر ايضا صنيع والعلم الذى يدور الاعراب على جزئيه الاخير كبعلبك
ومعديكرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات اما
اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثانى مبنيا
اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة
عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اتفاقا وذوات شاب
قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان
يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو
مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين واما نحو ذو وستر فانه
ههنا لو اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء
الثاني وكذا يلزمه تجويزه في خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك
كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع المضاف نحو عبد مضاف وعبدوا
مناف وان كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك ابو زيد ابو الزيدين وابا
الزيدين والاول اكثر واما جمع ابن كذا وذو كذا علما فان كان للعاقل قلت بنو كذا وذوو
كذا وابناء كذا واذواء كذا وان لم يكن للعاقل سواء جاز للمؤنث بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت
اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون او لم يات للمؤنث ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على
بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة
جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث
على ما يحكى كما مر من قولهم الايام مضين ورواه الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان
كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كما نرجله جميعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث
المتحرك الذى وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كالحايض والا جمع مطلقا **قوله** المؤنث اى جمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده
بنحو سلقاة لانه قيل وهو صحيح ومكسر والتصحيح لمذكر ومؤنث تبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى
ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما اختص الزيادة بالالف
والياء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين
كما في رجال وسكرى ولحالة والصادرة **قوله** شرطه ان كان صفة اى شرط المؤنث اما ان يكون صفة
او لا فان لم يكن صفة **قال** المصنف جمع مطلقا اى لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة مقدرة كقدر ونار وشمس ودلو وعقرب وعين ونحوها من الاسماء التي

ثانيتهما

تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمالات
في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن ذلك هذا
الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة
كهند او ذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات
والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم
وتخاريج هذا اختلاف الانواع والاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول
فلذا تقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصد ثلثة
انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء واذا سمي به المذكر
الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو
والنون كالالفات والياآت الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا
مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة
وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد من الاسماء نوعان **احدهما** جنس مذكر لا
يعقل اذا لم يات له مكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره
مستكره كما يجي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له مكسر فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا
جوالقات لقولهم جواليق واما بوانات مع بيوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات
وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكليبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من
ان يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر حقيقي
كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء
افعل فانهما لا يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا
عند ابن كيسان فانه اجاز كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان
غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او
فعلى جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهرة وان لم يكن
خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر تشاركه في اللفظ كجريح وصبور و
سائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة في الجمع بالواو والنون ولم يكن له
مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذوي التاء فان ذا التاء فيه معنى
الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فلحق ذو التاء ايضا
علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحاق علامة
جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة

من العلامة سوا اشترك فيه المذكر والمونث او اختصت بالمونث خماسية اصلية الحروف كالرجل
او المرة الصهصلق والمرة الجحرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات
وجحرشات ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل سوآء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات وسطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون
وجمال ذوات عثانين فى ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقى التذكير كالايام الخاليات وكذا
مصغر ما لا يعقل كجميلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الوصف وانما
جمع المذكر فى الموضعين جمع المونث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا
على العاقل كما ان المونث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث وجمع جمعه **قوله** ان كان صفة
وله مذكر فان يكون اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدآء الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء
فى محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كالحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التى
يستوى مذكرها ومونثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهه ان فعيلة قياس لحاق فى
المونث كسلة ومسة وخرج ايضا الوصف دو التاء الذى يشترك فيه المذكر والمونث كربعة
وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف والياء **ويقول** فى جمع بنت وابنة بنات
وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا فى
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل الخفاء لحزة بغير حذف اللام واخوة جمع اخ على حذف اللام نسيا
والثلاثى المحذوف اللام المعوض منها الباء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام فى جمعه
بالالف والتاء اكثر كسنوات وسنوات وضعوات فى هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتح وجا
بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف
والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كحوامة وشفة وشاه واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر
كميات وربات لثقل الاشتراك وقد جاء عضوات واما مضمومة الفاء ولم يجى فيه الا ترك الرد
كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وقد جاء فى بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف
فيه فتح التاء فى حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء فى الشاذ انزوا ثباتا ولعل ذلك
لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء فى الواحد وكالواو والنون فى كدون وثبون
وقال ابو على بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم سمعت
لغتهم **قال** وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا ينفتح فى موضع وفيما قال نظر لان المعنى
فى سمعت لغاتهم وقوله انزوا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم

بفتح التاء

بفتح التاء وكسرها اشهرها اما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا
فالعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام
المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره فى قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل
وهو مونث بتاء مقدر او ظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل
العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه فيه كتمرات والدعدات والتزم فى جمع الجبة الجبات بفتح العين لان فى الجبة لغتين فتح
العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء الجبة لكونها صفة
للمونث ولا مذكر لها يقال شاة جبة اذا قل لبنها صار كالاسماء للزوم التاء نحو جفنة وقصعة
واجاز المبرد اسكان عين الجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فى الواحد
فتح العين **وقيل** انها كانت فى الاصل اسماء ثم وصف بها فلوحظ فيه الاصل كما يقال فى جمع امراة
كلبة نسوة كلبات بفتح نظرا الى عروض الصفة وندر فى جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس
عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة
قال ذو الرمة ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل وجاء فى المعتل
اللام نحو اخوات وجديات سكون عينها وقد يقاس عليها قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل
من اعتلال اللام ويجوز ايضا فى القياس ان يقال نسوة كليات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول
صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل فى الاصل اسم دخله معنى الصفة فقيل فى جمعه اهلون
وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم فى الحمد جهدى ونائلى
اى وجماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة
نحو جوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متاوب وقرى فى الشواذ ثلث عورات وانما
سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وان كان الصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين
لان الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء **فان قيل** فليقلبا الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما **قلت** ان الحركة عارضة فى الجمع ولذلك لم يقلبها هذيل مع تحركهما
كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء وسكون العين
كغرفة وكذا فعل المونث كجمل فان كانت مضاعفة فليس فى عينها اذا جمعت بالالف والتاء
الا الاسكان كعدات وان كانت معتلة بالعين ولا يكون الا بالواو ككسوة فلا يجوز الاتباع اجماعا
وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة على حروف العلة

وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة
العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام يا جاز في العين
الاسكان والفتح والاتباع سوا كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه
في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من ابل وان كانت اللام يا نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام ففي
الناس لفظ امهات اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والها زايدة بدليل الامومة وقيل اصلية
بدليل تامهت لكونه على ذات تفعلت قال الاسهمي خندف والياس ابي ووزنها فعلة فحذف اللام
واما فعلة بكسر الفا وفعل مونثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء
الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا يا اصلية كانت كبيعة او
منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ
عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما
فان كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص
المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع
فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر
وقياسا على خطوات لان صحيحة اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا يمنع ضم
العين مطلقا في المضمومة الفا وكسرها في المكسورة الفا صحيحة العين او لا الا فيما سمع نحو
خطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل و
افعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون
يتغير بنا واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى
بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين يصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول
وهذا هو التغيير يتقدر التغيير ايضا في جمع السلامة بنا الواحد لهذا قال في الجمع بتغيير ما فدخل فيه
جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث
يتغير فيه ولا يبقى على حاله الا التا فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع
الذي لم يغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات
بفتح العين وظلمات وسدرات بفتحها واتباعها فيقدر حصول هذه التغيرات بعد سكون
عينها بالعرض وان لم يبنيت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف
التا في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التانيثين فجمعهما من باب جمع السلامة باعتبار
الاصل قوله وجمع القلة افعل الخ قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة

الا العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال و
افعلة وفعلة وزاد الفرا فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس
بشي اذ القلة مفهوم من قرينة شبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء
كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا باشتباههما للتثنية في سلامة الواحد وليس
بشي اذ مشابهة شي لشي لفظا لا يقتضي مشابهة له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان
لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك و
سيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
واستدلوا على اختصاص امثلة الكثير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة و
اختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات الاسم الا بجمع القلة كما رجل
في الرجل والا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه
كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستغنى باحدهما عن الاخر مع وجود ذلك الاخر
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل يعني
بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في
كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي له ومأخذ ما اشتق منه فيقال
في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ما صيغ ويقال
اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شي اي
ذلك الشي صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ
المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل
مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال
الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا او المصدر بمعنى الفاعل اي
صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر
نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم
لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه فيه مقدم على ما وضع الفعل
فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا نحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل
فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع بواحد من اصل وصاغ منه
وينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه

كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب بمقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على
وجه الحصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر
فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه **قوله**
الجاري على الفعل احتراز من نحو العافية والفاذر بنية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره
قياس يقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا. يرتقي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في
الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول كل ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ماضيه على فعلل فعلى فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه
وهو ان يقال ينظر الى الماضي ويزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحرك كان كسرت
اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل
فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين كانفعال وانفعال واستفعال وافعلال وافعيلال
اذا اصل ماضيهما افعلل وافعالل وتفعال وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل
بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفعلل
وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال
في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة
وتفعل اما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله قيتال ولم يات في تفعلل
وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر
فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام
قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان **اعلم** ان معنى المصدر عرض لا بد
له في الوجود من محل يقوم به ومن زمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها
من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظة ما يقتضي بمعنى ذلك اللفظ
معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ
الدالة على محالها فيقول واذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة او ما وقع
عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغ اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته
كضرب في الضرب او بتغييرها مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرها مع الزيادة ليضرب واضرب
في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغ وجوب
ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة على التعيين مع اقتضائها ذكر
الصيغة وجوب ذكر ما قام اه يذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر

والمسا

والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم
ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم ذكره بعدها مفعول
ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيء بين احد الازمنة للحدث الثلثة معينا وبعض لوازمه
الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها
على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان ههنا ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه يمكن
في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمير هذا المدلول
عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضرب انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف
عليها في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني
لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بالمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره
من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول ورفع كل ما يرفعه
الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على
هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فبان
فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل
المرفوع اهم على كل حال فغاية تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط
وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله
فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا
وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان
وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس
موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي
رتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس
موضوعا للطلب كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا
لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل
في المسند اليه وغيره وغير الفاعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا
عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول و
يعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه المنصوب تابع للوضعي كما بيناه واما طلب
المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع لوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على
الفعل وادى حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره

اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا
اذ ما لا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول وكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في
الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول له اقوى
من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه
له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر شابها
له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع
اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان ما يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه بعده
ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر
فلما مر في باب الاضافة **فان قلت** فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه
ان لا يعمل **قلت** الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فيما دني مشابهته يطالبهما
وضعا لمعنى الفعل بحرف ذاك الواحد لكان يجاز ان يطلبهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر
عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه **واعلم** ان
المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا
وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا
مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم
المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما اولى وان كان
في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لا لتعذر تقديره اذن بان **قوله** ولا يتقدم معموله قيل لانه
عند العمل مأول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة
الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل
بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين
بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون
اياما معدودات قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض
الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا
وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة

واليك

واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله
في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما دل يبنى حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله
بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله
والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي بنعمة الله وبحمده منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا في قوله لم اقل للملك لما سلمت لاهلك هرك فما في اللام متعلقة
بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك
يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا
فلا يقدر الفعل كقوله اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه **قوله**
ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار في المصدر بوجه
قريب وهو انه لو اضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني ولا التبس
ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو يستحق
كذلك باعتبار مدلوله لم يحل بان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستقل ويحد
احدهما وهو مؤد الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه
اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه
تثنية الاخر وجمعه **ولقايل** ان يقول لم لا يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع
كاسم الفعل والظرف **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه **قال المصنف** انما ذلك
لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ولقايل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع
على زعمه بخلاف الفعل وغيره **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي
يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد
وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف
مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل
وسيجي الكلام فيه وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل
وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما بمجي تابع له منصوب حملا على المحل
نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجي الفاعل بعده نحو كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك

من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبنى للمفعول فيرفع
المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبنى اكل الخبز اى ان اكل الخبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة
الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجى المجرور بتابع مرفوع نحو يعجبنى اكل الخبز النقى واذا
اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا **قوله**
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخولها على ما تعذر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى
وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة تدخل على الفعل واما اللام التى فى الصفة
المشبهة فلم يضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجى لا لمشابهة الفعل **قيل** ولم يات فى
القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اى الا جهر على البناء
للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء
منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل اجازا
اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل وقوله
لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب
بل زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاسمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى
فى اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر
لقوة القرينة الدالة عليه **قوله** وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل اما كان
العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جاز اظهاره واما ان كان وجب الاظمار فيجى الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان
اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر فى باب
المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من
الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا
يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر
لكونه كالقائم مقام الفاعل نحو ضربا زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى المفعول لكونه
كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك بالاضافة
الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق **وقال السيرافى** بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما
يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما
غير عامل **قال المصنف** وان لم يكن حذف الفعل لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا
زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحويين ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما

كان

كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان العمل للفعل على كل
حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر
عن العمل كما يمنع الاسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال
ومن ثم يزيل الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الراجح
لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب واما بالنظر الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر
فى باب الاستثناء ويحتمل التوابع على محل المجرور رايها خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة هى
الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد **قال** ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التاكيد
وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه فى جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنه
وكذا فى عطف النسق **قال** الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم
الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاز ما يوهم الحمل على المحل اضمر له دافعا او ناصبا اما فعلا
او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة هذا الذى ذكر
سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونها
اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فى قوله طلب المعقب حقه
المظلوم انما ارتفع المظلوم لكونه فاعل حقه على انه فعل اى غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر
عمل المصدر وهو شيئان **احدهما** ما دل على معنى المصدر مزيدا فى اوله ميم كالمقتل والمستخرج
والثانى اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك
المائة الرتاعا اى اعطائك والعطاء فى الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل
نحو ماء غور وبمعنى اسم المفعول نحو قوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوى فيه المذكر والمؤنث
والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفى المضاف
اى ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفى التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال
اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثى المجرد
على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر **قوله** ما اشتق من فعل
اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على
انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره مذكر بلفظة ما ولعله
قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة
المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو واما مقترب من فلان او متبعد عنه

ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر
قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان
قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعالى وضيق
لما قصد الحدث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو
على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس شاذب وشعور وعذرة ان يقال ان القصد
الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا او زيد صائم النهار
وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد نحو اخرج واستخرج قال المصنف وبه سمي بمعنى لفظ
الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا
اسم المفعل ولا المستفعل وهذا الذي قال فيه نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الصيغة
الاتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمنفعل والمستفعل ونحو ذلك
بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل
كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي ليشمل الثلاثي ذا الزيادة و
الرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل
بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كالمتدحرج و
متضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن
ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورش فهو وارش وايفع فهو
يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد يستغنى عن مفعل بكسر
العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن والقح اي افلج اي افلس فهو ملفج قالوا
وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا
على النسب كتابل وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتابل بل يجوز ايضا
كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن
المفعول كقوله تعالى انه كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله
كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان
كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت
بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول
لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى اشتراط زمان وانما اشترط احد الزمانين

ليتم

ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه
مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلب هما لهما والعمل
فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في
اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا
لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب
بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث بها
غير المخصصة بما بعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي
ويعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او
ظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال
نحو جاءني راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف
لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فانه يجيء الحال الجامد الموصوف اثبتو كقوله تعالى قرانا عربيا
قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام
او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان
قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو ما دل به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان
وتقدير الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء
المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله فاذا كان للماضي وجبت الاضافة معنى
يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافته
معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا
كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما
رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال
والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيدا امس كريما وقوله تعالى
وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود هيهنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل والمفعول الثاني
ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل فلا ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده في كلامهم وقال ابو علي وجماعة
معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما

اى اعطاه درهما كقوله فى الفاعل كبيل بزيد ضارع فيتخلص هذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم
الفاعل بمعنى الماضى **قال** الاندلسى لا يستقيم ما ذكره الفارسى فى نحو هذا ظانّ زيدا امس قائما
للزوم حذف احد مفعولى ظانّ وللفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما
يجى فى افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيدا امس وعمروا بنصب المعطوف يقوى مذهب
ابى على فى انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافى لانه لا اضطرار
ههنا الى النصب كما ادعى السيرافى فى معطى عمرو درهما الا ان حمل التابع الى اعراب المتبوع الظاهر اولى
فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه **قال**
الاندلسى معنى حكاية الحال ان يقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الان على ما تلفظ به كما
فى قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك
الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل
هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه يقول رايت الاسد
فاخذ السيف فقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف اذا
اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم
شرحه فى باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعنى يعمل اذن بمعنى الماضى **قال**
ابو على فى كتاب الشعر والرمانى ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا
امس عمرو ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل
بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى
صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال
الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى
الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجواز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال
والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم تغشانى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا
ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا
فى ما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا
وقال الاخفش انما نصب ذو اللام تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما فى زيد الحسن
الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازنى انه انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب
ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذو اللام فى الحقيقة عنده فعلا
واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان تعدّيا باللام نحو انا

ضارب لزيد واعجبنى ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان تعدّ الفعل
باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام
بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من
نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجوازه بها مع افعالهما ايضا كما يجى **قوله**
وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية
المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التى
من الثلاثى عند قصد المبالغة قال فيا لرزام رشحوا بى مقدما على الحرب خوّاضا اليها الكرائبا
وفى كلامهم انه لمنحار بوائكها اى سمانها **وقال** ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا
فانك عاقر وربما بنى فعّال ومفعال وفعول من افعل نحو حسّاس ودرّاك من احس وادرك وقال
شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان **قال**
سيبويه فاعل اذا حوّل الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها اى ساقها والضمير للاتن
ومنع ذلك غير سيبويه **وقال** ان موهنا ظرف لشآها لان كليل لازم ولو كان كليل ايضا
فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فهو هنا مفعوله
على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما
اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا لا تخاف وامن ما ليس منجيه
من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقى ان سيبويه سالنى عن شاهد
فى تعدى فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف و
كريم وطبن وفطن فلا خلاف فى انهما لا يعملان فى المفعول اذ كلامنا فى ابنية المبالغة
لا فى الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راى وقوله امن ريحانة
الداعى السميع يؤرقنى واصحابى هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة
فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التى بها شابه
اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر **وقال** البصريون
انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل
المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال
والاستقبال كما لم يشترط فى الصفة المشبهة **وقال** ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل
والابيات المنشدة ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها
صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية
المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الزجاج لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده

قوله والمثنى والمجموع مثله اى يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال
من حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل **قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا** يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو اعورة العشيرة
لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت فى الموصول فى قوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط فى عمل اسمى الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير
والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشىء كما ذكرنا واما قولهم انى مخيل مسويين فسحا فانما جاز لكون
المعمول ظرفا ويكفى رائحة الفعل **واعلم** انه قد جاء فى الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بالظرف قال وكرار خلف المجرين جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اى كرار جواده
وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء فى المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو
فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل تفسيره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز
النصب والجر مع ان الجمل على اللفظ اولى ويبقى بينهما الخلاف فى ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمخرج ومستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما **قوله** وقع عليه يعنى وقع عليه وجرى مجرى الواقع عليه
ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت علم زوجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان
اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه
لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضروب لكنه
لما ادى الى حذف الهمزة فى باب افعل الى مفعل قصدوا التمييز احدهما للفرق فيغيروا الثلاثى لما ثبت

التغيير فى الخير وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس
الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثرها الحركات نحو منير فهو ناصر ويحمد فهو حامد
واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيروه بزيادة الواو
وفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعرود وملول وعصفور فبقى اسم
المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم
الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى
على وزن اسم الفاعل منه الا فى فتح ما قبل الاخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع
المبنى للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو مضعوف اى جعلته مضاعفا **قوله** وامره فى
العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعنى ان حاله فى عمله عمل فعله اى المضارع المبنى للمفعول كحال اسم
الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل وحاله فى اشتراط فى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او حرفى الاستفهام والنفى كحال اسم الفاعل فلا يجر لاغاد نحو زيد معطى
غلامه درهما وقد ذكرنا فى باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين
وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كالنحوى
على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه
بلا قيد حرف جر كما مر فى باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم
المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبنى منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب
كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور
نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا فى متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت
عن القوس فهو مرمى عنها او المعنى هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اى المفعول به والمفعول هو
المصدر كما ذكرنا وانما سند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف فتقول سير اليوم فسيحا فاليوم
مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب
شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول
ما لم يسم فاعله كمضروب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فالاضافة غير
حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فالاضافة حقيقية سواء كان المضاف اليه
فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين مقتول الطف اخزى الله قاتليه **قوله
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت** **قوله** من فعل اى مصدر
لازم يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين **قوله** لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم
المتعدى بحرف الجر كمقعود وعليه واسم الزمان والمكان والالة **قوله** على معنى الثبوت اى الاستمرار

واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث
ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان معنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان
صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد
النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضًا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة
عليهما فليس معنى حسن في الموضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل
في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه
ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار
ليس وضعيًا **قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد**
وتعمل عمل فعلها صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وجيء في مقدمة
التصريف انشاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج
واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال
وللاستقبال واسم الفاعل يعمل المشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى المصدر فالحسن بمعنى ذو حسن وكان اسم الفاعل
محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما
وضعًا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا **وقيل** عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة يثنى ويجمع
ويؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله
ان يكون معه من وما دام مع لا جل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة
وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب
لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل ساير الصفات
المشبهة **فان قيل** المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم
الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول
فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة لا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات
المشبهة **قلت** اولا ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى
منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي
الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد وكان ينبغي

ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول القوم كما يقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب
زيد وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية
بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في
باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في
الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومعنا الفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة
دليل مباينة معناه لمعناه **قال المصنف** لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل
وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه **فان قيل** ففعل المغالبة يفيد
فائدته **فالجواب** ما مر **قوله** ويعمل عمل فعلها معنى من غير شرط زمان من
الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله وتقسيم مسائلها**
ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة
فالمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه
الحسن وجه والبواقي ما كان فيه ضمير احسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كا
لفعل والا ففيها ضمير الموصوف ويؤنث ويثنى ويجمع واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدية
مثل الصفة في ذلك **اعلم** ان الصفة المشبهة لا يخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه
القسمة حاصرة ولم ام يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم
ذلك في باب النعت والكلام هيهنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها
اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت منها اقسام الصفة
باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة
اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه
تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل
الثماني عشرة ممتنعان باتفاق **احديهما** الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه
غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم يفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية

واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث
ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان معنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان
صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد
النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة
عليهما فليس معنى حسن في الموضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل
في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه
ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن حسن فقط فظهر انه في الاستمرار
ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجي في مقدمة
التصريف انشاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج
واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال
وللاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
لما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى المصدر فالحسن بمعنى ذو حسن وكان اسم الفاعل
محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما
وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا **وقيل** عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل الا نادرا لان اصل استعماله
ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة
وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب
لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل ساير الصفات
المشبهة **فان قيل** المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه شابه اسم
الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول
فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات
المشبهة **قلت** اولا لما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى
منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي
الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد كان ينبغي

النجز

ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول القوم كما
زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل الا
بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلى
باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو
الطول من مبدا القوم بعد مشاركته اياهم
دليل مباينة معناه لمعناه **قال المصنف**
المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديره
وليس لافعل التفضيل فعل بمعنيه فائدته
فائدته **فالجواب** لما مر **قول**
الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيه
ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها
فالمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه
الحسن وجه والبواقي ما كان فيه ضمير احسن ما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهو كالفعل
ولا فيها ضمير الموصوف ويؤنث ويثنى ويجمع واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدية
مثل الصفة في ذلك **اعلم** ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه
القسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم
ذلك في باب النعت والكلام هيهنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها
اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت منه اقسام الصفة
باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة
اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه
تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل
الثماني عشرة ممتنعان باتفاق **احديهما** الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه
غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم يفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية

در نيمه [illegible] از [illegible]
[illegible]
[illegible] دوازده قران
پنج قران
دو قران
دو قران

عملوارى سبب صفر کمتر سبب حصیات بله
یکوان یکوان دوزرع یکوان
یسم

الحدوث
لك لان
عند قصد
ت ايضا
دليل في الصفة
سة ولا دليل
بالحسن لكن
علمت بثبوته
الى تخصصه
وم في الاستمرار
سعيا وشديد
وتجئ في مقدمة
مود وابيض وادعج
ولا كانت للحال
وللاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
لما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى المصدر فالحسن بمعنى ذو حسن وكان اسم الفاعل
محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما في الا من حيث الحدوث في احدهما
وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا **وقيل** عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة يثنى ويجمع
ويؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله
ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة
وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب
لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات
المشبهة **فان قيل** المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم
الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول
فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات
المشبهة **قلت** اولا نقول ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد في جميع الثلاثي الذي يبنى
منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي
الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد وكان ينبغي

انه يجوز

٢٧٥

انه يجوز انا اطول القوم وانا اطول القوم كما يقول انا طائل القوم وانا طائل القوم نحو انا ضارب
زيد وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب لا بمن التي لابتداء الغاية
بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في
باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في
الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه وبخالفته بعدية لتعدي اسم الفاعل من المغالبة
دليل مباينة معناه لمعناه **قال المصنف** يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل
وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه **فان قيل** نفعل المغالبة يفيد
فائدته **فالجواب** ما مر **قوله** ويعمل عمل فعلها معنى من غير شرط زمان من
الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله** وتقسيم مسائلها
ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة
فالمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه
الحسن وجه والبواقي ما كان فيه ضمير احسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل
ولا فيها ضمير الموصوف ويؤنث ويثنى ويجمع واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين
مثل الصفة في ذلك **اعلم** ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه
اقسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم
ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها
اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت منها اقسام الصفة
باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة
اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه
تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل
الثماني عشرة ممتنعان باتفاق **احدهما** الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه كذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه
غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم يفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية

ذلك **وانما قلنا** بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن
وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما معا كالحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه **احدهما** اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى
يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنان وجهيهما والحسنون وجوههم
فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف
والثانية من الممتنعين ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة
كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجه لان
هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فالم
يكن مثلها الجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فيها بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون
على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحهما
لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل
ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف ومقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه ويصح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول
شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بما لا ينسج العنكبوت
وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى اصلا وهو معلوم
الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة
المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف
حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا
يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه
وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول
الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما **وقال المبرد** بل
الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان
وانما جمعا بما حولهما كقوله دوانى اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الاليتين
لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا

فهو

فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو
الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاسفل الحجر ابيض فاعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب
اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند
النحاة استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب
في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه فاعلا في المعنى ليبرز في صورة المفعول
فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة
في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه
عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه الذي هو مستقبح في المحضة التي هي اصل غير
المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى
ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء
الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان
القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه
ايضا بالنصب الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة
ايضا لمطلق النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا لغاية الظهور فيتبين في
المجرور انه كان قبله منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها **ثم اعلم**
ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان
كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان
في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر
على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فتحصل التخفيف بحذف
الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه من اللام فيه فلان في
حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي
الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير
مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير
وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة
لانك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون

حسن الوجه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النادرة نحو قام رجل
قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع كونها مسندة في المعنى الى السبب لكونها
في الالفاظ جارية على المسبب خبرًا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي
الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه تتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوّيهم فيحسن اذن بجعل صفة سببه كصفته فيستحق ضميره في صفة
سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان
الصفة لا يرفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم
يجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم يدل على صفة له في ذاته نحو زيد
احمر ثوبه لم يجز اسكنان الضمير فيها فيقبح زيدًا اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد
احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة
سببه كصفة نفسه اذ لم يدل صفة صفة سببه على صفة نفسه **فان قيل** اليس يدل الصفة
في نحو زيد اصفر ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا **قلت** معنى كونه صاحبه مفهوم
من كون الثوب سببا لزيد في لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو
كريم قال الحزين بابا والفعو ركليا ومسئله لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا
في حسن الوجه حاصل فيه لا مطابقة المعمول للاصل في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي
الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه والحسن الوجه برفع المعمول فيهما لا صالة في التعريف ووجه
قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليلا قبيح اي وجه منه
والوجه منه **وقال** ابو علي الوجه وجه بدل لان من الضمير المستحق في الصفة قال في قوله
تعالى مفتحة لهم الابواب وهو اغسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من
ضمير المبدل منه في الاغلب **وقال** الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله حافي لحاف
الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ابدال اللام من الضمير فيما تقدم
بدل الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالها لاستكار في الظاهر
وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو
حسن كما مر واما استكار ظاهرهما فللنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرفة
في مثله على التمييز لانهم يجوّزون تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر
عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه حسن وجهه بنصب وجه فيهما
وحسن وجهه بجر وجه كما ذكرنا ومسئلتان للطائفتين اتفاقا الحسن وجه الحسن وجه بجر المعمول
المعمول فيهما كما تقدم المجموع في ثماني عشرة مسئلة **ولنا** ان نفصل لاستقباح المسائل الثلث القبيحة

المنوعة

الممنوعة في الشعر بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين
اعني جريها على المسبب واستلزامها لصفة له في نفسه صار صفة السبب كصفة المسبب صار السبب
كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة
لزوال المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استحق ضمير المسبب في الصفة
استقبح مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما احتيج اليه ليتبين كونه سببا واستعمال الضمير
في ضارب ليس له لان صفة سببه على صفة نفسه وانضم على هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر
المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما لذا امتناعها **قوله** والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين **وقال** الكوفيون بل هو على التمييز
في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل **قوله** ما كان فيه
ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهدّ قاعدة يتبين بها الضمير والضميران
والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر بارز
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى
ويجمع لتثنية وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراد الفاعل
وتثنية وجمعه كما ذكرنا في باب النعت **ثم اعلم** ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان
مضافا الى المعرّف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن الوجه حكم برجل حسن
وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى ما زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى
المضاف الى المضمر وهلم جرّا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه
ابي غلامه وكذا الى ما زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الجيب منها رحيبة
حسن وجه بصوته وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم
مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وهكذا الى ما زدت **قوله**
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي
الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اسم المفعول من الفعل المتعدي الى
الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى
اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما يقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشائخ النسب وفي
اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار
والاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كل عربي بباب الاضافة فاذا جاز في معمولها
الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه على ما تبين قبل ويجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة

مسئلة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما
التقدم وصف بايتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سوآء فلا يجوز زيد قايم
ابا ولا قايم ابن العم بجر المعمول لا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما
اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطي اخوه درهما او معطى عمرو ثوبا فان
حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان لم مفعول لاجله
الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه بالمفعول فانه
له مفعول لاجله في الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول المنصوب والمجرور واذ ذكرت
المفعول منصوبا بعد الفاعل واو القياس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند البعض على نصب
الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى لبعض الاسماء الجامدة مجرى
الصفات المشبهة نحو هو فلان شمس الوجه اى حسن الوجه فيجى فيه المسائل المذكورة وقد قيل
قيل لا يعمل الصفة المشبهة في الاجنبى كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل يعمل في السبب فقط وليس
الاطلاق هذا القول بوجه بل يعمل في غير السبب اذا كان في معموله اخرها ضمير صاحبها نحو رجل
طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما
حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى يعمل في سببه واما نحو ما زيد قايم الجارية ولا حسن
وجهها بجر الوجه او ولا حسن وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب
للجارية التى هى سبب تجار خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها
لان الضمير الذى اضيف اليه وجه راجع الى الجارية التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه
قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وجل
قايم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كامر لان اصله جونتا مصطلاهما
اى مصطلاه الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصدوا الاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى
واستتر في جونتا ضارجونتا وادخل اللام في اعالى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام
موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالى ههنا في معنى الاعليين
فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا وحده كما حذف من
اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل
وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه
اى في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اى زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل
المبنى من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اى
المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة

الاستعمال

وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان
منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو احمد والوم واشهر واشغل
شرط افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي منصرف قابل معناه
للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من نحو احترز من نحو ايدى وارجل في اليد والرجل
فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ايل من حنيف
الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى ايل بايك ابالة مثل شكس يشكس
شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الغزو سيته ولم يستعمل منهما افعل ايضا
وقولنا تام احتراز من افعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصبر كما قيل
ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدوث كما توهم بعضهم والافضل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون
منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز
عن نحو ما ابس بكلمة فانه لا يقال هو ابيس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل نقل
لا ابس قلت ليس لا ابس لنفي الحدث الذى هو التكلم وبس موضوع له بل هو لنفي الفضل
في التكلم وقولنا متصرف احتراز من نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس واليس وقولنا
قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها
امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي
احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع و
استخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا
كاستخرج واخرج لم يكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة
لان افعل ثلاثي ثم زيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه
يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف
الهمزة لالتبس ما اخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة هذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا افعل وانما اقتصروا عليه لخفته قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي
قوله لان منهما افعل لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير باب
والزيادة على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود يجوز كونه للتفضيل
لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم
بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على

زيادة الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والدليل
شكس واعنى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن
ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان
منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان
ياتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما
واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه
من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور وكذلك لم يقلب الواو فيهما حملا على
احول واعور ما لم يجئ منه افعل وافعال كالبخر والنغم والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها
ما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع والجاز
الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظ السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من
اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان **قوله** فان
قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي يتعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها
وهي في الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل التفضيل من فعل يصح بناؤه منه
من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي يقصده ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال التي
امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز على النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد
بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة
ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو
كثير ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فيخلق
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم
السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل **قوله** وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون التفضيل
الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي اضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا **يقال** اضرب
بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول
لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة
فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا ان يجعلوه في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه
في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما
قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل

مع انه عري عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول
ايضا على غير القياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية
مشغولية ومنه اعني في قول سيبويه وهم بشانه اعنى **قوله** ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز
زيد الافضل من عمرو ولا افضل الا ان يعلم **اعلم** انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد ثلثة
المذكورة فلا يخلو من الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين مذكور معه قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام
اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر
المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المقصود جاز حذفه غالبا اذا كان افعل خبرا
كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك
السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم ايناللموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرارا
ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز وعائمه ولم يعوض
منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا ما صدهم بتعويض التنوين
فيه ويجوز ان يقال انه من مع مجرور محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل
افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف
والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلثة المذكورة شيئان
لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذلك
فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل
من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا زيد شخصا
من قريش افضل من عيسى فيقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اي الافضل من عيسى من بين قريش ويجوز
ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا
ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام متعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا

منه ولا تمنع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل
البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه
الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو
المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول
علي عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان الافطار يوم الشك
الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره صلى الله عليه وآله وسلم محبوبا
الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان
احب منه وقال عليه السلم اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم وابدلهم
بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه السلم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير
مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار ويقول في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن
ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما
في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار والملحق قولهم انا اكثر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس
المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل
ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل
فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه
زيد تجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه
قول امير المؤمنين عليه السلم ولهي بما بعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى ان
يكذبك او تتوك اي هي تجاوزه من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلي من التفضيلية افعل التفضيل
لانها من تمام معناه او تلي معموله قال فانا راينا الوضاح اسرع ساعة الى الصون من ربط بنات
سهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تتقدم
عليه في الشعر كقوله واستنزل الزبا قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك اذا كان
المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيدا ومضافا الى اسم الاستفهام نحو قولك من غلام
ايهم اكرم انت **قوله** فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه انما كان هذا الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكره
المفضول وليس قوله على من اضيف اليه موضحا لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه
وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه

وقول المصنف ودفع هذا الاعتراض ان زيدا لكم لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض
التفضيل عليهم بل الغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج بحصول هذا
الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف
بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذا الزيادة فرع ثبوت
اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فيقول لفظ افضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل
فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب
الاضافة فليرجع اليه **وقول** بعضهم في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى
الكلام فيه في باب الحال على الكمال **قوله** والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي تقصد
تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص و
التوضيح كما يضيف سائر الصفات في نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت
عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بلى يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه
او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم
قوله ويجوز في الاول الافراد يعني اول معنيي المضاف **اعلم** ان الاصل في افعل التفضيل
ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا
المعنى يعدى الى المفضول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذا
الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بادي النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة
فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه
تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه
وتانيثه قبل كماله فاذا اضفت واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان
كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده
مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما
من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضول الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز

اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التى بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه
لفوات لفظ من المانع من التصرف **وقال** ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجراء المضاف
هذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر
بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف
فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما **وقيل** وانما لم يتصرف فى الذى بمن
لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فانه لا يتعجب من
شئ الا وهو مفضل بمباينه من اصل واحد كما يجئ فى افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم تشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء
فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى
الاضافة التى هى من خواص الاسماء الا تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه
وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا لما اى لعلم التفضيل **واعلم** انه يجوز
استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتجتم ما آل زيد نفرا الا الام قوم اصغر او اكبراى
صغيرا او كبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام ويقولون الاحسن والافضل بمعنى الحسن
والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ عليه تعالى اهون من شئ وما ورد كذلك فلزوم
الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اعنى افعل التفضيل مع من
اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كددن
ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته **وقال** بعضهم اصله أوول من وأل اى نجا لان النجاة
فى السبق **وقيل** اصله أأول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول
كاشهر واحمد فقلبت فى الوجهين الهمزة واوا قلنا شاذا **وقال** الكوفيون هو فوعل من وال
فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه
كتصريف افعل التفضيل واستعماله من مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام
العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو فووى فانه
جاء القلب للبناء على جمعها وهو أُوَل فانه لازم القلب كما فى اواصل جمع واصلة وعند من قال هو
افعل من وأل اصل اولى وؤلى قلبت الواو همزة كما فى وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة
واوا كما فى اوم ولهذا رجع الى اهل الهمزة فى قراءة قالون عادا لولى لانه حذفت الاولى وحركت

لام التعريف بحركتها فلم يجتمع الهمزتان فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا يقولون فى تصريفها الاول الاولا
الاولون والاولى الاوليان والاوليات الاول وتقول فى الاستعمال زيد اول من عمرو وهو اولهم
وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول لا مشتقا من شئ يستعمل على القول الصحيح لانما استعمل منه فعل كالحسن
ولا انما استعمل منه اسم كالحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى انما يظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك
المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اسد من حنك غيره وانما لم يظهر وصفيته
اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر
الموصوف قبل ظاهر نحو وما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما
صريحا كافكل واجدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته
كما مر وذلك كقول على هليم لعمرة اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه
من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا يظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا
تعدو المنية اول اى اول اوقات عدوها ويقال ما منذ عام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول
من هذا العام وبعض العرب يقول منذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه
ظرفا كانه قيل منذ عام قبل عامك وفى تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه فمعنى اول
عامك اول اجزاء عامك اما من الليالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم
جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان
يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن زمانا اسبق من عامك جعل
للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لانه انما بعد
مذ قد يجر فيكون **كقوله** ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين
لعل هذا يكون ولا يجرور الاصمعى وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس
فاذا لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد
انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل
يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة فاذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال فى سعى دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما
سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانهما غلبتا فى الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى
التفضيل واما حسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى فى قوله ولا يجزون
من حسنى بسوى ولا يجزون من غلظ بلين فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى
قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره

لا ينصب المفعول كامر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى
ان يقال هو اشد منك علما بزيد منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت احترز من هذا كله وابعد
من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض يعدى الى ما هو الفاعل
في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واعجب الي وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره لان
افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه
كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اي فعل كان
بمن كما تقدم ولهذا هو المفعول الحاصل لا فعل المصوغ على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل
الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو
احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا **قوله** الا اذا كان لشيء
الى اخره هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف **قوله** لشيء هو
رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته **قوله** وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق لذلك الشيء
والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق المسبب لا المسبب وحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق
الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل **قوله** مفضل صفته لمسبب اي ذلك
المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرته الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل **قوله**
على نفسه الضمير للمسبب اي هو اذا اعتبرته الاول مفضل واذا اعتبرته غير ذلك الاول وهو في مثالنا
زيد يكون مفضلا عليه **قوله** منفيا صفته مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن
ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل و
باعتبار الاول مسا ويه الحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل
وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال
وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون
عامة **ان قيل** كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق
النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد
بعمرو بلا حرف عطف **قلت** باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع
في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا
راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت
اليه وراعيت حاله **قوله** لانه بمعنى حسن **قال** المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل
من كيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
واحسن ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد

منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه
وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عيني زيد فان قدمت ذكر العين قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل **قوله** مررت على وادي السباع ولا ادري كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا **اعلم** ان افعل التفضيل ضعف مشابهته
للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا
بشروط كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمرو وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل
هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد
بعد ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل اي اعلم من كل احد يعلم
من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة الرفع كامر وهو توطئة للاضافة الى ما كان
مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي يجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل
التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد
شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول به للفعل يفهم منه
معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك
لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو
انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر معدى اليه الافعل ايضا بذلك
الحرف نحو انا امر منك بزيد وادنى منك بالثياب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام
فيبقى الثاني في البابين منصوبا نحو اكسى منك لعمرو الثياب **واعلم** منك لزيد منطلقا وكان
القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرفي جر تماثلين لفظا ومعنى الى
شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانيين او مكانيين فان لم يكونا من نوع كقولك دررت في البلد
في يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في العراق في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى
عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظاهما نحو مررت
من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب الثاني عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند
البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون المفعول الثاني لافعل محذوفا والفعل محذوف
مع المفعول الاول اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز
اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه

فعمل الفعل لانه في هذا المكان فعلا بمعناه **قلت** هذه العلة التي علل بها مطردة في جميع افعل التفضيل
قيل مررت برجل حسن ابوه ابين حسن ابوه اكثر من حسنه فلم ترا دون جوازه فعمل للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل الحسن منه
كان في معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد **قوله**
مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل هاهنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل
للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل
احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون
قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو
زيدا كان عمرو ضاربا واعني هاهنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق
له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافعل خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي
والفراء ليس الفصل هاهنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان **قلت**
قدم منه على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور **قلت** يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز
وهذا التعليل يطرد لو كان المراد مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
ونقل عن الرماني جوازه كونه مثبتا والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما بعده
النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو فلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل **قوله** ولك ان تقول يعني انه
لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهان اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول
المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فيقول بدل قولك منه في عين زيد
من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية يدخل على المفضول **قوله** وان قدمت اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهي
ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه ويحذف ما بعد
السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت وان لم يكن
فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة هاهنا ايضا
بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا
احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن
منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت
كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين
انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل المتدبر للسان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان
العيون انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة
لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن

الكحل

الكحل فيها وكيف يكون مثل الشي في الوصف زايدا عليه في ذلك الوصف حالة واحدة وانما استغنيت
في هذه العبارة عن ما بعد المرفوع للدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها
في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد **قوله** كوادي
السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا
تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان كقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان
يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان
احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي واخوف به ركب منهم بوادي
السباع **قوله** ولا ارى الواو اعتراضية **قوله** حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي
السباع وقت الظلام وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو
ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كما شهر واحد **قوله** تايه تمنيا وتوقيا وهو تفعلة من تركيب اي كحي
يماك تاي اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعنى
فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تايه ركب اتوه ولو غيرت بالعبارة الاولى قلت
ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه السلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه
في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تايه من وادي السباع

قوله الفعل الاول ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين
وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة **قوله** في نفسه يخرج الحرف **قوله** مقترن
باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم
اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الضروب واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس
حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن
فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اعني
على قولنا كل فعل فهو مقترن **والجواب** عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص
قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين
وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق
في الحال يقال نفسته الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء
فيقال سو وقد **يقال** سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها ٥
للساكنين نحو سف افعل **وقيل** ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم
بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات

فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة لمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوا الحركة التي لا يعملها
وهي الكسرة التي ابعد منها لخلاف الضم والفتح فانها توجدان في الفاعل والمفعول فلما انقصت الجر لم يبق
بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولو لا كراهة
الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان علما سمي جازما
ما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كان او فعلا او حرفا ان يكون ساكن الاخر
ولهذا لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى
حالة اخرى لفظا او تقديرا **ثم نقول** انحو لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما
حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان حرفا تو هم سكونه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كانه ليس
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب الحرف الاخير بلا علة بخلاف يا شيخي ولا مي
فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه مقدرا **فان قيل** لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا
لتغييره اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى
اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لما قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم
عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او لتجرده عن العوامل الى السكون
وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل
عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع **قلت** ليس زوال الرفع اثرا
للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب للجزم وزوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم
عدم العلة **فان قيل** فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال العامل الرفع اثر الجازم
وانه لا اثر ثم فزوال الرفع اي الانجزام اثر الجازم **قلنا** زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا
فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب تزيل الرافع الى
بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه
باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في نحو ان يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لان ازال الرفع لا الى بدل ولو التزمنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع
المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما فعاله بعد ذلك
من ايجاد رفع فنسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال
الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور **قوله** ولحوق تاء فعلت يعني به اتصال بضمير الرفع الى زوال
البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق تثنية وجمع جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع
البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس **قوله**

وتاء

وتاء التانيث الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون
من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير
المرفوع المتحرك والواو **قوله** ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ
الفعل لانه في قسم الافعال **قوله** قبل زمانك اي قبل تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية وقولنا لا
على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت الحكي
وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان بلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية
فيدل على زمان تلفظ به ويخرج ايضا عنه نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج هذا
فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل
هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع اذا كان حالا ان قولك ابيع لا بد له
من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ مطابقة لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام
صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك
لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون
المطابقة وعدمها **واعلم** ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله
واما امر نحو قولك علي رضي الله عنه في النهج اجزاء امرؤ قوته واسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن
الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين
انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا
بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرلا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه
قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما تضمن معناها ويدخول
بالنيابة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات والارض لتضمنها معنى ان اي بان
كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل
المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة
رائحة الشرط وبعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في قسم الحرف وكذا اذا وصل الموصول
عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم
لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ **قوله** مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا
في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب اي ضارب فالمضارع
لما شابه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شابهه ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه
موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن

الماضي

الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وسطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل
بضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولاسيما اذا كان فاعلا وهم
لايجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد
قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لايسكن قوله المتحرك احتراز من
المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لايسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو الضم اخره
المضارع
لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء
للغايب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل الا ما لم يتصل به نون
تاكيد قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لايسمى مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع و
تقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانه انما هو قوله
لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع
تغيير بعض حركاته سبب يحصل الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه
كما في قولك بزيد مررت كما تقولون في المرورة قوله باحد حروف نايت يخرج الملحق قوله
لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة
فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا
اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو
اقوى لانه اذا خلا عن القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة
والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا والحال عند النحاة غير الان
المختلف في كونه زمانا بل هو على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او
حدا مشتركا بين الزمانين ومن ثم يقولون ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل
ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما يقول ان زيدا لخارج ولا يقال
ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتدا ثم تأخرت عن الابتداء

لدخول في يدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي
الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة
على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلم يكن دخولها وجها اخر
للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون
يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا
قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد
بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين
وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في
الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه
ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب ليتبين ذلك
الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب فرفعه
يحتمل كون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك ما بالله حاجة فتظلمك
نصب تظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون
اللام للامر ونصبه على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد
الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في
الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم
او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه
في الاقل كحذفهم الواو في يعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم
لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا هتبيين المعاني حروف المضارعة ليعلم انها
لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع
الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع باعتبارات الثلث
ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعده المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد
الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين
والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين
ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه
ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي سواء كانت حروفه اصلية
كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فجعل

حرف المضارع في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى اولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان اليا من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا اليا لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجي في التعريف ويكسرون اليا ايضا اذا كانت بعدها يا اخرى فلما ضموا في الرباعي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كتفاعل وتفعّل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في التعريف انشاء الله تعالى **قوله** اذا لم يتصل به نون تاكيد **اعلم** انه اختلف في المضارع وتاما التاكيد **فقال** جمهورهم انه مبني كتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزءان مبنيين **فان قيل** فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتا على التا وكما تركبا فهلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلهما **قلت** اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان المعرب دائما احرى الى ترك الاعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فيحصل لذلك الداعي موجب البناء مع متعقد وهو استثقال ما قبل النون المؤكد بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام لضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث **وقال** بعضهم جميع ما اتصل به النونات من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او اليا نحو هل تضربين لان الضماير البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت في نحو تضربن وتضربن لتضربن وتخشين فالمسند الى احدى الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون و تضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هولاء على النون التاكيد كما دار على يا النسب وتاء

التانيث

التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها اذ المشابهة تغلب الغافي نحو لنسفعا **قوله** ولا نون جمع لخلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للجار **قال** سيبويه انه يضربن بيناه ضربن يعني انه لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن لجاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى اذا شابه الفعل الفعل اذ يرد على الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن **وقال** بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب حرفا لاجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين بالمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف **قوله** فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا النحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره **قوله** فالصحيح المجرد احترز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما **قوله** المجرد عن ضمير بارز احترز عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو تضربان وتضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لان اعرابها لا يكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو **قال** المجرد عن الضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو تضربك بالضمة والفتحة والسكون **قوله** والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهتها في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها الالف ضاربان وواو يضربون مشابها الواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وهو

الياء في تفعلين على الجوهر الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور وعمار ومسكين وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما لان الفعل مبني معهما فلا يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني وبفتح الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ومن حذفها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال الشاعر وبتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي **قوله** المعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال الحوادي ملعين في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء نحو قول النبي اسد انا سموا بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجزمه قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة وقال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هذا لانه لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختياره لاختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد

يقوم

يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم انه اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي ولنا المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فالحالة عليها اولى من الحالة على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم اضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطاري المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان وانفا وما في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر **وقال** بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان المطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال فسيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال ويكون وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلاثة تؤكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن هل اضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال مضعف متاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بما هو للحال لان ما في الحالية ظاهرة كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس **قال** سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا **وقال** المالكي بل ينفي على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزاين الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي ولما الجازمة **وقال** بعضهم بل انهما تدخلان على لفظ الماضي وتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم

يعتمد ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل مستقبلا اذن يدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي
مثل اسلمت كي تدخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم
لما يفصل وهو قوله فان قيل اريد ان تحسن الى آخره **قوله** والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة لان
ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل
التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم **وقال** سيبويه
انه يضعف ان يقال ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل **وقال** جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان
المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوداد
اني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف المنع
من ذلك بقوله لو قلت تمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على
ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نسلم ان ان دالة على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد
فيصح ان يتمنى هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم واذ ينفى نحو قولك لم يثبت انه زيدا قائم وانا شاك
في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا لكان لتنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول
ان المخففة المشددة تقارب خطها فلا يقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من انه سيخرج
ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر
الفكري والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بناء ويل انه يكون ظنا غالبا مشابها للعلم فلا يقول
اعجبني انه سيخرج ولا اودت انه سيخرج ولا رجوت انه سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد
التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق
بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي او ما يؤدي معناه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون
مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق ان المخففة التي فايدتها التحقيق انسب واولى فلهذا
لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ المصدرية و
المشددة والمخففة ولم يكتفوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية
كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل والفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم
يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية يلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية
ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى او لم ينبئا
اي لم يعلم الا قوله وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا
ايضا الى فرق اخر لان ان المصدرية لا يدخل على الافعال غير المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها بتأويل
المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين
نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو لنعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام

ومايقوم

وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل
المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي مصدريتين والفعل
كما يجيء بل قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام يدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها
نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا
ان المصدرية لا يقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة مصدرية في قوله
تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على
هذا الا في مثل هذا الموضع ويسمي النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض
من احدى نوني ان وكما جاز ان تأول الظن الغالب لقريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك
قد يشبه الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يأول العلم بالظن فجاز ان يقال علمت ان يخرج زيد بالنصب
اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مأول فجوز ان يكون قوله
فلما رأى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وساما فاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكي
المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ **فنقول** ان ان التي ليست بعد العلم
ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد الترجي
كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تقوم
خير من ان تقعد وقد يجيء المصدرية ولا ينصب المضارع نحو قوله ان تقرآن على اسماء ويحملها السلام ان
لا تشعرا احدا او في حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد
الظن ظننت ان لا ما لي لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي
بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت و
انكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فيقول ان
وليها فعل غير متصرف كاديت ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض
احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك نحو قوله تعالى نودي ان
بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في
نحو امرته ان قم وذلك لان اصل المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا
اصل المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية
ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام **وقال** ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان
اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل لي

ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدرية بلا مجاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك
امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا يفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة كا
لمثقلة لا يدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او يجزم
وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحى اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان لا يكون لا نهيا
فينجزم الفعل الا عند من على ما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ومصدر لغير الا من
حروف العوض نحو اوحى اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل المتصرف بل وليها اسمية
نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل
وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحى الى الى قوله
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة
كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم ان
فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة
النافية ولا يتقدم على ان الموصولية معمول معمولها لما قدمنا في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا
بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاءك جانئا ان تسالي وبما فادران اويقول لا يتعلق
بالعصا بان اجلد ابل خبر مبتدا مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا جانئا منصوب بتسالين مقدرا **قوله**
ولن معناها نفي المستقبل هي بنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم **قال الفراء**
اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر **وقال الخليل** اصل لن لا ان قال برحمة الله ما
ان يلاقى ويعرض دون ادنيه الخطوب اي لن يلاقى **وقال** سيبويه انه مفرد ولا معنى للمصدرية في لن
كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معمولها عليه على ما حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل
ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على
قول الفراء ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرو لا اضرب والاصل جواز تقديم
ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها
التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا
الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه
عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا
ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور ودل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لك
شخص انا ازورك فيقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين

من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على المقرر
صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري او للمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا
واذن ههنا هي اذن في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف
المقدم واذا لم يقبله ظرف في صورة المضاف اليه فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت
اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن
معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف
اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة بقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط ذلك لان كلمات الشرط
مبهمة والاضافة تمنع عن الابهام لكن لما كان للجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة
منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما
وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بلزوم معنى الشرط كما اطلق النحاة لانه جاء
في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرط فيه واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في
الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في
الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى لا اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا
قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم
واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائها استعمال جزاء ان قال لما ان اتيت بني انف
تكرههم اذن فلا رفعت سوطي الي يدي اذن فعاقبني ربي بعاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد
فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بني تكرههم فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لا
اذن مع تنوينها الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور مع فعلي الشرط بقول لو زرتني اذن
مع تنوين لاكرمتك وان جئتني اذن ازورك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتاكيد ثم كما
يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط كما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز
تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي
ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال
والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب
تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك
من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك وانا اذن
اكرمك في جواب من قال انا ازورك **ثم اعلم** ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كما ذكرنا وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما يقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا

فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط الجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية لا مدخل للجزاء
في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي
يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد
التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها لا تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن
على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحال المانعة من الجزاء وذلك
بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وربما يتمحض هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة
في جواب الاشياء الستة كما يجي فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها
لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو
معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا
بكون الواو بمعنى التي لا يدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء
واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما
لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب
بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه
عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما
وبين الفعل فصار الواو والفاء واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن
لما كان اسما خلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم
نحو اذن والله لاكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه
الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال
نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول
ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان
نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط
ضعف معنى الشرطية الاصلية فلذا تقول وانا اذن ايتني لا اضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف
فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم انه شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح
بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم
والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف
كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك
نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول الجملة مستقلة
هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف

العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا
الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر **ثم اعلم** ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره
محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل
لما التزم فيه حذف ان التي بسببها هيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور
فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجي واما قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانية محذوف الجملة المضاف
اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن ان معنى ان جئتني اذن اكرمك في
وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين
وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاء
يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وان واجاز
المبرد الوجهين **وقال الفراء** اذا اعملتها فالعمل بمنزلتها عنها وتجويزها الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد واما نحو قوله فان
بخبها اخاك مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف
ناصبة بنفسها **قال** سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرة وضعفه
سيبويه بانه لو كان ان مقدرة لجاز تقديره في نحو زيدا اذا اكرم كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى
لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا **وقال** بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا
عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه انه يقال بتغير المعنى بتغير اللفظ فلم
يلزم الفعل بعدها وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح
لان سيبويه **قال** زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه **قوله**
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في
ثلثة مواضع **الاول** ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك
وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها **قال** لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير ابا ويلا
ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن متصدرة كما تقول زيد لن يقوم وقال الاندلسي
يجوز ان يكون خبر اني محذوفا اي اني لا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه
اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن
اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب جزء على مذهب

الكسائي ان يكون لا ترتع مجزوما يكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر مجزوما لا منصوبا لكونه جوابا للنهي كما
هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا ترتع اي ترتع ترد
وعند غيره ترد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ابرح فاجاب بقوله اذن
يرد **الثالث** ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد
العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضاف بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة
معتمدا عما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطا في غير هذه المواضع نحو نقتل اذن زيد عمرا او بئس
الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو
الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية
كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك **قوله** وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية **اعلم** ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر و
انتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت
اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا
ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تأسوا وتأخره عنها في نحو قوله كي لتقضيني
رقية ما وعدتني بان كي المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة في الثاني بدل
من كي المتقدمة وقد تبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا بدلا
ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى
ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان
ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب
بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كان قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم
هذا مخالفة لعدة اصول **احدها** حذف الصلة وابقاء معمولها **والثاني** نصب ما
الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر ولا تنتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم
الا ان يكون اذن معتمدا على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في بمه
ولمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن المصدر اللفظي **والثالث** حذف
الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في الكلام وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان
وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها
معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا
في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي يكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها
بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او كي بدل من كي

الجارة

الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب
بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز
الكسائي تقديم معمول كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
برفع يضر فقيل ما كافة وقيل ما مصدرية وكي جارة اي لضره ونفعه وجوز المبرد والكوفيون نصب
المضارع بعد كما انها بمعنى كيما والياء محذوف للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل الناصبة ما تشبيها لها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما
لا تظلموا بالتوحيد وقد يجيء شرح كما في حروف الجر ولا على مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة
او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع
الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب
بالنصب لما وقع مع انه موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم
يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى
ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد فاذا اردت الحال تحقيقا
او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري
حتى ادخلها في الناقصة واسرت تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها
ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان **اعلم** ان هذه الحروف يختلف فيها اذا انتصب الفعل
بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والواو والفاء واو حروف عطف ولا ينتصب
عندهم شيء منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلثة
الاول من عوامل الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع
فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين ينصب بنفسها لقيامها مقام
الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل
ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله ولعدم اعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى
اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قالوا البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى
على اصلها من الجر مندوحة من اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو
قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليس بمعنى
كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تعملان في النصب على ليسا بمعناه
وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وانجر بعدها في نحو
حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل
الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه

فى مذهبه بعد لانه حذف الجار وابقاء عمله فى غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف
الفعل بعدها مع اتجل الاسم وعند الجرمى ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها **وقال** الفراء الافعال
بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه فى المعنى فخالفه
فى الاعراب كما انتصب الاسم الذى بعد الواو فى المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف
هنا بينهما لانه طرا على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء
قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا
زعموا ان انتصاب الظروف فى نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند
كما اطلق فى زيد قايم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان
الابتداء عند اكثر النحاة واقع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف فى نحو ما مررت بزيد
لكن عمرو ولا يرد على الجرمى الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف
هذه المعانى المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع
الاسمية مقام الفعلية كما فى قوله لو بغير الماء حلقى شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع
الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر
ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كما او لى ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين
فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجى مصدرية الا بعد فعل التمنى كما يجى ولا يصح تقدير كى لان كى
لا يستعمل الا فى مقام السببية سواء كانت بمعنى انحو لكى اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت بمعنى ان
من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمدينى وخالد وهل يجمع السيفان
ويحك فى غمدى كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام
زايدة كما فى ردف لكم واذا كان فى كى معنى السببية لم يصح تقديرها فى نحو سير حتى تغيب
الشمس فلم يبق ان التى هى ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا فى غير هذا الباب نحو تقرعينى
ولحظ او عمى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
نحو سرت حتى ادخلها يعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل
الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول
بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كانت وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يحصل منك السير اما الدخول
على ان حتى بمعنى كى او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض ما نع منع من حصول الدخول فلم
يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا **وقوله** اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله

لايصلح

لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع المضارع مرفوعا كان
او منصوبا لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا الوجهين لا بد ان يكون بعد السببية والنهاية
بعد المبادية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض مورد
تقريره ان يقال انك اذا جوزت فى نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا
عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التى هى علم الاستقبال فيجاب عنه
بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال المتكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا
ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فلهذا جاز انتصابه
بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد
الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمان المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم عليه على سبيل الحكاية على
اليقين نحو ان زيدا سار حتى تدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله
سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن
وسار حتى يدخلها فيما اظن ولا ادرى وذلك انك قد تحكم بحصول الشئ على سبيل الشك والظن كما
تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدى
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثانى نحو سرت
حتى ادخلها ولم يتصل به نحو راى منى العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان الكلمة العام بشئ فعلى هذا
يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها
لان السببية منتف فى الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى فكيف يمكن الحكم بحصول
مسببه **وقال** الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز
ايهم سار حتى تدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير
واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان
اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفى
الصريح وان اردت بهذه الكلمات النفى الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كما ذكرنا فى باب الاستثناء
وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين احدهما التحقير للشئ كقولك انما سرت
وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفى واما الاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى
الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا
يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها
بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفى انتقض بالا هذا كله فى رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون

ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة
ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل
في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو
سرت حتى تغيب الشمس متعين بمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية
ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح
الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها
من الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيما ايضا **وقال** الاندلسي
لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء، او نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشيء بان معناه كلمته فكلمه
حتى يامر لي بشيء اي الى ان امر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى
امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له نحو اسلمت حتى ادخل الجنة **قوله** كانت حرف ابتداء
اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب
لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعني بكونها حرف ابتداء ان بعدها
مبتدا مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع
بل يعني كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونفت
بعدها الجملة الشرطية **قال** المصنف وانما وجب الرفع السببية لان الاتصال اللفظي ذاك
بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى
حتى يكون مخبرا بما فات من الاتصال اللفظي قال ولا اصلح حتى تضيعون وتضيعا لعدم الصلح سبب
للضيع اي بدا الابدي بالسبوق **وقوله** وتضيعا عطف على تضيعون على توهم النصب على نحو قوله
فاصدق واكن ودفع قوله تضيعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل
ومضى **قوله** ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت
المسئلة المذكورة لانه تبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى
تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما
في ايهم سار حتى تدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر **واعلم** ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو اسير حتى ان قسم شيء ناخذ
بنصب ناخذ ولو جئت بالشرط جزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لالزمنك او اذا
قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما **وقال** الفصل بالظرف
اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم تقول واتم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف مفصولا به على قبحه

اسهل

اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من احدنا ناخذ فلا يجوز بل يجب
جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها
ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها
لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي
لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر انه يقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل
الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب التي لتاكيد النفي يختص من حيث الاستعمال
بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم
وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك
فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
وقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على ان حذف
الجار مع ان وان جائز جاز اظهارها الا ان الواجب الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان
قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من
جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا
فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب
وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في
باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي
فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء بالمدلول عليه
بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة **قوله** ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا
نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو
اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانا نازلك و
عليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجوا فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى
صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا
قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من
حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي
نحو لا تستمني فتندم والنفي ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما اول نحو قلما تلقاني فتكرمني
وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله
واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا

التقليل بقد في المضارع لا يمالك قد يجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة
او النفي قياسا لا سماعا وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال
علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته
شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط
قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او
واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط و
وجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن
رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا
في حتى انه فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا
لانه بعد اثبات صريح بل انه لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى
المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان
المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم
في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد
جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تزورنا فنكرمك والاستفهام
نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على
على انها الجملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل يستانف في الاغلب بعدها الكلام
كاذا المفاجاة ومعنياهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة ه
بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله
الم تسال الربع القواء فينطق وقوله لم يدر ما الجزع عليك فيجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا يمتنع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى
الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع
فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز ذلك لانه لا يصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور
المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب
لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال
ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف
جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل فصرفه الى النصب ينبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ
المضارع المنصوب بان معرد وقبل الفاء المذكورة حمل ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية

يجوز كما

كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن
ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما التزمنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان
فاء السببية ان عطفت وهو قليل فانما يعطف الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في
الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن
سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال
ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل منصوبا ما بعدها
فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو
عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في
هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية
قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون
ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون
ما بعد الفاء كجزائه ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية
التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء
في اصل العطف وفي صرفهما بعدهما من سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية
من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفاء
مع بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة
الجزائية وذلك انك يفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله نحو هل يعطي فتاتيك زيدا ويتوسط ايضا
بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف وكيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فتاتيك زيدا ويتوسط
نحو ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه
للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير
فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظة جملة ظاهرة فالواو
لا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون جوابه
قوله فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون
فتكون عطفا على تطرد ولنا لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسا ان يجعل الفعل الذي قبله مثبتا انه لم يكن

ويحل عليه كلمة ويكون الفا مع ما بعده من الفعل جزاوه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون
منك اتيانه بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان
ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجي وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست
للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني يخالف في المعنى لقولك ما تأتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة
معنى فاء العطف المرفوع ما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يأولون به مثل هذا
المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الصورتين شيئا واحدا
واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا و
المركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس
منك اتيان ولا حديث وعلى الثاني يجوز ان يكون قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني
فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في النهج لا يخرج لكم من امري رضا فترضونه
ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان يبقى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يثبت من دون الاتيان
بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما
تأتينا فانت تحدثنا بما حدث الجاهل لجالنا كما قال غيرانا لم تأتنا بيقين فترجى ونكثر التأميلا اى فنحن نرجى
ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يعرفه
الا النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون مثل فهم تدهنون وكذا
قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اى فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا وفيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه
سواء بمعنى فيستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرك فيخبرك عليك فتجزع ولا ارى باسا
من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ
كما يجي في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق
على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعرات وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا
يعرف بعد واو الجمعية ايضا الا النصب لما من اللبس كما ذكرنا نحو اتيني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد
يدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا وكذا ربما لا يعرف كما ذكرنا
بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا لما من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين و
المعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا فلا يرفع بعد الفاء اذن اربعة معان
كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء
الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما بعد نفي كما شبه في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم
لا يسعني شي فيعجز عنك اى ان وسعني شي لم يعجز عنك قال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف

اى يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اى يحل
ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد
يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اى وانا لا اعود على كل حال وبعد او
من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اى وانا
اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على
القطع اى نحن نموت وقوله او ترسل رسولا بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب
الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله
ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي في حروف
العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال
على الحكم الماضي يوما اذا امضى قضيته ان لا يجوز ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون
معطوفا على يجوز المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز الكائن ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل
ان يكون عطفا على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف خوفا
من اللبس ودفع على القطع اى وهو يقصد كما يقول زيد يجي اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اى ينبغي ان
يجي فالمعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز وقد يقطع من الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله
فنرجى ونكثر التأميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فاهبت حتى ما اكاد اجيب يروى
بنصب اهبت ودفعه على القطع اى فانا اهبت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل
ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني
وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني
وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا
وتكرمنا والنحاة يا ولعيه هذا بواو العطف نحو ليكن زيادة منك وزيادة مني وقد ذكرت عليه في الفاء
قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل لاحد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة
هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول يمتد
الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد
فان فسره بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لا الزمنك الا وقت ان تعطيني حقي فمحله
النصب على الظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى هذا
وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقوول يجوز رفع
يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر
بل هو عطف على نافعي وليس بشي لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشي الذي ليس يغضب منه صاحبي

اى لا اتوك شيئا ولا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود وانما يصح هذا بنصبه فهو على الصرف **قال** المبرد لا
يجوز ذلك لان فيه اذن نفى النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اوليه
قلت الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن الا
اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب
صاحبه اما اذا جعلنا فى سياق النفى الذى هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون المقول
الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء
احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعها فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة لعنى تقول كتقدم الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك معنى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك **وقال** سيبويه وتبعه
ابو على انه يغضب المنصوب معطوف على الشىء اى الذى غضب صاحبى اى بسبب غضب صاحبى وفيه نظر لان
الضمير فى منه يرجع الى الشىء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقول الشىء يحدث صاحبى من الكلام الذى
لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضيف الى الغضب
ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو
قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على الاسم وكذا العطف
بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فتشتم وضرب زيد ثم تشتم وضرب زيد او تشتم والواو والفاء واو
فى مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى
والعاطفة ويجب مع لا فى اللام اخذ يبين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى
يعرض فيه ما يوجب اظهارها فالذى بقى بعد القسمين هو الذى لا يجوز اظهارها فيه فيقول انما
جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو اردت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على الاسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك كقوله وردت لكم فجاز ان يظهر
معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم
يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا يدخل
على اسم صريح كما مر وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى بعدها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما انتصب بعدها ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت
كعوامل النصب فلم يظهر بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل
الناصب وقد ظهر ان بعد او فى الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كى اذا
وليها لا فلاجل استكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف
النفى لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا

ان لايكون

ان لايكون فتنة والكوفيون يجوزون اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان
اللام من النواصب بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا
بقول الشاعر لقد عذلتنى ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هى الناصبة
وليست هى مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اى ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا
مفسرا للمضمر **واعلم** ان ان الناصبة يضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما فى تلك
المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومره عساك يفعل كذا على راى كما مر فى
المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما فى تسمع بالمعيدى ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء
قوله وحولتنى بالنبيه بجزع لانه فى الاصل مفعوله وقد ينصب مضمرة شذوذا نحو قوله الا ايهذا اللائمى
احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب فى مثله قياسا قوله وينجزم بلم ولما
ولام الامر ولا فى النهى وكلم المجازات ومن وان ومهما واذ ما واذا ما وحيثما واين ومتى وما واى وانا
واما مع كيفما واذا ما فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
ولما مثلها ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهى
المطلوب بها الترك اخذ فى التفصيل **قوله** لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا فى بعض المضارع ان
بعضهم يقول ان لم دخل على الماضى فقلبت لفظه الى المضارع وقد جاء لم فى الشعر غير جازمة نحو قوله لولا
فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا فى الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها
قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل **قوله** ولما مثلها يعنى
لقلب المضارع ماضيا ونفيه **قوله** ويختص بالاستغراق **اعلم** انه لما كان قالوا كان فى الاصل لم
زيدت عليها ما كما زيدت فى اما الشرطية واين ما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها
ان فيها معنى التوقع كقد فى الجانب المثبت فهو يستعمل فى الاغلب فى نفى الامر المتوقع كما يجىء بعد فى الاغلب
عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل فى غير
المتوقع ايضا نحو ندم ولا ينفعه الندم ولحقها ايضا باستداد نفيها من حين الانتفاء الى حكم التكلم
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع
الاندلسى من معنى الاستغراق فيه **وقال** هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيهما
الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب
كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله
واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها فى الاختيار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اى ولما ادخلها كما جاء فى ذلك فى قد التى هى نظيرها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل

برحالنا وكان قد   وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ دينك التي استودعتها يوم الاغارب
ان وجدت وان لم   واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى
التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بما يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله الما تعرفوا
منا اليقينا **قوله** ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار
الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكيف فيخفف بحذف الكسر واما
ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما
فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغايب المحذوف واما فعل الغائب
المذكور نحو ليضرب زيد وليضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال
تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال واذا استعمل فلا بد من اللام كما رايت
فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب واغلب المخاطب بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام
في المضارع المخاطب ليتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ المجموع الامرين نصا على كون بعضهم
حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ وبذلك فلتفرحوا وجاء في
النظم حذف هذه اللام في فعل غير فاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس واذا ما خفت من امر تبالا
واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين يقيموا الصلوة وانما
ارتكب ذلك لاستبعاد ان يكون القول سببا لاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه
لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام لهم صلوا جعل قوله عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال
بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب
الامر ثم **اعلم** انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله
حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة لانه شابه الاسم
بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام
نحو لتزروه ولو شوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حوائج المسلمينا والذي عند الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور
وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملته اخره معاملة المجزوم كما يجي وايضا الحمل على لا النهي
فانها يعمل في المخاطب كما يعمل في الغائب **قوله** ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا
في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا اصلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون
ولا منع ان يجعل لا فيه مثله للنهي ولا النهي يجي للمخاطب والغائب على السوا ولا يختص بالغائب كاللام

وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك هيهنا لان المنهي في الحقيقة هيهنا هو
المخاطب اي لا تكن هيهنا حتى لا اراك **قوله** وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية
الثاني ويسميان شرطا وجزاء وان كان مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان
اعلم ان ام الكلمات الشرطية لجازمة ان وهي قد يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة
قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان
منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ايتيني والا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء
لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا يفعل ذلك فافعل هذا وعند
الكوفيين يجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله
تعالى عنه **والجواب** ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها
لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمة استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه
تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم
تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الاطلاق لمن يعلم انه لا ينفعه
ذلك فكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب
وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى **قوله** مهما اختلف فيه **فقال** بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى نحو فعلى الحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف
بعد تنكيرها ايضا **وقال** الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ما استكره
اجتماع المثلين فابدل الفاء الاولى هاء لتجانسهما في الهمس **وقول** الخليل قريب قياسا على اخواتها
وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف عن معنى الشرط الا على
بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا يقدر على ما افعل فعلت
مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يسمع في صديقه
اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما
الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودي بنعلي وسرباليه ومهما اسم
بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء
ما ومهما ظرفي زمان بقولي ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه
واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو
للمستقبل وان دخل على الماضي كان تصيره جازما معها فكيف باذ الحالية من معنى الشرط الموضوعة فاذ ما
عنده غير مركبة **وقال** السيرافي ما علمت احدا من النحويين ذكروا اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد
سيبويه ببيتين احدهما **قوله** اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس

والاخر قوله اذما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحويين اصله اما وهو لا يجئ الا بنون التاكيد بعد نحو قوله اما تري فلما كان يتكسر البيت بالنون غيرت صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض بما فانما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه ويجزم حيث ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة بحيث عن الاضافة الزائدة كما في اما ومتيما وذلك لان حيث كانت لازمة للاضافة وكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة ليصير مبهمة كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها بجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لان نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم ايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا اي من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتهما ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي وايان واين ومتى واما في حيثما واذما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتداء تعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء بعد عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قيل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز فيها ذلك الا في ضرورة الشعر قال فمتى واغل ينزهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة

الاستفهامية

الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا نحو ازيد ذاهب ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا ملقى او ملقا ومن زيد ضرب ومتى زيد يخرج وهل زيد يخرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا وان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجئ المضارع لاجل الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بالفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما تقدم في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى انه رفع على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا مثله انه مبتدا لكن العامل عند الاخفش الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما مر في باب المبتداء وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما تقدم في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط لما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يبعد فصله ما نعا من الجوار نحو ان تضرب زيدا اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لم يجز جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة وجوز الكسائي الجزم لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخيل تعقب والقصيدة مكسورة الفاء فيه والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع

انما قالوا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط
والجزاء نحو ان تاتني واسالك ان تاتني عمر اسلك اتك وان تاتني مازيد اتك ان تاتني ولا فخر
اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول
الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما يقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا
اضرب دالا على الجزاء اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام
ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير انما لا ينصب بنفسه لا يفسر
واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او يضربه وزيد الحين جاءك يضرب ويضربه فانه لم يجر اذا وحين
مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب وتضربه فنصب زيدا ولى اذا
لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تاويل ضربته **فان قيل** اليس يكفي الضمير في اذا جاءك
وحين جاءك **قلت** لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن
لما كان واقعا عليه معنى وهو الجزء في الحقيقة كان لاظهار الضمير فيه اولى ولما اذا اشتغل الفعل
بالضمير فرفع زيدا اولى لما بينا في المنصوب على شريطة التفسير ان رفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب
وان اضربت انا وحين تجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل يضرب
اذن بالضمير اولى لانه كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الجزء في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا
يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيدا ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا من حيث المعنى على
غير المبتدا نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون
فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لانه حق الجواب التقديم فنحو ان يضرب اضرب
كان عندهم في الاصل اضرب ان يضرب فلا يجب الجواب الجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته
التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من
التقديم ورد بمنع كونه مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية
ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله والى متى اشرف الجانب
الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد
ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم
وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فسيجيء واما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر في قوله تعالى
انما امرنا الشيء اذا اردناه ان يقول له كن فيكون لعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير
للضرورة اى انك تصرع ان تصرع اخوك ويجوز البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على
اداته فاجازه الكسائي دون الفراء **واعلم** انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى

فليس عند البصريين بجواب لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه **وقال الكوفيون**
بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما
ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى
اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا الحكم بالاقرار في قولك على الف درهم ان دخلت
الدار وعند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه
عندهم نغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر واذا ذكرت احدهما لم يذكر
الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط فتقدم على
اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني والجار ضربت غلامه
ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد في رتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل
الاداة كما مر وقد يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه ان شتمني و
الشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو
بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما
يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله فانت طلاق
والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام
انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان
كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم يذكر هذه
الجملة المذكورة ولم يذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية **وقال الجزولي** هي
واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي **قلنا** انه هو الاولى
بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في
باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاختيار فيقول
زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما
اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل
اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثل الحال ويكون الذي هو كالعوض عن الجزاء
عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال
والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزولي عليه بمعنى الاستقبال الذي في ان تناقض معنى الحال الذي
في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او ضربته
امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما **واعلم** انه اذا تقدم على الشرط

ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا لما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو آتيك متى تاتني انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضرها كانه لا قال لا يضرها من ياتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي المرء ذيب على الحد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذ ما وايان واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو ما ومن واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو اتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهي مبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من اتاني اتيته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون في الاختيار ماضيا اذا تقدم ما هو جواب معنى وان مضت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر **فان قيل** لم جاز الجزم في السعة نحو غلام من يضرب اضرب ولم يجز في نحو تذكر اذ من ياتينا اكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام المضاف كذلك **قلت** لان غلام لحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر يكرمه واقعا على معنى من اي اذكر وقت اكرامنا من تاتينا فلم يصر مع من كلمة ككلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول ليذكر المقدر عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه **فان قلت** فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ملحوظ نحو من يضربه اضربه وجاءني الذي من تضربها يضربه **قلت** قد مر في باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما تصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها

شيئا

شيئا وازيد ههنا شرحا **فاقول** لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين **احدهما** ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل **والثاني** ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها واما الثاني فلا يقول ما من تضرب اضرب وما ان تفعل افعل واما لا فليست كذلك لانها يلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك يعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيتنا ولا ان قعدت عندك سالت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس القبيلة خبر المبتدا كذا **فان قيل** خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد **قلت** لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا يغير معنى الجملة التي بعدها بل هي للاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع لمخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما من واي واما اذا المفاجاة فيصح فيجيء ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على انه من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا يغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في امتناع اذكر اذ من تاتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف خبر المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اي وبعده فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من تاتيه فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ولا تكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معنى في ما بعدها وكان قياس

همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم نحو أفان متّ فهم الخالدون وأثم اذا ما وقع نحو فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها
على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه في الحروف المشبهة بالفعل نحو قوله
ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ
في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد
من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه
ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك ام عمرو فقد ذكرنا
الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال انا تيتني اكرمك
فتقول وانا ان تيتني وكذا في لو قال فيقال ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب
اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو ان لم
افعل لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او
كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين
فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت فان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول
مجزوم وهو قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر قال من
يكدني بسي كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى
ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما
ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان كان الاول ماضيا و
مضارعا فالاول كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها
نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل الابعد
بنقله الى معنى المستقبل دون غيره يؤثر في الاقرب شيئا بتغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا
واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في
الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس
من ذيوله اي لا يكون معمولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصبك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني
احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسال احسن
اليك فيجب رفعها لا وان جاز ان يكون مفعولا للشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب املك اي تامرني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك اثاما

يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تسير وحكمه حكم المخالف
للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني
احسن احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان
تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير وان جاء مع المتوسط
واو او فاء او ثم فالوجه الجزم ولكن النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو
الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استيناف فيه نحو ان تقم ات فاحسن
اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي
فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمد ان يامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان
من شكل الاول رفعته لا غير نحو محمد ان يامر بالمعروف ويؤجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد
ان يامر بالمعروف وينه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب
على الصرف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد
ان يامر بالمعروف ويشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف
والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني
اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين
يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوازم فان لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد
وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان
بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال يغير عمل وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداء جازمة لشيء
واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر والنهي وهكذا يقول
المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى بقوله هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم
عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء في شيئين يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب متقدما
وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار
قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء فاذا كان مضارعا مثبتا او منفيا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا
غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجي مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا
فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى
الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها اما الماضي فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز
ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سنفعل وان لن يفعل وان ما يفعل

وان قد يفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل
الجزاء الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك
واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض نحو ان وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا
فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وبعيده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف
كان فيقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة
لفظية من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء
لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا
واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء
وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء اذا كان جملة
طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة
الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس كل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم
فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما
يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله ان بتقدير القسم
ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكرها والضرورة اذن واجاز الكوفيه
حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة و
يجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان
زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين
وما هذا كله لان هذه الاشياء بلا تبع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع
غير المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني
ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك
بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول
يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال وهو نوع تاثير
قال تعالى فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثير فيهما
لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان الاصلح لهما على الصحيح فالاداة

خلصتهما

خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم
الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية
في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح
للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت
المضارع يسقط هذا التوجيه للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فتموت زيد لم يكن بمذهب
سيبويه وجاز لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان
واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة
على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان
كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى
قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم
وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال الله تعالى يا قوم ارايتم
ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف
قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى
ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع
المصدر بالسين وسوف لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان
وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ويدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا
بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا
كان او مضارعا وما تاكد رسخ لم ينقلب ولم تنقلع على انه قد جاء قوله يقال ومن يحلل عليه غضبي فقد
هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا
من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال لان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو
جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بها تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي
افادة الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في
الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم
ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله
تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام
الذي هو فيه الزمان الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمان الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه

كتابخانه آستان قدس
...

يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فمطلق الحدوث يعني كان زيد منطلقا في الزمان الماضي زيد منطلق
وكان مدلوله هو الذي من الماضي فقط ومع النص على المضي لم يكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص
كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره وكذا باقيها
ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قيصر وقد
يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع
وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان نحو قوله اتغضب ان اذنا ازيد حزتا وبحو قولك
انت وان اعطيت بك لا بخيل وان صرت اميرا لا اهابك **قال** المصنف التقدير ان ثبت حزا اذن ازيد
ليكون الشرط مستقلا وليس بشي لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوته لثابت وقد يستعمل كان
في الاستقبال ايضا نحو ان كنت عند الجالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمان العارض
في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق
بدليل قوله تعالى ان كنت قلته **قال** ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته
وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما يجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلم قائلا ذلك او غير قائل انما هو
في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد
ظاهر في المعنى قوله ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد
ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنيهما قوله وان تقدره بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم يدخل الجنة لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل
النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر **اعلم** ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى
الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه
وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيدا وما ضرب زيدا اذا قصدت اعلام
المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المط مقصودا للمتكلم اما لذاته
اولغيره ومع كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه
فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودا الذلك المذكور بعده لا لنفسه
فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه
انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه اولغيره اذ قد يخبر بشي مع ان ذلك
الشي غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء المقصود
لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب لما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته

اولغيره

اولغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكرها يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك
ان يحذف فاء السببية ويجزم به الجزاء كما يجزم بان والجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب
الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان الشرط مقدر
بعدها وهو دال عليه ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس لما استبعدوه
ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعليك فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاه
ولحذا ان **اعلم** انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول بالخبر نحو حسبك وكفيك او شرعك ينم الناس
واتقي الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد
تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للمنصوب صريح
الامر والنهي عند الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء
السببية قد يرتفع ما بعدها مع تنبيها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولم يدر ما خرج عليك فيخرج ومعنى الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب
نص فيها وقد يقيده ان الامر والنهي وساير الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها
فمتى اذن مقوما لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى تضعف
دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو
محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها فلم يحتج الى
صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب
لقوله تؤمنون لانه معنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان يقال
هو جواب كما في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا **وقال** المبرد في مثله ان يقيموا
جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشي لانه مثل ان فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكليف
ما فيه **قوله** اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال رايتهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو من يحوها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف
اي انه ممن يحوزها ويحذف اي ان يحوزها ويجوز في ذره تقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال
والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها ومما
جاء الا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تاته تعشو الى ضوء ناره يجد حطبا جزلا ونارا تاججا و
يجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني يوما اعطك فانه لا يجوز الا الرفع
ويجي بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك
فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف

هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب واذا جئت بثم جاز الجزم و
الرفع دون النصب قال الله تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان تقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه
قال تعالى فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف
على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جر الثاني لان الاول
قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما **قوله** واستنع لا يكفر تدخل النار
يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار **وقال** غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل الظاهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس
ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن بر باعي زدت همزة وصل مضمومة
ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لو قال
صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل
ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء
وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من
الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو
كلوا واشربوا او التهديد نحو اعملوا ما شئتم وغير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك
امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك
كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب
والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في
اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة **قوله** من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه
لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم **فان قيل**
الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم **قلت** لا نسلم ان لفظ
الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصص من الامر
المضاف الى شيء اخر وذلك كما تقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال
في ماء الباقلاء انه ليس بماء مطلق **قوله** عن حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء **قوله** وحكم

اخره حكم المجزوم **وقال** الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله
بخلاف امر الغائب فانك فانه قل استعمال الامر وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة **وقال** البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كان
في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة
الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان
في الاصل محذوفا للجزم **قوله** فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة انما حذفت اللام
مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن
فان كان هناك متحركا فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك
المتحرك نحو تكلم ويتقاتل من يتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من يقاتل وان كان منقولة اليه
من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك وذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه
وهي حرف المضارعة ذلك كما تقول في يقيم ويعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف
المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم ونقيم ويقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف
المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة لمتحرك ابتداء بالمتحرك بالحركة المنقولة
نحو قل وعد وخف وبع وهب **فان قيل** كما حذف المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت
الواو الساكنة في تعد وتهب لما بينا وذلك للحمل على تعد وتهب بالتاء كما يجيء في التصريف فلم يرد
الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك **قلت** لانه لو رد لاجتلبت همزة
الوصل له فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذهب
اور اليه من المصدر نحو عدة وعد فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة
كاكرم من يكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما
قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يافعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد
حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما لم يحذف
همزة الوصل الثانية في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
يؤكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين
كلمة يجيء في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها **قوله** وليس برباعي يعني به باب افعل
وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ونعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف **قوله** مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه **اعلم** ان اصل حركة همزة الوصل

الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحرف ولا يعدل الى الحركة الى حرف العلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل وفي غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فذاك كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين تقلب عينه الفا قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاستخرج واكرم او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكونه معنا مع غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسيم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة

كسرة في الثاني

كسرة في الثاني فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسر اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى المتحرك بعد حذف ذلك اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها ويقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان ما على اول الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حلها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى المتحرك ولا بعد فيه على ما ذكرنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان ياتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت ما ريض وبعت ما عند وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى الا تبدلك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي الثاني من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام الشريف السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان باب افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان باب استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببها في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في باب استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو كلوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي على هذا ولا اجتوي وانما لم ينقل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذا

الابواب لاجل الاعلال تقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال
يقول فكتب بقول نكت بقول يطاى ويقاى ويستقاى ويطاى ويجاى ولا يحتمل في الفعل
النقل ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راى وزاى الخفة وكسرة فاء فعل للادغام
نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لانك ان حذفتها
اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها لتحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف
الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاء النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو
رد ضمة وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف بقولهم في شهد شهد كما تقول في المبني للفاعل
في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجي في التصريف وقد حكى قطرب ضرب
زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ **قوله** وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره
اما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتح في
المضارع الذي هو اثقل من الماضي **قوله** ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل
العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة
فهو يتبعه في مطلق الاعلال العين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا
اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال تقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما
بما يليق به فكل ما له اصل يعل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله بنقل الفتح الى الساكن وتقلب العين الفا
نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل النقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح
الفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبله لالتقاء ساكنان وقد يجي الكلام في الله التصريف وقد جاء
في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الاداء لم يستعمل
فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك
ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وقيل ودعك
قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله تعالى كان على افعل نحو اجنه الله واركمه واورده ولعل ذلك
لانه لما لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعليه صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها
فعل مكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما يعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل **قوله**
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي
الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث
فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت **قوله** ومتعلق مفتوح اللام
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا
اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بلى يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالجر في اللغاني لكن لا يقع عليها

اسم

اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب ولا خلاف عندهم ان باب
فعل لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي
يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان
يشتق منه ذلك **واعلم** انه قيل في بعض الافعال انه متعدي بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف
جر وذلك لتساوي الاستعمالات وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحت لك ونصحتك وشكرتك وشكرت
لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه بدون اللام والتعدي
واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما في ردف لكم الا انها
مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله مختصا بنوع من الفاعل
كاختصاص دخلت بالمتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيبقى لدخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في تقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم
وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه المفعول به وهذا قد يعطف
على الموضع بالنصب قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون
عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لان الجار
هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب
ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما
بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف الجار عن عمله مضمرا ولهذا شذ
خالس لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقال اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما
صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار
مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في رغبت الدار علم ينبت بلى وقد جاء في غيرهما اما شذوذا
نحو قوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة وان تسترضعوا
اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولالزمن صراطك
ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته
لما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال
كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير
اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا
يألون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمن زدت
معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله

ذنبا وسنا الذى اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعيّن الجار ولا يغير شى من حروف الجر معنى الفعل
الا البا و ذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذى يغير البا معناه
يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان البا المتعدية عنده بمعنى مع **وقال**
سيبويه البا فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها نقوله
تعالى ذهب الله بسمعهم البا فيه عند المبرد للتاكيد كان سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان
فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف البا المغيرة لمعنى الفعل الا فى قوله اتونى زبر الحديد
اى بزبر على قراءة ائتونى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احزنته النحو ولا ينقل
من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلثة الا علم وارى نحو اعلم وارى والمفعول الذى زيد بسبب الهمزة
والتضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما يصير الفاعل مباشر الفعل
فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احزنت نه زيدا وتضعيف العين
بعدى الى واحد كفرحته الى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته للحلقى العين
الا فى الهمزة نحو تاييد ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت
من البصرة الى الكوفة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها فى آخر افعل التفضيل **قوله**
والى اثنين كاعطى وعلم المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت
زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا فى الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا منطلقا
وعند الكوفيين مفعول باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشى اذ الحال يجوز حذفه ايضا
لا يكون الحال علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك فى هذين المنصوبين
قوله والى ثلثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين ومما من افعال
القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشى على
الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر
متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر
الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها فى المبتدا والخبر والحال وذى الحال والموصوف و
الوصف وكذلك فى نحو المرور احزنت زيدا النهر اى حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى الثلثة من
المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الا ما هو
مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علمت عمرو والانطلاق
زيدا علمت عمرا الانطلاق قال تعالى وانا علمناك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة
باقى افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك

وارعمك

وارعمتك واوجدتك ولو جاز القياس فى هذا لجاز ايضا فى غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة
واجعلتك زيدا قائما وجاز بالتضعيف ايضا فى افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع
الافعال الثلاثية متعديا ولازمها الى باب افعلت وفعلت نحو اضرب زيدا عمرا واذهبت خالدا
فثبت ان هذا موكول الى السماع اعنى النقل من الثلاثى الى بعض ابواب المتشعبة واما خبر وخبر وانبا
ونبا وحدث ولم يستعمل الحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدى
الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها ما فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر البا اى علم واما حدث ونبا ه
ثلاثيين فلم يستعمل مشتقين من البقاء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت فى بعض استعمالاتها
باعلم المتعدى الى ثلثة لان الانبا والتنبية والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق
سيبويه من هذه الخمسة الا انبا والبواقى الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ارانى الله فى
النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون
الثالث وحده بالبا نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما
الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا منطلقا وعلمت انطلاق زيد وعلمت الانطلاق
لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت واثبات وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف
الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبانه بناء واخبرته خبرا وحدثته
حديثا فهذه المنصوبات اسماء مجرة اقيمت مقام المصدر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا
بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونباته دخول خالد ولا يجوز
فى السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نباتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى
حدثتك التحديث المخصوص ونباتك هذه التنبية المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب
زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما فى ضربته ضرب الامير
لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيانه كيفية نفس الاخبار الذى هو الحدث الواقع منك اى
التكلم والتلفظ والمخصوص وان كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا
قائما اى اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال
فى ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى فى باب المفعول به فظهر بهذا اذ ما قال المصنف وهو ان زيدا
قائما فى اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وانه خبر فى قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوب على انه
مفعول مطلق ليس بشى بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص و
الثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل
على انه مفعول به كمفعول علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت واعلمتك ان زيدا
قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانك تخبر ان زيدا قائم كما تقول علمت

اعلمتك ان زيدا قائم فمصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانه المخبر ان زيدا قائم فتصنيف
اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب
الامير وكذا لما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى
المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول
مطلق ومنشاء الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى
المصدر وبمعنى المفعول فاعرفه **قوله** فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت **اعلم** ان مفعولها الاول
كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لا يا ثنائي باب المفعول به ان هذه
الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما مثل الثاني فمفعولها الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك
زيدا منطلقا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا
اصلا كما في اعطيت وان يذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث
دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب
سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة
فبعض النحاة اجرى كلامه على الظاهر ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا **وقال**
السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع
وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت
مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما تقدم **قوله افعال القلوب ظننت وحسبت**
وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين
اعلم ان الجمل التي يدخل عليها الافعال لا تخ من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاول
هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذا قصد حكاية اللفظ
فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل
الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان
خلا من المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل
ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب
فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل
انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب حال دخوله على الفعلية لانه
لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت ابن من عمرو وعلمت اي يوم سرت وايهم رايت تنصب اي على انه معمول
الفعل المؤخر ثم يقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان
اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفع المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصب الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز

رفعهما

رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيئين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع
ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في
الحقيقة في مثل هذا مصدر الجزء مضافا الى المبتدا ففي كان زيد منطلقا فاعل كان انطلاق زيد
لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد منطلقا الصائر هو انطلاق زيد وكذا في جميع
اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان
في الصبح والمساء والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من
الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجيء في
بابها واذا اقتضى مفعولا انتصب جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف
اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد
اي ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد
اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظا ان الجاعلة للجزئين في تقدير
جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين
المنصوب ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضربين اما للظن
فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى
المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال
بمعنى اختال وهب امر من الهبة وكانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب
المذكورة في المتن ينصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم
فاعله من ارى غالبا على ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان رايت بمعنى اعلمت واما
لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال
بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل دري بمعنى
علم وتعلم امر بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرية بان نحو دريت انك
قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل تعلمت
بل علمت فان كان دري بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اي تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فلم ينصب
الجزئين اذا لم تصدر بان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم
قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا
ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الذي تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته

واما الاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا فهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور
وليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت عينا سواء كان في نفس الامر عينا او لا قال تعالى يرونه
بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا منهم معنى لانها اى الم
ينته علمك الى حالهم وقد يجيء رأى الحكمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم لي ساجدين ولما
لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليهما الاسمية
المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعما واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال
القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان يعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك
عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستعمل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه
كقوله نبتليه ويضل ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عاملا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصل الحال ولا يستعمل
اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه في الافعال الداخلة على الاسمية
التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول ولذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدر فمعنى
علمت اخاك زيد علمت زيدية اخيك وان دخلت بعدها الفعلية في التذكرة فضمير الشان مقدر قبلهما
ليصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال لم ينصب لمفعول واحد مع
كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها نقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت
قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد
تقول الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها نحو يقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا
وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه
صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا يقدر المفرد على حال
قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما
قاله الفراء على ما ذكرنا ويقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق اي
ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله
يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة
عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون
الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد
صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب
اعطيت ومنها انه لا يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت

مثل زيد علمت قائم انما تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى
به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت واعلم انه حذف المفعولين معا في باب اعطيت
يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتجعلهما نسيا منسيا لنحو فلان يعطي ويكسو اذ ليس تأ دمن مثله فائدة من
دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت
لا ظننت لعدم الفائدة لانه من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم وظن فلا فائدة في ذكرهما
من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي
كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر
فلا شك قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان
المفعولين بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله هو جائز اي يخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء غرائك الملك بنا قوله ومنها انه
يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى
والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان
كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد
منطلق وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ففي زيد علمت منطلق
فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء
امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على
اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من
الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني و
يمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين وبنحو الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل
الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ
والخبر كما شرحنا في حد الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله
كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر
كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق
ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدرة بعد الفعل وهو اقرب لثبوت

ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباءا
فعلى هذا الفعل عاملا لا ملغى ولا معلق ونقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر
اذ هو لتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف اذا توسط الفعل بين المبتدا
والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل
القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله قال ولستم بالعاين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو
وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في
ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافي واما تاكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل لانهما
ليسا بصريحين في المصدر نحو زيد احسبه او احسب ذاك منطلق ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا
تقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما غالبا اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر
لا ينسبك قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل
مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظننا زيدا منطلقا ففي
الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح كما ذكرنا من قبح تاكيد الفعل
الملغى واما ان حذف وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا منطلقا اي ظننا ظنك فعند من قال
العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا و
متاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر
وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال
توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك
منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق **قوله**
ومنها انه تعلق بحرف الاستفهام والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان
كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا **قوله** بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا
هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت
اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام
الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت غلام ما زيد منطلق

او ان زيد منطلق ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان
فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الحاصلة رعاية لاصل هذه الحروف
وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة المجيء اليه وهي اجتماع
ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الاسمية فانما كانت متعلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة
اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء
نحو علمت ان زيدا لمنطلق فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك
جعل الحرف مصدريا معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله
ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام
لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود
لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله و
الفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن تمر علمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول
ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها
فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة
ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال القد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا اصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا تعلق فعل القلب
من المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى
الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت
زيدا ما هو منطلقا مع ان المعنى علمت ما زيد منطلقا واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من
هذا الباب حتى يجوز في زيد الرفع بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من ارايت بمعنى ابصرت
او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار
عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو رايت زيدا ما صنع
وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد
انت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو
ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون
الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا
المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط
كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الآية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا الى قوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد

ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان قال المخاطب لما قلت
ارايت زيدا عن اى شى من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة
المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظنه بعضهم ويلحق الكاف حرفية برايت الذى بمعنى اخبر لانه لما صار
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شى نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا
وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فتبقى التاء فى الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مونثا
مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لا انت المقدر فى رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع مروره
بمعنى اخبرنى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا **وقال** الفرآء بل انتقل الاسناد عن التاء
الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت
برايت فعل القلب فالكاف الحقه به اسم يتصرف لمفعول الثانى وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارايتك
زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتماكما الهندين وارايتن كن
الهندات **واعلم** انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من او ما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت
ذات القايم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
اى شخص حصل منه القيام وانما كنت تعرف قبل ذلك ذات القايم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت
اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم
واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام ويبين الاستفهام من غيره فى اى لكونه معربا تقول فى
الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام
التى يلى باب علم فى نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو علمت ايهم
قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قايل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القايم المعين
لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام التكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب
القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه
زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول
اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم
عنه وهو ان نسبة القيام الى شخص هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم
يصرح باسم القايم ولم يقل علمت زيدا قايما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام
الشى على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى
هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل
القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام

الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا
المعين والى ذلك من الاشخاص الواقع عليها كلمة الاستفهام وكذا نحو علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل
قام زيدا وعمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه منها نسبة القيام الى واحد من المذكورين
او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع
استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا
للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال فى جوابه هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب الاستفهام
بام وباسماء الاستفهام شى معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم او عمرو علمت
احدهما بعينه على صفة القيام لان ذلك هو الذى يقال فى جوابه ذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قايم واما
عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق
بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم ولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا
لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون
متعلقا لعلمه للتناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا فى الجواب متضمن ايضا
لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قايم وما زيد بقايم فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى
الجواب وهو المصحح لتعلق العلم به ثم **اعلم** ان جميع ادوات الاستفهام يرد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام
لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو
شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم
كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت
وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد
ميتى ام عمرو وقد يضمر الدال على الشك كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام
يدسه فى التراب اى متفكرا ايمسكه ام يدسه وفى نهج البلاغة تجالسك انفسهما ايهما اسقى صاحبه كاس
المنون اى متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز
يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت وقد مضى ذلك فى باب الموصولات
ويجوز فى نحو سالتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول
لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السوال الفعل المعلق معنى الحكاية بعده على ما هو مذهب
الكوفيين كما يجى بعد من مذهب الفريقين فيقول الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب وهو اما
فى موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى
الدار ام عمرو اى شككت فى هذا الامر او فى موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل
اياه وضعا واما لتضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا

واحد نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب
اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني
والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله
تعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا
انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه
معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرف هذا الحكم
بالنظر اليه ودفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد العوض من رفعه
في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطهما
عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه
من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجي بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى
التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه
في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون وقت ارسائها بالسؤال
عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول لاصل الفعل والله مفعول الفعل
المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه
فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال ا زيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدلا من الحال وكذا نحو
زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم **قال** والامام يجر
لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجي في باب ان فهي في التقدير داخلة
على اخره كانك قلت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما
ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراي فتقول اعلمت لزيد
منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم
اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما وزيدا اعلمت قائم **وقال** الاندلسي الذي
اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت
الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما منعا سواء بني
الفعل للفاعل او المفعول **وقال** ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمتك قائم او علقت فقلت
اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا
يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه
بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا العمل

معنى

معنى الهمزة اي التصيير والملقى والمعلق غير المهمل **واعلم** انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول
الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء
واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى اراني اعصر خمرا وكذا ان
كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله ورايتما لك تقول كذا وقد يجري مجراها
راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما
لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل
المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت
تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك لا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما
معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره
لعلته مغايرة المضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في
الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء
وقع المنفصل بعد الا او معناها ولم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما
ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو
زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة
وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير
هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على
الجملة المنصوب بها جزءاها نحو علمت ان زيدا منطلق ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان
مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة
لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو
مفعولها الحقيقي ويكون ذلك وان كان ذلك الفعل مما تقتضيه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت
وظننت وخلت كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه
سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت او زيدا قائم اذ مقصود الجزئين
المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الاخر مع ان اي المصدر هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع
اسمها وخبرها مفعول لظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول

الاول ويقدر الثاني ان علمت ان زيدا قائما حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا
ولو كان يقدر الجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شي حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول اذ ان مع اسمها
وخبرها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في
تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان
يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها
اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في افعال
القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل
ووهب غير متصرف وردد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر
لصار في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كما ان معنى احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر
فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت
زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي شيا
في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا
قليلا لان مضمونها هو المفعول المصير كما كان مضمونها فاصل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه رد على اصلهما حين كانا اسما وخبرا
لصار وانهما اذن لا يصدران بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الفاء صير ومرادفاتها وتعليقها
فلم ياتيا كما اتيا في افعال القلوب لانهما انما جاء في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر
تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته غنيا فهذا التصيير
امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب اذا لم يكن
بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك
بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وانما افاد
معنى صير لما بين قيل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى
نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى المفعولين وقد جعل بعضهم ضرب
من المثل بمعنى صير نحو قوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون
مثلا مفعولا ثانيا وعبدا اولا اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال
معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعد عطف بيان **وقال** ابن درستويه يلحق
غادر بتصيير كالحق بترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون
غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر
ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك

تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول فالوا
واذا عمل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك ينطق بكذا او يتكلم وانما لا ادري
سمعا نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت
لصيدح انتجعي بلالا ينصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر
القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت
زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول
في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية والذي يقع بعد نحو اقول غدا
زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة
الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز
وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى
الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لا انه ربما
يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين يجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك
ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن لا يتعسر عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شي
من اجزاء الجملة اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني المحكية بأعيان الفاظها فعلى هذا الك ان تقول حكاية
عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز تقص فيه عن الامم المختلفة الالسنة
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال
زيد وهو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا في حال
الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر
استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون
وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم
في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اثر
المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقدم ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا
فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال
زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول
وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به
قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم ولفظا آخر ويقع المفرد بعد القول
على خمسة اوجه **احدها** ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط وغيره ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد
جملة ثم يجعل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما

حسنا انا قلت زيد ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن **وثانيها** ان يعبر به عن المفرد
لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظا عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد
نحو زيد لفظة او كلمة **وثالثها** ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت
لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكي
حتى يراعى وليست ايضا جملا غير الفاظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها **ورابعها**
مفرد غير معتبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ومغايرته لعوامله
نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم **وخامسها**
مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة
كقوله تعالى سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هذه دباءة وقوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اي
سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المعروف في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم
الاخير من الخمسة وجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله
قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها او ردوها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد
من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته
عجل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد
مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم
وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب ويقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل
ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال الغرض قال زيد منطلق فيقول انا قلت
كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط **واعلم** انه قد يجيء القول بمعنى
الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه
المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه
وبعض المتاخرين **قال** المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لكنه
بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز
هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا للمخاطب **قال** الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون
المضارع وقد دون الخطاب فيجوز نحو اتقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر
في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا او منفصل بظرف نحو اعندك تقول
زيدا جالسا او اما السوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقض بعض الشرائط ويجوز عندهم الحكاية مع استيفاء الشرط **قوله** وليعضها

معنى اخر بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء
وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني تكون لازمة **قوله** وعلمت بمعنى عرفت ووجدت
بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت واصبت ايضا الا ان
المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت
مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما برح
وما انفك وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناه فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع
بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف افعال التامة فانها يتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما
قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها يدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان زيد قائما
يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله
فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل
القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان
على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا
قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي
الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى
الكون القائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على
حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه **قوله**
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا
في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها
على صفة هي غير مصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف
بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة
الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها
قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم **قال**
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجيء بتضمين كثير
من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما

اى صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منه فالذى زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان يستعمل تامة متعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى وان مدت نحو صار الى المعنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن تنافعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها الان معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن و فاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز ان يستعمل صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال تصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال وقال البعيث انى لاحالة حيث صار القوم صائر اى مكان انتقال القوم منتقل وقال التعاظر ان لن يحور بلى لابد فى التامة ان يليها ولفظ من والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس لحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى انا نستقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على مازال من مرادفاتها مافتاء وما افتاء وما رام من رام يريم اى برح واصل مازال ومابرح ومافتى ومافتا وما افتاء وماانفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال فى موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعله دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه متعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان تعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام فجعلت المثلثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يزول عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان يعم ذلك النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدته بذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب بجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك انهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا لوقوعه اى لوقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يفيد الاثبات غير الجزء الذى يفيد به النفى فلا يتناقضان فاكتفى فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة

الجزئية

الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفى يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دايما كما ان نفى الاثبات يكون دايما ونفى النفى يلزمه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف النفى بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاى ولا ما ازول سايرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول فكقال يقول وزال يزيل اى فرق من اليائى فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل فى المبنى للمفعول فى نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى فى امره وما انفك من هذا الامر واما زال لا يزال وما فتى وفتاء او افتاء فلا يستعمل الا ناقصين **قال** سيبويه بزنه قولك ما زلت به حتى فعل مفعول والاولى ان يقول هو الجزاء اى ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال انهما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله هذا طار ما يعارض الريح هافيا **اقول** اذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب فى تمامهما والمنصوب نحو قوله يروح ويغدو ههنا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل فى الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون فى الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء فى نحو ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية مبتدأ وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت امك ويروى يرفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاءهم رسولا من على **ومنها** قعد فى قول الاعرابى رصف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت **قال** الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم **وقال** المصنف واجاز الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين **وقيل** هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه ولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة **قوله** تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك لما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها **قوله** فترفع الاول وتنصب الثانى تسمية مرفوعها اسمها اولى من تسمية

فاعلا لها لان الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يجوز في اخبارها
غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونه مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه
بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا
على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما لا بد له من فاعل وقد
يستغني عن المفعول قوله وكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون
فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة بوقتيها وبمعنى صار ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار و
ما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتيج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا
شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا قال فكان
يكون ناقصة بمعنيين **احدهما** ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل
الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال
وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى
وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من
لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ وانا قلت كان زيد ضاربا
لم يستفد الاستمرار ولو كان قياس ما قال ان يكون كن ويكون للاستمرار ايضا **وقول** المصنف دائما
او منقطعا رد على هذا القائل يعني انه يجيء دائما كما في الاية ومنقطعا كما في قولك كان زيد قائما
ولم يدل على احد الامرين لفظ كان بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل
بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها **قوله**
ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا
فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوب المحل خبرا لكان **وقال** بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة
فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة الاولى اولى لانه لم يثبت في كلام
العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت
انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة
ايضا تامة في المعنى فاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد
وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل وان كان يجيء بمعنى زيادة الكلمة كفل وعزل
قوله وزائدة **اعلم** ان كان يراد غير مفيد لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة
في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان

في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت
فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجنة عرفت اباك يجورها
في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمان الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن زيدا
وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه **وقال** المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر
لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا
لعدم عملها وانما جاز ان لا تعمل مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث
المطلق الذي كان الحدوث المفيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما
يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع
عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى
الظرف تنبيها لالحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار و
المجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث
المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت
الثبوت وقوله بدا لك من تلك القلوص بداء اي راي فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب
ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران
لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا
خبرها اي جيران كرام كانوا لنا **وقال** سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء عنها والاول
اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم **اعلم** ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة
لا يقعان اولا لان البداءة يكون بالاهم والاصول والمجرد للزمان كالزائدة فلا يليق بهما
الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد
الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من
بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل **قوله** وصار للانتقال
هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد
ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن **قوله** واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة يكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين
اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء
والضحى بل باعتبار الزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما

واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء فكان في الضحى فتقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني المصدر
الخبر مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل على تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح
زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح
في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى
الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة
اصبح وامسى بعد ما التعجب لكان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورواه ابو عمرو
قال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش
لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اعني الصبح او المساء والزمان الماضي كما كان لفظ كان
مجردا للماضي **قوله** وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار
كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمان الامر
المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال والاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم
يستعمل ظل الا ناقصة **وقال** ابن مالك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن
هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت
ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجي تامة بمعنى اقام ليلة وترك سواء نام او لم ينم او في كلامهم
ليلة الست سرويت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه
قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه **قال** الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى
صار وهو اين باتت يده **قوله** وما زال الخ قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما فقولك
ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ
الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك **قوله** ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في
الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما بينهما بظرف وشبهه
وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركب حرف النفي معها
لافادة الاثبات وقوله فلا والي دهما زالت عزيزة شاذ وليس مما يكون فيه حرف النفي محذوفا
كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل الا والي دهما لا زالت لانه حذفها لم يسمع الا من
مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا يكون ناقصة الا معها قال تنفك
يسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ
وقوله تزال الجياد برهنات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل الا انه حذف حرف النفي في جواب
القسم بانت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها
بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا ينصب اداة الاستثناء بعدها لان الاستثناء المفرغ لا يكون

في الموجب

في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما بخلاف
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية
فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها وذلك اذا تقدمت اخبارها
عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد
خطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان
تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض
التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع وترمي عطف على مناخة نحو قوله تعالى صافات و
يقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي بعد ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل
في الحال ما تنفك **احدهما** ان المفرغ فلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال
في مثالنا **والثاني** ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى فضلة
الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة
اوجه **احدهما** ان المفرغ فلما ياتي في المثبت كما ذكرنا **والثاني** ان عامل الحال يكون
الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش **والثالث** ان المستثنى اذن يكون
مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء
قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر
فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت مصدر قيام
ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نائما **قوله** ومن ثم احتاج اي
من اجل كونه توقيت الشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة
اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في قوله ما دام مصدرية
والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد **قوله** وليس لنفي مضمون الجملة
قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا بقوله ليس خلق الله مثله في الماضي وقال
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال **قال**
الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على انها لنفي
الحال كما يحمل الايجاب عليه نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا
قوله وحكم ما الحكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد
ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز
ان يكون مضموم الياء اذ لم يجي من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة
لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته

وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف **وقال** ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف
فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب
لكسر الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقة اخواته في عدم التصرف **قال** ابو علي واما الحاق الضمير به
في نحو لست ولستما فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا ناصبا كالحق الضمير
في هاء هاؤما هاؤم هائي هاؤما هاؤن مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة
اتصال الضمائر عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء **قوله ويجوز تقديم اخبارها**
كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو
ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام
لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات **قوله** من كان
الى راح كلها الا ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في
الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال
الناقصة وصارت معها بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز
ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسيط
الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لما لزمت هذه الافعال
حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان عمرو وكل حكم ذكرنا في
ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فانا انتفى بها الافعال
المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا
لانها ليست كما في طلب الصدر على ما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على
جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان
ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما وللنقصان فعليتها
جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال
كما ردت في صيد المخفف العين نحو اصيدت ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا
كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك
تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف

في الآية

في الآية بخبر ليس وتعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا يمتنع تعلق الظروف بها لدلالتها
على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تقدم الظرف والحال بكان
لدلالته على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر فكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا
سائر الافعال الناقصة ولا يصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعلية
ليس دون الكوفيين **واعلم** انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف كما يكون
للنعت المقطوع بالرفع للممدوح او المذموم ولا يدخل على مبتدأ يلزم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل
فان الامثال لا تغير نحو قولهم الطعن يظأر او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله
انت طالق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى
الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع
اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها
في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان لزيد قيام له حصول في الزمان الماضي ومعنى صار زيد
قائما ان لزيد قيام له حصول في الزمان الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان لزيد قيام
له حصول في الزمان الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا
غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض
الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة المصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد
الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض و
بعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل
ضرب غلامه كان مضمونه ان لغلامه ضربا مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده
وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة الاخبار
اكتفى بالطلب فيها عن الطلب في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب
في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء في الشعر الطلب فيهما
معا قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر
استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما الطلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر
واحد في حالة واحدة واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد
يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت
فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر **فان قيل**

فيجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد **قلت** ان كلمة
الاستفهام يحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا
يجوز وقوع اسماء الاستفهام خبرا لهذه الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان
زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدرها النفي ويجوز متى لم يزل هذا والى وقت لم يكن سماعك
ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعا ذلك بناء على
منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيد لا يجوز
ان يكون في علمه او قدرته ثم يقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه
على كان واخواتها ان لم يصدر بها وذلك اما كلمة الشرط نحو اين يكن ابن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
وايهم كنت اذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي
الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد وقائما لم يكن الا
زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان
في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك
قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير
الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان
الفعل صدرا اما بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط
نحو هل كان زيد قائما ومتى كان زيد قائما اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط
الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد او قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما
ويجب تاخير الخبر ايضا اذا تاخر مرفوع عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد
وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر
منصوب به فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا وان المنصوب ليس كجزئه
اما اذا كان منصوبه فيجوز على ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ
الظرف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر ان كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها
والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف
او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا
يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا اجازوا الفصل بينه وبين
معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل
بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر

الفاعل

العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل بينه اذا لم يتصل فيجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو
ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا واما ما وهم خلاف ذلك قد رد فيه البصريون بتقدير ضمير
الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ وكان زيدا تاخذ الحمى قال فنافذ هداجون
حولهم بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان **واعلم** انه يخبر في هذا
الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا ويقول ما زال رجل واقفا بالباب وفي باب
ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب
ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هنالك
واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيد هو الخبر **وقال**
الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء
فيمن روى النصب في مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا **وقال** ابن مالك بل
ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها
على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى
جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله
ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر حينئذ لا يوصف كالمضمر وانما
جراهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان وكان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر
وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني
اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان الضمير وهو معرفة واجيب المبرد
عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده
الفعل فارتفاعه عنده بتفسيره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المعادلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يلهما المستويان واجيب
عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء
ما وليا مما قد لا يكون في الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه ظاهرا اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك
وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار والاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى المنكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة

بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة يصح وصفه **والجواب** عن المردان
الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ا رجل فالضمائر
اذن نكرات **واعلم** ان ليس يختص من بين اخواتها بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي
وبجواز حذف خبرها كثيرا الخ قوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل جملت
على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام لتصاريفها ما لها
ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدرا واسم فاعلها الا تامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا يدخل
على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فتحذف مع انه قد حذف للجزم حركتها
اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يكن مغيرا نعمة كما حذف كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد
حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن الجزوم ساكنا بعدها
لم يجز حذفها قال تعالى لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حروف المد وانما
يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى
بالسرر **قال** السيرافي هذا شاذ **قال** سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك
الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر الا ان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك
كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما قيل المحصل
للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم
نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه مطلقا
بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال
المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي اري ان عسى ليس من افعال
المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الكلام على وثوق من حصوله فكيف
يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال المعنى رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي
والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب
شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر بل الطمع حصول مضمونه
مطلقا سواء ترجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة
وعسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج
ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق وما رادفه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر
نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس ما دل الا على اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب وقوعه
من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء
قرب تمام ذلك الشيء على يده فعلى هذا ليس من افعال التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد واخواتها

وقول

وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر
وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما تقول يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون
المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر
على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو
ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو
الخبر رجاء او حاصلا او ملحوظا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة
لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف
لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان
يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد
فهو كالافعال على الصحيح وقيل يكون للاثبات وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح **والثالث** جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال **قوله**
فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر **قال** سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان امرت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم
يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما
قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وفي
قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان ان في كلام الله تعالى للابهام
والتشكيك لا للشك **قال** ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى
للرجاء واليقين ايضا لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظن
بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر ويجوز ان يكون معنى
ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير
المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف ولما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال الضمير المرفوع به يدفع
ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم **قوله** عسى زيد ان يخرج المتاخرون
على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا
بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا **وقوله** لا تكثرن اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه
ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما

لتضمين عسى معنى كان ناجرى فى الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما فى الاسم نحو
عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر اى عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو على فى القصريات عسى زيد ان
يقوم اى عسى زيد ذا قيام ومنه هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف لا لفظا بل لا فى الاسم
ولا فى الخبر **وقال** بعضهم ان زايدة وفيه ايضا نظر لان الزايدة لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة
ما فى افعل هذا آثرا ما ولزومها مطردا فى موضع معين مع اى كلمة كانت يبعد قيل للفرق بان
شبيه بالمفعول وليس بخبر لخبر كانحو يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلى
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما
كان اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل
المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا
كما مر قبل **وقال** الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهيكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اى لا ينهيكم الله عن ان تبروهم ولا ارى هذا وجها
بعيدا فيكون فى نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى
ايضا مساعد قولهم لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب
فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب المبدل وفى ابهام الشى ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشى فى النفس كما مر فى ضمير الشان واما عسيت صايما وعسى الغوير ابوسا فنادر على
تضمينها معنى كان **وقال** بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صايما وجاز
حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدرى لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو
كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى
فى البيت الا ان يكون الفرق الا ان يكون القرينة ههنا اقوى كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت
ان فى الخبر مع قلة ذلك تقول انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه **قوله** وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج
خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى
التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول
فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا الوجعلنا
الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون ربك وهو اذن اجنبى فاصلا بين
بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا
وقد اعمل الثانى ان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما فى قوله تعالى عسى ان تكونوا خيرا منهم وعسى ان يكونوا خيرا

نهن

نهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا
يضمر فى عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتداء كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق
منهم فى كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثانى لقال
كادت الا عند الكسائى فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء
فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار
الشان فى كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان
فى كاد ومثل ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا فى كاد ومن
الافعال الناقصة الا فى كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر ولضعف
عسى بكونه غير متصرف والا اما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف
الخبر فى هذا الباب اذا علم قال سممت ولم افعل وكدت وليتنى تركت على عثمان تبكى حلائله
اى كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يجوز
المرفوع فى هذا الباب غالبا من الخصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا
قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل
وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقدره ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا و
يتعين فى اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها فلا تقول
كاد زيد يخرج نفسه وهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء و
اخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناهما صار حريا وحريا اى جديدا وصار
خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان
ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر الراء لزم ان يكون
ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو
اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه
ستطفى غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائمة مقام ان لكونهما للاستقبال
والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما فى قوله تعالى
بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه واى يتوقع اطفاء غلات الكلى **قوله** والثانى
كاد اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت يكاد كيدا ومكادة وكهبت يهاب وحكى الاصمعى
كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا والاول اشهر واشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع
قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل

على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه في الاصل قارب قال فعاد
بعد ما هاد يبين منها واولى ان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها
بمعنى لا اولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان و
مجرده والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد او كرب
من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفها لكثرة
الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك
ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن
يستعمل استعمال كاد اي بمجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المذكورين واذا
حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما ان
يحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل
استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه
في نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق
واخذ وانشا واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها
حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشا الفعل
واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال
كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما لزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه بمعنى طفق لا ان المبالغة
في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب
لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان يقال هلهلت اقوم ولكن افعال
المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فرع على كان ومحمولة عليها لم
يتقدم اخبارها عليها كما كان تقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع
فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقرون بان لان المضارع المجرد عن
علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون
الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك
الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان
زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت
الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك الوقت مع حدوثه فلما احلت هذه الافعال

محل كان وقصد المعنيان المذكوران اعني حدوث خبرها وكونها مشتغلا به وجب ان لا يكون
اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقرونا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب في افعال المقاربة
اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من سنخ القرب الذي
فيها كانها للاشتغال والشروع وهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه
من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز
ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى ان يكون مضارعا مقرونا بان ومنعهم
من ان يكون مصدرا نحو زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقرون بان
للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل
لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم **قوله** واذا دخل النفي على كاد الخ
قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان
ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات
كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل
مثل اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول
فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات له فهو من الفحش غلط وكيف
يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو
افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من
الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة يدل على ثبوت
الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت اخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد فلا يكون اذن
نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون الخبر بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا
قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي
ما كادوا يذبحون قبل الذبح وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا
هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب
من لا يفعل ولا يقارب ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا نحو مات زيد وما كاد يسافر **قلنا**
بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله
اذا غير الهجر البيت فليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة
هي التي حملت من قال ان نفي كاد اثبات **فقال** بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله

وماكادوا يفعلون ونفى المستقبل واستدل على كونه فى المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء
ذا الرمة فى قوله اذا غير النائى المحبين وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى غيره ذو الرمة
لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لان جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب
عن الاستدلال بقوله تعالى وماكادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعنى قوله تعالى
فذبحوها الامر كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد الاثبات فى قولنا ما مات زيد وما كاد يموت اذا لم يكن
قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصويبهم فى قولنا ما مات زيد ولما ذا الرمة
فى بديهية بناء الدليل المذكور اى ان نفى العرب من الفعل لا يكون اثباتا وقد خطّأ المخطئين و
ذا الرمة فى رويته من قال وقد سمع تلك الحكاية اصابت بديهيته واخطأت رويته **وقال**
بعضهم ان نفى الماضى اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها وماكادوا يفعلون ونفى المضارع نفى
لقوله لم يكد يراها وقول ذى الرمة لم يكد برح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد **قوله** والثالث
يعنى الذى يفيد شروع فاعله فى مضمون الخبر وقد ذكرنا من ادوات طفق ولحق الهاء يقال طفق
يطفق طفقا نحو فرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس
ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة فى هذا الباب وندر
اسم فاعل اوشك **قوله** وهى مثل كاد يعنى فى الاستعمال وقد يجئ خبر جعل جملة اسمية قال
وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجئ شرطية مصدرة باذا قال وقد
جعلت قلوص بنى اذا ما قلت تثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وهو صيغتان ما افعله وافعل به مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازنى الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه
وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا
ضمير فى افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير
قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لا بد فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بنحو ناهيك به ولله دره وواهاله ويالك رجلا وكالبوم رجلا وويله رجلا لكن وكاليوم
رجلا ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض
الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل
استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجيب فهو وان كان فعلا فليس للانشاء
واعلم ان التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب فى اصطلاح النحاة هو ما يكون
على صيغة ما افعل به لا اعلى هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب

قوله

قوله وهى غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما
لمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام
فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفعل الاستاذ **قوله** ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل فانك
قد مضى ذلك فى بابه ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل
فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه
اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر
فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتى التعجب على الماضى اعنى ما افعل قيل لا يبنى فعل
التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب
وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة اذ باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا
قيل فى افعل التفضيل وكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل
لضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
منه لا لدلالة فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذى كان الفعل يتعدى اليه بنفسه الا باللام
كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول كما مر فى افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما
للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بنى من المبنى للمفعول
اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما اشبهها الى فيتعدى
كما ذكرنا فى افعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى بالى وبنفسه نحو احظى عندى وذلك اذا تضمن
معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه
وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشباهه من شهو كما يقال رهوت اليد بيده وقياس
التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه
بعد ما اشد ونحوها نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل افعالا
قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اتقاه له والاخفش والمبرد
جوزا بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مر فى افعل التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما
احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وانما يستعمل
منهما الفعل كما مر وما يستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم
ما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده
وما اهجره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما
كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل فى الوزن والاصل
الذى يبنى منه وشرائط بنائه وتصحيح المعتل العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى

به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم
تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته
ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا
بان تنصر وقد اعتذر والفتح اخره بكونه متضمنا بمعنى التعجب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف
كما مر في بناء اسم الاشارة مبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره
اي شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة وقد اعتذر والنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه
مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل مضمر فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه
فهو نحو قوله ولذنا بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان الانتصاب
في نحو اجب الظهر وحسن الوجه توطية لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة
ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان
الاعلال لحمل تصرف وفعل التعجب غير متصرف ولهذا لا يجوز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في
غير التعجب اما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس
عليه افعل به في جواز التصغير لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك **قوله**
ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان
والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما كان
لازما للنفي كما يئس او مصوغا للمفعول او عادما للمصدر مشهود فلم يمكن التوصل بمصادرها الى
التعجب منها ولا الى بناء التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا لنحو بيئس او مصوغا للمفعول لنحو جن وكذا لا
مصدر لنعم وبئس وتذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا
عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته
قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك
اذا قدمت شيئا على شئ فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يعني انك لا تقول زيدا ما احسن ولا
بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين المتعجب منه
فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا
يجوز ما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف
نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما
بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق وما احسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما
احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي زيدة على ما ذكرنا في باب كان

وقال

وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضمير ما واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس صيغة التعجب
وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في
الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى
في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان **قوله** وما ابتدا ما مبتدا مع
كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل
سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شئ من الاشياء لا اعرفه جعل
زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شئ يستحيل
كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشئ
سواء كان مجعولا وله سبب ولا فهمزة افعل لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لتعدية
ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا
فيما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده
مفعوله **وقال** الاخفش في احد قوليه ان ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي
الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا
التقدير معنى الابهام اللايق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه
وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدا **وقال**
الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واندري
من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من
الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه
افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في
الفاعل لازم وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو
القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
وبان افعل بمعنى صار كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل
قليل والمطرد زيادتها في المفعول **فقال** الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه
كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا
قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا

كذا وان لم يكن شى منهما فيما سأسطرها وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او
مونث فعل نحو يا هند احسنا واحسنوا واحسنى او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك
المجى معنى الامر فيه كما انمحى فى ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب
ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويونث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة
احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجى فى حروف الجر واجاز
الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اى اجعله ذا حسن والاول اولى لعله همزة
الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر ايضا احسن فى الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل
اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا انه نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى
حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب ان يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال
ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه فى موضع كذا جاز واذا علم المتعجب
منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند
الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه يلازمه
الجر ويكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة
فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما فى جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يوتى
لفعلى التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها يجوزها صار كنعم وبئس مما لا
مصدر ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيدا ولا فى ما احسن زيدا ولا اسناد التوابع
ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل المعنى الا ان احسن حسن
زيد فلو جى بتوابعه واخبر عنه لاعتبر بعد الخائر واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله
فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم
وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل
فنعما هى وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل
وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون
وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز
ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح
او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا
قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد
الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته
الحاصلة خارجا فنقول الاعرابى لمن بشره بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس

تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست
حاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية
ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الانشاء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى
جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان يكذب فى التفضيل
ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا
شك لا مدخل للتصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجبت
بهذا اللفظ الاخبار بل من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله
ليست بنعم المولودة بيان ان النعمة اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا فى فعل التعجب
وفى كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل نعم على وزن فعل بكسر العين
فى قد اطرد فى لغة تميم كما يجى فى التصريف فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
سواء كان اسما كرجل لعب وفعل كشهد احدها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد
اتباع الفاء للعين فى فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير
والاكثر فى هذين الفعلين كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم
وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم فى اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا
الثانى كما فى ابل وقد استعمل على الاصل فى قول طرفة نعم الساعون فى الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما
هى بفتح الفاء وكسرها فى القراءتين ولم يجز اسكان العين مع ما قصد الادغام وقرئ بهما ونحو
فى الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يجى فى القرآن بئس الا مكسور الفاء ساكن
العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله
وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف
الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام فى نحو نعم الرجل زيد
ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف باللام
الاستغراق صحة اضافة كل اليه كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد
وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما يقول انت
الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح فى هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك
المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل
الرجل بل بمعنى انت الرجل الكامل اذا قصدت المدح اذ من سوالك كانه بالنسبة اليك ليس برجل و
ليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال المصنف لما بينا فى باب المعرفة ودليل

فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واربعة اوجه لاحدهما
لان الجمع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي يراد في اولحين والآن قال نولي قبل نائي
وادي جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان
ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والتانية والثالثة تلحقهما تم ورب والاكثر انها لا يلحقهما الا اذا
وليهما المونث ابدا نابين اولى الامر وذلك اذا عطفت ثم قصة على قصة قال فضيت ثمت
قلت لا يعنيني ولا يقول جاء زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته
قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء ربا صاحبا ربنا انسان نحسن يسال عن
القوم او ليسال عن ويجوز ان يكون اراد بالانسان مونثا والرابعة التي تلحقها العلت ودليله
فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص
الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس تقوي فعليتهما ايضا ثم يقول
انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستلابين بفاعليهما كلا ماضا رمع فاعله ما بتقدير المفرد
كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمومن العايذات الطير وجر قطيفة فصار معنى نعم الرجل
رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اى جيد فصارا معا جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة
ولهذا نظاير نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا منطلقا وكان
زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصورة منسلخة
عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدا وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة
فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما
فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعراب الجزءان بما
استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والثاني
باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين فلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع برد
حكم الجزء ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لانا سما واحدا لا يجر الا اسما واحدا من دون
اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في كان نصب الثاني مناسبا بعد
الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت
والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير
المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية
كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها

بل بتقدير

بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث
المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجئ فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان
ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام
تعريفا لفظيا كما في اشترا اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة والداع
لهم الى ذلك وهو انهم عملوا تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له وقع في النفوس
فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في المعنى ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر
مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم
من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة
ويجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يبالي ما
ذكرت قريب من دعوى علم الغيب وان الاصول يدعو اليه وذلك لانه يقرر بالدليل ان المخصوص
مرتفع بالابتداء والخبر مبتدا اذ لو كان خبر مبتدا مقدر لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على
فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا
ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام
جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يتم مع
الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة
من الاستغراق لكونها في خبر الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصنف
لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في
نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد
وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير
الراجع لشئ اذ لا يجوز زيد يضرب رجلا مع ان الرجل مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها
الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف والذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد
بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويويد
كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولوده وقيل نعم المولود
والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه
اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى مطرب نعيم الرجل على
وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تويد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو نعم

المولى وما نعم النصير وما بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتدائى ولام القسم
عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انتهى مع انهما لا يدخلان الماضى من دون قد وهذه
الاشياء هى التى غرت الفراء حتى ظن انهما فى الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه
الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا الظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم
فاذا تقرر ذلك قلنا فى نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدا ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج
الى الضمير العائد الى المبتدا لان الخبر فى تقدير المفرد والاكثر فى الاستعمال كون المخصوص بعد
الفاعل لتحصيل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدا نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم
السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم
الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وانما الزم كون الفاعل مبهما مع
تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى الكثير ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت
نعم الرجل وظننتك نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير فى قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدا
والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فما روى وان كان كالشاذ لعلته نحو
قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضميران اعنى هم والواو براجعين الى الموصوف
والا لم يفسرا **قوله** مضمرا مميزا بنكرة منصوبة **اعلم** ان الضمير المبهم فى نعم وبئس على الاظهر الاغلب
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجاز وانعم المراة هند ونعمت
المراد وعدّ كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتى التثنية و
الجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا نحو لات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم
يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر ابهاما من غيره لانك لا
تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا
الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا او تثنية وجمعا
وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما
الضمير فى ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه
مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله و
ربها زوجه وما لها قصته ومالك من ليل وقد يصرف فى الضمير كما فذهب الجزولى وتبعه من شرح
كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند

اهل

٣٢٦

اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل
البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح
ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم ومميزه
لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل فى نحو عشرون رجلا
بين المبهم ومميزه الا فى الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد
رجلا واما الفصل بين ذا فى حبذا ومميزه فلجوازه استغنائه عنه فلذا قيل الضمير بالتوابع كالبدل
والتاكيد والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم ولاعتبار تمييزه وهو المقيد للمقصود
ويلزم هذا الضمير غالبا ان تميز **وقيل** فى قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف
اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل
الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجئ وقد يجئ عند المبرد وابى على
بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا و
قال تعالى ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا
كمجئ الحال فى ثم قائما وتعالى لجائيا للتاكيد ومنع ذلك سيبويه لان وضع التمييز لدفع الابهام
وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على انه مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى
ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا **قوله** او بما مثل
نعما هى اختلف فى ما هذه فقيل كافة هيات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل فى قلما وطالما
قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك فى الحروف فالاولى فى طالما وقلما
قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما
انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى تكلف
فى اضمار المبتدا او الخبر فى نحو فنعما هى **وقال** الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس
والجملة بعدها صلتها ففى قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص
وفى قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم
وبئس ولزوم حذف الصلة بالجملة فى فنعما هى لان هى مخصوص اى نعم الذى فعله الصدقات
وكذلك قولهم دققته دقا نعما **وقال** سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى
نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوص ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة
التامة اى بمعنى الشئ فى غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما افعل ذلك اى من الامر
ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجئ فى الحروف
بل يجئ ما بمعنى شئ اما موصوفة او غير موصوفة كما تم فى الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اعنى

المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئس ما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا
في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشي شي يعظكم به وبئس
الشي شروا انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث
الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون يخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج منه مخصوص
محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشي قوله اشتروا به انفسهم
جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا للاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف
وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان المذموم **وقال**
الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص
اما محذوف كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير
موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان
التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب اليهم البصريين وهذا المعرف باللام في معنى
النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد
المرفود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود
العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشي لان الابهام مع مثل
هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يتعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند المبرد ولا
علي وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية
ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مزار من ضاقت
مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها
مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار وللاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزمه
فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما نكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب
قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل للتشبيه نعم
بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في
المخصوص كقوله عليه السلم نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيا المال الصالح لان المخصوص
هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل
كما ذكرنا **وقال** ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذا
الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير
المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنيته الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت

صفتين وبئست الصفوتين والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه
اي بئست بيعة الصفوتين مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذه القضية
ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون
المخصوص مؤنثا اذ هو هو يقول نعمت البلد هذه الدار وقال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء
مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا
التانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا **قوله** وهو مبتدا اما قبله
خبره او خبر مبتدا محذوف **قال** ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول
نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهو الذي نصرناه قبل قوله وشرط
اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم مثل الذين
او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين
وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يوصف
بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية
نحو قولك اضربت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفا نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس
نحو ساء مثل القوم الذين **اعلم** انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على افعل بضم العين بالاصالة نحو
اظرف الرجل زيدا او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو موت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط
تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف زيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا
تمييز الابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله تعد ما ستاملي لما فيه زائدة وكذا في قولهم وشد
ما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما وساء ما وان مخصوصان ويعم
فاعل فعل المذكور كنية اعلى وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز
ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها
حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم لغيره والزم منع التصرف لما
ذكرنا في نعم وبئس **قوله** ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان
وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حبا ولا ولا حبذتا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم
الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشي وعند المبرد وابن السراج
ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي
المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال الاسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له
وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا

وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقع على حبذا **وقال** بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادغام مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحولق وبسمل ونحوها **قوله** وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يكون حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز فيهما لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن المضمر المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا فلما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير **وقيل** انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد تفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما جاز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما متامل وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دال على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر بالباء فاعل حب المفرد عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومنه ما احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء اخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه او شبهه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون

منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي يضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها **قال** بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدى للظرف وكذا في يا لزيد فانه يا قائم مقام انادي واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا القيام مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه بل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه **قال** المصنف فالعشرة الاول لا يكون الا حروفا والخمسة التي يليها يكون حروفا و اسما والثلثة البواقي يكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وفعلا لاني اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى لتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي ولا امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وانا راعي ايضا في العد التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي ولا افعالا لا اسمين واو في واو على وفيما قال نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على فيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه **وقال** في حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لافعالها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف

ومنادت كانه لا اصل لا لغايتها وهذا عنده بارد **قوله** فمن للابتداء كثيرا ما يجي في كلامهم
ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى
كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد
والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ومن للابتداء في غير الزمان
عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب
من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول
يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن
شهر وانا لا ارى في الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه
ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشي الممتد نحو برئت
من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من
الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل
من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان
واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الايتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى
في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا
ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقوال لم يبتدا
من الحجج بل المعنى من اجل حجج وشهر والطام مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك صمت من
اول الليل الى اخره وصمت اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن
في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي
اليه وافر اليه فالباء ههنا افادة معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشي وخرج منه مبتدا الشي منه جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما
يجي يقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا ومن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده
عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل مكانها لانها
صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من
لابتداء غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل
السحاب فمبدا رؤيتك مكانك ومبدا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت
المسك من داري من الطريق **ويقال** التبعيض لاخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت

محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكر معرفا نحو اخذت من
الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم
ماخوذ منها ولو ذكر بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا
بالفعل المذكور وان يكون صفة لشي متعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم
على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة المتاخرة قال تعالى خذ من اموالهم ويعرف من
التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر
نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا **قال** المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل
من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ **قوله**
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويعرفها بان يكون قبل من او بعدها
مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا
للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور
واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي
مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من
الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه يمتنع ان يصرح ويقول اخذت من الثلثين عشرين
ومن عشرة تسعة **وقال** الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء ومن بعيد
لان الدراهم ومحال ان يكون مبدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له وانما
جاز تقديم من المبينة على المبهم في قولك انا من حط في روضة ومن دعائه في حرم وعندي
من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك
قلت انا في شي من حط في روضة وعندي شي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه
اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شي من خصال زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت
يعجبني شي من خصال زيد كرمه ومثله كفيت من زيد يده اي شيئا من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا
ما هو المبين محذوف والذي بعده من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك
لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شي من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه
او كرمه فقد نبهت لذلك الشي المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من
هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد
والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية نحو فسل به خبيرا وقولك لقيت زيدا اسدا اي ال

لبسوا الله خيرا ولقيت بلقائه زيدا اسدا وقد يكون للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ
البدل مقامها **قوله** وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رايت من احد ونهي نحو لا تضرب
من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وعند غير الاخفش والكوفيين يشترط فيها من شرطين كونها
في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في خبر الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة
اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا مناقضة واجيب بان
قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد
صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول
العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه
قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان
كما مر في الموصولات وقول المصنف شيء من مطر من للتبعيض او للتبيين فيه نظر لانه حذف
الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط كما ذكرنا في باب الموصوف انه قليل وخاصة
اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان
الجار زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل
لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اينتهون ولن ينهي ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح
الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين يجوز ان يكون ذلك
بر على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا حال والدليل على زيادة
من الاستغراقية دخولها على ما يوصل الفعل اليه عن الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند
سيبويه لا يراد من الاستغراقية عند الكوفيين والاخفش يراد ايضا غير استغراقية كما في
الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة عن التبعيض على كونه مستغرقة
للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني
رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك
ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الثاني
نحو القي بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين **وقيل** ان من الاستغراقية في الاصل
ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد يجي للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من

اجل

اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم مكسورها
بمعنى تاء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب من ربي كما ان تاء القسم مختصة باسم الله وشذ
دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى هو تربي ومن الله وهي حرف عند سيبويه جاز ضم
ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة
من ايمن ويجي الكلام عليها في باب القسم ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر
قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله ان تاتي بالفتحة
وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله الى للانتهاء
وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا والباء للالصاق وللاستعانة والمصاحبة والمقابلة والظرفية والتعدية
وزائدة في الخبر والنفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا نحو بحسبك درهم والقي بيده
واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب
اعلم ان الى يستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر
عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع
فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة **وقال** بعضهم ما بعد
الى الظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما
قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى
الليل والمذهب هو الاول **قوله** وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة
الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا
الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا **وقيل** يجي بمعنى في كما في قوله فلا تتركني
بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناها وذلك ان
معنى مطلي به القار اجرب مكروه مبغض والنكرة تتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا
على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت
ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها **وقيل**
انا الي في مثل انت الي حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها
كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب
الى ذروة لا بمعنى في كما قيل **قوله** وحتى كذلك اي للانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما
فرقا كما يجي وعنى بالغين لغة هذيلية وهي على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف

فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا يجر بمعنى كى الا مصدرا اما ولا نه الفعل المنتصب بعدها
بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتى بمعنى الى يجر ذلك نحو سرت
حتى تغيب الشمس يجر ايضا الاسم الصريح نحو حتى مطلع الفجر وينبغى ان يكون المجرور بها موقتا
لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله تعالى فذرهم فى غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت
اى حين لحدهم ومذهب الكسائى انجرها بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغى ان يكون لازما
لاحد القبيلتين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهى كانى لغير عمل عنه وقد ذكرنا ذلك
فى المنصوب واما العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب توقيت
ما بعدها كما فى حتى الجارة فلا تقول جاءنى القوم حتى رجل لانه حد فلا فايدة فى ابهامه
ويشترك الجارة والعاطفة فى انه لابد قبلهما من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره فى العاطفة
حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفى الجارة يجوز اظهاره فى نحو ضربت القوم
حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتغاير ان
ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه
بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم او جزء ما دل عليه ما قبلها كما فى قوله القى
الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عن من قال من ان نعله عطف على الصحيفة
لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التى لا يشق الا هى فقد القى كل شئ
ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة فى حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب
واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما
قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو
اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا ما قبلها
كما فى العاطفة فلم يجوز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى
سلام هى حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول
المجرور بحتى فى حكم ما قبلها فعند اكثر النحاة بالدخول مطلقا سواء كان مما قبله
او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم
الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لاخر جزء وفصل عبد القاهر
والرمانى والاندلسى وغيرهم فقالوا الجزء داخل فى حكم الكل كما فى العاطفة والملاقى غير
داخل **قال** الاندلسى وانما ذكرت زيدا مع دخوله فى القوم فى قولك ضربت القوم حتى زيد
بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل فى الاجمال
دخل فى التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر

واغلب

واغلب **واعلم** انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها
دخولا فى العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك لكنه يجب فيها ان يكون اجزاءه اذا رتبت
الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف تصعدا كان اخر الاجزاء
اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالعطف وليس عليه الصلوة والسلام
اخرهم حسا ولا دخولا فى الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بقصدك من الجانب
الاقوى متحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا
نادمين مثل الركبان او سبقهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون
فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القران حتى سورة الناس
جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغنى التعظيم والتحقير فيما بعد
حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى فى جواز عدم كون ما بعدها
جزءا وفى جواز عدم دخوله فى حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفى جواز قصد كونه اخر الاجزاء
حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب فى حتى كونه اخرها
حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك فى الى نحو اكلت السمكة
الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها وليست
بمعنى الى وخلافا لمن توهم ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم
المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى
مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار رفعا لتوهم كونها جارة نحو
مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء التى قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام
جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة
للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نزلت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى فى مثله ابتدائية
وانها لا يعطف الجملة ابدا **قوله** ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز
دخولها على المضمر نحو جاءنى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك
واما الجارة فلا يدخل على المضمر اجراء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا يدخل
اخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقال نيم حتى زيد
وشبهة المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس ما
فى البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هى ابتدائية اى حتى هو كما فى قوله فبيناه بشرى
رحله البيت ويتمسك بقوله ايضا فلا والله لا تلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد وهو شاذ
ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان

وان الاظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول
الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا **وقال** الاندلسى لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا
كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم
الدخول ولما اخترنا الاظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفى
اجزاء المتجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء والملاقى واما الى فان
كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبى اليك ولا
خلاف فى صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر **واعلم** ان حتى لا يكون
مستقرا الا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى
الابتدائية فقد ذكرناها فى نواصب المضارع ومنع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناها هناك
وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبنى كان اباه نهشل او
مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم فى
الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت
حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو قولك اكلت السمكة حتى راسها اى
راسها ماكول **قوله** وفى للظرفية اما تحقيقا نحو زيد فى الدار او تقديرا نحو نظرت فى الكتاب
وتفكرت فى العلم وانا فى حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم
مشتملا عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلم
فى النفس المؤمنة مائة من الابل اى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف
للمظروف وهذه هى التى يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل قيل ان فى
فيه وفى قوله بطل كان ثيابه فى سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها للتمكن المصلوب فى
الجذع تمكن المظروف فى الظرف **وقيل** انها بمعنى الباء فى قوله ويركب يوم الروع منا
فوارس بصيرون فى طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اى لهم بصارة وحذق
فى هذا الشان **وقيل** هى بمعنى الى فى قوله تعالى فردوا ايديهم فى افواههم والاولى بقاؤها
على اصلها والمراد التمكن **وقيل** هى بمعنى مع فى قوله تعالى ادخلى فى عبادى وبمعنى الباء فى
قوله تخاب بها العفاونا وتهيبنا وتشرب فى اثمانها وتقامر والاولى انها بمعناها
فى الموضعين اى حاصلة فى زمرة عبادى او بمعنى ادخلى ايها الروح فى اجسام عبادى والثانى
جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم فى الله من كل فايت خلف اى فى الطاقة
وقولهم انت اخى فى الله اى فى رضاء الله اى ما كان رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه
الا لاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله **قوله** والباء للالصاق نحو به

داء اى التصق به داء وقولك مررت به اى التصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك
وبحبوبك اخبرنى ويكون مستقرا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم
وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا بمعنى مجازا الالصاق ويكون بمعنى مع وهى التى
يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتريت الدار بالاتها **قيل**
ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها
لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك
قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى
التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ونحوه وهذا المعنى مختص بالباء
من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته
معدا الا فى قراءة من قرا ايتونى زبر الحديد اى ايتونى بزبر **قوله** وللظرفية اى بمعنى
فى نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها ويكون للسببية نحو قوله فيظلم من الذين هادوا
وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البيت وهى فرع الاستعانة **وقيل** جاءت للتبعيض
نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده
الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى المجرور بنفسه ويجى بمعنى من نحو عينا
يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب ويجى للتجريد نحو رايت بزيد اسدا
اى رؤيته زيد كما مر فى من **قوله** وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا فى مطلق الاستفهام
فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم **قوله** والنفى بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب **وقيل** بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى فى ولم يسمع فى المثبت بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا
فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت وقولهم سمعت زيد و
علمت به اى بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما كان فاعلا
كفى وشتم فانه وفى فاعل الفعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدا الذى حسبك
ويزاد شاذا فى خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا
بكثرة فى المفعول به نحو القى بيده وقوله يضرب بالسيف ويرجو بالفرج وقليلا فى خبر
لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر ومع ان نحو عد
نحو قوله الاهل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت فى مواضع
زيادتها فى الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد فى المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه
عن بما به اصعد فى علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا

قليلا في غيره كقوله دويته خيرلمن قال له كيف اصبحت **قوله** واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل المضمر نحو لعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات **اعلم** ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفا ، ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الامر لموافقة معمولهما ولم يكسر كاف التشبيه لانها يكون اسما ايضا فجرها اذ ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتدا ، ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور وغير المرفوع لو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب ربما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو بالزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي اسمع الى من حمده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها **قوله** وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى نفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فليس اللام فيها مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم الخبالا وكذا اللام زائدة في لا ابا لك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا وقوله اريد لانسى حاجتي **وقيل** هي بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم لقوله ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا شفا ، ويجوز ان يقال الثانية تاكيد لفظي **قوله** وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا يفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا **قوله** وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب يعتريه

فى الامر

في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن **وقيل** ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم **وقيل** يجي بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلاث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص كما مر في باب الابتداء

قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد يدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التميز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها يدخل على نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اثنتها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل يقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجل بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قال** ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر وهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب للدلالة السابق عليه هذا الذي ذكرناه من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد للتقليل في المضارع في الاصل وذلك كما تقول المتمدح بكثرة العلم لما ينكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة كما ينجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فانه حرف جر هي لا تقتضي بالفعل الا المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه **قال** صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعف

باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك
المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت واما ضارب زيد وضربي
لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف
الجر والى ضميره معًا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف
وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف
ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى
الكلام الى شيء اخر بعده مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته
للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر
المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر
للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب
للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل
كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف
معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد
وقولك زيدا اضرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك
فاذا ارتكب محالا انّ جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام
عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل
ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما ورب مضاف الى النكرة فمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه
رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك
الا زيد فانا بينا هناك ان في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير
ما سوق على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام
فكذا لا يدخل على رب لان القلة عندهم يجري مجرى النفي فكذا كان لرب صدر الكلام و
هذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف **قال** ابو عمرو
ورب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس
وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك النفي يطلب
الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما في قوله يا رب هيجاء هي خير من دعه ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا
بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله وسلم الا رب نفس طاعمة

ناعمة

ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا
لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية امّا ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب
محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد
القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية لقولهم صفر وطابه والقدرة كما في قوله
واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرورها قل فعلية او ظرفية كما اخترنا
في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ
واستشهد على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل
عار قال رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت
مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه **قوله** مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات
وانما وجب دخولهما على النكرة لان احديهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى
العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل
القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة
على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين او دالة على كثرة من دون القلة كالمجموع
المعرف واما النكرة فهو صالح للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل
اي هذا الجنس فاصلته واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاءني
رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال **قوله** موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي
علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا
لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة
يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب
كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر **قوله**
محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف
الفعل بقدرت لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالجواب
المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب وقد هرقته وهذا الفعل ليس عاملا في رب
على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يا رب
هيجا هي خير من دعه او ظرف كقولك رب رجل في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه
الصلوة والسلام رب نفس طاعمة يا عمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف
تابعا على المجرور برب وبكم وعلى النكرة بكل واي اسم مضاف الى ضميرهما لكون ذلك الضمير

نكرة كامر في باب المعرفة نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل وضيعته واى
رجل وغلامه **قال** الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز وذلك لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد **قوله** وقد يدخل على مضمر
هذا الضمير نكرة كامر في باب المعارف **قوله** بمميز نكرة منصوبة الى قوله في مطابقة التمييز
مضى شرحه في باب نعم وبئس **قوله** ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب
المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما الكونه كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جارت
ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوى يا
ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي بلي كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة نحو كن
كما انت اى كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا يكف عن
نحو عما قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجار نحو فبما رحمة ومما
خطيئاتهم وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا يدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله
ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي
فيجوز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب
للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل ربما المختصة بالماضي فيما هو المستقبل في
الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك وقال
الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمال الدبعد ربما وقال فقلنا ونال القتل
منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اى ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح
وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج
في الاية والشعر المذكور الى تاويل **وقوله** وربما نكرة النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند
النحاة لا كافة كامر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان
يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اى ربما يتوقع ذلك **قوله** وواوها اى واو رب
مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس **اعلم** ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء عملها
قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجازه الكوفية قياسا في سائر الالفاظ القسم بر على الله نحو
المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها
تبعا للاختصاص سماها بخصائص فمنها اجتماع ما واللام في بالله ومنها قطع الهمزة في يا الله
وافا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة
الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم
والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين

احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها
من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر
ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك قد لحقت لظاه
على تكاد تلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب واما الفاء وبل فبلا خلاف
عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لانه بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء
جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول
القصيدة والرجز كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل فكونها
ظاهر وان كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدره معطوفا عليه فانه قال رب هول
اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة بنفسها المجرور بها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرون عاطفا على
الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب
بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل
لكنها صارت بمعنى رب بحيث كالجر ومع ذلك ولا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط
فلا يقال ووليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم يكن في
الاصل واو العطف فكذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو والله فوالله
وثم والله واسم الباء باقيا عملها في قوله رؤبة خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ **وقيل**
في كم رجل انه مجرور بمن وقد مر في بابه واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ **وقال** الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور
بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب
البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة **قوله**
وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله
والباء اعم منها في الجميع ويتلقى القسم بالا باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه **اعلم** ان واو القسم لها ثلثة شروط **احدها** حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني
الباء **والثاني** انه لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
والثالث انها لا يدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك ولخلاصها بالحكمين
الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي بلصق

فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها الان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين
ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الظرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء
بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظة
الله وفيها الخصايص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترى وترب الكعبة وهو شاذ
ولام الجر يجي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصا ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم
وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء
وضم الميم للدلالة بغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس ابن مالك بضم الشين
ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن ومكسورتها من يمين وفيه نظر
لان ايمن مختص كما يجي بالله او بالكعبة ومن مختص بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند
اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى
حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد والاولى ان يقال انما روي من قولهم من الله مضموم
الميم والنون ومكسورهما مع لفظه الله وحدها هي من الجادة المستعملة مع ربي اتبعت النون
الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فيقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون
اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في
القسم مختص بربي او بالله **وقيل** بل الثلث اعني مضموم الميم والنون مكسورهما ومفتوحهما
مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بفتحتين من ايمن فظاهر واما المكسورتهما
المفتوحهما فلا ادري لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا
كما يجي والقصر لا يوجب البناء فمن ايمن جاد كسر النون وفتحها بلى لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه
بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا عند الكوفيين جاز ان يقال
اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم
للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم
لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصورة
من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وكلما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة
كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله ومُ الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من ومُن ومِن
على ما قال سيبويه **وقيل** هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال **وقيل**
المكسورة مقصورة من يمين **وقيل** هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية
كالواو فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجي في كلامهم مضمومه
واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله

بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في جميع ما يحذف منه الجار عن المقسم به
وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لافعلن ويختص لفظ الله بتعويضها او همزة
الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها لما حذفت للدرج
ثم ردت عوضا من الحرف وجاز ان يجعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها
بلفظ الله كالباء فاذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجي بلفظ ذا بعد المقسم به لا ها الله
ذا اي ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله فاقسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام الاشارة
كما يجي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها
على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان
الفها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة
كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا
ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله يحذف الفها توهم ان الهاء عوض عن همزة
الله كهرقت في ارقت وهناك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله
ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله **والثالثة** وهي دون الثانية
في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون
مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج **والرابعة** حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها
الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودابة قال
الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون
ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول
ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك او لا ابا اخوك ونحوه قال الاخفش ذا من تمام القسم
اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجي الجواب
او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري
آالله ليقومن عبيد من عبيدي فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وآله
وسلم لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابو جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت
همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الفا محضا وهو الاكثر او يسهل كما هو القياس
في آلرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان
مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام يقول الشخص هل لعبت ارادك فيقول
نعم فيقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا
وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند

الاخفش الفارسى فى افا الله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا لاعقاب قبتها لحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب الا النصب لا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اى القسم والجواب
كالشرط والجزاء صارا بالقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم
الذى جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر فى باب المبتدا
لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة
الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن
والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس و
والليل والضحى ونحوها او اليمين التى يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو
ذلك والمعنى يمين الله يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا
تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة بمعنى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو
لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى التقدير جزاء لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا
فهو هو وليس بشىء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك و
كذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره اذا قرن بلام الابتداء نحو
لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولى وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى
المقرون باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا يقول الله اياك
لافعلن كذا والنصب اكثر من الرفع فى مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال
الجزولى لم يات سماعا فى لفظة الله لا النصب الا الجر دون الرفع وجوز الاندلسى الرفع ايضا قياسا
وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته فى الاصل عندهم همزة قطع جعلت
وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد ومشتق من اليمين وهو البركة اى بركة
الله يمينى وهمزته للوصل فى الاصل والدليل عليه جواز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة
استعماله وافعل قد جاء فى المفرد منه شىء صالح كآنك وآجر وادرج فى مكان واصبع وهى لغة
فى اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسرة الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو
قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكرره واو العطف
وقال بعضهم هى واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من
الباء ولم يعد العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل
اقسم بالنهار اقسم بالخلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب
فتطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغنا بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا

هذا

هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا
خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شىء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب
لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى
وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله ثم بالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا
تقول اقسم بالله واقسم بالنبى لافعلن والحمل على ما ثبت فى كلامهم اولى واعترض على كونه واو
العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا
على اذا يغشى والعاطف واحد والجار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم
وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد
هو الواو وقال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل
وان لم يكن معمولا فيه الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب
وهو المحذور وقال المصنف انما جاز هذا لانه مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا وكما مر
فى باب العطف وعلى ما قدمنا فى باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى
فالعامل فى الليل فى الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا فى اذا يغشى فيكون الواو قائما
مقام العظمة وهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسة فالعامل
فى المجرور والمنصوب شىء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو
نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك فى قسم
السؤال ايضا والجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى
ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى فى الاستثناء
وقوله فعيدك ان لا تسمعينى ملامة ان فيه زائدة وربما قيل فى قسم الطلب بالله
لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اى يستقبل والمعنى يجاب القسم
يقال تلقاه بكذا واستقبله اى اجابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية
اما مثبتة او منفية فالمثبتة يصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء
المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان
للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتداء
المفيدة للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فى الاصل لام
الابتداء ايضا كما يجىء فى باب ان فلا يدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام

الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله
مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد
دخلت على غير المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت
المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم وهو مثل قولك يعلم
الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم
وما لهم جوابه وليس بشيء اذ يحتمل التعليق بل اوجا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء
ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر
القسم كما فعله الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم
انها لا يجامع حرف النفي وان جاز ان يوكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق لا
يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للدفع والانتفاء فبينهما
في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان اللام اثبات نفي
مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا
في كونه اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة
يقتدى بها ولاجلو عن ذي شيمة ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو لسوف
يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن
مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع ولقد اتينا وذلك لانها
تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا
معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي تقدم عليه
نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موضع المبتدا لطعامك زيد
كل ولفي الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا لطعامك
زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل
على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين
بلا قد لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد
واذا وقع لام الابتداء ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا
القائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم المقدر خلافا للكوفيين
بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند الحجازيين مهملة عند غيرهم
او بلا التبرئة على الخلاف في احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا فيها رجل ولا
امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا

مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق مقدم عليه
كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف
التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا ياتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى
وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم
لم يثار ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون
اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام والنون
قال تالى ابنا اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردني
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله
لتفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه
جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في
المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن تك قد
ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام
واياك بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا نفيته
بما وان ولا على ما مضى لكن بما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال
على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في
الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم سعوا
بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين
النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم
السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال
الله تعالى والشمس وضحيها الى قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الشاعر
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام
لان لام الابتداء لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله
واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام
في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله
واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا ويجيء الكلام عليه في
حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا او ان انقلب
الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم

بعدها سقرا اى لا نفند بهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت فى الماضى الذى للدعاء
نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضى فى الموضعين استقبل الا بمعنى الاستقبال وفى غيرها يجب
تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت غير مكررة فى الشعر كقوله فاى امر سيء لا فعله واما
قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لتكرير تفسير العقبة وهو قوله رقبة الخ وكانه
قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا واذا كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل **وقيل** ذلك الشرط
قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط
نحو قولك والله لئن اتيتنى لاتينك ويجوز والله ان اتيتنى لاتينك بلا لام فان حذف القسم و
قدر فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضى وهو ما يكون بلو فسيجيء حكمه فى حروف
الشرط ويجوز حذف النافى من المضارع الذى هو جواب القسم فلا يجوز من الماضى والاسمية سواء
كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على
الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا فى
جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف وحذف من المضارع دون الماضى لكونه فى القسم اكثر
استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف النفى فى غير القسم من لا يزال واخواته
نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفى اياها فلا
يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابى دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافى بل فصل بينه
وبين الفعل كما مر فى الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفى فى المضارع دون علامة
الاثبات لانها تكون فى الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احديهما يستلزم
حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا
من ما فى نفى المضارع **قوله** ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى اذا اعترض
القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفى النهج قد والله كقولك الله
قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذى توسط
القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط
فى اكرمك ان اتيتنى كما مر فى بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف
وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر اى ليؤخذن
وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك بعاد الاية عليه وقد يحذف الجملة القسمية
لكون الظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا لها الا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين
وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد

ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان
كان عامله مقرونا عرف بمنع عامله فيما تقدمه لكونه التاكيد وما يقال عوض لا اتيك وعوض
ما اتيك لعوض سدة مسد القسم كما يجيء فى جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل
فى غير القسم كقوله هذا ثنائى بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محمودا ويقوم
مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق تاكيد
وتوثيق كالقسم يقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهى مبنية على الكسر وقد
يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وبناؤها عندهم لموافقتها جير الحرفية لفظا
ومعنى ولا يكفى فى البناء الموافقة لفظا الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها
دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نونت
اضطرارا قال وقائلة اسيت فقلت جير اسى انى من ذاك انه وبه استدل على اسميته قال
عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد ويلزم ان يكون جميع حروف
التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اى
اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم نحو انه اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها
مواضع كما يجيء فى الحرف نحو هل يضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل
على كونهما جوابى القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا
وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا كلاهما اذا لم يكن دعا نحو كلا لينبذن وكذا الكلام نذر نحو لله
على لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لاقومن **قوله** وعن للمجاوزة
وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه او زائدة وقد تكون اسما
ومذ ومنذ للزمان فى الابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر مثل ما رايته مذ شهرا ومذ يومنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء **قوله** وعن للمجاوزة يعنى لبعد شيء عن المجرور بسبب احداث
مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس بسبب الرمى وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده
عن الجوع بسبب الطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه
مجاز كان نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى
يخالفون عن امره متضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق اعظم
فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد الطباق كل
واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية فى لبيك وقوله تعالى كرتين فى ان المراد التكثير و
التكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا
عن كابر اى كابرا متجاوزا فى الفضل عن كابر اخر **وقال** بعضهم اى كابرا بعد كابر والاولى

ابقاؤ الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني
فتخزوني ممن فيه امتلت افضلت بمعنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى بمعنى
في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله وسد به عنا اسيل ضمن فيه سدى معنى
تكشف اى تكشفنا الغطاء وسعد عن وجه اسيل **قوله** وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد
على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه يقال ركبه دين كانه تحمل ثقل الدين على عنقه اى على ظهره ومنه
على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة من يلزمه وكذا قوله تعالى كان على
ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهودا في الاستعمال في
شئ لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى
وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت على بنو
قشير فلحمل رضيت في التعدى على ضده اعنى سخطت كما حمل بعت منه اشتريت منه وقريب منه
على انفضلت منه وقوله رعته اشهر دخلا عليها اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه
فهى سعد وقولهم فلان على حلاله تقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب
لمركوبه من قولهم ركبه الديون اى لزمته ومنه سيروا على اسم الله اى ملتزمين به وكانه مركب بحكم
المقاصد لكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف
مررت به وقوله ان الكريم واسك يعتمل ان الجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتاخير واصله ان المجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع
الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل وصار على من يتكله فجاز حذف الضمير
لانتصابه يتكل صريحا **قوله** ويكونان اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان لا مجرورين بمن
وانما تعين اذن اسميتها لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم
ظماها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل قال ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى
فيبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزمهما الاضافة ومعناها
جانب نحو على قال بانت تنوش الحوض نوشا من على نوشا به تقطع اجواز الفلا اى من فوق
قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل
الذى في الدار **فان قيل** لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف والتقدير الذى
هو كزيد اى مثل زيد **قلت** قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة
غير اى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شائع كثير وبعض اسميتها
اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله ابهون ولن ينهى

ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم اسميتها الا عند الضرورة واما
الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولى ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في
قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها
على مثل في نحو قوله ليس كمثله او دخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ العرض
ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدهما اعنى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا
سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان
نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب اللفظى فهما اما اسمان او حرفان
كقوله ولا للما بهم ابدا دوا واما ان احدهما زائدة فيكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة
الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف
ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائد **فان قلت** لفظ مثل لا بد له من اسم
مجرور فكيف حكمت بجر فيه الكاف في مثل كعصف **قلت** لا يمنع منع الاسم عن الجر للضرورة
وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بلازم له ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر
مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في ياتيم تيم عدى فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف
كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى
الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان
هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا
شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاحمل واحسن
في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى
المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها واقربا
وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ويجئ ما الكافة بعد الكاف كما تلته معان
احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما كانت قبل كفها التشبيه المفرد بالمفرد
قال الله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل القاصر الى المفعول
اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر ولا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى
كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الآن فانت مبتدا محذوف الخبر فانت يشبه الكون
المطلق بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عليه السلم كما يكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة

بكونهم المكروه اعني بحالتهم المكروهة **وثانيها** ان يكون كما بمعنى لعل حتى حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اى لعلما اتيك قال دوبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا يرى ان مما يجي بمعنى ربما قال وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اى ربما وتقول لما افعل اى لربما قال بعضهم ان بما يجي بمعنى ربما افعل اى ربما **وثالثها** ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود ونحو قولك ادخل بعض كما سلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع والبصريون لم يثبتوا الا فادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد العوليز وانشد الكوفيون ولا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد وكما لا تظلم اى العلماء وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما يكون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اى يكون ما كافة واما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي كفتها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا

قوله الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى انّ فهي بعكسها ويلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال

سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا بالحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما يجي ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم نقل انها للمشابهة للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فيعمل عمل الافعال وان قلنا انها مشابهة الافعال فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما في سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلناها لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها ومشابهة مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو فرعي في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين

الافعال التي هي اصلها من اول الامر او تنبيها لحمل عملها فرعها على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في الحجازية ولم نقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شبهت **قال** الزجاجي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هو للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى تتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقول كاني مت وكانك تموت وكانك رجل تموت **وقيل** هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل وقد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن والاولى ان يقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شي ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا يدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجي وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشي سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شي محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب اقوالهم في لعل الواقع في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل بمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل **وقال** بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنوا اسرائيل فنوبة ياس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا قبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان مذهبه

في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على رجاء ان نتقو كما او المفيدة للشك
اذا وقعت في كلامه تعالى للتشكيك والابهام او للشك تعالى الله عنه **وقيل** ان لعل يجيء
للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك ولخبار هذه الحروف عند الكوفيين
مرتفعة بما ارتفعت به حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في
الابتداء والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما
لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين
كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان
زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى
لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان لا
يكون لا يضمر الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز
عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما رووا عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين
خريفا وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان الاسم كان مشبه وخبرها مشبه
به فهما معمولان لتشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بشيء
وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب يحسب اذنيه
اذا تشوفا قادمة ويقول لي ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
فلا تصل لهذا التضمن الضعيف رتبة نصب الجزئين بدلا لان كون مضمونها مفعولا لفعل تضمنته
ليت واما قوله يا ليتني وسبعا في غنم والخروج منها فوق كدار النجم فان مع اسمها وخبرها
مغنية عن المفعولين لانها معمول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان
زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض والجواب
الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت
واما نصب باقي اخوات ليت الجزئين فغ والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان قعر جهنم
لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر **قوله** لها صدر
الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا
ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير على جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام
والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة
فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما
لزم تصدر المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على
ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تأخيره لذلك المغير فاخره والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير

من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع
الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال عن جميع التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك
المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم
من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد بتقوية الثابت
لا تغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام وان
المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات
كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا
الذي حقه التصدر كما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا يدخل على المبتدا
في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون
الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك الخبر مطلوب طلب آخر ولا يجتمع في كلامهم طلبان على
مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما اداة مذكورة شبيه
الاسم بمعنى كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت
او يقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام
فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليه فيسقط اذن عن مرتبة الصدر
الواجب لها وللصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه
لا يكون طلبيا ومن ثمة اول قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها
موضوعة ليكون مع جزئيها في تقدير المصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في قولك اراه
ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع
واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان واما الجملة
الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو
ذلك فلا اري منعا من وقوعها اخبارا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا
لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو
اردت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب **قوله** ويلحقها ما فتلغى
على الافصح واذا دخلت على ما ليت جاز ان يعمل ويلغي وروي قوله الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة
الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في انما زيد فاذا لقيت نما كافة ومذهب الجمهور ان
ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما و
الجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله وروي

ورَوى ابو الحسن وجدة في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قليل فيهما لان التاكيد الذي هو معناها تقرير الثابت لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شايع عند الكسائي وكثير النحاة انما الفرق بينها وبين ليتما اذا سمع في المانع ضعف معنى الفعل فيه لما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسببها وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره **قوله** فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة او مفعولة او مبتدأ او مضافا وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشان مقدرا فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي

قوله فان لا تغير معنى الجملة اجمل في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لان يكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الزعفرية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر **قوله** ومن ثم وجب الكسر اي جهة عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما يفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون

الجملة

الاجملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر **فان قلت** فتحها ليكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا **قلت** ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو مأمولي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى **قوله** وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم **قوله** وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا لا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسرها فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها لما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فتحها الا ليكون اي مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ فتفتح ان ظاهرا **قوله** ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيء في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها مع ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا يدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويقدر دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك قمت سواء **قوله** فان جاز التقدير ان اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في خبرها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي له ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني ضعفا والهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر باحولها كقولهم حبيب مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا

والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه تابتد وكذا اذا وليت ان الواو وبعد قولك هذا اوذلك
تقرير الكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدا محذوف وان
عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها
على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اى اذا خفيت نار لمرملة ما رفع بل رافعا
نارى هذا او انى على جارى لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعالى ذلك
ومن عاقب الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا انا وليت نحو اول قولى
واول كلامى فالفتح على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولى
اى اقوالى حمد الله فلم يجمع لان المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى
فلم يجمع مع انه بمعنى المقول مراعاة لاصل المصدر في المعنى او لمقولاتى هذا القول وهذا الكلام
وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قولى
انى احمد الله مقولا للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى
زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى
الفاعل وانى احمد الله بالكسر معموله او خبر المبتدا محذوف اى اول قولى ونطقى هذا الكلام
ثابت ورده المصنف بحسن رد في ذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه
اولى ووسط واخر الجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظه بلفظ انى وباعتبار الحروف
بلفظ بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام
وغير مقصود المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا يقول احقا انك قائم
فان فاعل اى احق ذلك حقا في معنى الظرف اى الحق فيكون انما فاعلا او مبتدا كما مر في
باب المبتدا قال احقا ان اخطبكم هجانى ودليل كونه في مذهب الظرف قوله لا تحق مواتانى
اخاكم بما الى ثم يظلمنى السريس فهو كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط
المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم
ويقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى في حق الله والله انه ذاهب اى ذاهب واما والله انه ذاهب
كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى اذا كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او
عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر نحو ما كقبيل
مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية
فهي في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدها الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم
الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا امارد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل وزايدة

كانى لا اقسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل **وقال** سيبويه معنى جرم حق فان فاعله
واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزاره بعدها ان يغضبوا برفع فزاره
وان يغضبوا بدل الاشتمال منها اى حق غضب فزاره بعدها **وقال** الفراء بل الرواية جرمت فزاره
بنصب فزاره اى كسبت الطعنة فزاره الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان
قوم اى لا يجرمنكم وبمثله فسره بعضهم الاية اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم **وقال**
الفراء هى لا اى لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم و
الفعل تشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد
بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب
بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر
الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان تفعل كذا اى من ان تفعل وكذا لا محالة انك تفعل كذا اى من انك
تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم المعارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر
باسقاط الميم ولا ذا جرم فيكون ذا زائدة كما قيل في ماذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولان ذا جرم
ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة
من عينيك مسجوم ويقول سيما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح نشد وعز فعلان مكفوفان بما
كقلما وطالما وبما بمعنى حقا فمعنى شدما انك قائم حقا انك قائم اى في حق لان في لا يدخل
على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه
في نعما صنعك وبئسما عملك اى نعم الصنع صنعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب
فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس ويقول زيد فاسق كان عمرا صالح ليس
ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخى ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا
يجوز الا الفتح **فقال** الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا
حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجى لفظها مثل كان
ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك ويقول حقا انك ذاهب وجهد رائى
انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رائى واذا جئت باما فقلت فانك ذاهب واما جهد
رائى فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم يضطرك اما الى جعل الظرف خبرا بل لانك كما كنت مضطر
اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع اما لما فاضطررت الى فتح ان
مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا **قال** سيبويه يجوز اما في رائى فانك ذاهب بالفتح والوجه
الكسر لانك غير مضطر الى فتحها ويقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام
المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح

والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مواضع الجمل اولى من تعريف ابي علي
كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع يتعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء
يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه
ايضا اما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح **قوله** ولذلك جاز العطف
الخ يعني ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم
اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم **اعلم** انه
يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف نعطف على اسم المكسورة بالرفع
وبعضهم يقول على موضع ان على مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو
الذي كان مرفوعا لكن محله لاشتغال لفظيته بالنصب فان كان اللام في لزيد ولاشك ان
المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه وكذا ينبغي ان يكون الامر في ان ومن
قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا
والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد **والجواب** انه باعتبار الرفع مجرد
لان ان كالعدم باعتباره وانما نعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها
لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتداء والمبتدا هو الاسم المجرد على ذكرنا وهي مع اسمها
ليستا اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا
من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو و
المفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها
وان كانت في تقدير المفرد ومن جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين
اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير
اسمين اعني المبتداء والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها
مع ما في خبرها مقام الاسمين وفيما قال المصنف مع هذا التخفيف البالغ والتدقيق الكامل
نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في خبرها بتقدير اسمين نقول ان ذينك
الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قايم بتقدير علمت زيدا قايما ثم قولك علمت
زيدا قايما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين
لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هنا مع
ان الحق ان ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني
المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان ما ولان بره وانما دعا المصنف الى هذا التكليف
انه راى سيبويه يستشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى وان الله بريء من المشركين ورسوله

الاية وان ان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال
المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه والمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز
العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال
سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء
بل هي مع ما في خبرها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف
الكلمة ونظر الى سعيد صحيح فيقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك
بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التاكيد او يقول
رسوله مبتدا خبره محذوف اي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في خبرها
بل الواو اعتراضية ويقول وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق حرانا وقوله
وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يرد هبه وعيدكم ولا
انني بالمسيء في العيد احرف بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق
لان قوله ولا انني بالمسيء في العيد احرف عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن
يرد هبه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند
المبرد ولو روي ولا انني بالمسيء في العيد عطف بالكسر لارتفع الاشكال وكان نقوله ولا انا ممن
يرد هبه مستانفا ولا تكرير ة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم
قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام
بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا يدخل على ما في خبرها دون
ان كما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبله لا الى ما
بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب لكن
فقولك ما قال زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا
في قام زيد لكن عمرا لم يقم ولجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه
في الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق
والوصف وعطف البيان والتاكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج و
الفراء ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق **قال** الزجاج
قوله تعالى علام الغيوب في قوله ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل فعد

رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان
الزيدين استحسنها شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام
رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان
زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند
جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل
عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالموثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزا لا يصدر عن موثرين
مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من الموثرين عن الاخر فيلزم
احتياجه اليهما معا استغناوه عنهما معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم
وخارجة لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى
وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وانما وجب تقدم الخبر على العطف فاما
ان ياتي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او بحذفه او بتقديره والاكثر الحذف
نحو ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز ان يكون هذا من باب العطف المفرد لان قائما لا يكون خبرا
عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان
عاملا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر والعامل
في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر لا يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن موثرين والفراء
توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال
ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا بمقدر الاعراب جاز العمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك
وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب
في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي
اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر
ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
من امن بالله فعلى ان الواو في الصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي و
الصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومن قوله فمن
يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب ومنع سيبويه
قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المثنى وكذا المعطوف غير سوى الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك
زيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بناء
الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو

ظننت

ظننت غلامك ذاهبين وعمرو وليس بشيء لان ظن ليس بمعنى الابتداء وضمير مضمون الجملة مفعولا
بروا ذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف نحو ذلك في الفعل الصريح وانما
اشترط خفاء اعراب الثاني لكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها فيقل التشنيع **قوله**
خلافا للمبرد والكسائي والظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور
في كتب النحو **قوله** ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل **قوله** ولذلك دخلت اللام
ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة **قوله** دونها اي دون المفتوحة
اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام
ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا
اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله و
خاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما
فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني
المبتدا والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد
ولطعامك زيد اكل لا يدخل مع التاخير الا على احد هذه الثلثة نحو ان من الشعر لحكما
وان زيدا القائم وان زيدا لفي الدار قائما ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا
يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يخرج حقها كل الخروج بتاخيرها عن صدر الكلام عن جزئي
الكلام اللذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان
علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الذكر لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء
فيما قبله لنقصانه عن الصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء
والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما يدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا
مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه
كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها فيهما لانهما لما لم يدخلها
قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس
جاز دخولها فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام التي تلي
ومعناها التاكيد ولا يفيد الحالية كما توهموه حتى يناقض هي وحرف التنفيس كما ذكرنا في
جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربت يضربك ولا على اسم
فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فيتنافيان ولا يدخل على جواب الشرط
فلا يقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط و
اجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقول ان كل رجل

لوضعيف وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه
لام الابتداء وقد ذكرنا موقعها واجاز الكسائي نظرا الى سدها مسد الجزء واذا وقعت الاسمية
خبران فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو
مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان
حقها لما سقطت عن الصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها
في خبر ان الذي فيه اولها لام القسم وجب ان يفصل بينهما كراهة اجتماع اللامين بما الزايدة كما قلنا
في قولك ان زيدا صديقي كما ان عمرا لما اخي وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر
ماضيا مجردا عن قد نحو قولك ان زيدا لطعامك كل وان اليك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار
قائم كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل
المسمى عمادا في قوله تعالى انك لانت الحكيم الرشيد وذلك لو قوعها موقع الخبر وكانها دخلت
على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد يكون اللام
في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك راغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه
الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس
لعجوز شهربه وقدره بعضهم بهي عجوز ليكون في التقدير دخله على المبتدا كما شذ في خبر
ان المفتوحة على قراة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قراة في الشواذ وان
الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا
عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهود وكذا قال وما زلت من ليلى
الذي ان عرفتها اكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقايما وقوله واعلم ان تليما
وتركا للامستبهان ولاسوار سا ذلدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان
ولولا قال فادحتي لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم تبكي وقال لولا قايم بذا انسل لقد
جرت عليك بعشوم القسم الظلم **واعلم** ان اصل شهدت ان يعدى بالباء نحو شهدت
بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى
يشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد
تعلق كعلمت في نحو علمت ان زيدا القايم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت ان زيدا
قائم بكسران ولذلك شهدت بقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح
فيهما وكذا قد يجي اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن
قال ولقد علمت لناس منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراها مجرى
القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل

كقوله

كقوله لئن وجدت ملاك التسمية الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى
فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا القايم
واشهد لزيد قايم يجوز ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قايم ويجوز ان يجري مجرى
القسم واللام وان واخواتها ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو شهد بان زيدا القايم
لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك القايم لطعنك لحمله على المزيد **واعلم**
ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال الهنا المقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى
الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب **احدها** لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما
يقال هناك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة
اللام اياها بعد الامتناع **والثاني** للفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي
ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك فقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذفت الف فقال كما يحذف من
الممدود واذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك
في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات **والثالث** ما حكى المفضل بن
سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام القسم فعلى ما بر على في مذهب الفراء اقرب من هذا
لانه يقال لهنك لقايم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا البحريني بنون التاكيد وان زيدا
لقايم بدون فذنا اللام فيهما جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء
لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الاخرى للتحقيقات امين
ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن لاجل لام الابتداء
لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الاخرى من جملة الحروف الستة
الا ان بعد ان المكسورة ولحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد فالواجب
وجر الجوار انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون
فقالوا لو كان نحو الله ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن رتبتها من الصدر
لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها
عن رتبتها بمجامعتها واما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه
واما ان يكون في الاصل لكن انني يخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي
انا قائمهم بحذف الهمزة واصله لكن انا **واعلم** ان ان المكسورة يراد في نعم كما يجي في
حروف التصديق فلا يعمل وتراد في المفتوحة لعل للعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما

مفردا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندى
انك قايم وليت فى قلبك تعطينى وكذا فى البواقى ويكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم
يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم اهلكنا واما قوله تعالى
يعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة
لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولى لا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون
مبتدا خبره اوا سم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع
ان المكسورة خبرا لاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله وقوله لعل علم الحى التمائم
انى اذا قلت اما بعد انى خطيبها نكانه روى ان بالفتح على ان تكرير لا ننى الاولى كما قلنا
فى الاية الكريمة **قوله** ويخفف المكسورة الى الهمزة اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء
فيغلب الالغاء قال الله تعالى فى الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند
الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سواء
اعملت واهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله يلزم اللام
اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم
اما ان جزاك خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على
الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ الابتدا حتى لا يخرج ان عن اصلها
بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله باسم ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الفارقة فذهب ابى على واتباعه انها غير
لام الابتداء التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب
التعليق فى ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء فى نحو قوله ان
قتلت لمسلما ان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم
ان علمت لزيدا قائما ان التعليق لجب لو دخلت على اول معمولى افعال القلوب الا انها
لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المشتغل تاما على المبتدا

والوخر

والمؤخر والخبر والقايم مقامه فى الامثلة الواردة فى التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا فى الاصل
نحو وان كانت لكبيرة وان كانت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن
الكاذبين ولما انتصب الاول لخلوه عن مانع وتعلق بلا بدية نصب الثانى وان دخله لام
الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما
قوله ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الاسماء
وبينهما معها فى الافعال فجعلها فى الاسماء المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية
بالفعل لان معنى النفى راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت
فى الفعل او فى الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا
لو جاز ذلك لجاز جاءنى القوم لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض
الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى ومنع ابو على فى المكسورة المخففة
المهملة من تعديه ضمير شان بعدها وجوز بعضهم ذلك قياسا على المفتوحة وقدر ذلك فى
باب الضمائر **قوله** ويخفف المفتوحة فيعمل فى ضمير شان مقدر وقدر ذلك فى ضمير الشان
مع الخلاف فى ذلك وحكى ذلك عن بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك
قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذ غير معروف واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط
فقال فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث
مريع وقد ما يكون هناك يكون الثمالا **قوله** ويلزمها مع الفعل الخ قد مضى شرحه
فى نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد يكون الجملة بجرده نحو قوله
ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدره بلا نحو علمت ان لا شئ لك او باداة شرط نحو
علمت انه من يصبك ازيرا او برب نحو علمت ان رب خصم لى على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت
انه كم غلام لك **قوله** وكان للتشبيه ويخفف فيلغى على الافصح ولكن للاستدراك يتوسط
بين كلامين متغايرين معنى وتحقق فينبغى ويجوز معها الواو وليت للتمنى واجاز الفراء
ليت زيدا قائما ولعل للترجى وشذ الجزم بها فى كان قولان **قال** بعضهم انها غير مركبة لعدم
الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن
من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا يدخل الا على لفظه
المفردات فتفتح لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها لم يصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف
مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل جرانه لم يصر ويها كجزء الحرف كما
ذكرنا انه ليس لكان كذا وكما محل لم يصر ويها كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كانت يطلبه
حين كانت فى محل الخبر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح

الغاؤها وقد جاء كان وزيد بر وشاء احلت وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان
واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية
التي يليها ما الزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى
ان ولن وهو حرف العوض في الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجي بعد المهملة
اسمية كقوله عيات له ومحا طويلا وآلة كان قبس يعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله
تعالى كان لم تغن بالامس وقوله عليه السلم في النهج كان قد وردت الاظعان وقوله افد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها واذ جاء بعدها مفرد
كقوله يمشي بها الدرهاء تنحب قصيبها كان وطرحبلى ذات اوتين متئم فالمحذوف غير
ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما يوافينا بوجه مقسم كان ظبية واسم كان
ظبية محذوف اى كانها ظبية ويروى ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان
ان زائدة كظبية **قوله** ولكن هي عند البصريين مفردة **قال** الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله الكاف فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فلا يفيد انها بعدها ولا يخفى ان التكليف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل
عدم التركيب **قوله** بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير
المعنوي واللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اريكهم
كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم ولكن الله لم تركهم كثيرا ويقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر
لا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي فيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو
فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق
ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيث ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة ولم
يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة
للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين
قال فلست بآتيه ولا استطيعه وذلك استغني ان كان ماؤك ذا فضل **قوله** وليت للتمني
وقد مضى شرحه في اول هذا الباب **قوله** ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى
عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة ولغن بغين
معجمة واخرها نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال
لعاء الله فضله عليكم بشيء ان امكم شريم وقد يلحق لعل تاء التانيث كما في ثمت فيقال لعلت
وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها
قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها

عمل مختص بالحروف ودفعها بمشابهة الافعال وكون عاملة عمل الحروف والافعال محالة
ولحده لم يثبت وايضا لا لكان ولا بد له من متعلق ولا متعلق بينا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي
مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور وعند سيبويه جارة ولا متعلق لها وفي البيت الذي
انشدناه ان روي بفتح اللام والاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر او لابي
المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب
ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش
انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي
عبيدة والاحمر وان يروى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل
لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي
انتعش دعاء لعاثر تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله
يمكنني عليها جهارا من زهير او اسد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية
عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون
نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند
البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم
واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير
الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو
ان لدينا انكالا كما في المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في
الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر فمن
روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا
لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله فلو كنت انثى لامرؤ في بني
بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
او ظباء وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير
الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول
الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام ويقولون ان في الدار
يجلس اخواك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف
ضمير الشان من ترون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم
فقط كالزائد وجاء في الحديث من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائي
من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الجرجاني خففه

مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون حذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما
جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا
ومرتحلا الى الاخرة ان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون
الى الاخرة ويقول ان مالا وان ولدا وان عددها ابلا وشاء اي لنا ذلك والفراء يشترط
في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزنابير القادة فقال ان الزنابير
ان القادة اي نحملهما والرد المذهبين ما روي ان المتاخرين قالوا رسول الله
ان الانصار قد فضلونا او وونا وفعلوا بنا فقال عليه السلم يعرفون ذلك قالوا بلى فقال
عليه السلم ان ذلك اي ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان
ذلك اي مصدق ثم ذكر الحاجات خاصة فقال عمر لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر
خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس وان الحاكم مهشلا قال ابن يعيش لم يات
خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا قال والحيلة بعيدة في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا
اي ان لكن ذلك ولعل في ذلك واقول الا بالحج للجميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر
ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او غيره وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل
وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر
من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي فالشعر بمعنى الفطنة
حذفت الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء
كالنشدة والانفاء موجب يجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر
في ليت شعري والانفاء موجب يجعل المصدر من باب الهيئة كامر دفا بالاستفهام نحو ليت
شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو
علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسالك عنه بهذا الاستفهام حاصل **وقال**
المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان
شعري مصدر بمعناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري
ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشيء غير ذلك **وقال**
ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر لسد لولا مسد خبر المبتدا الذي بعده وفيه ايضا   جواب م
نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحل بعد الاستفهام
فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده
لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت

يقولها المحزون اي ليت شعري لتجتمع ام لا وسائر منادي وقد يجر ههنا بشرط الافادة عن
نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفائدة
لكنه لم يجز في باب الابتدا عن نكرة بنكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في خبر
الاعراب وههنا الاعراب مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشده سيبويه
ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعالى فان حسبك الله كما قلت في باب
كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني
فما ارتوى الماء مرتويا اسم ليت والجملة خبره على انه روي خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا
نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف **وقوله**
خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفا
عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء **وقيل** شرك مرتو بتقدير مرتويا
اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اي خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كفافا
فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا
فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها
بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا **اعلم** ان بعضهم عد اي
المفسرة منها وعند الاكثرين الا ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي
بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط **قوله** للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في
مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد
او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر **قوله** فالواو للجمع مطلقا بمعنى المطلق انه يحتمل
ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين
والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي والثعلب والربعي وابن درستويه وبعض
الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين
زيد وعمرو وتقابل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله او حوته فذبحت
وفضحتها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى نموت ونحيى والاصل في الاستعمال

لحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع
آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم **اعلم** ان الواو مرة تجمع
وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة
تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين
مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد
فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام
الاول في الثالثة وقع من سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع
الثلثة ضد احدهما وكثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناه كقوله الشاك كنت كل
تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين
وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو ويصير الجمعية نصا كما ويصير معنى احدهما نصا
ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين
والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان
يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفاء احد المجيئين فاذا قصدت
التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو
وقد تزاد طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى لا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا
يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي واذا انتفى المساواة من احد
الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا **وما قيل** من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي
هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان الاصل نفي الشيء مطلقا وارادة
نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت
العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع
احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه وحصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر
فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير
العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو
واكثر **قوله** والفاء للترتيب **اعلم** ان الفاء يفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا
فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل المنسوب اليه والى
المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل
قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضرب زيد فعمروا اي وقع الضرب على عمرو عقيب
وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في

ملابستها

ملابستها المدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات نحو قولك
جاءني الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب
اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل
بموصوفاتها كما في الجامد نحو قولهم في صلوة الجماعة تقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن
فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب
مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد يفيد فاء العطف في الجمل كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله و
اورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح
بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر بعد الاجمال
ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لانه تبيين للناس تفصيل الاهلاك
المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج بقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية ويقول بعضهم مطرنا ما زبالة فالثعلبية
بحذف بين مع كونه مرادا وتقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعرب باعرابه وهذا كما يقول
هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف
ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجارية
عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الفاء فيه بمعنى الى اي منازل
بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة **فان قلت** كيف بهذا وانت لا تقول
خرجنا الى زيد الى عمرو واذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت يستعمل
في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى وادي عمرو والى
دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار سلمى بالحرورية
اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم
ومسكنها بين الوروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى
فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز
ان يكون المعنى فما بين منازل الدخول فما بين منازل حومل فما بين منازل توضح فما بين منازل المقراة
وكذا في غير هذا الموضع واما قوله ما دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب
في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع يشتمل

على موضع منها السند وهذا كما يقال داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو
فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت ناف لتعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في
حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف
والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل
على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد
فاضل فاكرمه وتعرفه بانه يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا
فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات
والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من
طين قال فاخرج اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني
فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال
فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى
لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم
ويقول اكرم زيدا فانه فاضل فلهذا يدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما
هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام
فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة
فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن
لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء واقعها موقع الفاء
السببية وليست بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم
الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى
قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها
كون الثاني المترتب حصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ
بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر و
ابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله
جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم
قال ثم انشأناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي

فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب
الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران
ولا يكون الا عاطفة ولا يكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا يعطف للفصل
على المجمل كالفاء وقد يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر وكقوله تعالى خلق السموات و
الارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات
والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة
بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية
اليه تعالى وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج
في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج ولا ان الثاني بعد الاول من الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم
ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ
بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم
سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض لما ذكرت
ترتيبها ليه الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعالى فنعم العاملين وقد يكون ثم والفاء
ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا
تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم
ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة
مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي
على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها لان مرتبة ابتدائها
لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشأناه خلقا اخر من الوجهين وقد
يدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك
ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله
وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ والتقرير
اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا

فقوله او لم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتى وكذا يدخل على فاء العطف للانكار كقوله
ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف
على ومنهم من يستمعون اليك اى بعضهم يستمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع سواء
الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدى العمى اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة
ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفى وقد يدخل على فاء السببية كما فى
قوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا
قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ
او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل
منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به فثم ههنا مثلها فى قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
لان الايمان بالشئ مستبعد ممن استعجله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف
عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى اول الكلام
قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة
يجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يمكن التاويل صيانة للحروف من الزيادة
اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من
الطاقة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى حقاف عقنقل البيت
واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن العند وضع عليهم تغلب
بنت وابل فكانوا عليهم مثل راغبة الليك فالمعنى غضب عليهم وضع يحذف المعطوف عليه وكذا
قوله فاذا وذلك يا كبيسة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اى فاذا المامك وذلك الا المام واما الفاء
ففى قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت غاديا قبل الفاء زائدة وقيل بل الزائد
ثم لجهة التقدير واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا
بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء فى قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم ياكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين
كما مر فى باب واما ثم فقال الاخفش هى زائدة فى قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع
من ارتكاب حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء من ذلك فليعتذر
اكل ما يمكن وان سمج الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز
يا دهر ام ما كان مشى رقصا بل قد يكون مشيتى توقصا **قوله** وحتى مثلها يعنى مثل ثم
فى الترتيب والمهملة قال الجزولى المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى

لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة يفيد
ان المعطوف هو الجزء الفائق اما فى القوة او فى الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه
وقد يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لى حتى ادم وقد يكون تعلقه به فى اثناء تعلقه
بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها
ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى
الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى
المشاة **قوله** واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد
المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمروا
ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اعلم ان هذه الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما
العاطفة فى المعنى سواء الا فى شئ واحد وهو ان او يجئ بمعنى الى والا ويجئ ايضا للاضراب
بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت
حرف عطف فقد يعطف المفرد على المفرد نحو جاءنى زيد او عمرو وقد يعطف الجملة على الجملة
نحو ما ابالى قمت او قعدت وتقول فى الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة
فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهى فى هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك
التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما قوله بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى و
صورتها او انت فى العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله
مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون
وانما جاز الاضراب ببل فى كلامه تعالى لانه خبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من
غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى فى التحقيق فاضرب عما
يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس فى التحزير ثم
اضرب عما يغلطون فيه فى هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اى بل هو
اقرب وقالوا ان لاو اذا كان فى الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان
فى الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه
والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم على المخاطب فاذا قلت جاءنى زيد او عمرو
لم تعرف الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فللابهام
كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال الله تعالى

اتاها امرنا ليلا او نهارا او التفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا
اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه لا جوهر
او على انه لا هذا ولا ذاك واما فى الامر فان تحصل المامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف
فى الغالب فهو للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهى للتخيير
نحو اضرب زيدا او عمروا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين
ويجوز الجمع بينهما وفى التخيير يتحتم احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغى
ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين فى نحو تعلم اما الفقه او النحو من اما واو بل ليستا الا لاحد
الشيئين فى كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم
العلم خير وزيادة الخير خير فلا لذا او واما فى الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل
على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل او
واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام
والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير
من لا يحصل به ذلك واما فى ساير اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو
لا تعرض فيه شئ من المعانى المذكورة واما التمنى نحو ليت لى فرسا او حمارا فالظاهر فيه
الجمع اذ فى الاغلب من العادة ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو
هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمروا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه
والا تضرب زيدا او عمروا فكالامر فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال
او فى الاباحة التى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا
يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال
سيان كسر رغيف او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمروا فان اردت
نفى رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا
وان اردت نفى رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت
تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين
لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت
الاخر وكذا ان نفيت امرا وهو النهى كما اذا قلت مثلا فى اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا
او عمرا فالقياس ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان فى الامر معناه اضرب
احدهما ولا تضرب الاخر **فان قلت** فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهى ولا بين الخبر
المثبت والمنفى فى رايت زيدا او عمروا وما رايت زيدا او عمروا **قلت** لا يبقى فرق فى

اصل

اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا
فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى
لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا فى الخبر نحو رايت زيدا او عمروا او خالدا وهذا القياس
هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدى معناه فى
الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز
ان يراد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت فى الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد
وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدى معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد
من الالفاظ الثلثة افادت انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت فى غير الموجب ما رايت واحدا
منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان
احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر
والاغلب فى الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اى المراد نفى
رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما
يؤدى معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اى الرؤية
فيبقى الاخر على اصله اى غير مرئى واما اذا قلت ما لقيت احدا منهما او ما يؤدى معناه فهى
ما لقيت زيدا او عمروا والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء
الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية **فان قلت** فلما كان
الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتى بمفعول لرايت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى
توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس
الرجال فما دعاك الى تقييد نفى الرؤية بالواحد **قلت** قصد المبالغة وبيان ان ذلك
الاصل لم يخرج عما كان عليه ما يتعلق باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة فى غير الموجب تفيد العموم فى الاغلب كما مضى فان قصدت
التنصيص على العموم فى ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن احد
واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت
جماعة واحدة منه فعدم من يحتمله الاستغراق وغيره ومع نصية الاول نصا فى استغراقه
بجميع مثنيات هذا الجنس والثانى فى استغراقه بجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا
او عمروا اما رايت زيدا ولا عمروا فى الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمالا
مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التى فى قوله تعالى
ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر

فلفظ او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم
معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا
تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في
جميع المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما الحكام ٣
زيد واما عمرو ويبنى الكلام معها على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على
المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض
للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه بقولك مثلا قام زيد فالمعنى بقيامه ثم
تعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على
الاستثناء بقولك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على
المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وتقدم نحو جاءني اما زيد او عمرو
وجاءني زيد وقد جاء اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير
الشايع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار واما باموات وقد تخلو الثانية الا قال فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك
غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الواو
وربما تزد بلا واو نحو خذا ما هذا واما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما
الى جنة اما الى نار ويروى ايما الى وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى
قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال
سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى
وحذف ما في الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال
التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون هلما بمعنى
ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب لان الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين ان الشرطية
وشرطها كان المحذوف اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة
لان الاولى داخلة على ما ليس معطوفا على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان
للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى
ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية **وقال** الاندلسي
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير كحرف واحد ثم يقطعان معا ما بعد الثانية

على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو
هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى
نار مقدرة **قوله** وام المتصلة لخ **اعلم** ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة
تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية
نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة
قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا
بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال العمري ما ادري وان كنت داريا شعيب بن سهم ام
شعيب بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
وليس بكثير وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما
لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع
اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في
باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في الاستفهام اذ
اصلها قد نحو قوله هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد
يتقدمها الاستفهام بالهمزة او هل ولا يقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما
بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي حكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا
استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو
لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في
عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن يضرب ام من يشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه
يجب ان يستفهم بها عن شيئين او الاشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين
لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فيجاب بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت
لاحد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول
وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي يدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها
لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون لانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام
يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية
في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى

ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام فيهما وكذا اذا جاءت بعدها اداة
الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم
وقوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل
وحدها المقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى
متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف و
ثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو
ازيد عندك ام عمرو او مقدرة احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء **قال** جار الله لا يجوز
حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز اذ لا يلتبس
اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم **اعلم** انه اذا ولي المتصلة مفرد
فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما
بتاويل المضاف اليه لاي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار
اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرو وجاز احسنا كما قال سيبويه لكن الاول احسن وان وليت
ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو
اقمت ام قعدت واقام زيد ام تنبه فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتي النظم مشتركتين في
الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد
وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على
الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الانفصال والمفرد ادل على كونها متصلة وهي كون ما قبلها
وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي
الاخيرين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فقصدك الى الجملتين مع القدرة على
المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء
بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في
جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا
اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها
منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين
الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما
اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين في جزء اذا لم يتساويا

نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله
تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز الاختلاف بالجملتين مع انهما متصلة
لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا اذا كان
بعد ام مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او
تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة
ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان **وقال** سيبويه ام في قولك ازيد عندك
ام لا منقطعة كان قصد السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه
ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانها لو سكت على قوله ازيد عندك
لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة
وهي تغير ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية
فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي وسنرفانه نحو قولك سواء علي اقمت ام
قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتداء
وقعودك عطف عليه وسواء واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين **قال** ابع
علي انما جعل الفعلان مع الحرف في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام
وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى
عندك قيام المخاطب وقعوده فيطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل الجامع الاختصاص
فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس الذي يظهر لي ان
سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت
ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى
ولا يجمع لكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وذلك اقمت ام
قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على
جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء
وما ابالي معنى الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدهما
الا الابتداء نحو سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون

فلتقدم الفعلية والامر بخروس وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى ولذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اقوم ام يقعد وما ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه **قال** ابو على ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى خرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال وما ابالى انب بالحزن تيس ام لحانى بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبى كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان يستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها لتجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانهما مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالى ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالى بهما وقول ابن سينا سيان عندى ان بروا وان فجروا فليس يجرى على امثالهم قلم بقوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجى الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادرى ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذى نحن فيه فان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب ان يصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالى اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالى وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهى التسوية فهى التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالى ان ياتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالى او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالى بعد آل مطرف حتوف المنايا

اكثرت

اكثرت او اقلت **وقال** ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على قمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجردهما عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزم ذلك في او وام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت بعده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا وروى او تناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجى بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولافعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حالان من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما في الصفة محذوف اى كانه وفى كائنا وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كائنا اى شىء كانه **قال** المصنف كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احديهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالى اقمت ام قعدت هذا كلامه **ولقائل** ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام بالعكس **واعلم** ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدا او عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو واى منهما افضل من الاخر فقد ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيد افضل او عمرو اى احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرا او باحدهما

وام بايهما تقول الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية
ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما
قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم
وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا انه نحو ازيدا رايت ام عمرا واحسن
واولى **قوله** ومن ثم كان جوابهما الخ اى لكونهما لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدها
معينا ولكن لازمة للنفي **اعلم** ان لا للنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجي الا
بعد خبر موجب وامر ولا يجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد
النهي تقول ضربت زيدا ولا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على
الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظه لا موضوع لعطف المفردات وقد
يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم ولا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك
قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو
ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر لا بكر
ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج
من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس كان دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال **وقال** بعضهم
ليس ايضا يكون عاطفة كلا قال انما يجري النفي ليس الجمل والظاهر انها على اصلها
والخبر محذوف اى ليس بالجمل جازيا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي
لتدارك الغلط ولا يخلو ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد
ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى
التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم فدت ببل
ان يلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان ونقل ماجا المغني عن
الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم
يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي
فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد المنفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا
ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف
عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو اذا دت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت
عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجي في
جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون هذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي

وقال

وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجي
زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل اتفاقا كما كان كذلك في جاءني زيد
لكن عمرو بالاتفاق وبه **قال** المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي
لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكم ما بعد بل الاثبات بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت فمجيئك في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل
الدليل على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا بل يجب الرفع
كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا
الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا
فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا
القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذلك في الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا اى لا تضرب عمرا ولولا المذكورة
لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد
النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن باق على
الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك
الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول
شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي
والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما فيه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض
واما التي يليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد يجي الغلط و
الاولى يجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم
قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد
يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا
واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون
في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما
بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المتردة فعلم
مجي زيد باقيا بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لان لا للاثبات للثاني بعد النفي عن
الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجي لكن العاطفة

للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حمل على هل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن للمغايرة لما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الان لا يسلم ان هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا وجملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا وليها مجرور بلا اعادة الجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو في الاولى كما قيل الجزولي انها في المفرد عاطفة اذ تجردت عن الواو اما مع الواو فالعاطفة هي الواو وذلك المجرد بمعنى الاستدراك والمختار فيما بعدها يحمل ان يكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو اولا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدا بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او نهيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدا به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد يبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد يحذف الالف في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الاصح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولهما على الاسمية كما مر في باب لا لتبرئة واما ها فيدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها و يفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا ونقلت لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم يكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقوله فقلت لهم

هذا لها ها وذا ليا اي وهذا لنا ومذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء واذ ها تا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان يعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم والمخاطب والغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يفعل انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه وعليه مثل هذا الغريب ثم بيت بقولك تقول وقولك يفعل زيد الذي استغربته ولم يتوقع قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفائدة معقودة والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم يعد بعد انتم وبجوز ان يعتذر للخليل ان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم لبعد قوله فلا يحسبن الذين يفرحون ان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه يختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت وقوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك ما من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربما غادة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما مر الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها يكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا وهي اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد ينوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي اي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب

الى كل شخص من جبل وريف فلاستقصاره الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآى واى ووا في البعيد واى والهمزة في القريب **قوله حروف الايجاب نعم وبلى واجل وجير وان نعم مقررة لما سبقها** اى مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اى نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اى نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم تقم زيد اى نعم لم يقم ونعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيتضح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اى الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المدرك بالاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون لما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم لتقرير لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قاله هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو واياناً فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها كما علاني اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرب قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمتك بالدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفي نعم ان لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اى نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله وبلى مختصة بايجاب النفي** يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا

٣٦٠

باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعد اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاستفهامية فان جواب من ما هو لخصوصه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف معرفة نحو زيدا وعمرا وذلك في جواب اى اى الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم وبلى او لا **قوله واى لاثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع موقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فيقول اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله ما ضرب وهذا المخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله اى ها الله فاواى وربي واى لعمري واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت مع ها نحو اى ها الله ذا فتقدم الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة ها حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا اى يليه او جر حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين الساكنين

مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب فصونها عن التحريك والحذف وان كان يلزمه
ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجرائهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمودّ الثوب
كانونها الله وهذا ايضا من خصايص لفظ الله قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان
الخبر موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري
عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر فيجوز مجيئهما على ما ترى
في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم وفي حروف الجر واما ان فقال سيبويه
هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت
وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه
يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من انها لتصديق الخبر
قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية
ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا
وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل
القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها **قيل** فائدة الحرف الزائد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس **فان قيل** فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية **قيل**
انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الباب وتقويته فكانها
لم يفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على
هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوايد
يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير
ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان
في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة
وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل
نحو وما ان طبنا جبن ولكن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت
زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله ولقد مكناهم فيما

ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما يلي زيادة ان المفتوحة
بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد
لما نحو ولما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم **قيل**
لو كان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما
اتيتكم الاية ويجي الكلام فيه وقد يزاد في الانكار نحو اانيه **وقلت** بعد كاف التشبيه
نحو كان ظبية تعطو بالجر وليست في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقسم زائدة
كما توهم بعضهم بل الاوليان محققتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيزاد
مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما
تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن
قال ان متى للتكرير فمعنى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واما ما يفعل فعل وايما
تكن اكن واما تذهبن بك وقد يدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجي حكم ما مع ان في نون
التاكيد **قوله** شرطا يفيد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها يستعمل
شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مخصصة لحال الشرطية ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها
معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له
ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما ولعلها يكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما
زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي الكافة ايضا لهما من الاضافة وينبغي ان لا
يعد في نحو ما رايتك ومن عضه ما يتبين تنكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون
في الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف في مثل مثلا ما في الموصولات وقد يزاد بعد
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل
انها بعد حرف جر نكرة مجرورة والمجرورة بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في
باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة **وقلت** زيادتها بعد المضاف نحو غضبت من غير ما
جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وفيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها
واما لا فيزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون
تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية
مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها
وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل
المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري
لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة

ويحذف بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من واما من والباء و
اللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله حرف التفسير اى وان فان مختصة بما في معنى**
القول **اعلم** ان الفرق بين اى وان ان اى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى اى ابو عبد الله و
الجملة كما تقول اهريق دمه اى مات قال وترمينني بالطرف اى انت وتعليتى لكن اياك لا اقلى
وان لا يفسر الا مفعولا لمقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا
ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه اى انت اى كتبت اليه شيئا هو انت فان حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله
تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني
لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال لان بالمحتمل
واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية
وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت
على امر او نهى متصرف لان لها اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول
حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يقال هى زائدة زيدت لكراهة دخول الجار
على ظاهر الفعل والمعنى عز اليه بهذا اللفظ وقيل ان وفي انا عبدوا الله زائدة والاصل عدم
الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله
تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال التقدير قال بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه
زائدة وبان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن
لمعنى لانا المنطلقين عن مجلس يتناوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا
في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعدها ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام
دونه ولا يحتاج اليه الا جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم ولا منع
لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فيعنى امرته ان اقم اى
قال له قم بتاويل امرته قال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة **قوله حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية**
وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذى لا يتصرف لا مصدر له حتى يأول الحرف مع
الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغى ان يفيد المصدر المأول بها مع الفعل ما افادته مع

ذلك

الفعل والا فليسا بمؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك
قايم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان معنى الفعل لا يفيد معنى الامر فقولك
كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف
قولك ان قم ويتبين بهذا ان الصلة ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه
وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز
اتفاقا وتختص بالمصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها
به نحو لا افعله ما ذر شارق اى مدة ما ذر اى مدة ذرورة وصلتها اذن في الغالب فعل
ماض مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لقد دنى ما لم تلقني ومعناهما الاستقبال كما مر في باب
الماضي ونقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية
وجوز غيره ان يكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما في النهج بقوا في الدنيا باقية
وقال الشاعر اعلاء قدام الوليد نجدها افنان راسك كالثغام المجلس واجاز ابن جنى كون
صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما
ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة تاثير اخر ان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على
مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن ترسمت من خرقاء
منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل بمعمولها اذا كانت عاملة
واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كى اذا دخلت لام التعليل
نحو لكى يخرج وهى بمعنى ان وتختص المضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع ومن جعل
كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد
فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال على حرا صالو تسيرونه
مغتلى وصلتها ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني
فتنصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اى اغنى واود لو كان لي مال قال
تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين **قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر**
الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا **اعلم** ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله

المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض
ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت ولما
نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لو ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو
قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت
وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس
ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في
قوله ولولا اذ دخلت جنتك لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير
الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما مر
قبل وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى
لولا ينازعني شغلي فيؤول بلو لم فهي اذن لو التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل
هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلتها ان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان
تراه قوله حرفا التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذه الحرف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب فقط فيجوز ان يقول وقد ركب زيد لمن
لم يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى
الماضي حتى تقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة
يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد
يعلم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم
نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قد كنا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها
قال لما نزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام مثل
ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو
اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون
هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قايم واقام زيد وكذلك

هل يعني

٣٦٣

هل يعني يدخل على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة يدخل على الجملة الاسمية الفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا
تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان
يكون بمعنى قد نحو قيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم قد
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها وقد جاءت
على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا يقنع
بمفسر ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه
لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال
هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على
ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة يستعمل في الاثبات للاستفهام
وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري ومنه
نحو ازيد منيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخل الهمزة على النافي فلمحض التقرير
اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والم يجدك واليس ذلك بقادر
وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها
ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بالحكمين
دون الهمزة ومما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب اي الم يثوبوا وقولهم هل
بتلك فهل جزيتك ما عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا
للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من
غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان يدخل على الواو
والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف
تصرفها وهذه الحروف يدخل على هل ولا يدخل على الهمزة لكونها فرع الهمزة فلا ينصرف تصرفها
وهذه الحروف يدخل على هل ولا يدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر
قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ويقول انا اكرمتك فهل تكرمني
ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل تلتفت الي ولا يجي الهمزة بعد
ام ويجوز ذلك في هل وساير كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام

قال ام هل كثير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى امن يجيب
المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من
يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشراك ما بعد ام فيه لا نحو من
ام من يسقيني وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب
اعادته مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذا المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام
المنقطعة حرف استيناف دينى بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا
يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام
فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما
ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز
فيها ترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها بلحوقها
الاسمية في علم العرانة وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام
حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم
وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق
من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او ازيدا او ابزيد
لمن قال جاءني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا
وهل بزيد **قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضي
ولو عكسه ويلزمهما الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت
بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره**
قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على
ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية
ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول **وقال المصنف**
بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب
والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان
يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب
وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط مبنيا كما في
قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت

اولا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد اخي لكنت ابنه لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع
الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها
مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي
هو ملزوم لامتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب
لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيكون
ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي
لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا ويكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي
مبني قال لو يشا طار بها ذو ميعة وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات **قوله**
ويلزمهما الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فالكلام
في تقدير الفعل واما في نحو لو زيد الضرب فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا
ضربت وجاءني في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع
الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها **قوله** ومن ثم قيل لو انك بالفتح
بانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان **وقال** السيرافي الذي
عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه
بعد لو لان خبران اذن فعل بثبوت لفظه عن الفعل بعد لو فاذ قلت لو ان زيدا جاءني
فكانك قلت لو جاءني زيد **قوله** وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا وقعت
بعد المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد
له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان
يكون خبران فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد
ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست
بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في ان الواقعة
بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر بما لجسا في كل يوم

غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان
النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن
لازما وانما حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي
وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او بلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما
فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة ويحذف هذه اللام
قليلا وان وقعت لو مع ما في خبرها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني
وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة الى قوله ما
نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب اذ لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها
واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم
وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما
جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على
الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تاتني
لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط وغيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان
تاتني اتك وان اتيتني والله لاتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله
ان اتيته ياتيك او ان زيدا والله ان اكرمته يجازيك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام
عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله
اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت
ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم
ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من
عند الله خير ويقول ان لو جئتني لجئتك والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك
ولو كان الجواب للو لجاز ذلك لان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل
ان وقيل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال
والله لولا شيخنا عباد لكمرونا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز
حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب

وحكمة

وحكمة الى قوله لتؤمنن به ولتنصرنه وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر
اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا
من دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس
باديا وقال حلفت له ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما العكس
الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ذلك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان
جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه
الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما
في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم له وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره
على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني
واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران حيث لا جواب لهما
لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وتخلله
القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله تعالى المؤاخذة
بر بلا نية لمرون السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولضعف
تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف
فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان
ان لا يلغى بخلاف الشرط فتقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد يمكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك
ولا تقول انا ان تعطيني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتداء واداة الشرط ملغاة بل
تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتداء ولهذا حمل قوله انك ان يصرع
اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقرر هذه المقدمة قلنا اذا تقدم
القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى ليقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف
الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى
لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه
واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر
الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا انه يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم
كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره
لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا
لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه
لانا ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك جواب

الشرط والشرط والجواب سادّ مسدّ جواب القسم واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب
الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو
جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك **قوله** وان توسطا اى القسم **قوله**
يتقدم الشرط قد ذكرناه **قوله** او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ ومع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه وان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله
ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوزنا اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة
الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله
ان اتيتني لاتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر
المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد
يلغى مع الاعتبار امكان اذا كان هناك الجواب طالب الخبر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو
انا ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدا والشرط و
تقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها الجواب
الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب
الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان
يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء
القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا
فلا يحسن الاطلاق **قوله** وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق
الحصر يقول لما القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب
اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لاتينك او لا نحو والله لاتينك وان توسط
الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء
القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتينك
وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني لاتيك وان اتيتني والله
اتك وان لم يتقدم الشرط على ذلك القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر
فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتينك وان الغيته اعتبرت الشرط
نحو انا والله ان تاتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم الجملة جاز اعتباره
والغاؤه نحو انا والله لاتينك انا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا
والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله
هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه تلغى اى لا جواب لها لفظا اهـ

فالاولى

فالاولى ان لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجيئك ان تجيئني ووالله
ان تجيئني لاكرمنك قد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك
انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى
قبل اطول وقوله لئن يك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا
حفاة لا نعال لنا انا كذلك لا نحفى وننتعل فقول المصنف لزمه المضي لفظا او معنى
ليس على الاطلاق والاولى ان يقول لا الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان
لم تزرني لازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب
للشرط مع قلته كقوله وان منيت بنا الى آخر البيت ثم **اعلم** انه لو وقع جواب القسم المتقدم
على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لنفعل وما فعل وان فعل فالمراد
الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا **قوله**
وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا
او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون **وقال** بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب
الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك
الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة لا الاستفهام
داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو ان تضرب تضرب بجزم تضرب وكذا
لو ضربك لضربته وكذا اين تاتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة
ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام وتقول في الهمزة ائن اتيتني ايتك بتقدير
آتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان
كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك
فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول
عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان
مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب الشرط دون فاء السببية ولو كان التقدير افهم الخالدون
لم يقل افان مت بل كان تقول ان مت فهم الخالدون افهم الخالدون ان مت والاصل عدم
الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها
لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست
انا اذن مع جملتيها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها

كما تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فحسب ثم لم يبال الفا في قوله ائذا
عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما تكرر الاستفهام في انا نحو قوله تعالى
ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم
ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا
تحسبن الذين لما طال الكلام والفا في قوله فلا تحسبنهم زايدة والعامل في انا قوله لمدينون
مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض
الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قايم انتصب يوم
بقايم على الصحيح على ما يجي مع كونه خبرا لان للغرض اذكره هناك ثم **اعلم** ان الشرط اذا دخل
على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزايه جزا للاول فلا بد من الفا في الاداة
الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفا في الجزا نقول ان دخلت فان سلمت
فلك كذا وان سألت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطا بعد السوال وان قصدت الفا
اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزا الكلام الذي هو جزاوهما معنى اعني الشرط الاول مع الجز
الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا كقوله فان عزت بعدها وان وارلت نفسي منها
فعولا لا الفا فهو بمنزلة واما ان اتيتني لا اتيتك فتاني الشرطين لفظا ولهما معنى ومثله
ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألت
ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني اعطك فقوله
فان سألتني مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه
جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها
وعوض بينها وبين فايها جزء مما في حيزها مطلقا فقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جايز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني **اعلم** ان
اما موضوعة معنيين للتفصيل المجمل نحو قولك هولا فضلا اما زيد ففقيه واما فلان عمرو فمتكلم
واما بشر فكذا الى اخرها يقصد ولاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام كـ
ثم قيل ان [illegible] الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شي لشي اي استلزام الشرط الجزاء وفيه معنى م
كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها
بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع
مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين
في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جوازه
السكوت على مثل قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط

فيها بان يقول هي حرف معناه ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في
الاصل موضوعة للتفصيل وهو يقتضي تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم
فيودي الى الاستثقال لهذا ايضا حذف ذلك وجوبا للغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان
يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير
ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شي
يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع
شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه
الملازمة المذكورة بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن
من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم ونفي الفا بين المبتدا والخبر لان
فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا
الغرض جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء
الجزا موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني
قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
ايضا من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي
اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لما حذف وجوبا الا مع سد جواب القسم مسده
وحصل ايضا منه بقاء الفا متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزا لوقعت
فا السببية في اول الكلام وكذا تقدم على الفا من اجزاء الجزا المفعول به او الظرف نحو اما
اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان علم
القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزا
كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فا السببية فيما قبلها
وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض
المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جيتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اولم
يحصل بالتقديم شي من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك
مانع اخر من التقديم غير الفا نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سايرا وكذا نحو اما زيدا
فما اضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شيين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول
اما زيد طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شي فان كان من المقربين

فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست
جواب ان عدم جواز اما ان جئتنى اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتنى فاكرمك مع انه نحو
ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتنى فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه
رزقه فيقول اى اما يكن من شئ فاذا ما ابتليه تقول وانما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز
الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد نعم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فقبح
ان يعمل فى الجزاء الذى هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء فى نحو ايتك ان اتيتنى
فالاصل ان لا يعمل الاداة فى الشرط والجزاء لعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم
افعل ولا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما
تفسير سيبويه كقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شئ فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى
مهما وكيف هذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحث لان معنى ما يكن من شئ فزيد
منطلق ان كان شئ فزيد منطلق اى هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين
الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما يثبت من مذهبهم فى اما انت منطلقا انطلقت
ولا يحذف الفاء فى جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود لديكم اوامع قول محذوف
يدل عليه حكايته كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم يكن اياتى اى فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين
اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قايم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء
المقصود كونه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد يأتى بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء
ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صغر تكرر لفظها بعد
الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما
غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما
زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك
بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ
سيبويه والاولى انهم يجوزون الرفع والنصب فيه كما يجى واما الحجازيون فانهم يجوزون فيه
الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف
مرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجى فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على
الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك فى المصدر معرفا كان او منكرا
على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك لانه دابهم ينصبون المعرفة
والنكرة فلا يصلح للحال فبقى مفعولا له فمعنا اما سمنا فسمين مهما تذكر زيدا لاجل السمن

فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال
سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بنى تميم على الحال قال لانهم لما لم يجروا فى معرف المصدر
الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما المحذوف قبله كما تقول فى نحو
اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اى عالم فى
حال علم فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا والعائد اليه
محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا اى لا تجزى فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا
على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فلذا ينبغى
ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه
احد الشيئين المذكورين فى المصدر الواقع حالا عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا
لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بنى تميم والحجازيين
فى الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفى المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفى
المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد
الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان يقول انما مثل هذا
الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى
او يدفع كما يقول مثلا انا سمين وانا عالم فتقول السامع اما سمنا فلست بسمين واما اذا كنت
عالما اى ابديت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت فى الحقيقة كذلك كما
قال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا امثلك واذا كنت فى امر فكن
فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات فانت عالم عالما اى
انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفى ذى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا
على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شئ فهو سمين
سمينا وكذا فى نحو اما سمنا فلا سمن اى اما يكن شئ فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف
فمفعول له مطلق لا غير مما بعد الفاء فيما قبلها فى نحو اما سمنا فما انت بسمين او فانك سمين
تقدمه انه للغرض المذكور واما الرفع فى نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فالمجاز
ذلك لتضمن المبتدا معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت ذو سمين وسمين وعالم فى
مثله خبر مبتدا محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين ذو عالم ذو سمن ذو عالم
فهو كالظاهر القايم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع فى غير

المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت ذو عبيد ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى المضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا
علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الرابع الى المبتدا، وقولك اما العلم
فلك علم اى لك شئ منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا مطردا في مثل
هذا الخبر بالظاهر الساد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب
المبتدا، نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدا، والخبر ههنا عن حالهما بتوسط
الفا، بينهما فكانهما ليسا بمبتدا، وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد
فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولا وروى يونس عن بعض العرب نصبه **قال**
سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان
غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما، الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين
فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك **اقول**
اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا يخفى لم بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا، لان معنى
ذو عبدان تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اى فانا اغلبهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا، اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول
ما بعد الفا، وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما كونه عالما فحاصل اى اما عدم
كونه عالما فليس بحاصل **وقال** سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل
الكتاب وفي الصور التي ذكرها خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته مرتب عندي وقد تحذف
اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله
وبذلك فليفرحوا واما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا، امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به
او مفسرا به فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد
فالفا، فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدا، ان مثله
على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفا، عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقيد
المذكور لان الامر لالزام الفعل الفاعل والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله قياسا الزام
الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدم ما قبل المنصوب ويدخل فاؤهما على الامر و
النهي فان ما قبل فا، اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون
وقوله واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله
عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين
لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان

يكون قوله واذا اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب
والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز استعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا
وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الغرض
المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية
وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** وهو معمول لما في حيزها اى ما بين
اما والفا، معمول لما في حيز الفا، اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق كما ذكر المصنف لان المبتدا
في نحو اما زيد فقائم خرج عند ذا العامل فيه الابتدا، عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط
في نحو قوله تعالى اما ان كان من المقربين خارج عنه **قوله** مطلقا اى سواء كان ما بعد
الفا، شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن
وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف **وقال** بعضهم هو معمول
المحذوف مطلقا اى كان مما بعد الفا، شئ يمنع من عمل ما بعد الفا، فيما قبلها او لا نحو اما
زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد مطلق اى اما ذكرت
يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير
اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد
قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد
الفا، لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا، والخبر بالفا، في نحو اما زيد فقائم ولم
ينتبهوا ان التقديم في مثل هذا المقام لخاص للاغراض المذكورة **وذهب** المازني
الى انه ان لم يكن بعد الفا، مستحق للتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما
قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون
المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون
التاكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان يلبس خير لك فان لم يكن
احدها فالعمل لما بعد الفا، وان كان بعد الفا، احد هذه الموانع فالعامل هو
المقدر وهو معنى **قوله** والامر الثاني وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض
المذكور مع المانع الواحد وهو الفا، فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم
يجوز لتحصيله الغا، مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد
فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره **قال** ابن
خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما يا، قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت

فيضحى وايا العشى فيحضر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول
لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب
كقوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها
وذلك اذا اخبر عن غيره بشىء منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا
من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا بمعنى حقا كقوله كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى
فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما فى الاثر وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة
كلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل الامرين
كما فى قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز
الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما
بعدها فكان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تقل وليس الامر
كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرف و
مناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة يلحق الماضى لتانيث المسند
اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف
اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون
المسند للاتصال الذى بين الفعل وهو الاصل فى كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال
من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام فى نحو ضربت
لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل
واعرابه فى نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل
تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسى اضرب عنقه اى اضرب
اضرب وقوله رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر يسكن هذه على بناء ما
لحقته لانها كالحرف الاخير مما يلحقه وحركة تلك على اعراب ما دخلته ودليل كونها كلام الكلمة
دوران الاعراب عليها فى نحو قائمة وتقلب الاسمية فى الوقف هاء بخلاف الفعلية ان القلب
تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم يرد اللام المحذوفة
للساكنين فى رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء الكلمة
فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف

حركة

حركة اللام فى لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافى وخافن ويبعن وقولن فان عين الفعل
فى هذه لم يحذف لان سكون اللام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم
كما قلنا فى التاء بالفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل فى اضرب لتضرب
كما بينا فاصل اللام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى الآن متحركة بحركة كاللازمة
لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف
الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان
حركتها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام فى
اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية
وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا وماتا وغزا
تا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر
ليس فى الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعنى نحو
قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا
مبينة من اول الامر ان الفاعل مثنى ومجموع ولا يكون اسماء الضماير لئلا يلزم تقدم الضمير
على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت فى نعم رجلا وربه عبدا وفى باب التنازع ولكونها
حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث وقيل انما فعل
ذلك لان الاكل فى الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون فى الرجال كقوله
يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع
من هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها واما الفائدة فى مثل هذا الابدال فما مر
فى بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الجزم بها قوله التنوين نون
ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم
ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر التنوين فى الاصل
مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن
قوله تتبع حركة الآخر يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة وقد استفيد
منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم فى الفعل نحو قوله تعالى وقوله ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتاكيد الفعل
يخرج نحو نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين فى الكتابة فى الرفع والجر صورة
لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فى الوقف رفعا وجرا وكذا وقد ذكرنا
اقسام التنوين فى اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم

نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن
العلم وكذا طاهر بن طاهر وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على انه مجرى العلم و
ان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد بن اخينا
لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو
على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذفت في الموصوف لكونه
مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا
مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم
الطائي وهاب المائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ
قل هو الله احد الله قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص
بالمستقبل في الامر والنهي والعرض والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت
في اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول
في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما
مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون واغزون
واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها
تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتح لثقلها وخفة الفتح وكسرت بعد الف الاثنين والف
الفعل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو
يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان **قوله** وتختص بالمستقبل لم يدخل في
الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد
ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن ولا المزيدة
نحو اما تفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على
ضربين طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال
عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك
تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة
تمدحن قبيلا وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث
مساعينا حتى نرى كيف نفعلا ولحق المضارع بحرف التاكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة
شرط جاء بعدها ما الزائدة سوى جاز حذفها كما في اما تفعلن وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن

وايما

وايما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد
اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ منه
فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا
متى ياتك الخير ينفعا لكنها اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم
ما نحو ان تفعلن افعل قال من تثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقبل يغني قتيل ثاق ويجيء النون
ايضا بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اوائلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا
نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي التحقق الذي اراه فيك وبالم ما تختننه يضرب
لمن يطلب امرا لا ينال له الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة
تدل على كون شيء آخر وقلما يقولن وكثر ما يقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط
اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب وترفعن في خبرها ويجيء
النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه
النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الآية للنهي وقد يجيء
مع لا النافية غير متصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند الاخفش لا يجيء بعد النفي اختيارا لعروه
عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول **قال** سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا
النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما الحقت المضارع
خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل
اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرودا وقال الآخر
يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في
قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم
عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر
والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا للغير قال فاما تريني ولي
لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها
قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو ان ينضم ما قبلها
كانصروا واغزوا وان ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون
التاكيد للساكنين في كلمتين واوليهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم
الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم

ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود
الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة
كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون
التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه **قوله** ومع المخاطبة
مكسور لان ضمير المخاطبة يا فان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين
اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل
وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضين في ارضى **قوله**
وفيما عداه مفتوح اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون و
ارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع
المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر
فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت
اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين
واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب
لا جزم ولا وقف وهذا الذى ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على
وقال الزجاج والسيرافى بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحقان النون
بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه
للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخى الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الان
تحريك الساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اى المضارع وكون النون كجزء
الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها
كاللازم ترد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم يرد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور
الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه
قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه تقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون و
ارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر وكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثانى
الواحد المؤنث ففتح ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح ومعتلة واما رد اللام في ارضين
واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هنا ولغة طى على ما حكى عنهم الفراء
حذف الياء الذى هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبنى نحو والله ارمن
زيد وارمن ما زيد ولتخشن زيد واخشن ما زيد وعليه قوله اذا قال قطنى قلت بالله حلفة
لتغنن عنى ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا

الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو
حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء وايضا المد فيه اكثر منه
في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضاربين واما
الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل
الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التى هى علامة الرفع الامثلة الخمسة فلان الفعل
صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات **قوله** ولا يدخلهما الخفيفة اى
لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة
فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهى كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بهما وبالمتحرك ارتفاعة
واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانى بنون الوقاية
واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون
نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق
الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث ثم بعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى عن يونس
لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع محياى وقراءة ابى عمرو واللاى وقولهم
التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ما اوردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه
واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون **واعلم**
ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها وعند اكثر الكوفيين الثقيلة اصل
المخففة **قوله** وهما في غيرهما اى النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو
الواو والياء **قوله** كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع
النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها وقد بينا نحن حكم
جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما
ذكر ومع غيرهما اضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث نحو ارمى واغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن
بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن
وارمن يا امراة تحذف بحذف الياء كما حذفت في اغزى الجيش وارمى الغرض وبضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل **قوله** وان لم يكن بارز

وهو في الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها الف
التثنية نحو اغزوان وارميان واخشيان بردّ اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا وقال
لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز
كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل
الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معها كما تثبتها مع الالف
فليس قوله اذن كالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون
عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا الامر وارميا واغزوا
كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الرجل
ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة يذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في
المحمول فلا فائدة للحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه
كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في
المحمول كحملان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت
في المتعدي **قوله** والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم
للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها
تدبرك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين
يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب
المائي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا **وقال** سيبويه عن يونس انه اذا
جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربان للنساء
كما يحذف الفا من المزدوين المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين
واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني ان تقلب المفتوحة
ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن **قال** سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان
ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر العين وقال الزجاج لو مدت
الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا تنكر ولا يؤتى بعدها بمثلها
قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان الذي يراد بعد
النطق بالالف الاولى يراد به الف اخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف هذا
الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول
اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في اخشين فاقول اخشوا واخشي **قال**

خليل

الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ومررت بزيدي وهي غير فصيحة
واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو و
الياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضربان المردودان بعد حذف النون كما يجي و
يقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من
المخففة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون
التاكيد مع ردّ النون التي سقطت لاجل نون التاكيد كما يجي **قوله** فيرد ما حذف يعني
اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء
وحدها كما تقول في اضربن واضربن ولتخشون ولتخشين اضربوا واضربي ولتخشوا ولتخشي ومن
الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل
تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم قدّروا النون
المخففة المحذوفة في الوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان
الوقف على جاءني قاض وجاءني قاض على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لازما اذا لم يكن
مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على انعامه وافضاله
بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة
ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكر و
الانكار وشين الكشكشة اما هاء السكت فهي هاء يزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها
في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا
وذلك لان الالف حرف خفي فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلابد من مد
الالف فتبين واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى والعارضة البناء نحو لا افعى فلا يزيد هاء
السكت واما لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء
لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية
في لا افعى وسنذكر انها لا يلحق المتحرك بحركة اعرابية او يشبه الاعراب واما الف نحو هذا
وهؤلاء فليس حركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان فكانت الالف حرف صحيح ايضا لكان
متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا يلحق هذه الهاء ساكنا غير الالف المذكورة
سواء كان واوا او ياء كهو وهي او غيرهما كم ومن وذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان
احوج بل يلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي
الانكار نحو الامير اه الاميروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين

اذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة
اذ لو لم يرد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وشرعت ذوالها
وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنّه وضربتنّه وهلمه وضربتكه
وعليكه وثمّه واضربنّه وانطلقنه وضربتنّه وعصاه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه
واينه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل آخره
ساكنه اقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها
النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي
كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربتهه للالتباس بضمير
المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان
اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمته وقد استعملوا في بعض ذلك
الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه
انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كان
الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فالهاء السكت واجبة نحو ره
وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه
وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم هنا
في نحو منه ومسلمونه لانك اذا لم تأت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو
اجحاف وهي في نحو اعه وافه في نحو قولك ان اتّ اعه وان تق اقه الزم منها في اغزه ولم يرمه
لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على ما لم
يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان ذكره يونس وعيسى بن
عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير ها **قال**
سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف الجر
كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجي مه ومثل مه فالهاء عند
الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجي تعليل ذلك في باب الوقف انشاء الله تعالى ويحذف
هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجري الوصل مجرى
الوقف كقوله تعالى هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف
لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف وتحركها من ثبتها وصلا بعد الالف مجرى بالوصل مجرى
الوقف اما بالضم تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروي على الوجهين يا مرحباه

بجار عفراء واما سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين والتي يلحقها بكاف المؤنث
في الوقف اذ لو لم يلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في
الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن
كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا
وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن
حرش وذلك ليضا المعوض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها
مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال افش ذاهبة
قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة يلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون
المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من يقصد
تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ان زيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه لا يعتقد
انه اياك او تقول ذلك من لا يشك ان زيدا خاك وينكر ان لا يجيئك فكانه تقول من يشك
في هذا وكيف لا يجيئك **قال** الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور
على ما ذكر فقط **قال** فان زيدا انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه
تقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الحكيم الكريم
هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما يلحق
هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور
فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق
اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او يتكلم زيد والاغلب مع
حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركة اعرابية
كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا ابنيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت
هذه الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به من
جملة كلامك فيقول لمن قال ذهبت اذهبتناه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له
اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو
حكي لقال اتخرجوه ثم نقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا الساكن اما حرف
علة او حرف صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المصلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد
على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما فيقول القاضيه والمعلاه وايغزوه

وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون
زيادة الانكار اذن الا اليا، نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا فهذه الانكا
على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة
الف وبعد الكسرة يا، نحو ازيدوناه وازيدانيه والاميروه فليس مدة الانكار اذن
كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك ان يلحق مدة الانكار
بان زيدة بعد المذكور من خلاف اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا يا،
لانك تكسر لون ان الساكنة ولان زيادة ان لزيادة البيان الايضاح لان حرف المد
والهاء خفيان فهو زائد كانه ان تقول قال المصنف الظاهر انهم لم يزيدوا ان
الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه لم يرد ان يحرك الساكن ان
كان صحيحا وسقط ان كان مدة ورد بجيئها بعد المتحرك في انا انيه لان نون انا
متحركة واجاب بان الزيادة انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار
وان لم يكن فيه الف لمجيئها بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان لقيل
آانا بحذف احدى الالفين وقياس ما قالوا ان يقال آالمعلا ابنه والقاضي ابنيه ايغزوانيه
وان ازيد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن الاخر لم يجيء في كلام النحاة وانما
هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان
كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا ما فتى
ترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين هيهنا في حال
الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار وتوسط التنوين وتبقى الهاء موقوفا
عليه فلا تستذكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة
والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه
واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرانيه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمد على اي
قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف
من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا
نطق من يتكلم كلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس
حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام قالا نيد فتحة اللام الى
ان يتذكر ما نسي وصله به ويقولو وفي العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر
ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت
ويقول في قد نعل وفي الالف واللام في نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان

آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان يتذكر
ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل
في مدة الانكار ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت
بخلاف الانكار لان هذه انما يراد اذا لم يقصد
الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والماب قد فرغ هذا الكتاب
على يد العبد الضعيف المحتاج
الى رحمة الله الملك الولي
محمد جعفر ابن مولانا
محمد علي طبسي
الكيلكي
في تاريخ
شهر شوال
سنه ١٠٩٦

٣٧٥
كتابخانه آستان قدس
موقوفه

سال ۱۳۴۸ [illegible]
بازبینی شد [illegible]

بازبینی شد
خ۱۳۵۳

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازرسی شد